

ذُخْرُ الْمُتَاهِلِينَ وَالنِّسَاءِ

في تعريف الأطنهار والنساء

للإمام محمد يدر علي البركوي

٩٢٩-٩٨١ هـ

وشرحه

منهل الواردين من بحار الفيض على ذخر المتأهلين في مسائل الحبس

لمحمد أمين بن عمر الشهير بابن

١١٩٨-١٢٠٢ هـ

وبلغه

إرشاد المكلفين إلى دقائق ذخر المتأهلين

مطبعة دار نفوس

وأخرف

مطب

ذُخْرُ الْمُتَأَهِّلِينَ وَالنِّسَاءِ

في تعريف الأَطْهَارِ والدَّمَاءِ

للإمام محمد يبر علي البركوي

٩٢٩-٩٨١ هـ

وشرحه

منهل الواردين من بحار الفيض على ذخر المتأهلين في مسائل الحيض

لمحمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين

١١٩٨-١٢٥٢ هـ

وبليهما

إرشاد المكلفين إلى دقائق ذخر المتأهلين هداية هارثفورد وأشرف منيب

اعتنى به

هداية هارثفورد وأشرف منيب

قدم له فضيلة العلامة الشيخ

محمد هشام البرهاني



آلة النسخة الحديثة

الرقم الاصطلاحي: ١٩٠٢,٠١١

الرقم الدولي: ISBN: 1-59239-490-6

الرقم الموضوعي: ٢٥٠

الموضوع: الفقه وأصوله

العنوان: ذكر المتأهلين والنساء في تعريف

الأطهار والدماء ، وشرجه

التأليف: الإمام البركوي

التحقيق: هداية هارتنفورد وأشرف منيب

التنفيذ الطباعي: دار الفكر - دمشق

عدد الصفحات: ٤٩٦ ص

قياس الصفحة: ٢٥×١٧ سم

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق

الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل

المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق

إلا بإذن خطي من

دار الفكر بدمشق

برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد

ص.ب: (٩٦٢) دمشق-سورية

فاكس: ٢٢٣٩٧١٦

هاتف: ٢٢٣٩٧١٧ - ٢٢١١١٦٦

[Http://www.fikr.com](http://www.fikr.com)

e-mail: info@fikr.com



٢٠٠٥

عالم بلا عنف
NON-VIOLENCE WORLD

الطبعة الأولى

رمضان ١٤٢٦ هـ

تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا الكتاب هدية من العاجز الفقير

فاروق دره ارضرومی

الى الشيخ محمد فرج قلب اللوز

تاريخ سبع ذی الحجة ١٤٣٣ هـ

م ٢٢١٠/٢٠١٢

استنبول / أرنووط کوي

~~تسليم~~

ذخر المتأهلين والنساء في تعريف الأطهار والدماء/محمد بير علي البركوي.
ويليه، منهل الواردين من بحار الفيض على ذخر المتأهلين في مسائل الحيض/
لمحمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين. ويليها، إرشاد المكلفين إلى دقائق
ذخر المتأهلين/لهداية هارثقورد، أشرف منيب؛ اعتنى به هداية هارثقورد،
أشرف منيب؛ قدم له محمد هشام البرهاني. - دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٥. -
٤٩٤ ص: ٢٥ سم.

- ١-٢١٧، ٢-٢١٦، ٢-٢١٦، ٢-٢١٦ ب ر ك ذ ٣- العنوان (١)
٤- العنوان (٢) ٥- العنوان (٣) ٦- البركلي ٧- عابدين ٨- هارثقورد
مكتبة الأسد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي قال في كتابه الكريم : إنا نبخشى الله من عباده العلماء
والصلاة والسلام على سيدنا ورسولنا محمد الذي جعل العلماء ورثة
الأنبياء ، وعلى آله وصحبه الأصفياء .
وبعد :

فيقول العبد الضعيف "محمد أمين سراج" غفر الله له ولوالديه ،
ولأبنائه ، ولتلاميذه : لما آنست في الأثر الكريم "أشرف أحمد
منيب" ، والأخت الفاضلة "هداية هار تفورد" الاستيعاب
والفهم الدقيق لكتاب "ذخير المناهلين والنساء في تعريف الأظهر
والدماء" للإمام "محمد بير علي البركوي" أحد كبار العلماء في الدولة
العثمانية فقد أجزت بها بتدريس هذا الكتاب في أي مكان ، أو بلد
نزلا ، بالشروط المعيرة عند العلماء ، كما أجزها بما أجازني به
شيوخ الأفاضل . ومنهم خاتمة العلماء في الدولة العثمانية ، الشيخ
محمد زاهد الكوثري .

هذا ، وإن أوصيها ، ونفسي بتقوى الله في السر والعلن ، واتباع
سنة نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم ، والتعليم لوجه الله تعالى
مع الالتزام بعقيدة أهل السنة والجماعة . وأسأل المولى العليّ
القدير أن يوفقني وإياها لخدمة دينه ، ونشر سنة نبيه الكريم ،
وبغضري ، ولهما ، وبحشرنا في زمرة العلماء الصالحين . والحمد لله
رب العالمين . في ١٠ / رجب الفرد / ١٤٢٥ هـ

محمد أمين سراج
المدرس في مسجد السلطان
محمد الفاتح بإسطنبول

محمد أمين سراج

الشاهد الأول : عبد الرحمن أركان البينموي

الشاهد الثاني : حمدي أرسلان

تقديم

فضيلة العلامة الشيخ

محمد هشام برهاني

حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأخيار الذين بلغوا
الرسالة وأدوا الأمانة ونصحوا الأمة، وجاهدوا في الله حق جهاده وبعد:
فقد أكرمني المولى سبحانه بمعرفة الأخ الفاضل الأستاذ أشرف
منيب وزوجته العالمة الفاضلة السيدة هداية هارتفورد، وعرفت فيهما
الاهتمام العلمي، والتحريرات الدائمة الدقيقة لمسائل الفقه وموضوعاته
المختلفة، وبخاصة فقه الجاليات الاسلامية في ديار الغرب، ولا أزكيهما
على الله فهو سبحانه حسيهما، فقد لمست فيهما القرائن الدالة على صدق

التوجه، والغيرة المحمودة على دين الله تعالى وشرعه والحرص الشديد على نشر العلم، والقيام بواجب التوعية للمسلمين بعامة، وللمسلمين المغترين بخاصة.

وهاهما اليوم يقدمان عملاً علمياً موقفاً يشرفني ويسعدني تقديمه بهذه الكلمة، فهو يتناول موضوعاً هاماً له طابع الخصوصية لا يطلع عليه إلا أهله، وهو: أحكام الحيض والنفاس وما يتعلق بهما من الدماء والتي يجهلها الكثيرون من عامة المسلمين، رجالاً ونساءً، وسيسهم - إن شاء الله - في سد ثغرة واسعة في هذا الباب، ويكشف الستار عن الكثير من النقاط الغائبة، ومسائله الدقيقة.

فقد قاما - حفظهما الله - بتحقيق كتاب «منهل الواردين من بحار الفيض على ذخر المتأهلين في مسائل الحيض» للعلامة المحقق السيد محمد أمين بن السيد عمر الشهير بابن عابدين رحمه الله تعالى، وهو شرح لكتاب «ذخر المتأهلين والنساء في تعريف الأطهار والدماء» للإمام محمد بير علي البركوي.

وقد بذلا جهوداً مشكورة في تحقيق نصه، وبخاصة النقول الواردة فيه عن الأئمة الأعلام وأقوالهم في مصادرها المطبوعة.

وقد قدما هذا العمل الجليل في قسمين رئيسين:

أما القسم الأول فتضمن جزأين:

الأول: يتضمن النص الكامل لرسالة الإمام البركوي مميزاً عن الشرح مضبوطاً بالشكل الكامل، وبالفواصل والنقاط والعناوين.

الثاني: يتضمن نص كتاب «منهل الواردين» الشامل للمتن والشرح معاً، وقد ضبطاه بالشكل أيضاً، وأضافا إليه الفهارس لكل فصل من فصوله، والمفردات التي تدرج تحته.

وللأمانة العلمية فقد ميزا ما أضيف إلى أصل الكتاب من عناوين ضمن حاصرتين هكذا [...] [...]

وأما القسم الثاني: فهو عبارة عن ثلاثة ملاحق أضيفت إلى الكتاب بغرض الإيضاح والتيسير، وكمال الانتفاع به.

الملحق الأول: يتضمن سرداً موجزاً لثلاثة أنواع من القواعد الخاصة بموضوع الدماء والمستفادة من نص الكتاب وهي:

أ- القواعد العامة لموضوع الدماء.

ب- القواعد الخاصة بالحيض.

ج- القواعد الخاصة بالنفاس.

والملاحق الثاني: أوردنا فيه خمسة أمثلة للنفاس، وأربعة عشر مثالاً للحيض.

ولزيد من الإيضاح والبيان، فقد التزمنا في عرض كل مثال على إيراد الأمور التالية:

- ذكر المثال، مع جدول ملوّن، يصور المثال بالشكل واللون.
- تحليل للمسألة التي تضمنها المثال.
- ثم حكم المسألة بالإجمال، مع جدول ملوّن يصورها.
- ثم حكم المسألة تفصيلاً.
- ثم تصحيح المسألة.
- ثم عرض القواعد الخاصة بهذه المسألة.

وبهذا كله يكونان - بتوفيق الله تعالى - قد قدّمنا للكتاب المحقق خدمة جليّة، تجعله ميسر الفهم، قريب التناول لكل قارئ وباحث، ومتعلم. فجزاهما الله تعالى عن الإسلام وأهله خير الجزاء، وتقبل عملهما خالصاً لوجهه الكريم، ومتعهما بالقوة والصحة والعافية، وكامل العناية والمعونة، لمتابعة جهودهما المبرورة في خدمة الشريعة المطهرة، وتقديمها في أبهى وأوضح حلة، إنه أفضل مأمول، وأكرم مسؤول. وصلى الله على

سيدنا ومولانا وحييتنا ومعلمنا الأول والمرشد الأكمل والحييب المرسل
سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الأحد ٢٠ المحرم ١٤٢٥

٢٠٠٣-٣-٢١

وكتبه الفقير على مراد جوده الجليل
محمد هاشم برهان

مقدمة

فضيلة الشيخ

عبد الرحمن أرجان البينصوي

حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فقد قمت بمراجعة هذا الكتاب الذي أصله رسالة «ذخر المتأهلين» وشرحها «منهل الواردين» من البداية إلى النهاية مع تحقيقه الأخ أشرف منيب وزوجته هداية هارتفورد في مجالس متعددة، ومن خلال ذلك لاحظت شدة تحريمها ودقة ضبطهما في نقل النصوص، ولا سيما الإضافة التي أضافها في نهاية الكتاب وقاما فيها بحل الأمثلة الواردة في المتن، فقد أظهرت الاستيعاب والفهم الدقيق لدقائق مباحث

الحيض والنفاس، فقد جمعا في صعيد واحد المسائل المبعثرة، وقاما بتحرير القواعد وتقرير المقاصد وتقييد الفوائد، ملتزمين في ذلك بالقول المعتمد في المذهب الحنفي، فجاء هذا الشرح في ثوب علمي قشيب ضمن قواعد التحقيق العلمي الرصين.

وإني لأرجو الله تعالى أن يثيبهما على ذلك، وأن يقيض لتراثنا الفقهى العظيم من يعمل على إخراجه بهذا المستوى الرفيع، والحمد لله أولاً وآخراً...

عبد الرحمن أرجان البينصوي
مدرس جامع الحافظ أحمد باشا
إستانبول / تركيا

حرر في شهر المحرم سنة ١٤٢٥



مقدمة التحقيق

الحمد لله ولي الحمد والثناء، والصلاة والسلام على أشرف الرسل والأنبياء، سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه الأتقياء الأوفياء، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الفصل والقضاء.

وبعد:

فإن باب الحيض من غوامض أبواب الفقه، ومسائله عند كثير من طلبة العلم - فضلاً عن غيرهم - من أصعب المسائل، وليست هذه الصعوبة ناشئة عن غموض أحكامه، فكثير من تلك الأحكام متفق عليه بين الفقهاء، ولكن الصعوبة تكمن في تمييز الدم الذي تراه المرأة؛ فإنها لا تستطيع أحياناً أن تميز: أدم حيض هو أم دم فساد، وعندها تختار: أعليها أن تصلي وتصوم أم يحرم ذلك في حقها؟ وإن كانت حاجة أيجوز لها الطواف بالبيت أم تنتظر حتى تطهر؟ وهل يحل لزوجها - والحال هذه - أن يطأها أم لا؟ وإذا كانت في عدة الطلاق فهل تكون عدتها قد انقضت أم لا؟

ومعلوم أن الحيض من الأمور التي تتكرر كل شهر في حياة المرأة، وكثير من الأحكام الشرعية في المجتمع المسلم مبني عليه، فينبغي الاعتناء بإيضاح

أحكامه، وكشف غوامضه، لذا اجتهد فقهاؤنا رحمهم الله في حل مسائله، فصنفوا في ذلك - على اختلاف مذاهبهم - المصنفات الكثيرة.

ومن المؤلفات العلمية الجامعة في هذا الباب رسالة "ذخر المتأهلين" للإمام العلامة الفقيه محمد بن پير علي البرگوي الحنفي، المتوفى سنة ٩٨١هـ، التي تعد من أهم ما ألف في مذهب الحنفية في مسائل الحيض، فهي - على صغر حجمها - جمعت غرر أصول هذا الباب ودرر فروعه،

وقد ذكر مؤلفها أنه صرف شطراً من عمره في جمع مسائلها المنشورة في الكتب المختلفة، مقتصراً فيها على أقوى الأقوال وأصحها والمختار منها للفتوى.

ولأهمية هذه الرسالة فقد اعتنى بشرحها عدد من العلماء، كان أجملهم خاتمة المحققين الإمام ابن عابدين رحمه الله، صاحب الحاشية الشهيرة، في كتابه: "منهل الواردين من بحار الفيض"، شرح ذخر المتأهلين في مسائل الحيض، فتحرّر المذهب بذلك تحريراً دقيقاً على يدي ذينك الحبرين الجليلين، مما يجعل نشر مثل هذا الشرح المتقن لذاك المتن الجامع؛ وكشف النقاب عن مكنون دررهما، عملاً علمياً في غاية الأهمية.

وقد استخرنا الله تعالى في التصدي لهذا العمل، فقمنا بتحقيق الشرح

المذكور، مصدراً بالمتن منفرداً ليسهل حفظه، بعد أن حررنا ألفاظه — أي المتن — على نسخ خطية وثيقة، ثم ذيلنا الكتاب بحلٍّ موسَّع للأمثلة الواردة فيه، موضَّحاً بالجداول.

هذا الكتاب وعملنا فيه

أشرنا آنفاً لما لرسالة الإمام البرگوي هذه من أهمية في بابها، لذا تصدى عدد من العلماء لشرحها، منهم:

١- إسحاق بن حسن الزنجاني ثم التوقادي، (المتوفى سنة ١١٠١هـ)،

واسم شرحه: «ذخائر الآخرة شرح ذخر المتأهلين»، (مخطوط).

٢- عبد القادر بن يوسف بن سنان المعروف بنقيب زاده، (المتوفى سنة

١١٠٧هـ)، واسم شرحه: «زاد المتزوجين شرح ذخر المتأهلين»،

(مخطوط).

٣- محمد بن ولي بن رسول القيرشهری ثم الأزمیری، (المتوفى سنة

١١٦٥هـ)، في كتابه: «شرح ذخر المتأهلين»، (مخطوط).

٤- الإمام ابن عابدين، المتوفى (سنة ١٢٥٢هـ)، واسم شرحه: «منهل

الواردين من بحار الفيض، على ذخر المتأهلين في مسائل الحيض»،

وهو أشهر الشروح، وقد طبع عدة مرات.

الأصول المعتمدة في تحقيق المتن

اعتمدنا في تحقيقنا للمتن على نسختين خطيتين:

الأولى: نسخة منقولة من نسخة بخط المصنف، تحتفظ بها المكتبة السلليمانية بإستانبول، تحت الرقم ٢٠٨١، ضمن مجموعة رسائل أخرى للمصنف، على هامشها تعليقات كثيرة منقولة من كلام المصنف.

عدد صفحات هذه النسخة ست، وخطها تعليلي مقروء غير منقوط، ومعدل الأسطر في كل صفحة ٢٣ سطراً.

اسم ناسخها: ولي الدين أبو الفضل الرومي ثم المدني، نسخها تجاه الحجرة النبوية الشريفة بالمدينة المنورة، في الرابع من ذي القعدة سنة ١١٠٤ هـ. وقد وضع الناسخ في أولها فهرساً بالموضوعات.

وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف: (أ)، واعتمدناها أصلاً في عملنا.

الثانية: وهي محفوظة أيضاً بالمكتبة السلليمانية، تحت الرقم ٢٧٢٨، كتبت بخط جيد ومقروء، وميزت عناوين الفصول فيها بالحمرة.

تقع في ثمان وعشرين صفحة، ومعدل الأسطر في كل صفحة ١٥ سطراً، وعلى هامشها بعض التعليقات المنقولة من كلام المصنف.

اسم ناسخها: عمر بن إسماعيل، وقد أرّخ نسخها في السابيع عشر من ربيع الأول سنة ١٠٥٤هـ. لكن في هذه النسخة أخطاء وسقط كثير.

الأصول المعتمدة في تحقيق الشرح

أما بالنسبة لرسالة "منهل الواردين" للعلامة ابن عابدين فلم يتيسر لنا نسخ مخطوطة لها، لذا فقد اعتمدنا في إخراجها على نسخة قديمة مطبوعة في (مطبعة المعارف في ولاية سوريا)، وقد طبعت الرسالة عنها بعد ذلك عدة مرات كان أولها سنة ١٣٠٢هـ، ووقفنا على نسخة منها بدار الكتب المصرية تحت الرقم ١١٠٢ فقه حنفي.

ثم أعاد نشر الرسالة عبد النافع فياض في سوريا سنة ١٤٠٩هـ، واعتمد في إخراجها - كذلك - على نسخة مطبعة المعارف المذكورة آنفاً.

عملنا في الكتاب

يتلخص عملنا في هذا الكتاب في الأمور الآتية:

١- ضبط نص المتن والشرح بالشكل اللازم، ووضع علامات الترقيم بدقة.

٢- تفصيل الجمل وتفجير المقاطع ليسهل فهمها واستيعابها على

القارىء.

٣- وضع عناوين فرعية للفصول والمباحث لتسهيل الرجوع إليها، وقد ميزنا كل عنوان منها عن نص الكتاب بمعقوفتين [].

٤- تخريج النصوص التي اعتمد عليها العلامة ابن عابدين في شرحه، بعزو كل منها إلى مصدره إن كان مطبوعاً، ثم مقابلته به، فإذا وجدنا فيه اختلافاً ذا بال نبهنا إليه.

٥- التعليق على بعض العبارات بما يحل مشكلها ويوضح غامضها، بالرجوع إلى الكتب المعتمدة في المذهب، بالإضافة إلى الشروح الأخرى لـ "ذخر المتأهلين" السابق ذكرها.

٦- زيادة بعض الكلمات التي قدرنا سقوطها من الشرح المطبوع - حسب ما يقتضيه السياق - وجعلناها مميزة بين معقوفتين [].

٧- التعريف بالكتب المنقول عنها في الكتاب، وبيان المطبوع منها والمخطوط ضمن حدود اطلاعنا.

٨- ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في الكتاب.

٩- صدرنا العمل بترجمتين وجيزتين للإمامين: الماتن والشارح.

١٠- ذيلنا الكتاب برسالة صغيرة سمينها "إرشاد المكلفين إلى دقائق ذخر المتأهلين"، ذكرنا فيها الأصول والقواعد الكلية للحيض والنفاس، وحللنا فيها الأمثلة التي ذكرها الإمام البرگوي مع إضافة جداول توضيحية في غاية السهولة.

١١- أعدنا فهرس عامة للكتاب لتيسير الرجوع إلى مباحثه ومسائله.

وبهذا العمل نرجو أن نكون قد أتممنا تحقيق الكتاب من جوانبه المتعددة، ونأمل أن تكون نسختنا هذه أصح طبعة تقدم لهذه الرسالة الجليلة إن شاء الله تعالى.

شكر وتقدير:

ولا يفوتنا في الختام أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لفضيلة أستاذنا الشيخ حسان الهندي، الذي كان له الفضل الأكبر - بعد عون الله تعالى - في فهم غوامض هذا الباب، فقد أفدنا كثيراً من علمه الجم، فنسأل الله تعالى أن يجزيه عنا خير الجزاء.

ونتوجه أيضاً بشكر خاص إلى فضيلة شيخنا عبد الرحمن أرجان على

تفضله بمراجعة الكتاب رغم كثرة شواغله وضيق وقته، حيث كان للملاحظات الدقيقة وتوجيهاته السديدة النفع البالغ، فجزاه الله تعالى عنا خيراً.

كما نتقدم بخالص الشكر لكل من أسدى إلينا مشورة أو رأياً، أو توجيهاً، أو دعوة صالحة، أو غير ذلك.

ونود هنا أن نلفت انتباه القارئ الكريم قبل شروعه في قراءة هذا الكتاب إلى نصيحة الإمام البرگوي التي سطرّها في طيات رسالته في آخر الفصل الثاني، عند بيانه لقواعد انتقال العادة حيث قال: "هذا البحث أهم مباحث الخيض؛ لكثرة وقوعه، وصعوبة فهمه، وتعسر إجرائه، وغفلة أكثر النساء عنه، فعليك بالجد والتشمير في ضبطه، فلعل الله تعالى بلطفه يسهله ويسره لك، إنه ميسر كل عسير، آمين يا كريم".

لذا ننصح القارئ كي تتم له الاستفادة من جهود الإمام البرگوي ومن بعده العلامة ابن عابدين أن يترث في قراءة هذا الكتاب، ويعيد النظر فيه المرة تلو الأخرى، حتى تثبت الأحكام في ذهنه وتتضح فيُنتفع بها.

وختاماً نضرب إلى الله تبارك وتعالى أن يتقبل عملنا هذا، وأن تتحقق الفائدة المرجوة منه ويُعَمَّ النفع به لطلبة العلم وسائر المسلمين، لعل دعوة كريمة تنالنا ممن يتنفع به فُسَّعَدَ بها، كما نسأله تعالى أن يتقبل جهدنا فيه ويجعله في كفة الحسنات ذخيرة لنا عنده، يوم نلقى نبينا الأمين صلى الله عليه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

أشرف منيب

وهداية هارتفورد

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الرجا على
النساء قوامين وامرهم برعظهم
والتأديب وتعليم الدين و
الصلوة والسلام على حبيب رب
العالمين وعلى آله واصحابه
هداة الحق وحياة الشيع المبين
وبعد فقد اتفق العلماء على
أن على خضيته علم الحارة على كل من
آمن بالله واليوم الآخر من استوى

وفا

ورجا معرفة الدماء المختصة
بالنساء واجبة عليهن وعلى
الأزواج والأولياء ولكن كان
محتاجا زمانا مهورا كل صار
مكافا لم يكن شيئا مذكورا
ولا يفرقون بين الحيض والنقا
والأختصاص ولا يميزون بين
الصحيحة من الدماء والأطهار
الفاصلة تربي أختلج بكيفية
بالمعينة المشهورة وأكثر
مسائل الدماء فيها مفقودة
والكتب المبسوطة لا يملكها
ألا قليله والمالكون أكثرهم عن
مطالعها عاجز وعياله شتى
في بيان حيضها تحريف وتبدل

الصفحة الأولى من المخطوطة ب

قبل وقتها وان قدر العذرة
 على منع السيلاط بالربط
 ونحوه يلزمه ويخرج من العدا
 بخلاف الحايض كما سبق
 وان ساء عند السجود ولم
 يسلم بدونه يومها قائما او
 قاعدا وكذا الوساك عند
 القيام يصلي قاعدا كما ان
 من عجز عن القراءة لو قام
 يصلي قاعدا بخلاف من لو
 استلقى لم يسلم فانه لا يصلي
 مستلقيا وما اصاب ثوب
 العذرة اكثر من قدر الدرع
 فعليه غسله ان كان مقيدا
 وان كان بحال الوضوء يتجنب

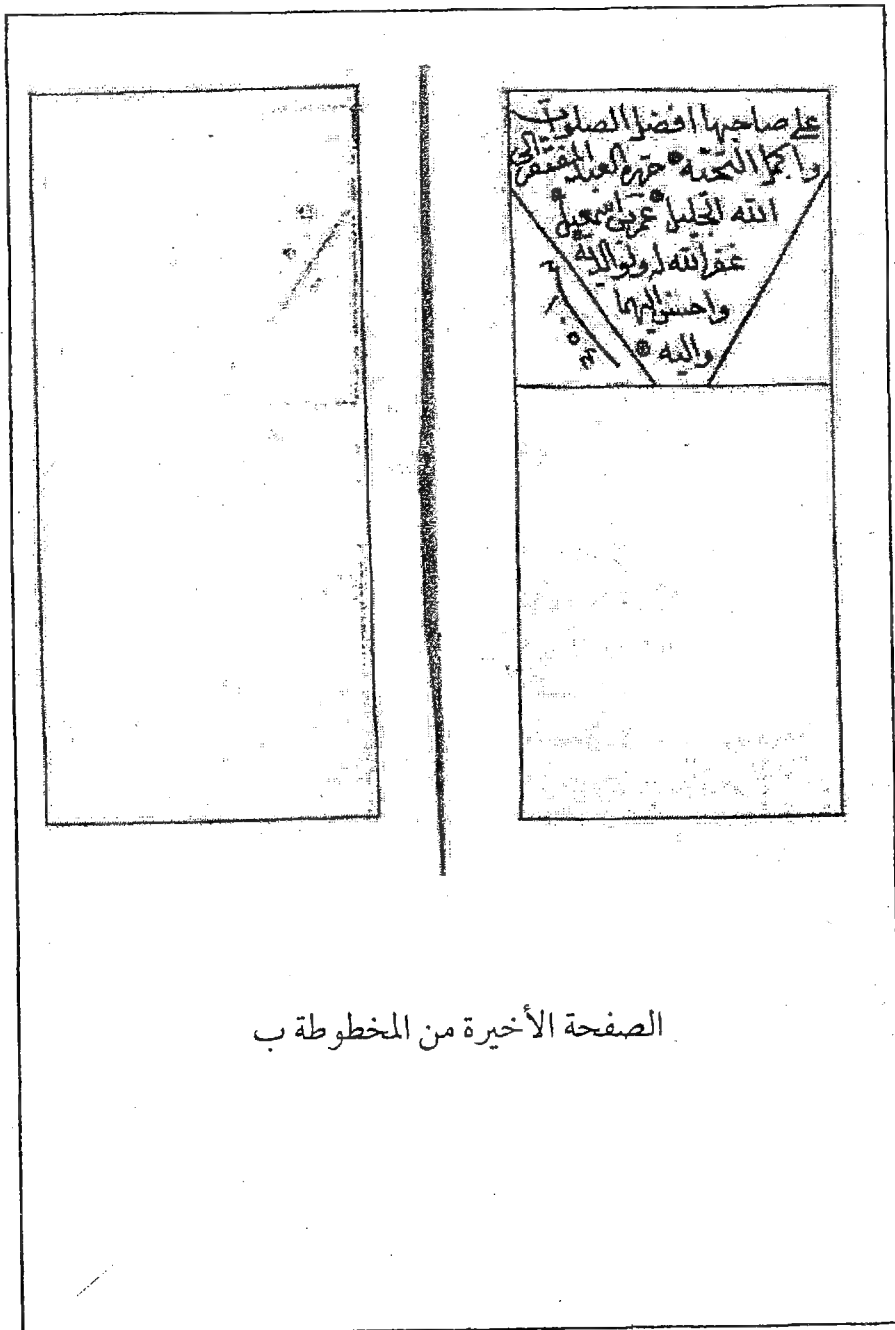
هذا هو الوجه
 في ما ذكره
 من غسل العذرة

هذا هو الوجه
 في ما ذكره
 من غسل العذرة

فانما قبل الفراغ من الصلوة
 يحاذره ان لا يغسله والله
 اعلم بالصواب تمت الرسالة
 المستمارة بدخول الشاهان
 والنساء في تفرغ
 الاطهار
 والذوات

الحمد لله على تمام وعلى حبيب محمد
 الصالح والسلام وعلى آله الكرام
 واصحابه العظام ما مرت الشهور
 وتبرت الاعوام فرغت يدك بها
 عن كتابتها عصر يوم الثلاثاء اليوم
 السابع عشر من شهر ربيع الاول
 المنسلك في سنة شهر سنة
 اربع وخمسين وثلث من الهجرة النبوية

الصفحة قبل الأخيرة من المخطوطة ب



الصفحة الأخيرة من المخطوطة ب

ترجمة الماتن الإمام البرگوي

اسمه ونسبه

هو محمد بن پير علي بن اسكندر الرومي، الملقب: بمحي الدين أو تقي الدين، أو زين الدين، المشهور باسم برگوي، أو بيرگلي، أو برگلي، أو بيرگيلو، نسبة إلى بلدة برگي حيث قضى سنواته الأخيرة من عمره فيها وتوفي ودفن بها، وهو معروف بين الأتراك في تركيا وفي بلاد البلقان بالإمام البرگوي.

مولده

ولد الإمام البرگوي في قرية بكتشلى التابعة لناحية كبسود من محافظة باليكسير، يوم الجمعة العاشر من جمادى الأولى سنة ٩٢٩ هـ، الموافق السابع والعشرين من آذار سنة ١٥٢٣ م.

نشأته وثقافته

نشأ الإمام البرگوي في بيئة آمنة مستقرة زاخرة بالعلم والعلماء، وفي كنف أسرة تتسم بالعلم، فقد كان أبوه - پير علي أفندي - أحد المدرسين

في باليكسير آنذاك فاشتغل منذ نعومة أظافره بطلب علوم الآداب العربية، والفقه وأصوله، والتفسير، والحديث، والكلام، والمنطق... الخ، وحفظ القرآن - كعادة العلماء في شتى العصور - فغدا عالماً بارعاً في الأصول والعربية.

كما درس عند أبيه مقدمات العلوم والفنون المتنوعة، وحَصَّل عنده علم المنطق وغيره وعندما أحس الوالد في ابنه النبوغ وحب العلم أرسله إلى إستانبول حيث توجد المدارس العثمانية التي بناها السلطان محمد الفاتح ليكمل دراسته العليا.

وظل الإمام البرگوي ينتقل بين رياض العلماء في إستانبول، وشب في أحضان هذا الجو العلمي الذي يموج بالمجادلات والمناظرات، فكان لها أعظم الأثر في اتقاد ذهنه، وصقل مواهبه.

وبالإضافة إلى ذلك كانت الدولة آنذاك تدعم الحركة العلمية، وتشجع العلماء، حيث عاش الإمام البرگوي في عهد أشهر السلاطين الذين اهتموا بالحركة الأدبية والعلمية مثل السلطان سليمان القانوني، وابنه سليم، اللذين كان لهما انشغال ملحوظ بالأدب والشعر، وكانا يوليان اهتماماً كبيراً بالعلماء والكتاب والشعراء، مما ساعد في ازدهار الحركة العلمية والأدبية.

ولكن على الرغم من هذا الاهتمام من جانب السلاطين فقد ظهر في هذه الفترة بعض أصحاب البدع والخرافات والأفكار الخاطئة، وكان للإمام البرگوي دور بارز في محاربتهم وردهم، وهاجمهم داخضاً حججهم بالكتاب والسنة، وألف كتابه "الطريقة المحمدية" محاولاً من خلاله إرشاد الناس إلى الطريق الصحيح في العبادات والمعاملات.

صفاته وأخلاقه

لقد أجمع المترجمون للإمام البرگوي على نعتة بالصفات الحميدة، وعظم قدره، ومنزلته العلمية، فقال صاحب العقد المنظوم:

«ومن تعانى العلم والعمل وحصل وكمل فالتحق في شبابه بالمشايخ الكمل، الشيخ محي الدين الشهير ببيركيلو، كان أبوه رجلاً عالماً من أصحاب الزوايا، ولا غرو فيه فإن الزوايا خبايا، ونشأ المرحوم - أي الإمام البرگوي - في طلب المعارف والعلوم، ووصل إلى مجلس العظام، ودخل محافل الكرام، وعكف على التحصيل والإفادة من أفاضل السادة، ثم غلب عليه الزهد والصلاح، ولاح في جبينه آيات الفوز والفلاح، فتحول عن مضايق الشكوك إلى مسارح السلوك....، وكان - رحمه الله - في طرف عال من الفضل والكمال، وتتبع الكتب والرسائل، وجمع

القواعد والمسائل، وجمع العلم وتبحر فيه، وحوى من الفضل والمعرفة ما يكفيه...، وكان - رحمه الله - آية في الزهد والصيانة، ونهاية في الورع والديانة...، متمسكاً بما هو أتم وأقوى، قائماً على الحق في كل مكان، يرد على من خالف الشريعة كائناً من كان، لا يهاب أحداً لعلو رتبته، وسمو منزلته، جاء في آخر عمره إلى قسطنطينية ودخل مجلس الوزير محمد باشا وكلمه في قمع الظلم، ودفع المظالم بكلمات أحد من السيوف الصوارم، وملاً بفرائد المواعظ ذلك النادي، ولكن لا حياة لمن ينادي».

وكان الإمام البرگوي سيفاً مسلولاً على أصحاب الباطل، وكان لا يخشى في قول الحق لومة لائم، خاصة فيما يتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث كان ينتقد بعض رجال الدين والدولة إذا رأى منهم قصوراً، أو خللاً في أعمالهم، وكان يتصف بالنزاهة والعزة، ولم يقدم تأليفاً علمياً إلى أحد كبار الدولة لينال العطاء والثناء كما كان يفعل معاصروه من العلماء والأدباء.

ومما يؤكد ذلك ما ذكرته كتب التراجم من نشوب نقاش طويل وجدال عنيف بين الإمام البرگوي وشيخ الإسلام أبي السعود أفندي، وكان يشغل منصب الإفتاء آنذاك، في مسألة الوقف، وقد اتهمه بعض علماء عصره بأنه أراد أن ينال الشهرة بانتقاده لشيخ الإسلام، علماً بأن

الثابت من خلال كتاباته أنه ناقش وجادل كثيراً من معاصريه كلما رأى أمراً مخالفاً للكتاب أو السنة أو أدلة المجتهدين، حتى لقب رحمه الله بالإمام البرگوي، والإمامة درجة علمية ودينية رفيعة المنزلة آنذاك.

إن الإمام البرگوي من أبرز العلماء الذين جمعوا بين العلم والتقوى ظاهراً وباطناً ووصف بالورع والفضيلة، وما تركه الإمام البرگوي من آثار قيمة أكبر شاهد على أن صاحب هذه الآثار على درجة خلقية رفيعة وعلم عميق.

رحلاته

للإمام البرگوي - في حياته - رحلات، أولها عندما انتقل من مسقط رأسه باليكسير إلى إستانبول - عاصمة الدولة العثمانية آنذاك - طلباً للعلم، حيث أنهى تعليمه العالي.

وأما رحلته الثانية فعندما أنهى تعليمه العالي وانتقل إلى أدرنة حيث عين فيها بالقسام العسكري، أي عضو الهيئة المشرفة على توزيع تركية الميت من الجند (الانكشارية) على ورثته الشرعيين، فكان مستشاراً شرعياً في الهيئة.

ثم عاد إلى إستانبول مرة أخرى - بعد تركه وظيفته في أدرنة - حيث

بقي فيها فترة من الزمن، ثم عينه أستاذ السلطان سليم الثاني - عطاء الله أفندي - مدرساً في مدرسته التي بناها في مسقط رأسه برگي، وفوض أمر تدريسها إليه، وعين له كل يوم ستين درهماً، فكان يدرس تارة ويعظ أخرى، فقصده الناس من كل فج عميق وانتفع الناس بوعظه ودرسه.

شيوخه

لكل علم شيوخ تلقى عنهم العلوم، ولازمهم فترة من حياته، يأخذ عنهم ويستزيد من علمهم، ولالإمام البرگوي شيوخ أخذ عنهم العلوم المختلفة وروى عن طريقهم المعارف المتنوعة، إلا أن المترجمين له قصروا عن ذكرهم، فلم يشر أحد منهم إلى هؤلاء الشيوخ عدا ما جاء في العقد المنظوم: «أنه تفقه بأبيه وأنه عكف على التحصيل والإفادة من الأفاضل السادة منهم: المولى محي الدين المشتهر بأخي زادة ...، وصار ملازماً المولى عبد الرحمن أحد قضاة العسكر في عهد السلطان سليمان ...، واتصل بخدمة الشيخ عبد الله القرماني البيرامي، وحصل بينه وبين المولى عطاء الله محبة أكيدة ومودة شديدة فأقبل بحسن الالتفات إليه».

المولى پير علي أفندي

وهو المولى پير علي بن اسكندر أفندي، والد الإمام البرگوي - عليهما

رحمة الله تعالى - ولم يثبت أحد من المؤرخين شيئاً يذكر عن هذا العالم الجليل، فلا يعرف عن ولادته أو نشأته أو وفاته شيئاً، سوى ما ذكره البعض من أنه كان أحد المدرسين في باليكسير آنذاك وكان شيخاً صوفياً في نفس البلدة.

عطاء الله أفندي

قال في العقد المنظوم: «المولى عطاء الله معلم السلطان الأعظم، والحقان الأكرم السلطان سليم خان بن السلطان سليمان خان، نشأ رحمه الله تعالى بقصبة بزگي من ولاية أيدين صارفاً عمره في إحراز العلوم والمعارف بحيث لا يلويه من تحصيلها عائق ولا صارف، وتشرف بمجالس الأفاضل، ومحافل الأماثل، قرأ على المفتي أبو السعود، ثم على الإمام سعد الله محشي تفسير البضاوي، ثم صار ملازماً للمولى المشتهر بإسرافيل زاده، وتنقل في التدريس إلى أن عين لتعليم السلطان سليم خان، توفي سنة ٩٧٩هـ أوائل صفر، وحضر جنازته في بيته عامة العلماء والوزراء، ونزل السلطان إلى الباب العالي، وأخذ بأطراف نعشه الوزير الكبير محمد باشا وسائر الوزراء والأمراء الحاضرين، وصلى عليه المفتي أبو السعود، ودفن بزاوية الشيخ ابن الوفاء بمدينة قسطنطينية».

شمس الدين أفندي الصغير

ولد في قسبة "لازق"، كان صاحب الفضيلة مدققاً ومحققاً، لازم الأستاذ خير الدين أفندي، المتوفى سنة ٩٥٠هـ، وبعد مدة الملازمة صار مدرساً في مدرسة "جندك"، في "بروسة"، ومدرسة "أفضل زادة"، ومدرسة "بيري باشا"، ومدرسة "محمود باشا" في إستانبول، ثم في مدرسة السلطانية في "بروسة"، توفي رحمه الله تعالى سنة ٩٥٧هـ، في مدرسة "ياووز سليم".

عبد الرحمن أفندي

من مواليد "آماسيه"، وكان والده قاضياً من القضاة في القصبات، أتم دراسته في إستانبول عند الأفاضل مثل ابن الكمال، وسعدي جلبي، وصار ملازماً عند سعدي جلبي، اشتغل بالتدريس في بعض المدارس ثم تولى القضاء إلى أن عزل عنه، توفي رحمه الله تعالى سنة ٩٨٣هـ.

أخي زاده قرماني محمد أفندي

كان أخي زاده محمد أفندي يشتغل بالتدريس، وتوفي رحمه الله تعالى سنة ٩٧٤هـ.

الشيخ عبد الله القرماني البيرامي

لم نعثر لهذا الشيخ الجليل على ترجمة، عدا ما ذكره صاحب العقد المنظوم في حديثه عن الإمام البركوي حيث قال: "واتصل بخدمة الشيخ عبد الله القرماني البيرامي..."، أما ولادته أو نشأته أو حياته أو وفاته فلا نعلم عنها شيئاً.

تلامذته

إذا كانت كتب التراجم قد أغفلت كثيراً من أستاذة الإمام البركوي ولم تذكر لنا إلا القليل منهم، فقد لا نبالغ إذا قلنا أنها قد أغفلت كل تلاميذه، فهذا العالم الجليل الذي قضى عمره بين التدريس والتأليف تارة، والوعظ والإرشاد أخرى، لاشك أن تلاميذه لا يحصون عدداً، فقد درس فترة كبيرة في المدارس معلماً ومربياً لأجيال وأجيال، ومع ذلك لا نجد في كتب التراجم التي بين أيدينا ذكراً لهم، وحتى القلة القليلة التي ذكرتها لنا كتب التراجم وأشارت إليهم عرضاً لم نجد لهم ترجمة عدا أسمائهم، ومن هؤلاء:

المدرس فضل الله بن البركوي (٩٦٠ - ١٠٣٢هـ)، وهو ابن الإمام البركوي، وألف الإمام البركوي كتاباً في الصرف سماه "الأمثلة الفضلية"

نسبة لابنه هذا، وسنذكره في مؤلفاته.

عبد النصير أفندي الشهير بخوجه زاده (المتوفى سنة ٩٩٠هـ)، وهو أول شارح لكتاب الطريقة المحمدية.

أولاً مشلى مصلح الدين أفندي، وهو أحد شراح كتاب إظهار الأسرار للإمام البرگوي.

عمر الإزميري، وهو أحد شراح كتاب "العوامل" للإمام البرگوي.

مؤلفاته

لم يشغل الإمام البرگوي بالتدريس عن التأليف والتصنيف، وله تصانيف مشهورة متداولة بأيدي الناس في علوم متنوعة، وفنون كثيرة، وقد اشتهرت مؤلفات الإمام البرگوي شهرة عظيمة، حظي بعضها بالترجمة للغات متعددة.

مؤلفاته في الفقه (١١ مصنفاً)

١. إنقاذ الهالكين، مطبوع.
٢. إيقاظ النائمين وإفهام القاصرين. وهي رسالة في الصلاة والصوم والتهليل والتكبير والصلوات، مطبوع طباعة حجرية.
٣. التعليقات على العناية للبابري.

٤. حاشية الإيضاح والإصلاح، ويرد فيه على ابن كمال باشا في بعض المسائل الفقهية.
٥. حاشية على إنقاذ الهالكين.
٦. حاشية على إيقاظ النائمين، مطبوع.
٧. ذخر المتأهلين والنساء في تعريف الأطهار والدماء، كتابنا هذا.
٨. رسالة في أحكام الأراضي العشرية والخراجية.
٩. رسالة في الفرائض.
١٠. رسالة في المصافحة، أي بعد الجمعة والأعياد؛ لاعتقاد الناس أنها سنة لا يجوز تركها، وفيها تصحيح لهذه المفاهيم.
١١. السيف الصارم في عدم جواز وقف المنقول والدرهم. وهي رد على رسالة موقف العقول في وقف المنقول لشيخ الإسلام أبي السعود أفندي، مطبوع.
- مؤلفاته المتعلقة بالعقائد والعبادات (١٣ مصنفاً)
١٢. أحوال أطفال المسلمين في الآخرة، مطبوع طباعة حجرية.
١٣. الإرشاد في العقائد والعبادات.
١٤. جلاء القلوب، مطبوع.
١٥. الرسالة الاعتقادية (وصية البرزگوي).

١٦. رسالة التوحيد.
١٧. رسالة سجود السهو.
١٨. رسالة في تفضيل الغني الشاكر على الفقير الصابر.
١٩. رسالة في زيارة القبور، مطبوع.
٢٠. شرح "آمنت"، وهو شرح قصير لشروط الإيمان الست.
٢١. شرح شروط الصلاة.
٢٢. القول الوسيط بين الإفراط والتفريط.
٢٣. مُعَدِّلُ الصلاة. وهي رسالة في تعليل أركان الصلاة، مطبوع.
٢٤. نور الأحياء وتحفة الأموات.

مؤلفاته المتعلقة بالحديث الشريف (٣ مصنفات)

٢٥. رسالة في أصول الحديث، مطبوع.
٢٦. شرح الأربعين، وهو شرح لأربعين حديث نبوي اختارها من الأحاديث المشتملة على السنن، مطبوع.
٢٧. كتاب الإيمان وكتاب الاستحسان.

مؤلفاته المتعلقة بالقرآن الكريم (٣ مصنفات)

٢٨. تفسير البرگوي، وصل فيه إلى منتصف سورة البقرة فقط.

٢٩. الدر اليتيم في التجويد، مطبوع.

٣٠. رسالة في بيان رسوم المصاحف العثمانية.

مؤلفاته في النحو (٤ مصنفات)

٣١. إمتحان الأذكياء: شرح فيه كتاب "لب الألباب في علم الإعراب"

للبضاوي مطبوع.

٣٢. إظهار الأسرار: وهو شرح مفصل لكتابه "العوامل"، مطبوع.

٣٣. تعليقات على الفوائد الضيائية للجامي.

٣٤. متن العوامل، مطبوع.

مؤلفاته في الصرف (٦ مصنفات)

٣٥. الأمثلة الفضلية، سمي الإمام البركوي كتابه هذا نسبة إلى ابنه

فضل الله أفندي، طبع.

٣٦. إمعان الأنظار، مطبوع.

٣٧. حاشية على شرح الأمثلة الفضلية.

٣٨. رسالة في الصرف.

٣٩. شرح الأمثلة الفضلية.

٤٠. كفاية المبتدي، مطبوع.

مؤلفاته المتعلقة بالتصوف (٤ مصنفات)

٤١. رسالة في الذكر باللسان.
٤٢. الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية، مطبوع.
٤٣. محك المتصوفين والمتتبعين.
٤٤. المقامات، مطبوع.

مؤلفاته المتعلقة بعلم الكلام

٤٥. تحفة المسترشدين في بيان المذاهب وفرق المسلمين.

مؤلفاته المتعلقة بالآداب

٤٦. رسالة الآداب، وقد تسمى برسالة المناظرة، مطبوع.

مؤلفاته المتعلقة بالتراجم

٤٧. إشراق التاريخ.

مؤلفاته المتعلقة بالسياسة

٤٨. ذخـر الملوك، وهو في مدح السلطان العادل، وذم السلطان الجائر، ونصائح للحكام.

مؤلفاته المتعلقة بعلم الفلك

٤٩. رسالة في تبين غرة الشهر.

وفاته

بعد حياة حافلة بالتصنيف والتدريس توفي رحمه الله تعالى في جمادى الأولى لسنة إحدى وثمانين وتسعمائة (٩٨١هـ)، الموافق الثامن والعشرين من أيلول سنة ١٥٧٣م، عن عمر يناهز اثنين وخمسين سنة، بمرض الطاعون أثناء سفره إلى إستانبول، وجيء بجنازته إلى برگى، ودفن في المكان الذي هو مدفون فيه اليوم، شمال شرق ناحية برگى.

مصادر الترجمة

الإمام البرگوي وجهوده في اللغة العربية: ص ٢٤-١٢٦.

امتحان الأذكياء شرح لب الألباب: ص ٢٢-٤٢.

العقد المنظوم: ص ٤٣٦-٤٣٧.

ترجمة الشارح العلامة ابن عابدين

اسمه ونسبه

هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم بن نجم الدين بن محمد صلاح الدين الشهير بعابدين بن نجم الدين الثاني بن محمد كمال بن تقي الدين المدرس بن مصطفى الشهابي بن حسين بن رحمة الله بن أحمد الثاني بن علي بن أحمد الثالث بن محمود بن أحمد الرابع بن عبد الله بن عز الدين بن عبد الله الثاني بن قاسم بن حسن بن إسماعيل الأعرج بن الإمام جعفر الصادق بن الإمام محمد الباقر بن الإمام زين العابدين بن الإمام حسين بن البتول هي الزهراء فاطمة بنت سيد المرسلين وحبيب رب العالمين صلى الله تعالى عليه وسلم، فابن عابدين هو الولد الثاني والثلاثون للسيدة فاطمة الزهراء البضعة النبوية الطاهرة رضي الله تعالى عنها.

وقد اتفق المؤرخون على أنه مشهور بابن عابدين الحسيني، وكان أحياناً يلقب نفسه محمد عابدين الماتريدي، وأساس الشهرة بعابدين يرجع إلى جده الخامس محمد صلاح الدين، والذي يعد مؤسس مجد هذه

الأسرة حتى صارت الأسرة تعرف من بعد باسمه، وما ذلك إلا لصلاحه وتقواه وكثرة عبادته وعبوديته كما يدل عليه اشتقاق لفظ عابدين.

مولده

ولد في دمشق سنة ١١٩٨ هـ، الموافق ١٧٨٤ م، ونشأ في حجر أبيه السيد عمر عابدين في حي القنوات من أحياء دمشق، وكان له عم من أهل الصلاح اسمه الشيخ صالح عابدين، هو الذي بشر أمه به قبل ولادته وسماه محمد أمين وهو في بطن أمه.

نشأته وثقافته

نشأ ابن عابدين في بيت علم وصلاح، ذلك أن أجداده عرفوا بين الناس بالورع وكثرة العبادة، كان والده تاجراً صالحاً فرباه على الفضيلة والهمة العالية، فحفظ القرآن عن ظهر قلب وهو صغير جداً، وكان والده يجلسه في محله التجاري ليألف التجارة ويتعلم البيع والشراء، وربى صاحبه في جولاته التجارية في الأسواق، وكان لهذا أثره فيما بعد حيث بقي ابن عابدين طول حياته تاجراً يأكل من كسب يده، وانعكست تلك المعرفة التجارية على فقهه وكتابه.

وقد بدأ ابن عابدين طلبه للعلم بحفظ كتاب الله العزيز على أهله من علماء القراءات، وكان السبب في ذلك أنه كان يجلس في محل والده ليتعلم التجارة، فجلس مرة يقرأ القرآن فمر به رجل لا يعرفه فسمعه يقرأ، ولم يكن بعد قد تعلم التجويد أو جالس أحداً من أهل العلم فزجره وأنكر قراءته وقال له: «لا يجوز لك أن تقرأ هذه القراءة؛ لأن هذا المحل محل للتجارة والناس لا يستمعون قراءتك فيرتكبون الإثم بسببك، وأنت أيضاً آثم، كما أن قراءتك ملحونة» وأمره بالتعلم، فسأل عن أفضل من يعلم القرآن فدلّه بعضهم على الشيخ محمد سعيد الحموي شيخ القراء.

فبدأ القراءة عليه، فقرأ القرآن مجوداً وحفظ المتون، وقرأ عليه بعض العلوم والفقه الشافعي، ثم انتقل إلى شيخه الشيخ شاكِر العقاد السالمي - المشهور بابن مقدم سعد الحنفي - فقرأ عليه كثيراً من العلوم والفنون في المعقول والمنقول وألزمه التحول على المذهب الحنفي فقرأ عليه كثيراً من كتب المذهب، وأحبه شيخه محبة عظيمة وصار يفتخر به ويأخذه إلى شيوخه ويستجيزهم له، فيجيزونه.

ثم بدأ بالتصنيف في هذه الفترة وسنه سبعة عشر عاماً، ثم بدأ بقراءة الدر المختار على الشيخ العقاد مع جماعة منهم الشيخ سعيد الحلبي،

ولكن الشيخ العقاد توفي سنة ١٢٢٢هـ ، ولم يكمل الدر فأكمـله ابن عابدين مع تلاميذ الشيخ العقاد على الشيخ سعيد الحلبي أكبر التلاميذ سناً وقدرأً، ثم قرأ عليه كثيراً من الكتب التي بدأها مع شيخه العقاد، وكتباً أخرى في الفقه الحنفي وغيره من العلوم الآلية حتى برع ونضج وتمكن، فاشتغل بالتصنيف والتدريس والإفادة حتى أصبح مرجع الفتوى ومحجة العلماء في العالم الإسلامي.

وكان رحمه الله مغرمأً بتصحيح الكتب والكتابة عليها فلا يدع شيئاً من قيد أو اعتراض أو تنبيه أو جواب أو تنمة فائدة إلا ويكتبه على الهامش، ويكتب المطالب، وكانت عنده كتب من سائر العلوم لم يُجمع على منوالها، وكان كثيراً منها بخط يده، ولم يدع كتاباً منها إلا وعليه كتابته، وكان والده السبب في جمعه هذه الكتب عديمة النظير، فإنه كان يشتري له كل كتاب أرادته، ويقول له: «اشتر ما بدا لك من الكتب، وأنا أدفع لك الثمن فإنك أحيت ما أمته أنا من سيرة سلفي، فجزاك الله خيراً يا ولدي».

كما أعطاه والده كتب أسلافه الموجودة عنده من أثرهم الموقوفة على ذريهم، وكان ابن عابدين رحمه الله تعالى حريصاً على إصلاح الكتب، لا يمر على موضع منها فيه غلط إلا أصلحه وكتب عليه ما يناسبه.

صفاته وأخلاقه

كانت أعظم صفة فيه الصلابة في الدين مع التواضع والأدب في محلها، فقد كان متين الدين لا تأخذه في الله لومة لائم، صداعاً بالحق، أماراً بالمعروف نهاءً عن المنكر، إذا سمع منكراً أو رآه سعى بتغييره ما استطاع لصلابته في دينه، لذلك رزق الهيبة فكان مهابة مطاعاً نافذ الكلمة تهابه الحكام والقضاة وأهل السياسة، وكانت كلمته نافذة وشفاعته مقبولة وكتابه ميمونة، ما كتب لأحد شيئاً إلا وانتفع به لصدق نيته وحسن سريره وقوة يقينه وشدة دينه وصلابته فيه.

وكان حسن الصحبة متواضعاً حسن الأخلاق يحب الفقراء والمساكين وأهل التقى والدين، ذا أدب رفيع، كثير التصديق على ذوي الحاجات، عظيم البر والصلة لأرحامه الأقربين، كان في رمضان يتم القرآن كل ليلة ختماً كاملاً مع تدبر معانيه، وكثيراً ما يستغرق ليله بالبكاء والقراءة للقرآن، ولا يدع وقتاً من الأوقات إلا وهو على طهارة ويثابر الوضوء على الوضوء.

شيوخه

لقد أخذ ابن عابدين العلم عن مشايخ يطول ذكرهم هنا من شاميين

ومصريين وحجازيين وعراقيين وروميين، ولكن يمكن القول بأن أربعة منهم يعتبرون أساطين المدرسة العلمية والروحية التي تربي فيها ابن عابدين، وبها تخرج، فنسوق إليك ترجمتهم بإيجاز لكي تستين مصادر تلقي العلم لدى الإمام ابن عابدين.

الشيخ محمد سعيد الحموي

سعيد بن إبراهيم الحموي ثم الدمشقي، الشافعي، ولد سنة ١١٤٥ هـ في حماة، كان عالماً جليلاً شيخ القراء بدمشق، له اليد الطولى في علم القراءات وأوجهها وطرقها، وشارك في بقية العلوم، انتفع به جماعة من أهل عصره، ويعد الموجه الأول لابن عابدين في بدء الطلب بعد ما تيقظ لطلب العلم. كان يلقي دروسه في حجرته في الجامع الأموي، وكانت وفاته في خامس ذي الحجة سنة ١٢٣٦ هـ عن إحدى وتسعين سنة.

الشيخ شاكر العقاد

محمد بن شاكر بن علي بن سعد بن علي بن سالم العمري، فقيه حنفي دمشقي، ولد سنة ١١٥٧ هـ قيل أن نسبه يتصل بسيدنا عمر بن الخطاب، تصدى للتدريس صغيراً، فكان أكثر معاصريه من تلاميذه، يعد الشيخ الثاني الذي تبنى ابن عابدين وأحله من قلبه محلاً عظيماً،

وباسمه صنف ابن عابدين ثبته المسمى عقود اللآلي في الأسانيد العوالي، ويسميه في معرض حديثه بشيخ شيوخنا، كانت وفاته سنة ١٢٢٢هـ.

الشيخ سعيد الحلبي

سعيد بن حسن بن أحمد الشهير بالحلبي الحنفي الدمشقي مسكناً الحلبي مولداً وشهرة، ولد سنة ١١٨٨هـ، ونشأ بها وقرأ على علمائها، ثم قدم دمشق سنة ١٢٠٧هـ واستوطنها فأخذ عن علمائها كالعقاد ومصطفى الرحمتي، ثم تصدر للإقراء والتدريس مدة حياته في غرفته المعروفة به شمال جامع بني أمية حتى أضحى شيخ الحنفية.

انتفع به وتخرج عليه من دمشق وغيرها كثير من أهل طبقة كابن عابدين فهو شيخ له من جهة ورفيقه في الطلب من جهة أخرى لأنها اشتركا في قراءة الدر المختار على الشيخ شاكر العقاد، توفي رحمه الله تعالى يوم الاثنين ثالث رمضان سنة ١٢٥٩هـ، ودفن في الذهبية قريباً من شيخه الشيخ شاكر العقاد.

الشيخ خالد الكردي النقشبندي

خالد بن أحمد بن حسين أبو البهاء ضياء الدين النقشبندي المجددي، ولد سنة ١١٩٠هـ، في قصبة قره طاغ، والمشهور أنه من ذرية الصحابي

الجليل سيدنا عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه، وهاجر إلى بغداد في صباه، ورحل إلى الشام أيام داود باشا وإلى العراق، وتوفي في دمشق بالطاعون بعد أن نشر بها طريقته النقشبندية، وهو الشيخ المري من كان له إشراف على روحانية ابن عابدين ورقية الروحي، توفي سنة ١٢٤٢ هـ.

تلاميذه

بعد أن تخرج الإمام ابن عابدين من مدرسة هؤلاء المشايخ، ورسخت قدمه في العلم جلس يفقه الناس ويحدثهم بما سمع، فكان له تلاميذ كثيرون أثرى بهم العلم وانتشر في كل مكان، وكلهم من الأكابر والعلماء والأعيان وصدور الناس، وهم أصناف من المجتمع الدمشقي، فمنهم المفتي، ومنهم أمين الفتوى، ومنهم القاضي، ومنهم شيخ الإسلام، ولا يمكن استقصاؤهم، ولكن نذكر أبرزهم وأجلهم.

عبد الغني عابدين: العلامة الفقيه الصوفي، أخو الإمام ابن عابدين،

تخرج به وحصل منه على إجازة.

محمد قاضي زاده: قاضي المدينة المنورة، وصاحب الوجاهة والمنصب

الرفيع، أخذ عنه سائر العلوم وبه انتفع.

عبد الغني الغنيمي الميداني: شارح القدوري، وعقيدة الطحاوي، عنه

أخذ وبه انتفع وعليه تخرج.

محمد بن حسن البيطار أمين الفتوى بدمشق، عليه تخرج في المذهب الحنفي، وبه انتفع.

مؤلفاته

لابن عابدين تصانيف كثيرة مشهورة متداولة بأيدي الناس في علوم متنوعة وفنون كثيرة، فابن عابدين موسوعة عصره بذون ريب، وآثاره في مختلف العلوم شواهد على ذلك، وهاهنا نُبِتُ بأسماء تصانيفه مسرودة على الفنون مع ترتيبها على الأحرف، مشاراً إلى المطبوع منها، وفيما عدا ذلك فهو ما بين مخطوط في مكتبة آل عابدين العامرة بدمشق، أو لم يعثر له على أثر:

مؤلفاته في الفقه الحنفي

١. الإبانة عن أخذ الأجرة على الحضانة، مطبوع.
٢. إتحاف الذكي النبيه في جواب ما يقول الفقيه، مطبوع.
٣. أجوبة محققة عن أسئلة مفرقة، مطبوع.
٤. إعلام الأعلام بأحكام الإقرار العام، مطبوع.
٥. الأقوال الواضحة الجليلة في نص القسمة ومسألة الدرجة الجعلية،

مطبوع.

٦. بغية الناسك في أدعية المناسك، مطبوع.
٧. تحرير التحرير في بطلان القضاء بالفسخ بالغبن الفاحش بلا
تغريب، مطبوع.
٨. تحرير العبارة فيمن هو الأولى بالإجارة، مطبوع.
٩. تحرير النقول في نفقة الفروع والأصول، مطبوع.
١٠. تنبيه الرقود في مسائل النقود، مطبوع.
١١. تنبيه الغافل والوسنان في أحكام هلال رمضان، مطبوع.
١٢. تنبيه ذوي الأفهام على أحكام التبليغ خلف الإمام، مطبوع.
١٣. تنبيه ذوي الأفهام على بطلان الحكم بنقض الدعوى بعد الإبراء
العام، مطبوع.
١٤. حاشية رد المحتار على الدر المختار، مطبوع.
١٥. حاشية رفع الأنظار عما أورده الحلبي على الدر المختار.
١٦. حاشية على النهر الفائق.
١٧. حاشية على شرح الملتقى للحصكفي.
١٨. حاشية منحة الخالق على البحر الرائق، مطبوع.
١٩. الرحيق المختوم في شرح قلائد المنظوم، مطبوع.
٢٠. رفع الانتقاض ودفع الاعتراض في قولهم الأيمان مبنية على
الألفاظ لا على الأغراض، مطبوع.

٢١. رفع التردد في عقد الأصابع عند التشهد وذيلها، مطبوع.

٢٢. شرح منهل الواردين من بحار الفيض على ذخر المتأهلين في مسائل الحيض للإمام البركوي. كتابنا هذا.

٢٣. شفاء العليل وبل الغليل في حكم الوصية بالختمات والتهاليل، مطبوع.

٢٤. العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، مطبوع.

٢٥. العقود الدرية في قول الواقف على الفريضة الشرعية، مطبوع.

٢٦. عقود رسم المفتي، شرح لمنظومته، مطبوع.

٢٧. غاية البيان في أن وقف الاثنين على أنفسهما وقف لا وقفان، مطبوع.

٢٨. غاية المطلب في عود النصيب للأقرب فالأقرب، مطبوع.

٢٩. الفوائد المخصّصة في أحكام كي الحمّصة، مطبوع.

٣٠. نظم الكنز.

مؤلفاته في أصول الفقه

٣١. حاشية على شرح التقرير والتحجير لابن أمير حاج على التحرير لابن الهمام.

٣٢. حاشية كبرى على شرح إفاضة الأنوار على المنار.

٣٣. حاشية نسبات الأسحار على شرح إفاضة الأنوار على المنار

للحصكفي، مطبوع.

٣٤. نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف، مطبوع.

مؤلفاته في علم التفسير

٣٥. حاشية على تفسير البيضاوي.

مؤلفاته في علم الكلام والعقائد:

٣٦. تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد

أصحابه عليه وعليهم الصلاة والسلام، مطبوع.

٣٧. رفع الاشتباه عن عبارة الأشباه، مطبوع.

٣٨. العلم الظاهر في نفع النسب الطاهر، مطبوع.

مؤلفاته في علم الحديث

٣٩. عقود اللآلي في الأسانيد العوالي، مطبوع.

مؤلفاته في التصوف

٤٠. إجابة الغوث في بيان حال النقباء والنجباء والأبدال والأوتاد

والغوث، مطبوع.

٤١. سلّ الحسام الهندي لنصرة مولانا خالد النقشبيندي، مطبوع.

مؤلفاته في علوم العربية

- ٤٢. حاشية على المطول.
- ٤٣. الدرر المضية في شرح نظم الأبحر الشعرية.
- ٤٤. شرح الكافي في العروض والقوافي.
- ٤٥. فتح رب الأرباب على لب الألباب شرح نبذة الإعراب.
- ٤٦. الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، مطبوع.
- ٤٧. مجموع التفائس والنوادر.
- ٤٨. مقامات في مدح الشيخ شاکر العقاد، مطبوع.

مؤلفاته في علم التاريخ والسيرة

- ٤٩. ذيل سلك الدرر.
- ٥٠. قصة المولد النبوي.

مؤلفاته في علم الحساب والهيئة

- ٥١. مناهل السرور لمبتغى الحساب بالكسور، مطبوع.

وفاته

توفي ابن عابدين رحمه الله تعالى يوم الأربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة ١٢٥٢هـ، فكانت حياته المباركة قريباً من أربع وخمسين

سنة هجرية، ودفن في القبر الذي أوصى أن يدفن فيه بمقبرة دمشق في باب الصغير؛ لمجاورته لقبري عالين جليلين كان يحبهما ابن عابدين ويقدرهما تمام التقدير، وهما الشيخ علاء الدين الحصكفي صاحب الدر،

والشيخ صالح الجيني المحدث الكبير، وكان طمعه بقبر الشيخ الحصكفي أعظم لمزيد محبته إياه تلك المحبة التي تجلت في الدنيا بمزايا ثلاث: شرحه للدر بحاشيته رد المحتار، وحاشيته على شرحه للملتقى، وتسميته ولده الوحيد من بعده بعلاء الدين تيمناً به.

كانت له جنازة حافلة ما عهد نظيرها، حتى إن جنازته رفعت على رؤوس الأصابع من تزاحم الخلق وخوفاً من وقوعها وإضرار الناس بعضهم بعضاً، حتى صار حاكم البلدة وعساكره يفرقون الناس عنها، ويكي الناس عموماً نساء ورجالاً كباراً وصغاراً، وكان الشيخ سعيد الحلبي شيخه حياً، فمشى في جنازته ورثاه وبكاه، وهو الذي صلى عليه إماماً.

مصادر الترجمة

ابن عابدين وأثره في الفقه الإسلامي: ١/ ٢٧٠-٤١٥.

حاشية قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار: ٧/ ٧-٤.

ذُخْرُ الْمُتَأَهِّلِينَ وَالنِّسَاءِ

فِي تَعْرِيفِ الْأَطْهَارِ وَالِدِّمَاءِ

لِلإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَرْگَوِيِّ

٩٢٩ - ٩٨١ هـ

تحقيق

أشرف منيب

هداية هارتفورد

راجعه صاحب الفضيلة الشيخ

عبد الرحمن أرجان البينصوي

مدرس جامع الحافظ أحمد باشا

إستانبول

٦٥	التمهيد
٦٧	المقدمة فيها نوعان
٦٧	النوع الأول: في تفسير الألفاظ المستعملة
٦٩	النوع الثاني: في الأصول والقواعد الكلية
٧٠	الفصل الأول: في ابتداء ثبوت الدماء الثلاثة ، وانتهائه ، والكسوف
٧٣	الفصل الثاني: في المبتدأة والمعتادة
٧٥	أمثلة النفاس
٧٦	أمثلة الحيض
٧٧	الفصل الثالث: في الانقطاع
٧٩	الفصل الرابع: في الاستمرار
٨٢	تنبيه: الدماء الفاسدة المسببة بالاستحاضة سبعة
٨٣	الفصل الخامس: في المضلة
٨٩	الفصل السادس: في أحكام الدماء المذكورة
٩٢	تذنيب: في حكم الجنابة والحدث
٩٣	أحكام المعذور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الرَّجَالَ عَلَى النِّسَاءِ قَوَّامِينَ ، وَأَمَرَهُمْ
بِوَعْظِهِنَّ وَالتَّأْدِيبِ وَتَعْلِيمِ الدِّينِ . وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى حَبِيبِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ هُدَاةِ الْحَقِّ وَحَمَاهِ الشَّرْعِ الْمَتِينِ .

وَبَعْدُ : فَقَدْ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى فَرَضِيَّةِ عِلْمِ الْحَالِ عَلَى كُلِّ مَنْ آمَنَ
بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ نِسْوَةٍ وَرَجَالٍ . فَمَعْرِفَةُ الدَّمَاءِ الْمُخْتَصَّةِ بِالنِّسَاءِ
وَاجِبَةٌ عَلَيْهِنَّ وَعَلَى الْأَزْوَاجِ وَالْأَوْلِيَاءِ . وَلَكِنَّ هَذَا كَانَ فِي زَمَانِنَا
مَهْجُورًا ، بَلْ صَارَ كَأَن لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا . لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْحَيْضِ
وَالنِّفَاسِ وَالْإِسْتِحَاضَةِ ، وَلَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الصَّحِيحَةِ - مِنَ الدَّمَاءِ
وَالْأَطْهَارِ - وَالْفَاسِدَةِ . تَرَى أَمْثَلَهُمْ يَكْتَفِي بِالْمُتَوَنِّمِ الشَّهْوَةِ ، وَأَكْثَرُ
مَسَائِلِ الدَّمَاءِ فِيهَا مَفْقُودَةٌ .

وَالْكَتُبُ الْمَبْسُوطَةُ لَا يَمْلِكُهَا إِلَّا قَلِيلٌ. وَالْمَالِكُونَ أَكْثَرُهُمْ عَنْ
مُطَالَعَتِهَا عَاجِزٌ وَعَلِيلٌ. وَأَكْثَرُ نُسَخِهَا فِي بَابِ حَيْضِهَا تَحْرِيفٌ
وَتَبْدِيلٌ؛ لِعَدَمِ الْأَشْتَغَالِ بِهِ مُدَّ دَهْرٍ طَوِيلٍ. وَفِي مَسَائِلِهِ كَثْرَةٌ وَصُعُوبَةٌ
وَاخْتِلَافَاتٌ. وَفِي اخْتِيَارِ الْمَشَايِخِ وَتَصْحِيحِهِمْ أَيْضاً مُخَالَفَاتٌ.

فَارَدْتُ أَنْ أَصَنَّفَ رِسَالَةً حَاطِيَةً لِمَسَائِلِهِ اللَّازِمَةِ، خَاطِيَةً عَنْ ذِكْرِ
خِلَافٍ وَمَبَاحِثٍ غَيْرِ مُهِمَّةٍ، مُقْتَصِرَةً عَلَى الْأَقْوَى وَالْأَصَحِّ وَالْمُخْتَارِ
لِلْفَتْوَى، مُسَهِّلَةً الضَّبْطَ وَالْفَهْمَ. رَجَاءً أَنْ تَكُونَ لِي ذُخْرًا فِي الْعُقْبَى.

فَيَا أَيُّهَا النَّاطِرُ إِلَيْهَا - بِاللهِ الْعَظِيمِ - لَا تَعْجَلْ فِي التَّخْطِئَةِ بِمُجَرَّدِ
رُؤْيَيْكَ فِيهَا الْمَخَالَفَةَ لِظَاهِرِ بَعْضِ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ. فَعَسَى أَنْ
تُخْطِئَ ابْنُ أُخْتٍ خَالَتِكَ فَتَكُونَ مِنَ الَّذِينَ هَلَكُوا فِي الْمَهَالِكِ. فَإِنِّي قَدْ
صَرَفْتُ شَطْرًا مِنْ عُمْرِي فِي ضَبْطِ هَذَا الْبَابِ حَتَّى مَيِّزْتُ - بِفَضْلِ
اللهِ تَعَالَى - بَيْنَ الْقِشْرِ وَاللُّبَابِ، وَالسَّمِينِ وَالْمَهْزُولِ، وَالصَّحِيحِ
وَالْمَعْلُولِ، وَالْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ، وَالضَّعِيفِ وَالْقَوِيَّ. وَرَجَّحْتُ بِأَسْبَابِ
الترجيحِ الْمُعْتَبَرَةِ مَا هُوَ الرَّاجِحُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْاِخْتِيَارَاتِ مِنَ الْأُئِمَّةِ.

فَارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ، وَتَأَمَّلْ مَا كَتَبْنَا مَرَّتَيْنِ، وَاعْرِضْهُ عَلَى الْفُرُوعِ

وَالْأُصُولِ وَقَوَاعِدِ الْمَقُولِ وَالْمَعْقُولِ، لَعَلَّكَ تَطْلُعُ عَلَى حَقِّئِهِ، وَتَنْظُرُ
لَكَ وَجْهَ صِحَّتِهِ، وَتَرْجِعُ إِلَى التَّصْوِيبِ مِنْ تَخْطِئَتِهِ، وَتَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ
لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾.

فَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَمِنْهُ كُلُّ تَحْقِيقٍ وَتَدْقِيقٍ - هَذِهِ الرِّسَالَةُ
مُرْتَبَةً عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَفُصُولٍ.

أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ فَفِيهَا نَوْعَانِ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: فِي تَفْسِيرِ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ.

اعْلَمْ أَنَّ الدَّمَاءَ الْمُخْتَصَّةَ بِالنِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ: حَيْضٌ، وَنِفَاسٌ، وَاسْتِحَاضَةٌ.

فَالْحَيْضُ: دَمٌ صَادِرٌ مِنْ رَحِمٍ، خَارِجٌ مِنْ فَرْجٍ دَاخِلٍ، وَلَوْ حُكْمًا،
بِدُونِ وَلَاذَةٍ.

وَالنِّفَاسُ: دَمٌ كَذَلِكَ عَقِيبَ خُرُوجِ أَكْثَرِ وَلَدٍ، لَمْ يَسْبِقْهُ وَلَدٌ مُذْ
أَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

وَالِاسْتِحَاضَةُ: وَيُسَمَّى دَمًا فَاسِدًا: دَمٌ - وَلَوْ حُكْمًا - خَارِجٌ مِنْ
فَرْجٍ دَاخِلٍ، لَا عَنْ رَحِمٍ.

وَالدَّمُ الصَّحِيحُ: مَا لَا يَنْقُصُ عَنْ ثَلَاثَةِ وَلَا يَزِيدُ عَلَى الْعَشْرِ فِي
الْحَيْضِ ، وَلَا عَلَى الْأَرْبَعِينَ فِي النَّفَاسِ ، وَلَا يَكُونُ فِي أَحَدِ طَرَفَيْهِ دَمٌ
وَلَوْ حُكْمًا.

وَالطُّهْرُ الْمُطْلَقُ: مَا لَا يَكُونُ حَيْضًا ، وَلَا نِفَاسًا.

وَالطُّهْرُ الصَّحِيحُ: مَا لَا يَكُونُ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا ، وَلَا
يَسُوْبُهُ دَمٌ ، وَيَكُونُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ الصَّحِيحَيْنِ.

وَالطُّهْرُ الْفَاسِدُ: مَا خَالَفَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُ ، وَالطُّهْرُ الْمُتَحَلِّلُ مُطْلَقًا
بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ فِي النَّفَاسِ.

وَالطُّهْرُ التَّامُّ: طُهُرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَصَاعِدًا.

وَالطُّهْرُ النَّاقِصُ: مَا نَقَصَ مِنْهُ.

وَالْمُعْتَادَةُ: مَنْ سَبَقَ مِنْهَا دَمٌ وَطُهُرَ صَحِيحًا ، أَوْ أَحَدُهُمَا.

وَالْمُبْتَدَأَةُ: مَنْ كَانَتْ فِي أَوَّلِ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ.

وَالْمُضِلَّةُ: وَتُسَمَّى الضَّالَّةَ وَالْمُتَحِيرَةَ: مَنْ نَسِيَتْ عَادَتَهَا فِي حَيْضٍ
أَوْ نِفَاسٍ.

النَّوعُ الثَّانِي: فِي الْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ.

أَقْلُ الْحَيْضِ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا، أَعْنِي: اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ سَاعَةً. حَتَّى
لَوْ رَأَتْ مَثَلًا عِنْدَ طُلُوعِ شَمْسِ يَوْمِ الْأَحَدِ سَاعَةً، ثُمَّ انْقَطَعَ إِلَى فَجْرِ
يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، ثُمَّ رَأَتْ قُبَيْلَ طُلُوعِهَا، ثُمَّ انْقَطَعَ عِنْدَ الطُّلُوعِ، أَوْ
اسْتَمَرَ مِنَ الطُّلُوعِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي يَكُونُ حَيْضًا. وَلَوْ انْقَطَعَ قَبْلَ
الطُّلُوعِ الثَّانِي بِزَمَانٍ يَسِيرٍ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الدَّمُ، ثُمَّ لَمْ تَرَ دَمًا إِلَى تَمَامِ
خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا لَمْ يَكُنْ حَيْضًا.

وَأَكْثَرُهُ: عَشْرَةٌ كَذَلِكَ.

وَأَقْلُ النَّفَاسِ: لَا حَدَّ لَهُ. حَتَّى إِذَا وَلَدَتْ فَانْقَطَعَ الدَّمُ تَغْتَسِلُ
وَتُصَلِّي.

وَأَكْثَرُهُ: أَرْبَعُونَ يَوْمًا.

فَالْحَيْضَانِ لَا يَتَوَالِيَانِ، وَكَذَا النَّفَاسَانِ، وَالنَّفَاسُ وَالْحَيْضُ، بَلْ
لَا بُدَّ مِنْ طَهْرِ بَيْنَهُمَا.

وَأَقْلُ الطُّهْرِ: فِي حَقِّ النَّفَاسَيْنِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، وَفِي غَيْرِهِمَا خَمْسَةُ عَشَرَ

يَوْمًا. فَالِدَّمَانِ الْمُحِيطَانِ بِهِ حَيْضَانِ إِنْ بَلَغَ كُلُّ نِصَابًا، وَلَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ،
وَلَا فَاسْتِحَاضَةً أَوْ نَفَاسًا. وَالطُّهُرُ النَّاقِصُ كَالِدَمِّ الْمُتَوَالِي لَا يَفْصِلُ
بَيْنَ الدَّمَيْنِ مُطْلَقًا. وَكَذَا الطُّهُرُ الْفَاسِدُ فِي النَّفَاسِ.

وَأَكْثَرُ الطُّهُرِ: لَا حَدَّ لَهُ إِلَّا عِنْدَ نَضْبِ الْعَادَةِ. وَسَيَجِيءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى.

وَالْعَادَةُ تُثَبِّتُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ دَمًا أَوْ طُهْرًا، إِنْ
كَانَا صَحِيحَيْنِ. وَتَنْتَقِلُ كَذَلِكَ:

— زَمَانًا: بِأَنْ لَمْ تَرَفِ فِيهِ، أَوْ رَأَتْ قَبْلَهُ.

— وَعَدَدًا: إِنْ رَأَتْ مَا يُخَالِفُهُ صَحِيحًا - طُهْرًا أَوْ دَمًا - أَوْ دَمًا
فَاسِدًا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ وَوَقَعَ نِصَابٌ فِي بَعْضِ الْعَادَةِ وَبَعْضُهَا مِنْ
الطُّهُرِ الصَّحِيحِ.

أَمَّا الْفُضُولُ فِسْتَةً:

الْفُضْلُ الْأَوَّلُ: فِي ابْتِدَاءِ ثُبُوتِ الدَّمَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَانْتِهَائِهِ، وَالْكَرْسُفِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَعِنْدَ طُهُورِ الدَّمِ؛ بِأَنْ خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ الدَّاخِلِ أَوْ حَادَى

حَرْفَهُ ، كَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ . فَكُلُّ مَا ظَهَرَ مِنَ الْإِخْلِيلِ وَالذَّبْرِ وَالْفَرْجِ
بِأَنْ سَاوَى الْحَرْفَ يَتَقَضَّى بِهِ الْوُضُوءُ مُطْلَقًا ، وَيَثْبُتُ بِهِ النَّفَاسُ
وَالْحَيْضُ إِنْ كَانَ دَمًا صَحِيحًا مِنْ بِنْتٍ تِسْعَ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ .

فَإِنْ أَحَسَّ ابْتِدَاءَ بِنْزُولِهِ وَلَمْ يَظْهَرْ ، أَوْ مُنِعَ مِنْهُ بِالشَّدِّ أَوْ الْاِحْتِشَاءِ
فَلَيْسَ لَهُ حُكْمٌ . وَإِنْ مُنِعَ بَعْدَ الظُّهُورِ أَوَّلًا فَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ بَاقِيَانِ
دُونَ الْأَسْتِحَاضَةِ .

وَأَمَّا فِي غَيْرِ السَّيْلَيْنِ فَلَا حُكْمَ لِلظُّهُورِ وَالْمَحَاذَةِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ
خُرُوجِ السَّيْلَانِ - إِلَى مَا يَجِبُ تَطْهِيرُهُ فِي الْغُسْلِ - فِي نَقْضِ
الْوُضُوءِ . فَلَوْ مُنِعَ الْجُرْحُ السَّائِلُ مِنَ السَّيْلَانِ انْتَقَى الْعُذْرُ بِلَا خِلَافٍ ،
كَالْأَسْتِحَاضَةِ .

وَفِي النَّفَاسِ لَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ خُرُوجِ أَكْثَرِ الْوَلَدِ . فَإِنْ وَلَدَتْ وَلَمْ
تَرَ دَمًا فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَا يَنْفَكُ عَنْ بِلَّةِ دَمٍ . وَلَوْ خَرَجَ
الْوَلَدُ مِنْ غَيْرِ الْفَرْجِ ، إِنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنَ الْفَرْجِ فَنَفَاسٌ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَالسَّقْطُ إِنْ اسْتَبَانَ بَعْضُ خَلْقِهِ كَالشَّعْرِ وَالظُّفْرِ فَوَلَدٌ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَلَكِنَّ مَا رَأَيْتُهُ مِنَ الدِّمِ حَيْضٌ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا وَتَقَدَّمَ طَهْرٌ تَامٌ ، وَإِلَّا
فَاسْتِحَاضَةٌ.

وَإِنْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ - بِأَنْ كَانَ بَيْنَ كُلِّ
وَلَدَيْنِ أَقَلُّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ - فَالْتَّفَاسُ مِنَ الْأَوَّلِ فَقَطْ.

وَأَمَّا انْتِهَاءُ الْحَيْضِ: فَيُلَوِّغُهَا سِنَّ الْإِيَّاسِ. وَهُوَ فِي الْحَيْضِ خَمْسٌ
وَحَمْسُونَ سَنَةً. فَإِنْ رَأَتْ بَعْدَهُ دَمًا خَالِصًا نِصَابًا فَحَيْضٌ ، وَإِلَّا
فَاسْتِحَاضَةٌ.

وَفِي غَيْرِ الْإِيَّاسَةِ مَا عَدَا الْبَيَاضَ الْخَالِصَ مِنَ الْأَلْوَانِ فِي حُكْمِ
الدِّمِ. وَالْمُعْتَبَرُ فِي اللَّوْنِ حِينَ يَرْتَفِعُ الْحَشْوُ وَهُوَ طَرِيٌّ ، وَلَا يُعْتَبَرُ
التَّغْيِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْكُرْسُفُ: فَسَنَةٌ لِلْبِكْرِ عِنْدَ الْحَيْضِ فَقَطْ ، وَلِلثَّيِّبِ مُطْلَقًا.
وَيُسَنُّ تَطْيِيبُهُ بِمَسْكٍ وَتَحْوِهِ. وَيُكْرَهُ وَضْعُهُ فِي الْفَرْجِ الدَّاخِلِ.

وَلَوْ وَضَعَتِ الْكُرْسُفَ فِي اللَّيْلِ مَثَلًا وَهِيَ حَائِضَةٌ أَوْ نَفْسَاءُ ،
فَنَظَرَتْ فِي الصَّبَاحِ قَرَأَتْ عَلَيْهِ الْبَيَاضَ حُكْمَ بَطْهَارَتِهَا مِنْ حِينَ

وَصَعَت ، فَعَلَيْهَا قَضَاءُ الْعِشَاءِ . وَلَوْ طَاهِرَةً فَرَأَتْ عَلَيْهِ الدَّمَ فَحَيْضٌ مِنْ حِينَ رَأَتْ .

ثُمَّ إِنْ الْكُرْسُفَ إِمَّا أَنْ يُوضَعَ فِي الْفَرْجِ الْخَارِجِ أَوْ الدَّاخِلِ :

— وَفِي الْأَوَّلِ : إِنْ ابْتَلَّ شَيْءٌ مِنْهُ يَثْبُتُ الْحَيْضُ وَنَقُضُ الْوُضُوءِ .

— وَفِي الثَّانِي : إِنْ ابْتَلَّ الْجَانِبُ الدَّاخِلُ وَلَمْ تَنْفُذِ الْبِلَّةَ إِلَى مَا يُحَازِي

حَرْفَ الْفَرْجِ الدَّاخِلِ لَا يَثْبُتُ شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ الْكُرْسُفُ . وَإِنْ نَفَذَ

فِيَثْبُتُ . وَإِنْ كَانَ الْكُرْسُفُ كُلُّهُ فِي الدَّاخِلِ فَابْتَلَّ كُلُّهُ ، فَإِنْ كَانَ

مُتَسَفِّلاً عَنْ حَرْفِ الدَّاخِلِ فَلَا حُكْمَ لَهُ ، وَإِلَّا فَخُرُوجٌ . وَكَذَا الْحُكْمُ

فِي الذِّكْرِ . وَكُلُّ هَذَا مَفْهُومٌ مِمَّا سَبَقَ ، وَتَفْصِيلٌ لَهُ .

الفصل الثاني : فِي الْمُبْتَدَأَةِ وَالْمُعْتَادَةِ .

أَمَّا الْأَوَّلَى : فَكُلُّ مَا رَأَتْ حَيْضٌ وَنِفَاسٌ ، إِلَّا مَا جَاوَزَ أَكْثَرَهُمَا . وَلَا

تَنْسَ كَوْنَ الطُّهْرِ النَّاقِصِ كَالْمُتَوَالِي . فَإِنْ رَأَتْ سَاعَةً دَمًا ثُمَّ أَرْبَعَةَ

عَشَرَ يَوْمًا طَهْرًا ثُمَّ سَاعَةً دَمًا ، فَالْعَشْرَةُ مِنْ أَوَّلِهِ حَيْضٌ ، فَتَغْتَسِلُ

وَتَقْضِي صَوْمَهَا . فَيَجُوزُ خَتْمُ حَيْضِهَا بِالطُّهْرِ لَا بَدْوُهَا . وَلَوْ وَلَدَتْ

فَانْقَطَعَ دَمُهَا ، ثُمَّ رَأَتْ آخِرَ الْأَرْبَعِينَ دَمًا فَكُلُّهُ نَفَاسٌ . وَإِنْ انْقَطَعَ فِي آخِرِ ثَلَاثِينَ ، ثُمَّ عَادَ قَبْلَ تَمَامِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَلَا زَبْعُونَ نَفَاسٌ . وَإِنْ عَادَ بَعْدَ تَمَامِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَالنَّفَاسُ ثَلَاثُونَ فَقَطْ .

وَأَمَّا الْمُعْتَادَةُ : فَإِنْ رَأَتْ مَا يُوَافِقُهَا فَظَاهِرٌ . وَإِنْ رَأَتْ مَا يُخَالِفُهَا فَتَتَوَقَّفُ مَعْرِفَتَهُ عَلَى انْتِقَالِ الْعَادَةِ . فَإِنْ لَمْ تَنْتَقِلْ رُدَّتْ إِلَى عَادَتِهَا وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ . وَإِلَّا فَالْكُلُّ حَيْضٌ أَوْ نَفَاسٌ .

وَقَدْ عَرَفْتَ فِي الْمَقْدِّمَةِ قَاعِدَةَ الْإِنْتِقَالِ إجمالاً ، وَلَكِنْ نُفَصِّلُ هَهُنَا تَسْهِيلاً لِلْمُبْتَدِئِينَ . فَتَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :

الْمُخَالَفَةُ :

— إِنْ كَانَتْ فِي النَّفَاسِ ، فَإِنْ جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ فَالْعَادَةُ بَاقِيَةٌ رُدَّتْ إِلَيْهَا ، وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ . وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزِ انْتَقَلَتْ إِلَى مَا رَأَتْهُ ، فَالْكُلُّ نَفَاسٌ .

— وَإِنْ كَانَتْ فِي الْحَيْضِ ، فَإِنْ جَاوَزَ الدَّمُ الْعَشْرَةَ ، فَإِنْ لَمْ يَقَعْ فِي زَمَانِهَا نِصَابٌ انْتَقَلَتْ زَمَانًا ، وَالْعَدَدُ بِحَالِهِ يُعْتَبَرُ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ . وَإِنْ وَقَعَ فَالْوَاقِعُ فِي زَمَانِهَا فَقَطْ حَيْضٌ ، وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ . فَإِنْ

كَانَ الْوَاقِعُ مُسَاوِيًا لِعَادَتِهَا عَدَدًا فَالْعَادَةُ بَاقِيَةٌ ، وَإِلَّا انْتَقَلَتْ عَدَدًا إِلَى مَا رَأَتْهُ نَاقِصًا ، وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزْ فَالْكُلُّ حَيْضٌ . فَإِنْ لَمْ يَتَسَاوِيا عَدَدًا صَارَ الثَّانِي عَادَةً ، وَإِلَّا فَالْعَدْدُ بِحَالِهِ . وَلَنُمَثِّلَ بِأُمْتِلَةٍ تَوْضِيحًا لِلطَّلَائِينَ .

أُمْتِلَةُ النَّفَاسِ

امْرَأَةٌ عَادَتُهَا فِي النَّفَاسِ عِشْرُونَ وَلَدَتْ :

- فَرَأَتْ عَشْرَةَ دَمًا ، وَعِشْرِينَ طَهْرًا ، وَأَحَدَ عَشَرَ دَمًا .
- أَوْ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا ، وَثَلَاثِينَ طَهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ طَهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا .
- أَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ دَمًا ، وَأَرْبَعَةَ وَثَلَاثِينَ طَهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا .
- أَوْ رَأَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ دَمًا ، وَاثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ طَهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا .
- أَوْ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا ، وَأَرْبَعَةَ وَثَلَاثِينَ طَهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ طَهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا .

وَأَمْثَلُهُ الْحَيْضُ

امْرَأَةٌ عَادَتْهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةٌ وَطَهَّرَهَا خَمْسَةً وَخَمْسُونَ:

▪ رَأَتْ عَلَى عَادَتِهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةً دَمًا ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ طُهْرًا ،
وَأَحَدَ عَشَرَ دَمًا.

▪ أَوْ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا ، وَسِتَّةَ وَأَرْبَعِينَ طُهْرًا ، وَأَحَدَ عَشَرَ دَمًا.

▪ أَوْ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا ، وَثَمَانِيَّةَ وَأَرْبَعِينَ طُهْرًا ، وَاثْنَيْ عَشَرَ دَمًا.

▪ أَوْ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا ، وَأَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ طُهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا ، وَأَرْبَعَةَ
عَشَرَ طُهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا.

▪ أَوْ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا ، وَسَبْعَةَ وَخَمْسِينَ طُهْرًا ، وَثَلَاثَةَ دَمًا ، وَأَرْبَعَةَ
عَشَرَ طُهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا.

▪ أَوْ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا ، وَخَمْسَةَ وَخَمْسِينَ طُهْرًا ، وَتِسْعَةَ دَمًا.

▪ أَوْ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا ، وَخَمْسِينَ طُهْرًا ، وَعَشْرَةَ دَمًا.

▪ أَوْ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا ، وَأَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ طُهْرًا ، وَثَمَانِيَّةَ دَمًا.

▪ أَوْ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا ، وَخَمْسِينَ طُهْرًا ، وَسَبْعَةَ دَمًا.

- أَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ دَمًا ، وَثِنَانِيَّةً وَخَمْسِينَ طَهْرًا ، وَثَلَاثَةَ دَمًا .
- أَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ دَمًا ، وَأَرْبَعَةَ وَسِتِّينَ طَهْرًا ، وَسَبْعَةَ أَوْ أَحَدَ عَشَرَ دَمًا .

فَيَجُوزُ بَدْءُ الْمُعْتَادَةِ وَخَتْمُهَا بِالطُّهْرِ .

الفصل الثالث: في الانقطاع .

إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ عَلَى أَكْثَرِ الْمُدَّةِ فِي الْحَيْضِ وَفِي النَّفَاسِ يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهَا . حَتَّى يَجُوزَ وَطُؤُهَا بِدُونِ الْغُسْلِ ، لَكِنْ لَا يُسْتَحَبُّ . وَلَوْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِ فَرْضٍ مِقْدَارُ أَنْ تَقُولَ "اللَّهُ" يَجِبُ قَضَاؤُهُ ، وَإِلَّا فَلَا . فَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ الْفَجْرِ فِي رَمَضَانَ يُجْزِيهَا صَوْمُهُ وَيَجِبُ قَضَاءُ الْعِشَاءِ ، وَإِلَّا فَلَا . فَالْمُعْتَبَرُ الْجُزْءُ الْأَخِيرُ مِنَ الْوَقْتِ ، كَمَا فِي الْبُلُوغِ وَالْإِسْلَامِ .

وَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ فِيهِمَا ، فَهِيَ إِنْ كَانَتْ كِتَابِيَّةً تَطْهَرُ بِمُجَرَّدِ انْقِطَاعِ الدَّمِ ، وَإِنْ كَانَتْ مُسْلِمَةً فَرَمَانُ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ حَيْضُ وَنَفَاسٍ . حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ بَعْدَهُ مِنَ الْوَقْتِ مِقْدَارُ التَّحْرِيمَةِ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ ، وَلَا يُجْزِيهَا الصَّوْمُ إِنْ لَمْ يَسْعُهَا الْبَاقِي مِنَ اللَّيْلِ قَبْلَ الْفَجْرِ .

وَلَا يَجُوزُ وَطُؤُهَا إِلَّا أَنْ تَغْتَسَلَ ، أَوْ تَتَيَمَّمَ فَتُصَلِّيَ ، أَوْ تَصِيرَ
صَلَاةً دَيْنًا فِي ذِمَّتِهَا. حَتَّى لَوْ انْقَطَعَ قُبَيْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَا يَجُوزُ
وَطُؤُهَا حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْعَصْرِ. وَكَذَا لَوْ انْقَطَعَ قُبَيْلَ الْعِشَاءِ حَتَّى
يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، إِنْ لَمْ تَغْتَسَلَ أَوْ تَتَيَمَّمَ فَتُصَلِّيَ ، إِلَّا أَنْ يَتِمَّ أَكْثَرُ الْمُدَّةِ
قَبْلَهَا. هَذَا فِي الْمُبْتَدَأَةِ وَالْمُعْتَادَةِ إِذَا انْقَطَعَ فِي عَادَتِهَا أَوْ بَعْدَهَا.

وَأَمَّا إِذَا انْقَطَعَ قَبْلَهَا فَهِيَ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ كَذَلِكَ. وَأَمَّا
الْوَطْءُ فَلَا يَجُوزُ حَتَّى تَمُتِيَ عَادَتُهَا. حَتَّى لَوْ كَانَ حَيْضُهَا عَشْرَةً
فَحَاضَتْ ثَلَاثَةً وَطَهَّرَتْ سِتَّةً لَا يَحِلُّ وَطُؤُهَا ، وَكَذَا النَّفَاسُ.

ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ كُلَّمَا انْقَطَعَ دَمُهَا فِي الْحَيْضِ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تَنْتَظِرُ إِلَى
آخِرِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ وَجُوبًا ، فَإِنْ لَمْ يَعُدْ تَوَضُّأً فَتُصَلِّيَ وَتَصُومُ أَوْ
تَتَشَبَّهُ. وَإِنْ عَادَ بَطَلَ الْحُكْمُ بِطَهَارَتِهَا فَتَقْعُدُ. وَبَعْدَ الثَّلَاثَةِ إِنْ انْقَطَعَ
قَبْلَ الْعَادَةِ فَكَذَلِكَ ، لَكِنْ تُصَلِّيُ بِالْغُسْلِ كُلَّمَا انْقَطَعَ. وَبَعْدَ الْعَادَةِ
كَذَلِكَ ، لَكِنْ التَّأْخِيرُ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ. وَالنَّفَاسُ كَالْحَيْضِ غَيْرُ أَنَّهُ
يَجِبُ الْغُسْلُ فِيهِ كُلَّمَا انْقَطَعَ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

الفصل الرابع: في الاستمرار.

هُوَ إِنْ وَقَعَ فِي الْمُعْتَادَةِ فَطُهْرُهَا وَحَيْضُهَا مَا اعْتَادَتْ فِي جَمِيعِ
الْأَحْكَامِ إِنْ كَانَ طُهْرُهَا أَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَإِلَّا فَيُرَدُّ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ
إِلَّا سَاعَةً، وَحَيْضُهَا بِحَالِهِ.

وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمُبْتَدَأَةِ فَحَيْضُهَا مِنْ أَوَّلِ الْإِسْتِمْرَارِ عَشْرَةٌ وَطُهْرُهَا
عِشْرُونَ، ثُمَّ ذَلِكَ دَائِبًا. وَنَفَاسُهَا أَرْبَعُونَ، ثُمَّ عِشْرُونَ طُهْرُهَا - إِذْ
لَا يَتَوَالَى نَفَاسٌ وَحَيْضٌ - ثُمَّ عَشْرَةٌ حَيْضُهَا، ثُمَّ ذَلِكَ دَائِبًا.

وَإِنْ رَأَتْ مُبْتَدَأَةً دَمًا وَطُهْرًا صَحِيحَيْنِ ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ تَكُونُ
مُعْتَادَةً، وَقَدْ سَبَقَ حُكْمُهَا؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ تَثْبُتُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ لَمَّا ذَكَرْنَا
فِي الْمُقَدِّمَةِ.

مِثَالُهُ: مُرَاهِقَةٌ رَأَتْ خَمْسَةَ دَمًا وَأَرْبَعِينَ طُهْرًا، ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ.
فَخَمْسَةٌ مِنْ أَوَّلِ الْإِسْتِمْرَارِ حَيْضٌ، لَا تُصَلِّي وَلَا تَصُومُ وَلَا تُوْطِئُ،
وَكَذَا سَائِرُ أَحْكَامِ الْحَيْضِ، ثُمَّ أَرْبَعُونَ طُهْرًا تَفْعَلُ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ
وغيرها من أحكام الطَّاهِرَاتِ.

وَإِنْ رَأَتْ دَمًا وَطَهَرَ فَأَسَدَيْنِ فَلَا اعْتِبَارَ بِهِمَا:

— فَإِنْ كَانَ الطُّهْرُ نَاقِصًا تَكُونُ كَالْمُسْتَمِرِّ دَمُهَا ابْتِدَاءً ، عَشْرَةٌ مِنْ ابْتِدَاءِ الْأَسْتِمْرَارِ - وَلَوْ حُكْمًا - حَيْضُهَا ، وَعِشْرُونَ طَهْرُهَا ، ثُمَّ ذَلِكَ دَأْبُهَا.

مِثَالُهُ: مُرَاهِقَةٌ رَأَتْ أَحَدَ عَشَرَ دَمًا وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ طَهْرًا ، ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ. فَلَا اسْتِمْرَارَ حُكْمًا مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ دَمًا لِمَا عَرَفَتْ أَنَّ الطُّهْرَ النَّاقِصَ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي.

— وَإِنْ كَانَ الطُّهْرُ تَامًا فَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثِينَ فَكَالسَّابِقِ ، بِأَنْ رَأَتْ مَثَلًا أَحَدَ عَشَرَ دَمًا وَخَمْسَةَ عَشَرَ طَهْرًا ، ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ. عَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ حَيْضَ ، وَعِشْرُونَ طَهْرًا ، ثُمَّ ذَلِكَ دَأْبُهَا.

وَإِنْ زَادَ ، بِأَنْ رَأَتْ مَثَلًا أَحَدَ عَشَرَ دَمًا وَعِشْرِينَ طَهْرًا ، ثُمَّ اسْتَمَرَ. فَعَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ حَيْضَ ، ثُمَّ طَهْرًا إِلَى أَوَّلِ الْأَسْتِمْرَارِ ، ثُمَّ تَسْتَأْنِفُ مِنْ أَوَّلِ الْأَسْتِمْرَارِ عَشْرَةَ حَيْضَ وَعِشْرُونَ طَهْرًا ، ثُمَّ ذَلِكَ دَأْبُهَا ؛ لِأَنَّ الطُّهْرَ وَإِنْ كَانَ تَامًا ، أَوَّلُهُ دَمٌ تُصَلِّي بِهِ فَيَفْسُدُ ، فَلَا يَصْلُحُ لِنَصَبِ الْعَادَةِ.

وَإِنْ كَانَ الدَّمُ صَاحِحًا وَالطُّهْرُ فَاسِدًا يُعْتَبَرُ الدَّمُ لَا الطُّهْرُ. بَأَنَّ
رَأَتْ مَثَلًا ثَلَاثَةَ دِمَاءَ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ طُهْرًا ، وَيَوْمًا دِمَاءً ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ
طُهْرًا . ثُمَّ اسْتَمَرَّ الدَّمُ. الثَّلَاثَةُ الْأُولَى حَيْضٌ ، وَالْبَاقِي طُهْرٌ إِلَى
الْإِسْتِمْرَارِ ، ثُمَّ تَسْتَأْنِفُ ، فَثَلَاثَةٌ مِنْ أَوَّلِ الْإِسْتِمْرَارِ حَيْضٌ وَسَبْعَةٌ
وَعِشْرُونَ طُهْرٌ ، وَذَلِكَ دَأْبُهَا. وَلَوْ كَانَ الطُّهْرُ الثَّانِي أَرْبَعَةَ عَشَرَ
فَطُهَّرَهَا خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَحَيْضُهَا الثَّانِي يَبْتَدِئُ مِنَ الدَّمِ الْمُتَوَسِّطِ إِلَى
ثَلَاثَةٍ ، ثُمَّ طُهَّرَهَا خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَذَلِكَ دَأْبُهَا. إِذْ حِينَئِذٍ يَكُونُ الدَّمُ
وَالطُّهْرُ الْأَوَّلُ صَاحِحَيْنِ فَيَصْلُحَانِ لِنَصْبِ الْعَادَةِ.

وَإِنْ رَأَتْ طُهْرًا صَاحِحًا ثُمَّ اسْتَمَرَّ الدَّمُ ، وَلَمْ تَرَ قَبْلَ الطُّهْرِ حَيْضًا
أَصْلًا - كَمُرَاهِقَةٍ بَلَعَتْ بِالْحَبْلِ ، فَوَلَدَتْ وَرَأَتْ أَرْبَعِينَ دِمَاءً ، ثُمَّ خَمْسَةَ
عَشَرَ طُهْرًا ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ الدَّمُ - فَحَيْضُهَا عَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِ الْإِسْتِمْرَارِ ،
وَطُهَّرَهَا خَمْسَةَ عَشَرَ وَذَلِكَ دَأْبُهَا. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا زَادَ الطُّهْرُ ؛ لِأَنَّهُ
صَاحِحٌ يَصْلُحُ لِنَصْبِ الْعَادَةِ.

بِخِلَافِ مَا إِذَا زَادَ دِمُهَا عَلَى أَرْبَعِينَ فِي النَّقَاسِ ، ثُمَّ رَأَتْ طُهْرًا
خَمْسَةَ عَشَرَ أَوْ أَكْثَرَ . ثُمَّ اسْتَمَرَّ الدَّمُ ، حَيْثُ يَفْسُدُ الطُّهْرُ فَلَا يَصْلُحُ

لِنِصْبِ الْعَادَةِ. فَإِنْ كَانَ بَيْنَ النَّفَاسِ وَالْإِسْتِمْرَارِ عَشْرُونَ أَوْ أَكْثَرُ
فَعَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِ الْإِسْتِمْرَارِ حَيْضٌ وَعَشْرُونَ طَهْرٌ، وَذَلِكَ دَأْبُهَا، وَإِلَّا
أَتَمَّ عَشْرُونَ مِنْ أَوَّلِ الْإِسْتِمْرَارِ لِلطَّهْرِ، ثُمَّ يُسْتَأْنَفُ عَشْرَةٌ حَيْضٌ
وَعَشْرُونَ طَهْرًا، وَذَلِكَ دَأْبُهَا.

تَنْبِيْهُ: الدَّمَاءُ الْفَاسِدَةُ الْمُسَمَّاةُ بِالْإِسْتِحَاضَةِ سَبْعَةٌ:

الْأَوَّلُ: مَا تَرَاهُ الصَّغِيرَةُ، أَعْنِي: مَنْ لَمْ يَتِمَّ لَهُ تِسْعُ سِنِينَ.

وَالثَّانِي: مَا تَرَاهُ الْإِيسَةُ غَيْرَ الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ.

وَالثَّالِثُ: مَا تَرَاهُ الْحَامِلُ بغيرِ وِلَادَةٍ.

وَالرَّابِعُ: مَا جَاوَزَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ إِلَى الْحَيْضِ الثَّانِي.

وَالْخَامِسُ: مَا نَقَصَ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي مُدَّةِ الْحَيْضِ.

وَالسَّادِسُ: مَا عَدَا الْعَادَةَ إِلَى حَيْضٍ غَيْرِهَا، بِشَرَطِ مُجَاوَزَةِ الْعَشْرَةِ
وَوُقُوعِ النَّصَابِ فِيهَا.

وَالسَّابِعُ: مَا بَعْدَ مِقْدَارِ عَدَدِ الْعَادَةِ كَذَلِكَ، بِشَرَطِ مُجَاوَزَةِ الْعَشْرَةِ
وَعَدَمِ وَقُوعِ النَّصَابِ فِيهَا.

الفصل الخامس: في المِضَلَّة.

اعْلَمْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ امْرَأَةٍ حِفْظُ عَادَتِهَا فِي الْحَيْضِ وَالنِّقَاسِ
وَالطُّهْرِ عَدَدًا وَمَكَانًا. فَإِنْ جُنَّتْ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهَا أَوْ لَمْ تَهْتَمَّ لِدِينِهَا
فَنَسِيتْ عَادَتَهَا فَاسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ فَعَلَيْهَا أَنْ تَتَحَرَّى. فَإِنْ اسْتَقَرَّ
ظَنُّهَا عَلَى مَوْضِعٍ حَيْضُهَا وَعَدَدِهِ عَمِلَتْ بِهِ ، وَإِلَّا فَعَلَيْهَا الْأَخْذُ
بِالْأَحْوَطِ فِي الْأَحْكَامِ.

وَلَا يُقَدَّرُ طَهْرُهَا وَحَيْضُهَا إِلَّا فِي حَقِّ الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ. يُقَدَّرُ
حَيْضُهَا بِعَشْرَةِ وَطَهْرُهَا بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ إِلَّا سَاعَةً ؛ فَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا بِتِسْعَةِ
عَشَرَ شَهْرًا وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ غَيْرِ أَرْبَعِ سَاعَاتٍ.

وَلَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ. وَلَا تَطُوفُ إِلَّا لِلزِّيَارَةِ ثُمَّ تُعِيدُ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ،
وَلِلصَّدْرِ وَلَا تُعِيدُ. وَلَا تَمْسُ الْمُصْحَفَ. وَلَا يَجُوزُ وَطُوءُهَا أَبَدًا. وَلَا
تُصَلِّي وَلَا تَصُومُ تَطَوُّعًا. وَلَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ. وَتُصَلِّي
الْفَرَضَ وَالْوَاجِبَ وَالسُّنَنَ الْمَشْهُورَةَ. وَتَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ الْفَاتِحَةَ ،
وَسُورَةَ قَصِيرَةً سِوَى مَا عَدَا الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْفَرَضِ. وَتَقْرَأُ الْقُنُوتَ
وَسَائِرَ الدَّعَوَاتِ.

وَكُلَّمَا تَرَدَّدَتْ بَيْنَ الطُّهْرِ وَدُخُولِ الْحَيْضِ صَلَّتْ بِالْوُضُوءِ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَإِنْ بَيْنَ الطُّهْرِ وَالْخُرُوجِ فَبِالْغُسْلِ كَذَلِكَ ، ثُمَّ تُعِيدُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْغُسْلِ قَبْلَ الْوَقْتِيَّةِ ، وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ . وَإِنْ سَمِعْتَ سَجْدَةً فَسَجِدْتَ لِلْحَالِ سَقَطَتْ عَنْهَا ، وَإِلَّا أَعَادَتْهَا بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ . وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهَا فَائِةٌ فَقَضَتْهَا فَعَلَيْهَا إِعَادَتُهَا بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ قَبْلَ أَنْ تَزِيدَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ . وَلَا تُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ أَصْلًا .

ثُمَّ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ دَوْرَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً وَأَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ ، أَوْ عَلِمْتَ أَنَّهُ بِالنَّهَارِ ، وَكَانَ شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ يَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا إِنْ قَضَتْ مَوْضُولًا بِرَمَضَانَ ، وَإِنْ مَفْضُولًا فَثَمَانِيَّةً وَثَلَاثِينَ يَوْمًا . وَإِنْ كَانَ شَهْرُ رَمَضَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ تَقْضِي فِي الْوَصْلِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ ، وَفِي الْفَضْلِ سَبْعَةَ وَثَلَاثِينَ .

وَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ ، وَشَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ فَتَقْضِي فِي الْوَصْلِ وَالْفَضْلِ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ . وَإِنْ كَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ تَقْضِي فِي الْوَصْلِ عِشْرِينَ ، وَفِي الْفَضْلِ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ .

وَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّ حَيْضَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً وَعَلِمْتَ أَنَّ ابْتِدَاءَهُ بِالنَّهَارِ

أَوْ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ بِالنَّهَارِ ، تَقْضِي اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا مُطْلَقًا . وَإِنْ عَلِمْتَ
أَنَّ ابْتِدَاءَهُ بِاللَّيْلِ تَقْضِي عِشْرِينَ مُطْلَقًا .

وَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّ حَيْضَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ تِسْعَةٌ وَعَلِمْتَ أَنَّ ابْتِدَاءَهُ
بِاللَّيْلِ ، تَقْضِي ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مُطْلَقًا . وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ ابْتِدَاءَهُ أَوْ عَلِمْتَ أَنَّهُ
بِالنَّهَارِ ، تَقْضِي عِشْرِينَ مُطْلَقًا .

وَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّ حَيْضَهَا ثَلَاثَةٌ ، وَنَسِيتَ طَهْرَهَا يُحْمَلُ عَلَى الْأَقَلِّ :
خَمْسَةَ عَشَرَ . ثُمَّ إِنْ كَانَ رَمَضَانُ تَامًا وَعَلِمْتَ أَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضَهَا بِاللَّيْلِ
تَقْضِي تِسْعَةَ مُطْلَقًا . وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ ابْتِدَاءَهُ أَوْ عَلِمْتَ أَنَّهُ بِالنَّهَارِ تَقْضِي
اِثْنَيْ عَشَرَ مُطْلَقًا . وَخَرَجَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا إِنْ كَانَ نَاقِصًا .

وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرَيْنِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ أَوْ الْإِفْطَارِ قَبْلَ
الْإِتِلَاءِ - إِذَا الْإِفْطَارُ فِي هَذَا الْإِتِلَاءِ لَا يُوجِبُ كَفَّارَةً لِمَتَمَكَّنِ الشُّبْهَةُ
- فَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضَهَا بِاللَّيْلِ وَدَوَّرَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ تَصُومُ
تِسْعِينَ يَوْمًا . وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ الْأَوَّلَ تَصُومُ مِائَةً وَأَرْبَعَةً . وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ
الثَّانِي تَصُومُ مِائَةً . وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْهُمَا تَصُومُ مِائَةً وَخَمْسَةَ عَشَرَ .

وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهَا صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كَفَّارَةِ يَمِينٍ وَعَلِمَتْ أَنَّ
ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ تَصُومُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، أَوْ تَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ
تُفْطِرُ عَشْرَةَ ثُمَّ تَصُومُ ثَلَاثَةً . وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ تَصُومُ سِتَّةَ عَشَرَ ، أَوْ
تَصُومُ ثَلَاثَةً وَتُفْطِرُ تِسْعَةً وَتَصُومُ أَرْبَعَةً ، أَوْ عَلَى قَلْبِهِ .

وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهَا قَضَاءُ عَشْرَةٍ مِنْ رَمَضَانَ تَصُومُ ضِعْفَهَا ، إِمَّا
مُسْتَابِعًا ، أَوْ تَصُومُ عَشْرَةَ فِي عَشْرَةٍ مِنْ شَهْرٍ مَثَلًا ، ثُمَّ تَصُومُ مِثْلَهُ فِي
عَشْرِ آخَرٍ مِنْ شَهْرٍ آخَرَ . وَهَذَا الْأَخِيرُ يُجْرِي فِيهَا دُونَ الْعَشْرَةِ أَيْضًا .
وَإِنْ طَلَّقَتْ رَجْعِيًّا يُحْكَمُ بِانْقِطَاعِ الرَّجْعَةِ بِمُضِيِّ تِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ .
وَهَذَا حُكْمُ الْإِضْلَالِ الْعَامِّ وَمَا يَقْرُبُهُ .

وَأَمَّا الْخَاصُّ فَمَوْقُوفٌ عَلَى مُقَدِّمَةٍ : وَهِيَ إِنْ أَضَلَّتْ امْرَأَةً أَيَّامَهَا
فِي ضِعْفِهَا أَوْ أَكْثَرَ ، فَلَا تَيَقَّنُ فِي يَوْمٍ مِنْهَا بِحَيْضٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا
أَضَلَّتْ فِي أَقَلِّ مِنَ الضَّعْفِ . مَثَلًا : إِذَا أَضَلَّتْ ثَلَاثَةً فِي خَمْسَةٍ فَإِنَّهَا
تَيَقَّنُ بِالْحَيْضِ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ .

فَقُولُ إِنْ عَلِمَتْ أَنَّ أَيَّامَهَا ثَلَاثَةٌ فَأَضَلَّتْهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرَةِ مِنْ
الشَّهْرِ ، تُصَلِّي مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ بِالْوُضُوءِ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ،

ثُمَّ تُصَلِّي بَعْدَهَا إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ بِالْأَغْتِسَالِ لَوْ قَتِ كُلَّ صَلَاةٍ ، إِلَّا إِذَا تَذَكَّرْتَ وَقْتَ خُرُوجِهَا مِنَ الْحَيْضِ فَتَغْتَسِلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَرَّةً .

وَإِنْ أَرْبَعَةٌ فِي عَشْرَةٍ ، تُصَلِّي أَرْبَعَةً مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرَةِ بِالْوُضُوءِ ، ثُمَّ بِالْأَغْتِسَالِ إِلَى آخِرِ الْعَشْرَةِ . وَقَسْ عَلَيْهِ الْخُمْسَةَ . وَإِنْ سِتَّةٌ فِي عَشْرَةٍ ، تَتَيَقَّنُ بِالْحَيْضِ فِي الْخَامِسِ وَالسَّادِسِ ، وَتَفْعَلُ فِي الْبَاقِي مِثْلَ مَا سَبَقَ . وَإِنْ سَبْعَةٌ فِيهَا ، تَتَيَقَّنُ فِي أَرْبَعَةٍ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ بِالْحَيْضِ . وَفِي الثَّانِيَةِ ، تَتَيَقَّنُ بِالْحَيْضِ فِي سِتَّةٍ بَعْدَ الْأَوَّلَيْنِ . وَفِي التَّسْعَةِ ، بِثَمَانِيَةٍ بَعْدَ الْأَوَّلِ .

وَإِنْ عَلِمَتْ أَنَّهَا تَطْهَرُ فِي آخِرِ الشَّهْرِ فَلِإِذَا الْعِشْرِينَ فِي طَهْرِ يَبْقَيْنِ ، ثُمَّ فِي سَبْعَةٍ بَعْدَ الْعِشْرِينَ تُصَلِّي بِالْوُضُوءِ لِلشَّكِّ فِي الدُّخُولِ ، وَتَتْرُكُ الصَّلَاةَ فِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ لِلتَّيَقُّنِ بِالْحَيْضِ ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ فِي آخِرِ الشَّهْرِ .

وَإِنْ عَلِمَتْ أَنَّهَا تَرَى الدَّمَ إِذَا جَاوَزَ الْعِشْرِينَ - وَلَا تَذَرِي كَمْ كَانَتْ - تَدْعُ الصَّلَاةَ ثَلَاثَةً بَعْدَ الْعِشْرِينَ ، ثُمَّ تُصَلِّي بِالْغُسْلِ إِلَى آخِرِ

الشَّهْرِ. وَعَلَى هَذَا يُخْرَجُ سَائِرُ الْمَسَائِلِ.

وَإِنْ أَضَلَّتْ عَادَتَهَا فِي النَّفَاسِ ، فَإِنْ لَمْ يُجَاوِزِ الدَّمُّ أَرْبَعِينَ فَظَاهِرٌ.
فَإِنْ جَاوَزَ تَحَرَّى ، فَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ ظَنُّهَا عَلَى شَيْءٍ قَصَّتْ صَلَاةَ
الْأَرْبَعِينَ. فَإِنْ قَصَّتْهَا فِي حَالِ اسْتِمْرَارِ الدَّمِّ تُعِيدُ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ.

وَإِنْ أَسْقَطَتْ سِقْطاً وَلَمْ تَدْرِ أَنَّهُ مُسْتَيِّنُ الْخَلْقِ أَوْ لَا ؛ بِأَنْ أَسْقَطَتْ
فِي الْمَخْرَجِ مَثَلًا ، وَكَانَ حَيْضُهَا عَشْرَةً وَطَهَرُهَا عَشْرِينَ ، وَنَفَاسُهَا
أَرْبَعِينَ ، وَقَدْ أَسْقَطَتْ مِنْ أَوَّلِ أَيَّامِ حَيْضِهَا تَتْرُكُ الصَّلَاةَ عَشْرَةً ، ثُمَّ
تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي عَشْرِينَ بِالشَّكِّ ، ثُمَّ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ عَشْرَةً ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ
وَتُصَلِّي عَشْرِينَ بَيِّقِينَ. ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ دَأْبُهَا: حَيْضُهَا عَشْرَةً وَطَهَرُهَا
عَشْرُونَ إِنْ اسْتَمَرَّ الدَّمُّ.

وَلَوْ أَسْقَطَتْ بَعْدَ مَا رَأَتْ الدَّمَ فِي مَوْضِعِ حَيْضِهَا عَشْرَةً وَلَمْ تَدْرِ أَنَّ
السَّقْطَ مُسْتَيِّنُ الْخَلْقِ أَوْ لَا ، تُصَلِّي مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ عَشْرَةً بِالْوُضُوءِ
بِالشَّكِّ ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ ، ثُمَّ تُصَلِّي بَعْدَ السَّقْطِ عَشْرِينَ يَوْمًا بِالْوُضُوءِ
بِالشَّكِّ ، ثُمَّ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ عَشْرَةً بَيِّقِينَ ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي عَشْرَةً
بِالْوُضُوءِ بِالشَّكِّ ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ ، ثُمَّ تُصَلِّي عَشْرَةً بِالْوُضُوءِ بَيِّقِينَ ، ثُمَّ

تُصَلِّي عَشْرَةَ بِالشَّكِّ.

الفصل السادس: في أحكام الدَّمَاءِ المَذْكُورَةِ.

أَمَّا أَحْكَامُ الْحَيْضِ فَأَتَانَا عَشْرٌ ، ثَمَانِيَةٌ يَشْتَرِكُ فِيهَا النَّفَاسُ.

الأوَّلُ: حُرْمَةُ الصَّلَاةِ وَالسَّجْدَةِ مُطْلَقًا ، وَعَدَمُ وُجُوبِ الْوَاجِبِ مِنْهَا أَدَاءً وَقَضَاءً. لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهَا إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ أَنْ تَتَوَضَّأَ ، وَتَجْلِسَ عِنْدَ مَسْجِدِ بَيْتِهَا مِقْدَارَ مَا يُمَكِّنُ أَدَاءَ الصَّلَاةِ فِيهِ تُسَبِّحُ وَتَحْمَدُ ؛ لِثَلَا ثَرْوَلِ عَنْهَا عَادَةُ الْعِبَادَةِ.

وَالْمُعْتَبَرُ فِي كُلِّ وَقْتٍ آخِرُهُ مِقْدَارُ التَّحْرِيمَةِ ، أَعْنِي: قَوْلُهَا "اللَّهُ". فَإِنْ حَاضَتْ فِيهِ سَقَطَ عَنْهَا الصَّلَاةُ ، وَكَذَا إِذَا انْقَطَعَ فِيهِ يَجِبُ قَضَاؤُهَا ، وَقَدْ سَبَقَ فِي فَصْلِ الْإِنْقِطَاعِ.

وَكَمَا رَأَتْ الدَّمَ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ ، مُبْتَدَأَةً كَانَتْ أَوْ مُعْتَادَةً. وَكَذَا إِذَا جَاوَزَ عَادَتُهَا فِي عَشْرَةٍ ، أَوْ ابْتَدَأَ قَبْلَهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْبَاقِي مِنْ أَيَّامِ طَهْرِهَا مَا لَوْ ضُمَّ إِلَى حَيْضِهَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ.

مَثَلًا: امْرَأَةٌ عَادَتُهَا فِي الْحَيْضِ سَبْعَةٌ وَفِي الطَّهْرِ عَشْرُونَ. رَأَتْ بَعْدَ

خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ طَهْرِهَا دَمًا تُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ إِلَى عِشْرِينَ. وَلَوْ رَأَتْ بَعْدَ سَبْعَةِ عَشَرَ تُؤْمَرُ بِتَرْكِهَا.

ثُمَّ إِذَا انْقَطَعَ قَبْلَ الثَّلَاثَةِ، أَوْ جَاوَزَ الْعَشْرَةَ فِي الْمُعْتَادَةِ تُؤْمَرُ بِالْقَضَاءِ. وَإِنْ سَمِعَتْ آيَةَ السَّجْدَةِ لَا سَجْدَةَ عَلَيْهَا.

وَالثَّانِي: حُرْمَةُ الصَّوْمِ مُطْلَقًا. لَكِنْ يَجِبُ قَضَاءُ الْوَاجِبِ مِنْهُ. فَإِنْ رَأَتْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ - وَلَوْ قُبِيلَ الْغُرُوبِ - فَسَدَ صَوْمُهَا مُطْلَقًا، وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ. وَكَذَا لَوْ شَرَعَتْ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ أَوْ السُّنَنِ تَقْضِي، وَفِي صَلَاةِ الْفَرَضِ لَا. وَكَذَا إِذَا أَوْجَبَتْ عَلَى نَفْسِهَا صَلَاةً أَوْ صَوْمًا فِي يَوْمٍ فَحَاضَتْ فِيهَا يَجِبُ الْقَضَاءُ، وَلَوْ أَوْجَبَتْهَا فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ لَا يَلْزَمُهَا شَيْءٌ.

وَالثَّلَاثُ: حُرْمَةُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَلَوْ دُونَ آيَةٍ إِذَا قَصَدَتْ الْقِرَاءَةَ. فَإِنْ لَمْ تَقْصِدْ فِي آيَةِ الطَّوِيلَةِ كَذَلِكَ، وَفِي الْقَصِيرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾، أَوْ مَا دُونَ آيَةِ كَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ لِلتَّيْمَنِ وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لِلشُّكْرِ فَيَجُوزُ. وَالْمُعْلَمَةُ تُقَطَّعُ بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ. وَتُكْرَهُ قِرَاءَةُ التَّوْرَةِ

وَالْإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ. وَغَسَلَ الْفَمَ لَا يُفِيدُ. وَلَا يُكْرَهُ التَّهَجُّي ، وَقِرَاءَةُ الْقُنُوتِ وَسَائِرِ الْأَذْكَارِ وَالِدَّعَوَاتِ ، وَالنَّظَرُ إِلَى الْمُصْحَفِ.

وَالرَّابِعُ: حُرْمَةُ مَسِّ مَا كُتِبَ فِيهِ آيَةٌ تَامَّةٌ وَلَوْ دِرْهَمًا أَوْ لَوْحًا ، وَكُتِبَ الشَّرِيعَةُ: كَالْتَفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ ، وَيَبَاضِهِ وَجِلْدِهِ الْمُتَّصِلِ بِهِ. وَلَوْ مَسَّهُ بِحَائِلٍ مُنْفَصِلٍ وَلَوْ كُمَةً جَازَ. وَيَجُوزُ مَسُّ مَا فِيهِ ذِكْرٌ وَدُعَاءٌ ، وَلَكِنْ لَا يُسْتَحَبُّ. وَلَا تَكْتُبُ الْقُرْآنَ ، وَلَا الْكِتَابَ الَّذِي فِي بَعْضِ سُطُورِهِ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَإِنْ لَمْ تَقْرَأْ. وَغَسَلَ الْيَدَ لَا يَنْفَعُ.

وَالْخَامِسُ: حُرْمَةُ الدُّخُولِ فِي الْمَسْجِدِ ، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ: كَالْخَوْفِ مِنَ السَّبْعِ أَوْ اللَّصِّ أَوْ الْبَرْدِ أَوْ الْعَطَشِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ تَتَيَمَّمَ ثُمَّ تَدْخُلَ. وَيَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ مُصَلًّى الْعِيدِ وَزِيَارَةِ الْقُبُورِ.

وَالسَّادِسُ: حُرْمَةُ الطَّوَافِ.

وَالسَّابِعُ: حُرْمَةُ الْجَمَاعِ وَاسْتِمْتَاعِ مَا تَحْتَ الْإِزَارِ. وَتَثْبُتُ الْحُرْمَةُ بِإِخْبَارِهَا. وَإِنْ جَامَعَهَا طَائِعِينَ أَيْمًا ، وَعَلَيْهِمَا التَّوْبَةُ وَالْإِسْتِغْفَارُ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ إِنْ كَانَ فِي أَوَّلِ الْخَيْضِ ، وَيَنْصِفُهُ إِنْ

كَانَ فِي آخِرِهِ. وَيَكْفُرُ مُسْتَحِلَّهُ.

وَالثَّامِنُ: وَجُوبُ الْغُسْلِ أَوْ التَّيَمُّمِ عِنْدَ الْإِنْقِطَاعِ.

وَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِالْحَيْضِ:

فَأَوَّلُهَا: تَعَلُّقُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِهِ. وَثَانِيهَا: الْأَسْتِبْرَاءُ. وَثَالِثُهَا: الْحُكْمُ
بِئْلَاقِهَا. وَرَابِعُهَا: الْفَضْلُ بَيْنَ طَلَاقي السَّنَةِ وَالْبِدْعَةِ.

وَأَمَّا الْأَسْتِحَاضَةُ فَحَدَّثَ أَصْغَرُ كَالرُّعَافِ.

تَذْنِيبٌ: فِي حُكْمِ الْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَكَالِنَّفَاسِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْقَطُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَرِّمُ الصَّوْمَ
وَالْجَمَاعَ وَلَوْ قَبْلَ الْوُضُوءِ. وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ
وَفَمَهُ. وَيَجُوزُ خُرُوجُهُ لِحَوَائِجِهِ.

وَأَمَّا حُكْمُ الْحَدَثِ فَثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: حُرْمَةُ الصَّلَاةِ وَالسَّجْدَةِ مُطْلَقًا.

وَالثَّانِي: حُرْمَةُ مَسِّ مَا فِيهِ آيَةٌ تَامَّةٌ ، وَكُتِبَ التَّفْسِيرُ ؛ وَلَوْ بَعْدَ غَسْلِ الْيَدِ. وَلَكِنْ يَجُوزُ دَفْعُ الْمُصْحَفِ إِلَى الصَّبِيَّانِ. وَلَا بَأْسَ بِمَسِّ كُتُبِ الْأَحَادِيثِ وَالْفَقْهِ وَالْأَذْكَارِ ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَفْعَلَ.

وَالثَّلَاثُ: كَرَاهَةُ الطَّوَافِ. وَيَجُوزُ لَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ ، وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ.

[أَحْكَامُ الْمَعْذُورِ]

ثُمَّ إِنَّ الْحَدَّثَ إِنْ اسْتَوْعَبَ وَقْتُ صَلَاةٍ ؛ بِأَنْ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ زَمَانٌ خَالٍ عَنْهُ يَسَعُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ ، يُسَمَّى عُذْرًا ، وَصَاحِبُهُ: مَعْذُورٌ ، وَصَاحِبُ الْعُذْرِ.

وَحُكْمُهُ: أَنْ لَا يَتَقَضَّ وَضُوءُهُ مِنْ ذَلِكَ الْحَدَّثِ بِتَجَدُّدِهِ ، إِلَّا عِنْدَ خُرُوجِ وَقْتِ مَكْتُوبَةٍ. فَيُصَلِّي بِهِ فِي الْوَقْتِ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ. وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ خُفَّهُ إِلَّا فِي الْوَقْتِ. وَلَا يَجُوزُ إِمَامَتُهُ لِغَيْرِ الْمَعْذُورِ.

ثُمَّ فِي الْبَقَاءِ: لَا يُشْرَطُ الِاسْتِيعَابُ ، بَلْ يَكْفِي وَجُودُهُ فِي كُلِّ

وَقَتٍ مَرَّةً. وَلَوْ لَمْ يُوجَدْ فِي وَقْتٍ تَامٍّ سَقَطَ الْعُذْرُ مِنْ أَوَّلِ الْإِنْقِطَاعِ.
حَتَّى لَوْ انْقَطَعَ فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ أَوْ الصَّلَاةِ وَدَامَ الْإِنْقِطَاعُ إِلَى آخِرِ
الْوَقْتِ الثَّانِي يُعِيدُ تِلْكَ الصَّلَاةَ. وَإِنْ عَادَ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ الثَّانِي لَا
يُعِيدُ.

وَلَوْ عَرَضَ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتٍ فَرَضٍ انْتِظَرَ إِلَى آخِرِهِ فَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ
يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي. ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ فِي أَثْنَاءِ الْوَقْتِ الثَّانِي يُعِيدُ تِلْكَ الصَّلَاةَ.
وَإِنْ اسْتَوْعَبَ الْوَقْتِ الثَّانِي لَا يُعِيدُ لِثُبُوتِ الْعُذْرِ حِينَئِذٍ مِنْ ابْتِدَاءِ
الْعُرُوضِ.

وَأِنَّمَا قُلْنَا: "مِنْ ذَلِكَ الْحَدَثِ" إِذْ لَوْ تَوَضَّأَ مِنْ آخِرِ فَسَّالٍ مِنْ عُذْرِهِ
نَقَضَ وَضُوءُهُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْوَقْتُ، وَإِنْ لَمْ يَسِلْ مِنْ عُذْرِهِ لَا يَنْقُضُ
وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ.

وَأِنَّمَا قُلْنَا: "بِتَجَدُّدِهِ" إِذْ لَوْ تَوَضَّأَ مِنْ عُذْرِهِ فَعَرَضَ حَدَثٌ آخَرُ
يَنْقُضُ وَضُوءُهُ فِي الْحَالِ. وَإِنْ لَمْ يَعْزِضْ وَلَمْ يَسِلْ مِنْ عُذْرِهِ لَا يَنْقُضُ
بِخُرُوجِ الْوَقْتِ. وَإِنْ سَالَ الدَّمُ مِنْ أَحَدٍ مِنْخَرِيهِ فَقَطَّ فِتْوًى ثُمَّ سَالَ
مِنْ آخَرٍ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ. وَإِنْ سَالَ مِنْهُمَا فِتْوًى فَأَنْقَطَعَ مِنْ أَحَدِهِمَا

لَا يَتَقَضُّ.

وَالْجُدْرِيُّ وَالْدَّمَامِيلُ قُرُوحٌ ، لَا وَاحِدَةٌ . حَتَّى لَوْ تَوَضَّأَ وَبَعْضُهَا
غَيْرُ سَائِلٍ ثُمَّ سَأَلَ انْتَقَضَ . وَلَوْ تَوَضَّأَ وَكُلُّهَا سَائِلٌ لَا يَتَقَضُّ .

وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ يَسْتَأْنِفُ وَلَا يَنْبِي ؛ لِأَنَّ
الانْتِقَاضَ بِالْحَدَثِ السَّابِقِ حَقِيقَةً ، إِلَّا أَنْ يَنْقَطِعَ قَبْلَ الْوُضُوءِ وَدَامَ
حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَتَقَضُّ وَضُوءُهُ وَلَا تَقْسُدُ
صَلَاتُهُ حِينَئِذٍ .

وَلَوْ تَوَضَّأَ الْمَعْدُورُ بِغَيْرِ حَاجَةٍ ثُمَّ سَأَلَ عُذْرَهُ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ .
وَكَذَا لَوْ تَوَضَّأَ لِصَلَاةٍ قَبْلَ وَقْتِهَا .

وَإِنْ قَدَرَ الْمَعْدُورُ عَلَى مَنَعِ السَّيْلَانِ بِالرَّبْطِ وَنَحْوِهِ يَلْزِمُهُ ، وَيُخْرِجُ
مِنَ الْعُذْرِ ، بِخِلَافِ الْحَائِضِ كَمَا سَبَقَ .

وَإِنْ سَأَلَ عِنْدَ السُّجُودِ وَلَمْ يَسِلْ بِدُونِهِ يَوْمِيٌّ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا . وَكَذَا
لَوْ سَأَلَ عِنْدَ الْقِيَامِ يُصَلِّي قَاعِدًا ، كَمَا أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِرَاءَةِ لَوْ قَامَ
يُصَلِّي قَاعِدًا ، بِخِلَافِ مَنْ لَوْ اسْتَلْقَى لَمْ يَسِلْ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي مُسْتَلْقِيًا .

وَمَا أَصَابَ ثَوْبَ الْمَعْدُورِ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ فَعَلَيْهِ غَسْلُهُ إِنْ
كَانَ مُفِيداً. وَإِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ غَسَلَهُ تَتَجَسَّسَ ثَانِياً قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ
الصَّلَاةِ جَازَ أَنْ لَا يَغْسِلَهُ.

مَنْهَلُ الْوَارِدِينَ مِنْ بَحَارِ الْفَيْضِ
عَلَى

ذُخْرُ الْمُتَأَهِّلِينَ فِي مَسَائِلِ الْحَيْضِ

لمحمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين

١١٩٨ - ١٢٥٢ هـ

حققه وعلق عليه

هداية هارتفورد أشرف منيب

راجعه صاحب الفضيلة الشيخ

عبد الرحمن أرجان البينصوي

مدرس جامع الحافظ أحمد باشا

إستانبول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَمَّنَا بِالْإِنْعَامِ، وَعَلَّمَنَا عِلْمَ الْأَحْكَامِ، وَأَمَرَنَا
بِالطَّهَارَةِ مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَنْجَاسِ وَالْآثَامِ؛ لِنَتَأَهَّلَ لِلْمُثُولِ بَيْنَ يَدَيْهِ
وَالْقِيَامِ. وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْأَنْامِ، الْمُمَيِّزِ بَيْنَ
الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ بُدُورِ التَّيَّامِ وَمَصَابِيحِ الظَّلَامِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْمُفْتَقِرُ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٌ أَمِينٌ
الشَّهِيرُ بِابْنِ عَابِدِينَ، غَفَرَ اللَّهُ تَعَالَى ذُنُوبَهُ، وَمَلَأَ مِنْ زُلَالٍ^١ الْعَفْوِ
ذُنُوبَهُ^٢: إِنِّي طَالَعْتُ مَعَ بَعْضِ الْإِخْوَانِ الرَّسَالَةَ الْمُؤَلَّفَةَ فِي مَسَائِلِ
الْحَيْضِ، الْمُسَمَّاةِ بِ: ذُخْرِ الْمُتَأَهِّلِينَ، الْمُنْسُوبَةِ لِأَفْضَلِ الْمُتَأَخِّرِينَ:

^١ الزلال: الصافي من كل شيء. المعجم الوسيط: مادة / زلل / ص ٣٩٨.

^٢ الذنوب: الدلو العظيمة. المعجم الوسيط: مادة / ذنب / ص ٣١٦.

الإمام العالم العامِل المحقّق المدقّق الكامل الشّيخ مُحَمَّد بن بِر عليّ
البركويّ صاحب "الطريقة المحمّديّة"^١، وغيرها من المؤلفات
السّنيّة، فوجدتها - مع صغر حجمها ولطافة نظمها - جامعة لغرر
فروع هذا الباب، عارية عن التّطويل والإسهاب، لم تنسخ قريحة
على منوالها، ولم تظفر عين بالنظر إلى مثاليها، فأردت أن أشرّحها
بشرح يسهل عويصها، ويستخرج غويصها، ويكشف نقابها،
ويذلّل صعباتها وسميّتها:

«منهل الواردين من بحر الفيض على ذخّر المتأهلين في مسائل الخيض»

فأقول مُستعيناً بالله تعالى في حُسن النّية، وبُلُوغ الأُميّة: قال
المُصنّف رحمه الله تعالى: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
جَعَلَ الرَّجَالَ عَلَى النِّسَاءِ قَوَّامِينَ) أَي: يَقُومُونَ عَلَيْهِنَّ قِيَامَ الْوَلَاةِ
عَلَى الرَّعِيَّةِ؛ وَهَذَا كَانَ الرَّجُلُ أَمِيرَ امْرَأَتِهِ. (وَأَمَرَهُمْ بِوَعْظِهِنَّ) أَي:

١ أي: كتاب "الطريقة المحمدية والسيرة الأحمديّة".

٢ غاص على المعاني: بلغ أقصاها حتى استخرج ما بُعد منها. المعجم الوسيط: مادة

/غوص/ ص ٦٦٦.

تَذَكِّرُهُنَّ بِمَا يُلَيِّنُ قُلُوبَهُنَّ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ.

(وَالْتَأْدِيبِ) أَي: التَّعْلِيمِ. وَفِي "الْمُغْرِبِ"^١: «عَنْ أَبِي زَيْدٍ:
الْأَدَبُ: اسْمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ رِيَاضَةٍ مُحْمُودَةٍ، يَتَخَرَّجُ بِهَا الْإِنْسَانُ فِي
فَضِيلَةٍ مِنَ الْفَضَائِلِ». (وَتَعْلِيمِ الدِّينِ) عَطْفٌ خَاصٌّ عَلَى عَامٍّ؛ أَي:
تَعْلِيمِ أَصُولِهِ مِنَ الْعَقَائِدِ وَفُرُوعِهِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا فِي الْحَالِ. وَفِي هَاتَيْنِ
الْفِقْرَتَيْنِ^٢ تَلْمِيحٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ الْآيَةُ^٣
[النساء: ٣٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّاتِي يَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾ الْآيَةُ
[النساء: ٣٤].

(وَالصَّلَاةُ) «اسْمٌ مِنَ التَّصَلِّيَةِ، وَمَعْنَاهَا: الثَّنَاءُ الْكَامِلُ، إِلَّا
أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي وَسْعِنَا، فَأَمَرْنَا أَنْ نَكِلَ ذَلِكَ إِلَيْهِ تَعَالَى، كَمَا فِي
"شَرْحِ التَّأْوِيلَاتِ". وَأَفْضَلُ الْعِبَارَاتِ عَلَى مَا قَالَ الْمَرْزُوقِيُّ: اللَّهُمَّ
صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ. وَقِيلَ: التَّعْظِيمُ، فَاَلْمَعْنَى: اللَّهُمَّ عَظِّمُهُ

١ المغرب: مادة / أدب / ص ١٨.

٢ أي: قوله: "جعل الرجال على النساء قوامين"، وقوله: "وأمرهم بوعظهن".

٣ أي: اقرأ الآية.

٤ أي: اللهم صلِّ أنت على محمد؛ لأنك أعلم بما يليق به. النهاية في غريب
الحديث والأثر: مادة / صلا / ٤٨: ٢.

فِي الدُّنْيَا بِإِعْلَاءِ ذِكْرِهِ وَإِنْفَازِ شَرِيعَتِهِ ، وَفِي الْآخِرَةِ بِتَضْعِيفِ أَجْرِهِ
وَتَشْفِيعِهِ فِي أُمَّتِهِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ^١ . كَذَا فِي "شَرْحِ النُّقَايَةِ"^٢
لِلْقَهْطَانِيِّ.

(وَالسَّلَامُ) اسْمٌ مِنَ التَّسْلِيمِ ؛ أَيُّ: جَعَلَ اللَّهُ إِيَّاهُ سَالِمًا مِنْ كُلِّ
مَكْرُوهٍ. (عَلَى حَبِيبِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) أَيُّ: مُحَبُّوبِهِ. (وَعَلَى آلِهِ) «اسْمٌ جَمَعَ
لِذَوِي الْقُرْبَى ، أَلْفَهُ مُبَدَلَةٌ عَنِ الْهَمْزَةِ الْمُبَدَلَةِ عَنِ الْهَاءِ عِنْدَ الْبَصْرِينِ^٣ ،
وَعَنِ الْوَاوِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ^٤ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْحَقُّ كَمَا فِي "الْمِفْتَاحِ"^٥ .
الْقَهْطَانِيُّ.

^١ وبعبارة ابن الأثير: "عظمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دعوته وإبقاء شريعته،
وفي الآخرة بتشفيعه في أمته وتضعيف أجره ومثوبته". النهاية في غريب الحديث
والأثر: مادة/صلا/٤٨:٢.

^٢ جامع الرموز: المقدمة، ٦:١ بتصرف.

^٣ أصلها: أهل، قلبت الهاء همزة لتقارب مخرجهما فصارت أَلْ بهمزتين، فقلبت
الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها فصارت آل.

^٤ أصلها: أول، من آل يؤول؛ لأن الانسان يؤول إلى أهله، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت آل.

^٥ "جامع الرموز: المقدمة، ٧:١.

(وَأَصْحَابِهِ) قَالَ الْقَهْطَانِيُّ^١: «أَيُّ: الَّذِينَ آمَنُوا مَعَ الصُّحْبَةِ وَلَوْ لَحْظَةً، كَمَا قَالَ عَامَّةُ الْمُحَدِّثِينَ، وَإِنَّمَا أُورِثَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَصُولِيُّونَ مِنْ اشْتِرَاطِ مُلَازِمَةِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا لِيَشْمَلَ كُلَّ صَاحِبٍ». (هُدَاة) جَمْعُ هَادٍ مِنْ "الْهُدَايَةِ": وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى مَا يُوصِلُ إِلَى الْبُغْيَةِ (الْحَقِّ) ضِدُّ الْبَاطِلِ (وَمُحَاة) جَمْعُ حَامٍ مِنَ الْحِمَايَةِ بِالْكَسْرِ؛ أَيُّ: الْمَنَعِ. (الشَّرْعِ) اسْمٌ لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ. (الْمَتِينِ) الْقَوِي، يُقَالُ مَتْنٌ كَكْرَمٍ: صَلَبٌ.

(وَبَعْدُ) قَالَ الْقَهْطَانِيُّ^٢: «أَيُّ: وَاحْضُرْ بَعْدَ الْخُطْبَةِ مَا سَيَأْتِي. فَالْوَاوُ لِلْإِسْتِنَافِ، أَوْ لِعَطْفِ الْإِنْشَاءِ عَلَى مِثْلِهِ، أَوْ عَلَى الْخَبَرِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^٣ الْآيَةُ [البقرة: ٢٥]؛ لِأَنَّ مَا فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الضَّعْفِ مَا لَا يَخْفَى^٤؛ "فَإِنْ تَقْدِيرُ" أَمَّا "مَشْرُوطٌ بِأَنَّ

^١ جامع الرموز: المقدمة، ٧: ١.

^٢ جامع الرموز: المقدمة، ٨: ١ بتصرف.

^٣ والشاهد: عطف الإنشاء في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ﴾ على الخبر في قوله تعالى: ﴿أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

^٤ والمشهور أن الواو في قوله: "وبعد" نائبة عن أمّا، ثم بين سبب الضعف بقوله: "فإن تقدير أمّا مشروط...".

يَكُونُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا نَاصِبًا لِمَا قَبْلَهَا^١، أَوْ مُفَسَّرًا لَهُ^٢ كَمَا فِي
 "الرَّضِيِّ"^٣. وَأَمَّا تَوْهُمُ "أَمَّا" فَلَمْ يَعْتَبِرْهُ أَحَدٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ. وَالظَّرْفُ
 مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْمَقَامِ الْمَعْلَلِ بِالْفَاءِ فِي قَوْلِهِ: (فَقَدْ) كَمَا فِي
 قَوْلِهِمْ: اعْبُدْ رَبَّكَ فَإِنَّ الْعِبَادَةَ حَقٌّ. انْتَهَى.

(اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ) أَيِ: الْمُجْتَهِدُونَ (عَلَى فَرَضِيَّةٍ عِلْمِ الْحَالِ) أَيِ:
 الْعِلْمِ بِحُكْمِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي وَقْتِ احتِجَاجِهِ إِلَيْهِ.

قَالَ فِي "التَّاتَارُخَانِيَّةِ"^٤: «اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي أَيِّ عِلْمٍ طَلَبَهُ
 فَرَضٌ». فَحَكَى أَقْوَالَ، ثُمَّ قَالَ^٥: «وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقْطَعَ بِأَنَّهُ الْمُرَادُ
 هُوَ الْعِلْمُ بِمَا كَلَّفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عِبَادَهُ. فَإِذَا بَلَغَ الْإِنْسَانُ فِي ضُحْوَةِ
 النَّهَارِ مَثَلًا يَجِبُ عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ،
 وَتَعَلُّمُ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ مَعَ فَهْمِ مَعْنَاهُمَا، ثُمَّ إِنْ عَاشَ إِلَى الظُّهْرِ يَجِبُ

^١ كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ﴾ [سورة المدثر، الآية: ٣].

^٢ شرح الرضي على الكفاية: حروف الشرط، ٤٧٤: ٤ بتصرف.

^٣ التاتارخانية: المقدمة: في فرض العين وفرض الكفاية من العلوم، ٧٦: ١.

^٤ التاتارخانية: المقدمة: في فرض العين وفرض الكفاية من العلوم، ٧٦: ١ بتصرف.

^٥ الضحوة: ارتفاع النهار. القاموس: مادة / ضحو / ص ١٣٠٤. والمقصود: أنه بلغ في وقت مهمل لا تجب عليه الصلاة فيه.

(عَلَى كُلِّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) أَيُّ: بِوَحْدَانِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ ذَاتاً وَصِفَاتٍ وَأَفْعَالاً. (وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، فَإِنَّهُ آخِرُ الْأَوْقَاتِ الْمَحْدُودَةِ، وَخَصَّهُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ يَوْمُ الْجَزَاءِ. فَالْإِيمَانُ بِهِ يَحْمِلُ عَلَى الْعَمَلِ ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الكهف: ١١٠] (مِنْ نِسْوَةٍ) «بِالْكَسْرِ وَالضَّمُّ: جَمْعُ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا»، "قَامُوس" ٣. (وَرِجَالٍ) جَمْعُ رَجُلٍ: وَهُوَ الذَّكَرُ مِنْ بَنِي آدَمَ إِذَا بَلَغَ أَوْ مُطْلَقًا، وَالْمُرَادُ هُنَا الْبَالِغُ. إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ الْإِتِّفَاقَ (فَمَعْرِفَةُ) أَحْكَامِ (الدَّمَاءِ الْمُخْتَصَّةِ) بِالنِّسَاءِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِنَّ وَعَلَى الْأَزْوَاجِ وَالْأَوْلِيَاءِ) جَمْعُ وَلِيٍّ، وَهُوَ:

٢ ومنه إذا رأت المرأة دماً مثلاً قبل عادتها، فيفترض عليها تعلم حكم المسألة؛ حتى لا تبطل عبادتها.

٣ القاموس: مادة / نسو / ص ١٣٣٨.

العَصْبَةُ. فَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ تَعَلُّمُ الْأَحْكَامِ ، وَعَلَى زَوْجِهَا أَنْ يُعَلِّمَهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْهَا إِنْ عَلِمَ ، وَإِلَّا أَذِنَ لَهَا بِالخُرُوجِ ، وَإِلَّا تَخْرُجَ بِلَا إِذْنِهِ ، وَعَلَى مَنْ يَلِي أَمْرَهَا كَالْأَبِ أَنْ يُعَلِّمَهَا كَذَلِكَ.

(وَلَكِنَّ هَذَا) أَي: «عِلْمُ الدِّمَاءِ الْمُخْتَصَّةِ بِالنِّسَاءِ»، مُصَنَّف. (كَانَ) أَي: صَارَ ، مِثْلُ ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبِتًا﴾ [الواقعة: ٦] (فِي زَمَانِنَا) أَي: زَمَانِ الْمُصَنِّفِ. وَقَدْ تُوِّفِيَ سَنَةُ ٩٨١ هـ (مَهْجُورًا) أَي: مَتْرُوكًا (بَلْ صَارَ كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا) إِضْرَابٌ إِنْتِقَالِي إِلَى مَا هُوَ أَبْلَغُ ؛ لِأَنَّ مَا هُجِرَ قَدْ يَكُونُ مَعْلُومًا وَيُتْرَكُ الْعَمَلُ بِهِ ، بِخِلَافِ مَا صَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ أَصْلًا.

(لَا يُقَرَّرُونَ) أَي: أَهْلُ الزَّمَانِ (بَيْنَ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَالِاسْتِحَاضَةِ) فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ (وَلَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الصَّحِيحَةِ مِنَ الدِّمَاءِ وَالْأَطْهَارِ) عَطْفٌ عَلَى الدِّمَاءِ (و) بَيْنَ (الْفَاسِدَةِ) مِنْهَا (تَرَى) أَي: تُبْصِرُ أَوْ تَعْلَمُ (أَمْثَلَهُمْ) أَي: أَفْضَلَهُمْ ، أَوْ أَعْلَمَهُمْ عِنْدَ نَفْسِهِ (يَكْتَفِي) حَالٌ^١ ، أَوْ مَفْعُولٌ ثَانٍ^٢ (بِالْمُتُونِ الْمَشْهُورَةِ) كَ "الْقُدُورِي"

^١ حال: إذا كانت "ترى" بمعنى تُبْصِرُ.

^٢ مفعول ثان: إذا كانت "ترى" بمعنى تعلم.

و"الكَتَرِ" و"الْوَقَايَةِ" و"المُخْتَارِ" المَبْنِيَّةُ عَلَى الاختِصَارِ. (وَأَكْثَرُ مَسَائِلِ)
«هِيَ الْمَطَالِبُ الَّتِي يُبْرَهَنُ عَلَيْهَا فِي الْعِلْمِ. وَيَكُونُ الْعَرَضُ مِنْ ذَلِكَ
الْعِلْمِ مَعْرِفَتَهَا»، كَذَا فِي "تَعْرِيفَاتِ" ^١ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ قُدَّسَ سِرُّهُ
(الدَّمَاءِ) الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ (فِيهَا مَفْقُودَةٌ).

(وَالْكِتَابُ الْمَبْسُوطُ) ^٢ الَّتِي فِيهَا هَذِهِ الْمَسَائِلُ (لَا يَمْلِكُهَا إِلَّا
قَلِيلٌ) لِقَلَّةِ وُجُودِهَا، وَغَلَاءِ أَثْمَانِهَا. (وَالْمَالِكُونَ) لَهَا (أَكْثَرُهُمْ عَنْ
مُطَالَعَتِهَا) فِي "الْقَامُوسِ" ^٣: «طَالَعَهُ طِلَاعًا وَمُطَالَعَةً: اطَّلَعَ عَلَيْهِ؛ أَيُّ:
عِلْمَهُ (عَاجِزٌ وَعَلِيلٌ) بِدَاءِ الْجَهْلِ (وَأَكْثَرُ نُسَخِهَا) جَمْعُ نُسَخَةٍ بِالضَّمِّ
مَا يُنْسَخُ؛ أَيُّ: يُكْتَبُ فِيهِ (فِي بَابِ حَيْضِهَا تَحْرِيفٌ) أَيُّ: تَغْيِيرٌ
(وَتَبْدِيلٌ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ، أَوِ الْأَوَّلُ؛ تَغْيِيرُ بَعْضِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ.
وَالثَّانِي ^٤: إِبْدَالُهَا بِغَيْرِهَا (لِعَدَمِ الْاِسْتِغَالِ بِهِ) أَيُّ: بِأَكْثَرِ نُسَخِهَا (مُذ)

^١ التعريفات: باب الميم: فصل السين، ص ٢٦٥.

^٢ كالتاتارخانية، ومحيط السرخسي، والخلاصة، وشروح الهداية، والمتون، كذا على هامش المخطوطة "أ".

^٣ القاموس: مادة / طلع / ص ٧٤٤.

^٤ أي: تحريف.

"أي: تبديل.

أَي: مِنْ (دَهْرٍ طَوِيلٍ) فَكُلَّمَا نُسِخَتْ نُسخَةٌ عَلَى أُخْرَى زَادَ التَّخْرِيفُ.

(وَفِي مَسَائِلِهِ) أَي: بَابِ الْحَيْضِ (كَثْرَةٌ وَصُعُوبَةٌ). قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^١: «وَأَعْلَمُ أَنَّ بَابَ الْحَيْضِ مِنْ غَوَامِضِ الْأَبْوَابِ خُصُوصاً الْمُتَحِيرَةَ وَتَفَارِيعَهَا؛ وَلِهَذَا اعْتَنَى بِهِ الْمُحَقِّقُونَ، وَأَفْرَدَهُ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ»^٢.

وَمَعْرِفَةُ مَسَائِلِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْمِهْمَاتِ؛ لِمَا يَرْتَبُ عَلَيْهَا مَا لَا يُخْصَى مِنَ الْأَحْكَامِ: كَالطَّهَّارَةِ وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالصَّوْمِ وَالْإِعْتِكَافِ وَالْحَجِّ وَالْبُلُوغِ وَالْوُطْءِ وَالطَّلَاقِ وَالْعِدَّةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ. وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ الْوَاجِبَاتِ؛ لِأَنَّ عِظَمَ مَنْزِلَةِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ بِحَسَبِ مَنْزِلَةِ ضَرَرِ الْجَهْلِ بِهِ وَضَرَرِ الْجَهْلِ بِمَسَائِلِ الْحَيْضِ أَشَدُّ مِنْ ضَرَرِ الْجَهْلِ بِغَيْرِهَا. فَيَجِبُ الْإِعْتِنَاءُ بِمَعْرِفَتِهَا. وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ فِيهَا طَوِيلًا فَإِنَّ الْمُحَصِّلَ يَتَشَوَّفُ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا الْيَفَاتَ إِلَى كَرَاهَةِ أَهْلِ الْبَطَالَةِ^٣. انْتَهَى. (وَاخْتِلَافَاتُ).

^١ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ١٩٩.

^٢ وسماه "كتاب الحيض"، وهو ضمن كتابه "الأصل".

^٣ أَي: الْكُسَالَى.

(وَفِي اخْتِيَارِ الْمَشَايِخِ) بِالْيَاءِ: وَهُمْ الْمُتَأَخَّرُونَ عَنِ الْإِمَامِ وَأَصْحَابِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ عَلَى اخْتِلَافِ طَبَقَاتِهِمْ (وَتَصْحِيحِهِمْ أَيْضاً مُخَالَفَاتٍ) فَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ قَوْلًا وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ قَوْلًا آخَرَ، ثُمَّ بَعْضُهُمْ يُصَحِّحُ هَذَا وَبَعْضُهُمْ يُصَحِّحُ هَذَا.

وَقَدْ قَالُوا: إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ تَصْحِيحَانِ فَلِمَفْتِي بِالْخِيَارِ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ الصَّحِيحَيْنِ أَقْوَى؛ لِكَوْنِهِ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ، أَوْ مَشَى عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ، أَوْ أَرْفَقَ بِالنَّاسِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ بِمَا بَيَّنَّتُهُ فِي "رَدِّ الْمُحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُحْتَارِ"، فَيَحْصُلُ لِمَنْ لَا أَهْلِيَّةَ لَهُ اضْطِرَابٌ، وَلَا سِيَّامًا عِنْدَ كَثَرَةِ الْأَقْوَالِ، وَعَدَمِ اطِّلَاعِهِ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْهَا.

فَلِذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (فَارَدْتُ أَنْ أُصَنِّفَ رِسَالَةً) قَالَ السَّيِّدُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «الرَّسَالَةُ هِيَ: الْمَجَلَّةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى قَلِيلٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَكُونُ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ. وَالْمَجَلَّةُ هِيَ: الصَّحِيفَةُ يَكُونُ فِيهَا الْحُكْمُ». (حَاوِيَةٌ) أَيْ: جَامِعَةٌ (لِمَسَائِلِهِ) أَيْ: بَابِ الْحَيْضِ (اللَّازِمَةِ،

١ حاشية ابن عابدين: المقدمة: مطلب: إذا تعارض التصحيح ٢٣٤-٢٣٦.

٢ التعريفات: باب الرأء: فصل السين، ص ١٤٧.

خَاوِيَةً) بِالْمُعْجَمَةِ ؛ أَي: خَالِيَةً (عَنْ ذِكْرِ خِلَافٍ وَمَبَاحِثٍ) جَمْعُ مَبْحَثٍ: مَحَلُّ الْبَحْثِ. قَالَ السَّيِّدُ قُدَّسَ سِرُّهُ^١: «الْبَحْثُ: هُوَ التَّفْحُصُ وَالتَّفْقِيسُ. وَاصْطِلَاحًا: هُوَ إِثْبَاتُ النَّسَبِ الْإِيجَابِيَّةِ أَوْ السَّلْبِيَّةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ بِطَرِيقِ الِاسْتِدْلَالِ». (غَيْرُ مُهِمَّةٍ).

(مُقْتَصِرَةٌ) صِفَةٌ ثَالِثَةٌ لِـ "رِسَالَةٍ" (عَلَى الْأَقْوَى وَالْأَصَحِّ وَالْمُخْتَارِ لِلْفَتْوَى) أَي: لِجَوَابِ الْحَادِثَةِ (مُسَهَّلَةٌ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ ، أَوْ الْمَفْعُولِ، صِفَةٌ رَابِعَةٌ لِـ "رِسَالَةٍ" (الضَّبْطُ) لِمَا تَفَرَّقَ فِي غَيْرِهَا مِنْ الْمَسَائِلِ (وَالْفَهْمُ).

(رَجَاءٌ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: "فَارَدْتُ" (أَنْ تَكُونَ) أَي: الرِّسَالَةُ (لِي ذُخْرًا) بِضَمِّ الدَّالِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُعْجَمَتَيْنِ ؛ أَي: ذَخِيرَةً أَدْخَرَهَا وَأَخْتَارَهَا (فِي الْعُقْبَى) أَي: الْآخِرَةِ.

(فَيَا أَيُّهَا النَّازِرُ إِلَيْهَا بِاللَّهِ الْعَظِيمِ لَا تَعْجَلْ فِي التَّخْطِئَةِ) مَصْدَرٌ فَعَّلَ^٢ بِالتَّشْدِيدِ ، لِلنَّسَبَةِ. مِثْلُ: فَسَقْتُهُ ، إِذَا نَسَبْتَهُ إِلَى الْفِسْقِ (بِمَجْرَدِ

^١ التعريفات: باب الباء: فصل الحاء، ص ٦٧.

^٢ خَطَأً، يُخْطِئُ، تَخْطِئَةً. المعجم الوسيط: مادة / خطئ / ص ٢٤٢.

رُؤْيَيْكَ) أَي: بِرُؤْيَيْكَ الْمَجْرَدَةِ (فِيهَا) أَي: فِي الرِّسَالَةِ (الْمُخَالَفَةِ) مَفْعُولٌ ثَانٍ لِرُؤْيِيَّةٍ (لِظَاهِرِ بَعْضِ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ) فَكَمْ فِي بَعْضِهَا مَا هُوَ خِلَافُ الصَّحِيحِ ، بَلْ مَا هُوَ خَطَأٌ صَرِيحٌ ، أَوْ مَا هُوَ مَضْرُوفٌ عَنِ الظَّاهِرِ مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْفَقِيهُ الْمَاهِرُ.

(فَعَسَى) أَي: أَشْفَقُ وَأَخَافُ عَلَيْكَ أَنْ يَكُونَ الْمُخْطِئُ أَنْتَ ؛ لِعَدَمِ إِطْلَاعِكَ. وَكُنِيَ عَنْ خَطَأِ الْمُخَاطَبِ بِقَوْلِهِ: (أَنْ تُخْطِئَ ابْنُ أُخْتِ خَالَاتِكَ) لِأَنَّ الْمُرَادَ بِأُخْتِ خَالَاتِهِ: أُمُّهُ. وَالْمُرَادُ بِابْنِهَا: نَفْسُهُ. قَالَ الْمُصَنِّفُ: «إِذَا كَانَ "تُخْطِئُ" بِالتَّاءِ الْمُخَاطَبِ بِهَا يَكُونُ مُتَعَدِّياً وَيَكُونُ "ابْنٌ" مَفْعُولُهُ ، وَإِذَا كَانَ بِالْيَاءِ يَكُونُ الْفِعْلُ لَازِماً ، وَالْإِبْنُ فَاعِلُهُ»

(فَتَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ هَلَكُوا فِي الْمَهَالِكِ) لِأَنَّ الْخَطَأَ فِي الْمَسَائِلِ الدِّينِيَّةِ

كَاهْلَاكِ ؛ وَلِذَا شَاعَ إِطْلَاقُ الْمَيِّتِ^١ عَلَى الْجَاهِلِ ، وَالْحَيِّ عَلَى الْعَالِمِ ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

(فَإِنِّي) «عِلَّةٌ عَدَمِ الْخَطَأِ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ» ، مُصَنِّفٌ. (قَدْ صَرَفْتُ شَطْرًا مِنْ عُمْرِي) أَي: حِصَّةً وَافِرَةً مِنْهُ.

^١ المَيِّت: بسكون الياء، الذي فارق الحياة. أما المَيِّت: بالفتح والتشديد، من في حكم الميت وليس به. المعجم الوسيط: مادة / موت / ص ٨٩١.

وَفِي "الْمَغْرِبِ"^١: «شَطْرُ كُلِّ شَيْءٍ: نِصْفُهُ. وَقَوْلُهُ فِي الْحَائِضِ:
"تَقْعُدُ شَطْرَ عُمْرِهَا"^٢، عَلَى تَسْمِيَةِ الْبَعْضِ شَطْرًا تَوْسَعًا فِي الْكَلَامِ
وَاسْتِكْثَارًا لِلْقَلِيلِ» (فِي ضَبْطِ هَذَا الْبَابِ).

(حَتَّى مَيَّزَتْ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ الْقَشْرِ) «بِالْكَسْرِ: غِشَاءُ
الشَّيْءِ خِلْقَةً أَوْ عَرَضًا»، "قَامُوس"^٣. (وَاللُّبَابِ) بِالضَّمِّ: «خَالِصُ كُلِّ
شَيْءٍ»، كَمَا فِي "الصَّحَاحِ"^٤. (وَالسَّمِينِ وَالْمَهْزُولِ) ضِدُّهُ (وَالصَّحِيحِ
وَالْمَعْلُولِ) فِي "الْقَامُوسِ"^٥: «الْعِلَّةُ بِالْكَسْرِ: الْمَرَضُ. عَلَّ يَعْلُ وَاعْتَلَّ،
وَأَعْلَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ مُعَلٌّ وَعَلِيلٌ، وَلَا تَقُلْ مَعْلُولٌ، وَالتَّكَلُّمُونَ
يَسْتَعْمِلُونَهَا». (وَالْجَيِّدِ) بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ (وَالرَّدِيِّ) ضِدُّهُ (وَالضَّعِيفِ
وَالْقَوِيِّ).

^١ المغرب: مادة / شطر / ص ١٤٥.

^٢ هذا الحديث لا أصل له، قال ابن حجر: "... وقال البيهقي في المعرفة: هذا
الحديث يذكره بعض فقهاءنا وقد طلبته كثيراً فلم أجده في شيء من كتب
الحديث ولم أجده له اسناداً". (تلخيص الحبير: كتاب الحيض ١: ١٦٢).

^٣ القاموس: مادة / قشر / ص ٤٦٢.

^٤ الصحاح: باب الباء، فصل اللام، ١: ٢١٦.

^٥ القاموس: مادة / علل / ص ١٠٣٥.

(وَرَجَحْتُ) عَطْفٌ عَلَى مَيَّزْتُ (بِأَسْبَابِ التَّرْجِيحِ) أَي: التَّقْوِيَّةُ (الْمُعْتَبَرَةُ) عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ (مَا هُوَ الرَّاجِحُ) أَي: فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْاِخْتِيَارَاتِ) الصَّادِرَةِ (مِنَ الْأَثْمَةِ) الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَذْهَبِ ، أَوْ أَهْلِ الْاِسْتِنبَاطِ مِنَ الْقَوَاعِدِ لِمَا لَا نَصَّ فِيهِ عَنِ الْمُجْتَهِدِينَ ، أَوْ أَهْلِ الْاِخْتِيَارِ وَالتَّرْجِيحِ لِمَا فِيهِ رَوَايَتَانِ عَنِ الْمُجْتَهِدِ ، أَوْ قَوْلَانِ لِأَهْلِ الْاِسْتِنبَاطِ .

(فَارْجِعِ الْبَصَرَ) مُرْتَبِطٌ بِمَا مَرَّ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْعَجَلَةِ ، وَتَعْلِيلُهُ بِإِنْقَانِ الْمُصَنِّفِ لِمَا كَتَبَهُ ؛ أَي: إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَأَعِدْ بَصْرَكَ إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْكَ شَيْءٌ. (كَرَّتَيْنِ) أَي: مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ كَمَا فِي الْآيَةِ. فَالْمُرَادُ بِالتَّنْيَةِ التَّكْرِيرُ وَالتَّكْثِيرُ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: "لَبَّيْكَ^١ وَسَعْدَيْكَ^٢".

(وَتَأَمَّلْ) بِعَيْنِ بَصِيرَتِكَ (مَا كَتَبْنَا مَرَّتَيْنِ) الْمُرَادُ بِهِ: التَّكْرَارُ أَيْضاً (وَاعْرِضْهُ) أَي: مَا كَتَبْنَاهُ (عَلَى الْفُرُوعِ) أَي: مَا يُنَاسِبُهُ مِنْ مَسَائِلِ عِلْمِ الْفِقْهِ (وَ) عَلَى (الْأُصُولِ) أَي: الْأَدِلَّةِ الْكُلِّيَّةِ الَّتِي هِيَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ

^١ لبك: أي: أنا مقيم على طاعتك، وثني على معنى التأكيد؛ أي: إلباباً بك بعد إلباب، وإقامة بعد إقامة. مختار الصحاح: مادة / لب / ص ٢٤٦.

^٢ سعديك: أي: إسعاداً لك بعد إسعاد. مختار الصحاح: مادة / سعد / ص ١٢٦.

وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ. (و) عَلَى (قَوَاعِدِ الْمَنْقُولِ) الَّذِي هُوَ: الْأَدِلَّةُ الْمَذْكُورَةُ (وَالْمَعْقُولِ) أَيُّ: الْاسْتِدْلَالِ بِدَلِيلٍ مَعْقُولٍ مُسْتَنْبَطٍ مِنْ أَحَدِ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ.

(لَعَلَّكَ تَطَّلِعُ عَلَى حَقِّيَّتِهِ) أَيُّ: عَلَى كَوْنِ مَا كَتَبْنَاهُ حَقًّا ثَابِتًا (وَنَظْهَرُ لَكَ وَجُوهَ صِحَّتِهِ) وَأَشَارَ بِالترَّجِّي إِلَى صُعُوبَةِ هَذَا الْمَسْئَلِ ؛ فَإِنَّ الْمُتَأَهِّلَ لِلْعَرَضِ وَالْإِطْلَاعِ الْمَذْكُورَيْنِ نَادِرٌ (وَتَرْجِعُ) عِنْدَ الْإِطْلَاعِ الْمَذْكُورِ (إِلَى التَّصْوِيبِ مِنْ تَخْطِئَتِهِ) أَيُّ: تَرْجِعُ مُبْتَدَأًا مِنْ نِسْبَةِ الْخَطَا إِلَى نِسْبَةِ التَّصْوِيبِ لِمَا كَتَبْنَاهُ ، أَوْ "مِنْ" لِلْبَدَلِيَّةِ (وَتَقُولُ) عِنْدَ ذَلِكَ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣] فِيهِ اقْتِباسٌ لَطِيفٌ.

(فَتَقُولُ) أَتَى بَنُونَ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ تَحْدُثًا بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ. (وَبِاللَّهِ) أَيُّ: بِاسْتِعَانَتِهِ تَعَالَى وَحْدَهُ (التَّوْفِيقُ) هُوَ: «جَعَلَ اللَّهُ فِعْلَ عَبْدِهِ مُوَافِقًا لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ»^١. (وَمِنْهُ) تَعَالَى يُطْلَبُ (كُلُّ تَحْقِيقٍ) هُوَ: «إِثْبَاتُ الْمَسْأَلَةِ بِدَلِيلِهَا»^٢. (وَتَدْقِيقُ) هُوَ: «إِثْبَاتُهَا بِدَلِيلٍ دَقَّ طَرِيقُهُ

^١ التعريفات: باب التاء: فصل الواو ص ٩٨.

^٢ التعريفات: باب التاء: فصل الحاء ص ٧٩.

لِنَاظِرِيهِ»، مِنْ "تَعْرِيفَاتِ" السَّيِّدِ^١.

(هَذِهِ الرَّسَالَةُ مُرْتَبَةٌ عَلَى مُقَدِّمَةٍ) بِكَسْرِ الدَّالِ مِنْ "قَدَّمَ" اللَّازِمِ أَوْ
الْمُسْتَعْدِّي، وَعَلَى الثَّانِي يَجُوزُ الْفَتْحُ أَيْضًا. وَهِيَ فِي الْعُرْفِ نَوْعَانِ:
مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ: مَا يُذَكِّرُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْمَقَاصِدِ لِإِتِبَاطِهَا بِهِ وَنَفْعِهِ
فِيهَا. وَمُقَدِّمَةُ الْعِلْمِ: مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشُّرُوعُ فِي مَسَائِلِهِ: كَحَدِّهِ وَغَايَتِهِ
وَمَوْضُوعِهِ. وَالْمُرَادُ هُنَا الْأُولَى. (وَفُصُولٍ) سِتَّةٍ، جَمْعُ فَصْلٍ، وَهُوَ:
«قِطْعَةٌ مِنَ الْبَابِ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا، مُنْفَصِلَةٌ عَمَّا سِوَاهَا»، "تَعْرِيفَات" ^٢.

^١ التعريفات: باب التاء: فصل الدال ص ٨١.

^٢ التعريفات: باب الفاء: فصل الصاد ص ٢١٤.

المقدمة

١١٩	تفسير الألفاظ المستعملة
١١٩	تعريف الحيض
١٢٣	تعريف النفاس
١٢٥	تعريف الاستحاضة
١٢٥	تعريف الدم الصحيح
١٢٨	تعريف الطهر المطلق
١٢٩	تعريف الطهر الصحيح
١٣٠	تعريف الطهر الفاسد
١٣١	تعريف الطهر التام
١٣١	تعريف الطهر الناقص
١٣٢	تعريف المعتادة
١٣٣	تعريف المبتدأة
١٣٣	تعريف المضلة
١٣٤	الأصول والقواعد الكلية
١٣٤	الأصول والقواعد الكلية في الدماء

- | | |
|-----|---|
| ١٣٤ | أقل مدة الحيض |
| ١٣٦ | أكثر مدة الحيض |
| ١٣٦ | أقل مدة النفاس |
| ١٣٨ | أكثر مدة النفاس |
| ١٣٨ | تنبيه: الدمان لا يتواليان |
| ١٣٩ | الأصول والقواعد الكلية في الطهر |
| ١٣٩ | أقل مدة الطهر |
| ١٤١ | أحكام الطهر الناقص عند الإمام وأبي يوسف |
| ١٤١ | أمثلة على أحكام الطهر الناقص عند الشيخين |
| ١٤٢ | أحكام الطهر الناقص عند محمد |
| ١٤٢ | أمثلة على أحكام الطهر الناقص عند محمد |
| ١٤٣ | أحكام الطهر الفاسد في النفاس |
| ١٤٤ | أمثلة على الطهر الفاسد في النفاس للمبتدأة |
| ١٤٥ | أكثر مدة الطهر |
| ١٤٦ | الأصول والقواعد الكلية في العادة |
| ١٤٦ | تثبيت العادة |
| ١٤٧ | انتقال العادة زماناً |
| ١٤٨ | انتقال العادة عدداً |

[تَفْسِيرُ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ]

(أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ فَفِيهَا نَوْعَانِ: النَّوْعُ الْأَوَّلُ: فِي تَفْسِيرِ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ) فِي هَذَا الْبَابِ بِلِسَانِ الْفُقَهَاءِ.

(اعْلَمْ أَنَّ الدَّمَاءَ الْمُخْتَصَّةَ بِالنِّسَاءِ) اخْتِرَازٌ عَنِ الْحَيْضِ الرَّعَافِ^١ (ثَلَاثَةٌ: حَيْضٌ وَنَفَاسٌ وَاسْتِحَاضَةٌ).

[تَعْرِيفُ الْحَيْضِ]

(فَالْحَيْضُ) لُغَةً: «مَصْدَرٌ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ تَحِيضٌ حَيْضًا وَتَحِيضًا وَمَحَاضًا، فَهِيَ حَائِضٌ وَحَائِضَةٌ: سَالَتْ دَمُهَا. وَالْحَيْضَةُ: الْمَرْءَةُ، وَبِالْكَسْرِ: الْأَسْمُ، وَالْخِرْقَةُ تَسْتَشْفِرُ^٢ بِهَا الْمَرْأَةُ»، «قَامُوس»^٣. وَفِي "الْبَحْرِ"^٤: «قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: أَصْلُهُ السَّيْلَانُ. يُقَالُ: حَاضَ الْوَادِي؛ أَيُّ: سَالَ. فَسُمِّيَ حَيْضًا لِسَيْلَانِهِ فِي أَوْقَاتِهِ». انْتَهَى.

^١ الرعاف: الدم يخرج من الأنف. المعجم الوسيط مادة/ ر ع ف / ص ٣٠٤.

^٢ تستشفر بها: هو أن تشد فرجها بخرقه عريضة بعد أن تحتشي قطناً وتوثق طرفيها في شيء تشده على وسطها، فتمنع بذلك سيل الدم، وهو مأخوذ من ثفر الدابة الذي يجعل تحت ذنبها. النهاية في غريب الحديث والأثر: مادة/ ث فر / ٢١١:١.

^٣ القاموس: مادة/ ح ي ض / ص ٦٤١، بتصرف.

^٤ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ١٩٩.

وَشَرَعًا:

— بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ حَدَّثَ كَاسِمُ الْجَنَابَةِ هُوَ: مَا بَعِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ بِسَبَبِ الدَّمِ الْمَذْكُورِ عَمَّا تُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ كَالصَّلَاةِ وَالتَّلَاوَةِ، وَعَنِ الصَّوْمِ، وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ، وَالْقُرْبَانِ.

— وَ[بِنَاءٌ] عَلَى أَنَّهُ خَبَثٌ: هُوَ (دَمٌ صَادِرٌ مِنْ رَحِمٍ) أَيْ: يَبْتِ مُنْبِتِ الْوَلَدِ وَوَعَائِهِ، "قَامُوس"¹. احْتَرَزَ بِهِ:

[١] عَنْ الْاِسْتِحَاضَةِ؛ لِأَنَّهَا دَمٌ عَرِيقٌ انْفَجَرَ لَا دَمٌ رَحِمٍ.

[٢] وَعَنْ دَمِ الرُّعَافِ وَالْجُرْحِ.

[٣] وَعَمَّا يُخْرَجُ مِنَ الدُّبْرِ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَأْتِيَهَا زَوْجُهَا وَأَنْ تَغْتَسَلَ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ كَمَا فِي "الْخُلَاصَةِ"² وَغَيْرِهَا، وَسَيَأْتِي³.

[٤] وَعَمَّا تَرَاهُ الصَّغِيرَةُ وَهِيَ مَنْ لَمْ يَتِمَّ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ.

¹ القاموس: مادة / رحم / ص ١١١١.

² الخلاصة: كتاب الحيض: الفصل الأول في المقدمة، ١: ٢٣١.

³ هذه الإحالة هنا إلى ما سيأتي غير صحيحة؛ لأنه لم يأت شيء ما يتصل بها حتى تصح الإحالة إليه، ولعلها خطأ في الطباعة.

[٥] وَمَا تَرَاهُ النَّفْسَاءُ قَبْلَ الْوَلَادَةِ.

فَلَيْسَا مِنْ الرَّحِمِ بَلْ هُمَا اسْتِحَاضَةٌ، لَكِنْ فِي "الْبَحْرِ"^٢: «قَالَ بَعْضُهُمْ: مَا تَرَاهُ الصَّغِيرَةُ دَمٌ فَسَادٌ ؛ لِأَنَّ الاسْتِحَاضَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى صِفَةٍ لَا تَكُونُ حَيْضًا». انْتَهَى. يَعْنِي: أَنَّهَا دَمٌ يَتَّصِفُ بِصِفَةٍ فِيهِ لَوْلَاهَا كَانَ حَيْضًا، كَزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ^٣ مَثَلًا، تَأَمَّلْ. لَكِنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّهُ اسْتِحَاضَةٌ^٤.

[٦] وَالْمُرَادُ رَحِمُ امْرَأَةٍ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ اخْتِرَازًا عَمَّا تَرَاهُ الْأَرْزَبُ وَالضَّبُعُ وَالْحُقَاشُ. قَالُوا: وَلَا يَحِيضُ غَيْرُهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ.

[٧] وَعَمَّا يَرَاهُ الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ. فَفِي "الظَّهْرِيَّةِ": «إِذَا خَرَجَ مِنْهُ الْمَنِيُّ وَالدَّمُ، فَالْعَبْرَةُ لِلْمَنِيِّ دُونَ الدَّمِ». انْتَهَى. وَكَأَنَّهُ لِأَنَّ الْمَنِيَّ لَا يَشْتَبِهُ بغيره، بِخِلَافِ الدَّمِ فَإِنَّهُ يَشْتَبِهُ بِالْاسْتِحَاضَةِ فَيُلْغَى وَيُعْتَبَرُ الْمُتَيَقِّنُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ.

^١ أي: ما تراه الصغيرة، وما تراه النفساء قبل الولادة.

^٢ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٠٠ بتصرف.

^٣ أي: زيادة على العشرة، أو نقص عن الثلاثة.

^٤ أي: للصغيرة.

— (خَارِجٌ مِنْ فَرْجٍ دَاخِلٍ) «اخْتِرَازُ عَمَّا لَوْ أَحَسَّتْ بِتُرُودِهِ إِلَى
الْفَرْجِ الدَّاخِلِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ، فَلَيْسَ بِحَيْضٍ فِي "ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ"، وَبِهِ
يُقْتَى»، فَهُسْتَانِي^١. وَعَنْ مُحَمَّدٍ: يَكْفِي الْإِحْسَاسُ بِهِ. فَلَوْ أَحَسَّتْ بِهِ فِي
رَمَضَانَ قُبِيلَ الْغُرُوبِ ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَهُ تَقْضِي صَوْمَ الْيَوْمِ عِنْدَهُ لَا
عِنْدَهُمَا.

— (وَلَوْ حُكِّمًا) «لِيَدْخُلَ الطُّهْرُ الْمُتَحَلَّلُ وَالْأَلْوَانُ سِوَى الْبَيَاضِ
الْحَالِصِ». انْتَهَى، مُصَنَّفٌ^٢. فَهَذَا تَعْمِيمٌ لِقَوْلِهِ: "دَمٌ"، فَكَانَ الْأَوَّلَى
ذِكْرُهُ بِحَدَائِثِهِ^٣.

— (بِدُونِ وَلَادَةٍ) «لِيَحْتَرِزَ عَنِ النَّفَاسِ»، مُصَنَّفٌ^٤؛ أَيْ: مَا تَرَاهُ
بَعْدَ الْوِلَادَةِ. وَلَمْ يَقُلْ وَإِيَّاسِي؛ لِأَنَّ الْمُخْتَارَ أَنَّ الْإِسَةَ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ
نِصَابًا يَكُونُ حَيْضًا^٥، إِذَا رَأَتْهُ خَالِصًا كَالْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ الْقَانِي^٥ كَمَا

^١ جامع الرموز: كتاب الطهارة: فصل الحيض، ٤٩:١ بتصرف.

^٢ كذا على هامش المخطوطة "أ".

^٣ فيصبح التعريف: فالحيض دم - ولو حكماً - صادر من رحم، خارج من فرج
داخل، بدون ولادة.

^٤ كذا على هامش المخطوطة "أ".

^٥ قنا يقنوا قنوا: إذا اشتدت حرته، فهو قان. القاموس المحيط: مادة / قني / ص - ١٣٢٦.
بتصرف.

سَيَاتِي ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي التَّعْرِيفِ ، وَغَيْرُ الْحَالِصِ يَكُونُ اسْتِحَاضَةً ،
فَهُوَ خَارِجٌ بِقَيْدِ الرَّحِمِ .

[تَعْرِيفُ النَّفَاسِ]

(وَالنَّفَاسُ) بِالْكَسْرِ، لُغَةً: «مَصْدَرٌ نَفَسَتِ الْمَرْأَةُ، بِضَمِّ النَّوْنِ
وَفَتْحِهَا، إِذَا وَلَدَتْ فِيهَا نَفْسًا وَهِيَ نَفَاسٌ»، «مُغْرَبٌ»^١.

وَاصْطِلَاحًا: (دَمٌ) «تَسْمِيَةٌ لِلْعَيْنِ بِالمَصْدَرِ كَالْحَيْضِ سَوَاءً»، كَمَا
فِي "الْمُغْرَبِ"^٢. (كَذَلِكَ) الْإِشَارَةُ إِلَى وَصْفِ الدَّمِ السَّابِقِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ:
"دَمٌ صَادِرٌ مِنْ رَحِمٍ «خَارِجٌ مِنْ فَرْجٍ دَاخِلٍ وَلَوْ حُكْمًا». فَاحْتَرَزَ عَمَّا
لَوْ وَلَدَتْ مِنْ جُرْحٍ يَبْطِنُهَا^٣، فَهِيَ ذَاتُ جُرْحٍ - وَإِنْ ثَبَتَ لَهُ أَحْكَامُ
الْوَلَدِ مِنْ انْقِضَاءِ عِدَّةٍ وَنَحْوِهِ - إِلَّا إِذَا سَالَ الدَّمُ مِنَ الرَّحِمِ وَخَرَجَ
مِنَ الْفَرْجِ الدَّاخِلِ فَتَفْسَاءُ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^٤ وَ"النَّهْرِ"^٥ وَسَيَاتِي.

^١ المغرب: مادة / نفس / ص ٢٥٣.

^٢ المغرب: مادة / نفس / ص ٢٥٣.

^٣ المعروف في عصرنا باسم "الولادة القيصرية".

^٤ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٢٩:١ بتصرف.

^٥ النهر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١٤٠:١.

وَدَخَلَ بِقَوْلِهِ: "وَلَوْ حُكِمًا" الطَّهْرُ الْمُتَخَلَّلُ، وَمَا سِوَى الْبَيَاضِ
الْحَالِصِ، وَمَا لَوْ وَلَدَتْهُ وَلَمْ تَرَ دَمًا فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهَا تَصِيرُ نَفَسَاءً، كَمَا فِي
"الدَّر" ^١ وَ"الْبَحْرِ" ^٢ وَسَيَأْتِي.

— (عَقِيبٌ ^٣ خُرُوجٌ أَكْثَرُ وَلَدٍ) وَلَوْ مُتَقَطَّعًا عَضْوًا عَضْوًا لَا أَقْلَهُ؛
فَتَتَوَصَّأُ ^٤ إِنْ قَدَرْتَ، أَوْ تَتِمَّمُ وَتُؤَمِّى بِصَلَاةٍ، "دُر" ^٥.

— وَوَصَفَ الْوَلَدَ بِقَوْلِهِ: (لَمْ يَسْبِقْهُ وَلَدٌ مُذْ) أَي: مِنْ (أَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ
أَشْهُرٍ) ^٦ «اِحْتِرَازًا عَنْ ثَانِي التَّوَأْمَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ نِفَاسًا فِي الْأَصْحِ»،
مُصَنَّفٌ ^٧. بَلْ هُوَ مِنَ الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ
فَالنَّفَاسُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

^١ الدر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢: ٢٩٣ (مطبوع مع حاشية ابن عابدين).

^٢ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٢٩ بتصرف.

^٣ العَقِيبُ: كلُّ شيء يأتي بعد شيء ويتلوه. المعجم الوسيط: مادة / عقب / ص —
٦١٣.

^٤ تفريع على قوله: "لا أقله".

^٥ الدر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢: ٢٩٤ (مطبوع مع حاشية ابن عابدين).

^٦ مثاله: امرأة حملت بتوأمين، أسقطت أحدهما بعد أربعة أشهر مستبين الخلق،
وبقي الثاني في الرحم وولد بعد اكتمال مدة الحمل، فيكون بينهما خمسة أشهر.

^٧ كذا على هامش المخطوطة "أ".

[تَعْرِيفُ الاسْتِحَاضَةِ]

(وَالِاسْتِحَاضَةُ) لُغَةً: مَصْدَرٌ اسْتَحِضَيْتِ الْمَرْأَةُ فِيهِی مُسْتَحَاضَةٌ. قَالَ فِي "الْقَامُوسِ"^١: «وَالْمُسْتَحَاضَةُ: مَنْ يَسِيلُ دَمُهَا لَا مِنْ الْحَيْضِ، بَلْ مِنْ عَرِقِ الْعَاذِلِ»^٢. (وَ) الْحَالُ أَنَّهُ (يُسَمَّى دَمًا فَاسِدًا) وَهُوَ سَبْعَةٌ كَمَا سَيَأْتِي فِي آخِرِ الْفَصْلِ الرَّابِعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَشَرْعًا: (دَمٌ - وَلَوْ حُكْمًا-) «لِيَدْخُلَ الْأَلْوَانُ»، مُصَنَّفٌ^٣. (خَارِجٌ مِنْ فَرْجٍ دَاخِلٍ، لَا عَنْ رَحِمٍ) «وَعَلَامَتُهُ أَنْ لَا رَائِحَةَ لَهُ، وَدَمُ الْحَيْضِ مُتَبَيِّنُ الرَّائِحَةِ»، «بَحْرٌ»^٤.

[تَعْرِيفُ الدَّمِ الصَّحِيحِ]

(وَالدَّمُ الصَّحِيحُ):

— (مَا لَا يَنْقُصُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَيَّ: عَنْ أَذْنَى مُدَّةِ الْحَيْضِ).

^١ القاموس: مادة / حيض / ص ٦٤١.

^٢ العاذل: اسم العرق الذي يسيل منه دم الاستحاضة. النهاية في غريب الحديث والأثر: مادة / عذل / ١٧٩: ٢.

^٣ كذا على هامش المخطوطة "أ".

^٤ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٢٦: ١.

— (وَلَا يَزِيدُ عَلَى الْعَشْرَةِ) أَي: أَكْثَرَ الْمُدَّةِ (فِي الْحَيْضِ) «إِمَّا حَقِيقَةً، أَوْ حُكْمًا بِأَنْ يَزِيدَ عَلَى عَادَتِهَا»، مُصَنَّفٌ^١؛ أَي: فَإِنَّهُ إِذَا زَادَ عَلَى الْعَادَةِ حَتَّى جَاوَزَ الْعَشْرَةَ فَإِنَّهَا تُرَدُّ عَلَى عَادَتِهَا، وَيَكُونُ مَا رَأَتْهُ فِي أَيَّامِ عَادَتِهَا دَمًا صَحِيحًا كَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْعَشْرَةِ^٢، وَيَكُونُ الزَّائِدُ عَلَى الْعَادَةِ اسْتِحَاضَةً، وَهُوَ دَمٌ فَاسِدٌ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الدَّمَ إِذَا انْقَطَعَ قَبْلَ مُجَاوِزَةِ الْعَشْرَةِ فَهُوَ دَمٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا حَقِيقَةً، وَإِذَا جَاوَزَهَا فَمَا تَرَاهُ فِي أَيَّامِ الْعَادَةِ حَيْضٌ، وَيُجْعَلُ كَأَنَّ الدَّمَ انْقَطَعَ عَلَى الْعَادَةِ وَلَمْ يُجَاوِزِ الْعَشْرَةَ حُكْمًا. فَلْيَتَأَمَّلْ.

— (وَلَا عَلَى الْأَرْبَعِينَ فِي النَّفَاسِ) «إِمَّا حَقِيقَةً، أَوْ حُكْمًا كَمَا سَبَقَ»، مُصَنَّفٌ^٣.

— وَقَوْلُهُ: (وَلَا يَكُونُ فِي أَحَدِ طَرَفَيْهِ دَمٌ وَلَوْ حُكْمًا) أَي: نَحْوِ الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ. لَمْ يَظْهَرْ لِي مُرَادُهُ بِهِ، وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى مَا فِي "الْمَحِيطِ"

^١ كذا على هامش المخطوطة "أ".

^٢ الأولى أن يقال: "كأنه لم يزد على عادتها".

^٣ كذا على هامش المخطوطة "أ".

وغيره في تعريفِ الدَّمِ الصَّحِيحِ^١. وَلَعَلَّهُ اخْتَرَزَ بِهِ:

عَمَّا لَوْ كَانَ طَهْرًا فِي أَحَدِ طَرَفَيْهِ دَمٌ: كَمَا لَوْ رَأَتْ الْمُبْتَدَأَةُ يَوْمًا دَمًا،
وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ طَهْرًا، وَيَوْمًا دَمًا؛ كَانَتْ الْعَشْرَةُ الْأُولَى حَيْضًا، وَهِيَ
دَمٌ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لَوْ قَوَّعَ الدَّمُ فِي طَرَفِهِ الْأَوَّلِ^٢.

وَكَذَا لَوْ وَقَعَ فِي طَرَفَيْهِ: كَمَا لَوْ رَأَتْ الْمُعْتَادَةُ قَبْلَ عَادَتِهَا يَوْمًا
دَمًا، ثُمَّ عَشْرَةَ طَهْرًا، وَيَوْمًا دَمًا، فَإِنَّ الْعَشْرَةَ الطُّهْرَ حَيْضٌ إِنْ كَانَتْ
كُلُّهَا عَادَتِهَا، وَإِلَّا رُدَّتْ إِلَى الْعَادَةِ.

هَذَا مَا ظَهَرَ لِي هُنَا، لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ خَارِجٌ بِقَوْلِهِ: "وَلَا

يَزِيدُ عَلَى الْعَشْرَةِ"؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا مَوْجُودَةٌ، فَإِنَّ الطُّهْرَ الْمُتَحَلِّلَ بَيْنَ
الدَّمَيْنِ إِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا يُجْعَلُ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي، كَمَا سَيَأْتِي.

^١ مراد المصنف بذلك: "أن لا يكون في أحد طرفيه دم صحيح أو فاسد؛ لأنه لو كان الدم صحيحاً للزم توالي الحيضتين لو كان كلاهما حيضاً، أو توالي الحيضة والنفاس لو كان أحدهما حيضاً والآخر نفاساً، وكلاهما لا يجوز؛ لأن من شرط الحيض تقدم الطهر التام، وأن الحامل لا تحيض. ولو كان الدم فاسداً للزم أن يكون الكل فاسداً". كذا في "شرح ذخـر المتأهلين" لابن ولي القير شهري، ق ١٥٣/أ.

^٢ هذا دم غير صحيح لمجاوزته العشرة وليس لوقوع الدم في طرفه الأول كما سيبين في الفقرة بعد التالية.

وَأَيْضاً فَإِنَّ اقْتِصَارَهُ عَلَى تَعْرِيفِ الدَّمِ الصَّحِيحِ بَعْدَ قَوْلِهِ:
 "وَالِاسْتِحَاضَةَ، وَيُسَمَّى دَمًا فَاسِداً، الخ". يَقْتَضِي أَنَّ الدَّمَ الْفَاسِدَ
 الْمُقَابِلَ لِلصَّحِيحِ هُوَ دَمُ الْاسْتِحَاضَةِ. اِكْتَفَى بِتَعْرِيفِ الْاسْتِحَاضَةِ
 عَنْ تَعْرِيفِهِ، فَيُقِيدُ أَنَّ الْحَيْضَ لَا يَكُونُ دَمًا فَاسِداً، فَتَكُونُ الْعَشْرَةُ فِي
 الْمِثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ دَمًا صَحِيحًا، فَلَمْ يَصِحَّ الْاِحْتِرَازُ عَنْهُمَا، لَكِنْ
 شَاعَ فِي كَلَامِهِمْ إِطْلَاقُ الدَّمِ الْفَاسِدِ عَلَى مَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ مَعَ أَنَّ
 الْعَشْرَةَ حَيْضٌ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

[تَعْرِيفُ الطُّهْرِ الْمُطْلَقِ]

(وَالطُّهْرُ الْمُطْلَقُ) الشَّامِلُ لِلْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ الْآتِيَةِ^١:

(مَا لَا يَكُونُ حَيْضًا، وَلَا نِفَاسًا) وَفِيهِ^٢ أَنَّ بَعْضَ أَقْسَامِهِ قَدْ
 يَكُونُ حَيْضًا أَوْ نِفَاسًا - كَالطُّهْرِ الْمُتَخَلِّلِ بَيْنَ الدَّمَيْنِ - إِلَّا أَنْ يُرَادَ
 بِالْمُطْلَقِ مَا يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ اسْمُ الطُّهْرِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ.

^١ ١. الطهر الصحيح ٢. الطهر الفاسد ٣. الطهر التام ٤. الطهر الناقص.

^٢ أي: ويورد على ما ذكر المصنف.

[تَعْرِيفُ الطُّهْرِ الصَّحِيحِ]

(وَالطُّهْرُ الصَّحِيحُ) فِي الظَّاهِرِ وَالْمَعْنَى:

— (مَا) أَيْ: نَقَاءٌ (لَا يَكُونُ أَقَلُّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا) بِأَنْ يَكُونَ خَمْسَةَ عَشَرَ فَأَكْثَرَ ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ طُهْرٌ فَاسِدٌ يُجْعَلُ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي كَمَا ذَكَرْنَا وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ.

— (وَلَا يَسُوْبُهُ) أَيْ: يُخَالِطُهُ (دَمٌ) «أَصْلًا، لَا فِي أَوَّلِهِ، وَلَا فِي وَسْطِهِ، وَلَا فِي آخِرِهِ»، مُصَنَّفٌ^١. فَلَوْ كَانَ خَمْسَةَ عَشَرَ لَكِنْ خَالَطَهُ دَمٌ صَارَ طُهْرًا فَاسِدًا.

كَمَا لَوْ رَأَتْ الْمُبْتَدَأَةُ أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا دَمًا، وَخَمْسَةَ عَشَرَ طُهْرًا، ثُمَّ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ، فَالِدَّمُ هُنَا فَاسِدٌ لِزِيَادَتِهِ عَلَى الْعَشْرَةِ. وَالطُّهْرُ صَحِيحٌ ظَاهِرًا ؛ لِأَنَّهُ اسْتَكْمَلَ خَمْسَةَ عَشَرَ، لَكِنَّهُ فَاسِدٌ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ الْحَادِي عَشَرَ تُصَلِّي فِيهِ، فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الطُّهْرِ، فَقَدْ خَالَطَ هَذَا الطُّهْرَ دَمٌ فِي أَوَّلِهِ فَفَسَدَ ؛ فَلَا تَثْبُتُ بِهِ الْعَادَةُ كَمَا يَأْتِي فِي النَّوعِ الثَّانِي^٢.

^١ كذا على هامش المخطوطة "أ".

^٢ أي في النوع الثاني من المقدمة.

وَحِيئِذٍ فِيهَا كَمَنْ بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةً، فَحَيْضُهَا عَشْرَةٌ وَطَهْرُهَا
عَشْرُونَ. وَسَيَأْتِي تَمَامُ ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

— (وَيَكُونُ بَيْنَ الدَّمِينِ الصَّحِيحَيْنِ) «اخْتِرَازُ عَمَّا يَكُونُ بَيْنَ
الاسْتِحَاضَتَيْنِ، أَوْ بَيْنَ حَيْضٍ وَاسْتِحَاضَةٍ، أَوْ بَيْنَ نَفَاسٍ وَاسْتِحَاضَةٍ،
أَوْ بَيْنَ طَرَفِي نَفَاسٍ وَاحِدٍ»، مُصَنَّفٌ^١.

وَذَلِكَ كَمَا لَوْ رَأَتْ الْإِيسَةَ طَهْرًا تَامًا بَيْنَ اسْتِحَاضَتَيْنِ. وَكَمَا لَوْ
حَاضَتْ أَوْ وَلَدَتْ ثُمَّ دَخَلَتْ فِي سِنِّ الْيَأْسِ، ثُمَّ رَأَتْ دَمَ اسْتِحَاضَةٍ.
وَالْأَخِيرُ^٢ ظَاهِرٌ، فِيهِ الْكُلُّ الطَّهْرُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَيْنَ دَمَيْنِ
صَحِيحَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُضْ عَنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا وَلَمْ يُحَالِطْهُ دَمٌ، فَتَأَمَّلْ.

[تَعْرِيفُ الطَّهْرِ الْفَاسِدِ]

(وَالطَّهْرُ الْفَاسِدُ):

— (مَا خَالَفَهُ) أَيِ: خَالَفَ الصَّحِيحَ (فِي وَاحِدٍ مِنْهُ) أَيِ: بِمَا ذَكَرَ فِي

تَعْرِيفِهِ بِأَنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، أَوْ خَالَطَهُ دَمٌ، أَوْ لَمْ يَقَعْ بَيْنَ
دَمَيْنِ صَحِيحَيْنِ.

^١ كذا على هامش المخطوطة "أ".

^٢ أي: الطهر بين طرفي نفاس واحد.

— (وَالطُّهُرُ) عَظُفٌ عَلَى "مَا خَالَفَهُ" (الْمُتَخَلِّلُ مُطْلَقاً بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ فِي النَّفَاسِ) أَيُّ: فَهُوَ مِنَ الطُّهُرِ الْفَاسِدِ لِكَوْنِهِ لَمْ يَقَعْ بَيْنَ دَمَيْنِ صَحِيحَيْنِ، بَلْ وَقَعَ بَيْنَ طَرَفَيْ دَمٍ وَاحِدٍ. وَقَوْلُهُ: "مُطْلَقاً" أَيُّ: قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً.

وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَفِي "الْخُلَاصَةِ"^١: «وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى». «وَقَالَا: إِذَا كَانَ الطُّهُرُ الْمُتَخَلِّلُ خَمْسَةَ عَشَرَ فَصَاعِداً يَفْصِلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ، وَيُجْعَلُ الْأَوَّلُ نَفَاساً وَالثَّانِي حَيْضاً إِنْ أُمِكنَ». كَذَا فِي "الْمُحِيطِ"^٢. انْتَهَى؛ أَيُّ: إِنْ أُمِكنَ جَعَلَ الثَّانِي حَيْضاً بِأَنْ اسْتَكْمَلَ مُدَّتَهُ.

[تَعْرِيفُ الطُّهُرِ التَّامِّ]

(وَالطُّهُرُ التَّامُّ) صَحِيحاً أَوْ فَاسِداً كَمَا قَدَّمْنَا: (طُّهُرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً فَصَاعِداً).

[تَعْرِيفُ الطُّهُرِ النَّاقِصِ]

(وَالطُّهُرُ النَّاقِصُ) وَهُوَ قِسْمٌ مِنَ الطُّهُرِ الْفَاسِدِ كَمَا عَلِمْتُهُ: (مَا نَقَصَ مِنْهُ) أَيُّ: مِنَ التَّامِّ.

^١ الخلاصة: كتاب الحيض: الفصل الخامس في النفاس، ١: ٢٣٣.

^٢ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل التاسع في النفاس، ١: ٢٩٩.

[تَعْرِيفُ الْمُعْتَادَةِ]

(وَالْمُعْتَادَةُ):

— (مَنْ سَبَقَ مِنْهَا) مِنْ حِينَ بُلُوغِهَا (دَمٌ وَطَهْرٌ صَحِيحَانِ) كَمَا لَوْ
بَلَغَتْ فَرَأَتْ ثَلَاثَةَ دِمَاءَ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ طَهْرًا، فَإِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ فَلَهَا فِي
زَمَنِ الاسْتِمْرَارِ عَادَتُهَا.

— (أَوْ أَحَدُهُمَا) بِأَنْ رَأَتْ دِمَاءً صَحِيحًا وَطَهْرًا فَاسِدًا. كَمَا لَوْ رَأَتْ
خَمْسَةَ دِمَاءَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ طَهْرًا، ثُمَّ اسْتَمَرَّ الدَّمُ، فَحَيْضُهَا مِنْ أَوَّلِ
الاسْتِمْرَارِ^١ خَمْسَةٌ؛ لِأَنَّهَا دَمٌ صَحِيحٌ وَطَهْرُهَا بَقِيَّةُ الشَّهْرِ؛ لِأَنَّ مَا رَأَتْهُ
طَهْرٌ فَاسِدٌ لَا تَصِيرُ بِهِ مُعْتَادَةً، فَلَمْ يَصْلُحْ لِنَصْبِ الْعَادَةِ أَيَّامَ
الاسْتِمْرَارِ.

أَوْ بِالْعَكْسِ^٢، كَمَا لَوْ رَأَتْ أَحَدَ عَشَرَ دِمَاءَ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ طَهْرًا، ثُمَّ

^١ المقصود بالاستمرار هنا هو الاستمرار الحكمي وليس الاستمرار الحقيقي، أي: من أول الدم الأول وهو الخمسة؛ لأن الأربعة عشر طهر ناقص، والطهر الناقص كالدم المتوالي لا يفصل بين الدمين، ولا يصلح لنصب العادة في الطهر، فيحكم على هذا الطهر بأنه دم، فيجعل حيضها خمسة وطهرها خمسة وعشرون بقية الشهر، فتصلي من أول الاستمرار الحقيقي أحد عشر تكملة الطهر، ثم تقعد خمسة وتصلي خمسة وعشرين، وذلك دأبها، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الرابع عند بيانه لأحكام استمرار الدم للمبتدأة.

^٢ بأن رأت دمًا فاسدًا وطهرًا صحيحًا.

اسْتَمَرَ الدَّمُ ، لَكِنَّ الطُّهْرَ هُنَا صَحِيحٌ ظَاهِرٌ فَقَطْ ؛ لِفَسَادِهِ بِفَسَادِ الدَّمِ ، فَلَا تَثْبُتُ بِهِ الْعَادَةُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ. فَحُكْمُهَا حُكْمُ مَنْ بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةً ؛ فَحَيْضُهَا عَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِ الْاسْتِمْرَارِ^١ وَطُهْرُهَا عَشْرُونَ - هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي "الْمَحِيطِ"^٢ - وَقِيلَ: طُهْرُهَا سِتَّةَ عَشَرَ.

[تَعْرِيفُ الْمُبْتَدَأَةِ]

(وَالْمُبْتَدَأَةُ: مَنْ كَانَتْ فِي أَوَّلِ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ) فَإِذَا بَلَغَتْ بِرُؤْيَا الدَّمِ أَوْ الْوِلَادَةِ وَاسْتَمَرَ بِهَا الدَّمُ: فَحَيْضُهَا عَشْرَةٌ، وَنِفَاسُهَا أَرْبَعُونَ، وَطُهْرُهَا عَشْرُونَ^٣ وَسَيَأْتِي تَمَامُ ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ.

[تَعْرِيفُ الْمُضِلَّةِ]

(وَالْمُضِلَّةُ وَتُسَمَّى الضَّالَّةَ وَالْمُتَحَيِّرَةَ) وَالْمُحَيِّرَةَ أَيْضاً بِالْكَسْرِ ؛ لِأَنَّهَا حَيَّرَتِ الْفَقِيهَ: (مَنْ نَسِيَتْ عَادَتَهَا) عَدَدًا أَوْ مَكَانًا^٣ (فِي حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ).

^١ أي الاستمرار الحكمي وليس الحقيقي، فيكون أربعة أيام من أول الاستمرار الحقيقي بقية طهرها، فتصلي فيها، ثم تقعد عشرة، ثم تصلي عشرين، ثم ذلك دائماً.

^٢ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض ، ٢٥٥:١.

^٣ المقصود بالعدد: عدد الأيام المعتادة لها - طهرًا كانت أو حيضًا - كأن يقال: حيضها سبعة أيام، وطهرها سبعة عشر يوماً مثلاً. والمقصود بالمكان: الوقت المعتاد للعادة، أي: موضع العادة من الشهر - طهرًا كانت أو حيضًا - ويطلق عليه أيضاً زمان العادة.

[الأُصُولُ وَالْقَوَاعِدُ الْكُلِّيَّةُ]

(النَّوعُ الثَّانِي) مِنَ الْمَقْدَمَةِ (فِي الْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ).

[الأُصُولُ وَالْقَوَاعِدُ الْكُلِّيَّةُ فِي الدِّمَاءِ]

[أَقْلُ مُدَّةِ الْحَيْضِ]

(أَقْلُ الْحَيْضِ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، أَوْ بِالرَّفْعِ عَلَى الْحَرِيَّةِ إِنْ كَانَ التَّقْدِيرُ: "أَقْلُ مُدَّةِ الْحَيْضِ". (وَلِيَا لِيَهَا) الْإِضَافَةُ إِلَى ضَمِيرِ الْأَيَّامِ ؛ لِإِفَادَةِ مُجَرَّدِ الْعَدَدِ ؛ أَيُّ: كَوْنِ اللَّيَالِي ثَلَاثًا ، لَا لِكَوْنِهَا لَيَالِي تِلْكَ الْأَيَّامِ ؛ فَلِذَا عَبَّرَ ابْنُ الْكَمَالِ بِقَوْلِهِ: "وَتِلَاثَ لَيَالٍ". وَاحْتَرَزَ عَنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيْتَانِ. وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ: يَوْمَانِ وَأَكْثَرُ الثَّالِثِ.

وَلِذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: (أَعْنِي: اثْنَتَيْنِ^١ وَسَبْعِينَ سَاعَةً) بِالسَّاعَاتِ الْفَلَكَيَّةِ ، كُلُّ سَاعَةٍ مِنْهَا خَمْسَ عَشْرَةَ دَرَجَةً ، وَتُسَمَّى عِنْدَهُمُ الْمُعْتَدَلَةُ. وَ[احْتَرَزْتُ بِهِ عَنْ] السَّاعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ: وَهِيَ الزَّمَانُ وَإِنْ قَلَّ.

^١ في المخطوطة "أ"، "ب" اثنتين، لكن الأصح ما أثبتناه.

(حَتَّى لَوْ رَأَتْ) الدَّمَّ (مَثَلًا عِنْدَ طُلُوعِ شَمْسِ يَوْمِ الْأَحَدِ سَاعَةً) أَي: حِصَّةً مِنَ الزَّمَانِ (ثُمَّ انْقَطَعَ إِلَى فَجْرِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ) بِإِذْخَالِ الْغَايَةِ (ثُمَّ رَأَتْ) الدَّمَّ (قُبَيْلَ) تَصْغِيرُ قَبْلَ: وَهُوَ اسْمٌ لَوْقَتٍ يَتَّصِلُ بِهِ مَا بَعْدَهُ. (طُلُوعُهَا) أَي: طُلُوعِ شَمْسِ الْأَرْبَعَاءِ (ثُمَّ انْقَطَعَ عِنْدَ الطُّلُوعِ، أَوْ اسْتَمَرَّ مِنَ الطُّلُوعِ الْأَوَّلِ^١) بِلَا انْقِطَاعٍ أَصْلًا (إِلَى) الطُّلُوعِ (الثَّانِي^٢ يَكُونُ حَيْضًا) لِيُلَوِّغَهُ نِصَابُهُ، وَأَفَادَ أَنَّ الشَّرْطَ وَجُودَ الدَّمِّ فِي طَرَفِي النِّصَابِ سَوَاءً وَجَدَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ أَوْ لَا^٣.

(وَلَوْ انْقَطَعَ قَبْلَ الطُّلُوعِ الثَّانِي بِزَمَانٍ يَسِيرٍ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ) أَي: بِالطُّلُوعِ الثَّانِي (الدَّمُّ) حَتَّى نَقَصَ عَنِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ سَاعَةً بِلَحْظَةٍ (ثُمَّ) دَامَ الْانْقِطَاعُ (وَلَمْ تَرُدَّمَا إِلَى تَمَامِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا لَمْ يَكُنْ حَيْضًا) أَمَّا لَوْ عَادَ قَبْلَ تَمَامِ خَمْسَةِ عَشَرَ مِنْ حِينِ الْانْقِطَاعِ؛ بِأَنَّ عَادَ فِي الْيَوْمِ الْعَاشِرِ أَوْ قَبْلَهُ كَانَ كُلُّهُ حَيْضًا. وَإِنْ بَعْدَهُ كَانَتِ الْعَشْرَةُ فَقَطْ حَيْضًا، أَوْ أَيَّامُ الْعَادَةِ فَقَطْ لَوْ مُعْتَادَةً؛ لِأَنَّ الطُّهْرَ النَّاقِصَ كَالدَّمِّ الْمُتَوَالِي كَمَا مَرَّ وَيَأْتِي.

^١ أَي: طُلُوعِ شَمْسِ يَوْمِ الْأَحَدِ.

^٢ أَي: طُلُوعِ شَمْسِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ

^٣ أَي: لَا يَشْتَرِطُ اسْتِمْرَارُ الدَّمِّ فِي كَامِلِ مَدَةِ الْحَيْضِ حَتَّى يَكُونَ حَيْضًا، وَلَكِنْ الْعَبْرَةُ لِأَوَّلِهِ وَآخِرِهِ. حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْحَيْضِ، ٢: ٢٤٩.

[أَكْثَرُ مُدَّةِ الْحَيْضِ]

(وَأَكْثَرُهُ) أَي: الْحَيْضِ (عَشْرَةٌ كَذَلِكَ) أَي: مُقَدَّرٌ مَعَ لَيَالِيهَا بِالسَّاعَاتِ ، أَعْنِي: مِثَّتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ سَاعَةً. نَعَمْ ، ذَكَرَ فِي "التَّائِرُ خَانِيَّةٌ"^١: «أَتَمَّا لَوْ أَخْبَرَتِ الْمُفْتِي بِأَنَّهَا طَهَّرَتْ فِي الْحَادِي عَشَرَ أَخَذَ لَهَا بِعَشْرَةٍ ، أَوْ فِي الْعَاشِرِ أَخَذَ بِتِسْعَةٍ ، وَلَا يَسْتَقْصِي فِي السَّاعَاتِ لِئَلَّا يَعُسَّرَ عَلَيْهَا الْأَمْرُ. وَهَكَذَا يَفْعَلُ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ، إِلَّا فِي أَقَلِّ الْحَيْضِ وَأَقَلِّ الطَّهْرِ مُحَافَةَ النَّقْصِ عَنِ الْأَقَلِّ». زَادَ الْقُهْطَانِيُّ^٢ عَنْ "حَاشِيَةِ الْهَدَايَةِ": «أَنَّ عَلَيْهِ الْفَتْوَى» ، وَمِثْلُهُ فِي "مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ".

[أَقَلُّ مُدَّةِ النَّفَاسِ]

(وَأَقَلُّ النَّفَاسِ: لَا حَدَّ لَهُ) بَلْ هُوَ مَا يُوجَدُ وَلَوْ سَاعَةً. (حَتَّى إِذَا وَلَدَتْ فَانْقَطَعَ الدَّمُ) عَقِبَ ذَلِكَ (تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي). فَلَيْسَ لَهُ نِصَابٌ ، إِلَّا إِذَا احْتَجَّجَ إِلَيْهِ لِعِدَّةٍ. كَقَوْلِهِ: "إِذَا وَلَدَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ". فَقَالَتْ: "مَضَتْ عِدَّتِي".

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٦٨:١ بتصرف.

^٢ جامع الرموز: كتاب الطهارة: فصل الحيض، ٥٠:١.

فَقَدَّرَهُ الْإِمَامُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا^١، وَبَعْدَهَا خَمْسَةَ عَشَرَ طَهْرًا،
ثُمَّ ثَلَاثَ حِيضٍ كُلُّ حِيضٍ خَمْسَةُ أَيَّامٍ^٢، ثُمَّ طَهْرَانِ بَيْنَ الْحِيضَتَيْنِ
ثَلَاثُونَ يَوْمًا. فَأَقْلُ مَدَّةٍ تُصَدَّقُ فِيهَا عِنْدَهُ خَمْسَةٌ وَتَمَّا تُنَوَّنُ يَوْمًا. وَرُويَ
عَنْهُ: مِثْلُهُ يَوْمٌ بِاعْتِبَارِ أَكْثَرِ الْحِيضِ.

وَقَدَّرَهُ الثَّانِي^٣ بِأَحَدَ عَشَرَ. فَتُصَدَّقُ بِخَمْسَةِ وَسِتِّينَ يَوْمًا: أَحَدَ عَشَرَ
نَفَاسًا، وَخَمْسَةَ عَشَرَ طَهْرًا، وَثَلَاثَ حِيضٍ بِتِسْعَةِ أَيَّامٍ، بَيْنَهَا طَهْرَانِ
بِثَلَاثِينَ.

وَقَدَّرَهُ الثَّالِثُ^٤ بِسَاعَةٍ^٥. فَتُصَدَّقُ بِعَدِّهَا بِأَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ. وَتَمَامُ
ذَلِكَ فِي "السَّرَاجِ"، وَحَوَاشِينَا عَلَى "الدَّرِّ الْمُخْتَارِ"^٦.

^١ لأنه لو قُدِّرَ بأقل لأدى إلى نقض العادة عند عود الدم في الأربعين؛ لأن من أصل الإمام أن الدم إذا كان في الأربعين فالطهر المتخلل لا يفصل طال أو قصر... فلو قُدِّرَ بأقل من خمسة وعشرين، ثم كان بعده أقل الطهر خمسة عشر، ثم عاد الدم كان نفاسًا؛ فيلزم نقض العادة، بخلاف ما لو قُدِّرَ بخمسة وعشرين؛ لأن ما عاد يكون حيضًا لكونه بعد تمام الأربعين. حاشية ابن عابدين، ٢٩٦:٢.

^٢ هذا بناء على الغالب؛ لأن أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة وأوسطه خمسة.

^٣ أي: أبو يوسف.

^٤ أي: محمد.

^٥ أي: ساعة للنفاس.

^٦ حاشية ابن عابدين: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٩٦:٢ - ٢٩٧.

[أَكْثَرُ مُدَّةِ النَّفَاسِ]

(وَأَكْثَرُهُ) أَي: النَّفَاسِ (أَرْبَعُونَ يَوْمًا).

[تَنْبِيْهُ: الدَّمَانِ لَا يَتَوَالِيَانِ]

وَقَدْ عَلِمَ إِجْمَالًا مِمَّا مَرَّ - مِنْ بَيَانِ أَكْثَرِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَأَنَّ
الزَّائِدَ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ حَيْضًا وَلَا نَفَاسًا - أَنَّ الدَّمَ الصَّحِيحَ لَا يَعْقِبُهُ
دَمٌ صَحِيحٌ.

وَحِينَئِذٍ (فَالْحَيْضَانِ لَا يَتَوَالِيَانِ) «بَلَّ الثَّانِي مِنْهُمَا اسْتِحَاضَةً،

وَكَذَا فِي الْأَخِيرَيْنِ» ، مُصَنَّفٌ^١؛ أَي: فِي قَوْلِهِ (وَكَذَا النَّفَاسَانِ ،
وَالنَّفَاسُ وَالْحَيْضُ ، بَلَّ لَا بُدَّ مِنْ طَهْرٍ) تَامَّ فَاصِلٍ (بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ كُلِّ
اثْنَيْنِ مِنَ الْحَيْضَيْنِ، وَالنَّفَاسَيْنِ، وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ.

^١ كذا على هامش المخطوطة "أ".

[الأُصُولُ وَالْقَوَاعِدُ الْكُلِّيَّةُ فِي الطُّهْرِ]

[أَقْلُ مُدَّةِ الطُّهْرِ]

(وَأَقْلُ الطُّهْرِ) الْمَذْكُورُ^١ مُخْتَلِفٌ:

— فَهُوَ (فِي حَقِّ النَّفَاسَيْنِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ) لِأَنَّهُ أَذْنَى مُدَّةِ الْحَمْلِ ، فَلَوْ
فَصَلَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ كَانَا تَوَآمَيْنِ ، وَالنَّفَاسُ مِنَ الْأَوَّلِ فَقَطْ كَمَا مَرَّ
وَيَأْتِي.

— (وَفِي) حَقِّ (غَيْرِهِمَا) مِنْ حَيْضَيْنِ أَوْ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ (خَمْسَةَ عَشَرَ
يَوْمًا) «وَأِنْ كَانَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ فَالثَّانِي اسْتِحَاضَةٌ» ، مُصَنَّفٌ^٢.

فَإِذَا وَقَعَ ذَلِكَ الطُّهْرُ التَّامُّ بَيْنَ دَمَيْنِ (فَالدَّمَانِ الْمُحِيطَانِ بِهِ
حَيْضَانِ) «وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الْأَكْثَرِ بِطَرِيقِ أَوَّلَى» ، مُصَنَّفٌ^٣ ؛ أَيْ:
الْأَكْثَرُ مِنْ طُهْرٍ خَمْسَةَ عَشَرَ.

— (إِنْ بَلَغَ كُلُّ^٤ نِصَابًا) ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ (وَلَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ).

^١ أَيْ: فِي التَّنْبِيَةِ السَّابِقِ ، وَهُوَ الطُّهْرُ التَّامُّ الْفَاصِلُ بَيْنَ الدَّمِينِ.

^٢ كَذَا عَلَى هَامِشِ الْمَخْطُوطَةِ "أ".

^٣ كَذَا عَلَى هَامِشِ الْمَخْطُوطَةِ "أ".

^٤ أَيْ: كُلٌّ مِنَ الدَّمِينِ الْمُحِيطِينَ بِالطُّهْرِ التَّامِّ.

— (وَالْأَيُّ): وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا، أَوْ مَنَعَ مَانِعٌ مِنَ الْحَيْضِ. مَثَلٌ: كَوْنُهَا حَامِلًا، أَوْ كَوْنُهُ زَائِدًا عَلَى عَادَتِهَا مُجَاوِزًا لِلْعَشْرَةِ (فَاسْتِحَاضَةً أَوْ نِفَاسًا).

صُورَتُهُ^١: امْرَأَةٌ رَأَتْ دَمًا حَالَ حَمْلِهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ طَهَّرَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ وَلَدَتْ وَرَأَتْ دَمًا، فَالْدَّمُ الثَّانِي نِفَاسٌ، وَالدَّمُ الْأَوَّلُ اسْتِحَاضَةٌ مَعَ أَنَّهَا مُكْتَنَفَانِ^٢ بِالطُّهْرِ.

تَنْبِيْهُ: أَطْلَقَ الطُّهْرَ فَشَمَلَ الصَّحِيحَ وَالْفَاسِدَ بَعْدَ كَوْنِهِ تَامًا. فَالطُّهْرُ التَّامُ الْفَاسِدُ - وَهُوَ الَّذِي خَالَطَهُ دَمٌ كَمَا مَرَّ - يَقْصِلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ، وَإِنَّمَا يَفْسُدُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِنِصْبِ الْعَادَةِ فِي الْمُبْتَدَأَةِ، لَا مِنْ حَيْثُ الْفَضْلُ وَعَدَمُهُ كَمَا يَظْهَرُ فِي الْفَضْلِ الرَّابِعِ. وَحَيْثُ فَلَوْ رَأَتْ ثَلَاثَةَ دِمَا كَعَادَتِهَا، ثُمَّ خَمْسَةَ عَشَرَ طَهْرًا، ثُمَّ يَوْمًا دَمًا، ثُمَّ [خَمْسَةَ عَشَرَ]^٣ يَوْمًا طَهْرًا، ثُمَّ ثَلَاثَةَ دِمَا، فَالْثَلَاثَةُ الْأُولَى وَالْآخِرَةُ حَيْضَانِ؛ لِوُجُودِ طَهْرٍ تَامٍ بَيْنَهُمَا وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا؛ لِأَنَّهَا صَلَّتْ فِيهِ يَوْمًا بِدَمٍ.

^١ مثال لقوله: "أو منع مانع من الحيض مثل كونها حاملًا".

^٢ اكتنف: أحاط به. المعجم الوسيط: مادة / كنف / ص ٨٠١.

^٣ ما بين الحاضرتين ساقط من المطبوع، والصواب ما أثبتناه، وسيأتي تفصيل ذلك عند بيانه للطهر الفاسد ظاهرًا ومعنى، والفاسد معنى، في الفصل الرابع.

[أَحْكَامُ الطُّهْرِ النَّاقِصِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَأَبِي يُوسُفَ]

(وَالطُّهْرُ النَّاقِصُ) عَنْ أَقَلِّهِ (كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي) «لِأَنَّهُ طَهْرٌ فَاسِدٌ»، كَمَا فِي "الْهُدَايَةِ"^١ (لَا يَفْصِلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ) بَلْ يُجْعَلُ الْكُلُّ حَيْضًا إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْعَشْرَةِ، وَإِلَّا فَالزَّائِدُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْعَادَةِ اسْتِحَاضَةٌ (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ كَانَ أَقَلٌّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ - وَهُوَ بِالِاتِّفَاقِ^٢ - أَوْ أَزِيدَ^٣، وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْأَزِيدُ مِثْلَ الدَّمَيْنِ الْمُحِيطَيْنِ بِهِ، أَوْ أَقَلٌّ أَوْ أَكْثَرُ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِي مُدَّةِ الْحَيْضِ أَوْ لَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ آخِرًا. وَعَلَيْهِ فَيَجُوزُ بِدَايَةِ الْحَيْضِ بِالطُّهْرِ وَخَتْمُهُ أَيْضًا إِذَا أَحَاطَ الدَّمُ بِطَرَفَيْهِ.

[أَمَثَلَةٌ عَلَى أَحْكَامِ الطُّهْرِ النَّاقِصِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ]

— فَلَوْ رَأَتْ مُبْتَدَأَةً يَوْمًا دَمًا، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ طَهْرًا، وَيَوْمًا دَمًا، فَالْعَشْرَةُ الْأُولَى حَيْضٌ.

— وَلَوْ رَأَتْ الْمُعْتَادَةَ قَبْلَ عَادَتِهَا يَوْمًا دَمًا، وَعَشْرَةَ طَهْرًا، وَيَوْمًا دَمًا، فَالْعَشْرَةُ الطُّهْرُ حَيْضٌ إِنْ كَانَتْ عَادَتُهَا، وَإِلَّا رُدَّتْ إِلَى عَادَتِهَا.

^١ الهداية: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ٤٠: ١.

^٢ أي: بين الإمام وصاحبيه.

^٣ احترازاً عن قول محمد الآتي تفصيله.

[أَحْكَامُ الطُّهْرِ النَّاقِصِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ]

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ الطُّهْرُ النَّاقِصُ لَا يَفْصِلُ لَوْ مِثْلَ الدَّمِينِ ، أَوْ أَقَلَّ فِي
مُدَّةِ الْحَيْضِ^١ ، وَلَوْ أَكْثَرَ فَصَلَ إِنْ بَلَغَ ثَلَاثًا فَأَكْثَرَ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي كُلِّ
مِنَ الْجَانِبَيْنِ نِصَابٌ فَالسَّابِقُ حَيْضٌ^٢ ، وَلَوْ فِي أَحَدِهِمَا فَهُوَ الْحَيْضُ ،
وَالْأُخْرَى فَالْكُلُّ اسْتِحَاضَةٌ . وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ بَدْءُ الْحَيْضِ وَلَا خَتْمُهُ بِالطُّهْرِ .

[أَمثلةٌ عَلَى أَحْكَامِ الطُّهْرِ النَّاقِصِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ]

— فَلَوْ رَأَتْ مُبْتَدَأَةً يَوْمًا دَمًا ، وَيَوْمَيْنِ طُهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا ،
فَالْأَرْبَعَةُ حَيْضٌ اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّ الطُّهْرَ دُونَ ثَلَاثٍ .

— وَلَوْ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا ، وَثَلَاثَةَ طُهْرًا ، وَيَوْمَيْنِ دَمًا ، فَالْسَّتَةُ
حَيْضٌ لِلِاسْتِثْنَاءِ .

— وَلَوْ رَأَتْ ثَلَاثَةَ دَمًا ، وَخَمْسَةَ طُهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا ، فَالْثَلَاثَةُ
حَيْضٌ لِعَلَبَةِ الطُّهْرِ فَصَارَ فَاصِلًا .

^١ أي: في العشرة أيام.

^٢ وإذا اعتبر المتقدم حيضاً لا يعتبر المتأخر حيضاً معه؛ لأنه لا بد من وجود طهر تام بين
الحيضتين وأقله خمسة عشر يوماً ولم يوجد، المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل
الثامن في الحيض، ١: ٢٤٩.

هَذَا خُلَاصَةٌ مَا فِي شُرُوحِ "الْهِدَايَةِ" وَغَيْرِهَا. وَفِي الْمَسْأَلَةِ سِتُّ رَوَايَاتٍ ، وَهَاتَانِ أَشْهُرُهَا. وَقَدْ صَحَّحَ رِوَايَةَ مُحَمَّدٍ فِي "الْمَبْسُوطِ"^١ وَ"الْمُحِيطِ"^٢ وَعَلَيْهَا الْفَتْوَى. وَفِي "السَّرَاجِ": «وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَفْتَوْا بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَى الْمُفْتِيِّ وَالْمُسْتَفْتِيِّ». وَفِي "الْهِدَايَةِ"^٣: «وَالْأَخْذُ بِهِ أَيْسَرُ». وَفِي "الْفَتْحِ"^٤: «وَهُوَ الْأَوَّلَى». وَسَيَجِيءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْفَصْلِ الثَّانِي بَعْضُ ذَلِكَ.

[أَحْكَامُ الطَّهْرِ الْفَاسِدِ فِي النَّفَاسِ]

(وَكَذَا الطَّهْرُ الْفَاسِدُ) الْمُتَخَلَّلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ (فِي النَّفَاسِ) لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا وَيُجْعَلُ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي. حَتَّى لَوْ وَلَدَتْ فَانْقَطَعَ دَمُهَا ثُمَّ رَأَتْ آخَرَ الْأَرْبَعِينَ دَمًا فَكُلُّهُ نَفَاسٌ كَمَا مَرَّ، وَسَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الثَّانِي. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ عَدَمَ فَضْلِهِ خَاصٌّ بِمَا إِذَا كَانَ الدَّمُ الثَّانِي فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعِينَ لَا بَعْدَهَا؛ وَلِذَا قَالَ فِي "السَّرَاجِ": «ثُمَّ الطَّهْرُ الْمُتَخَلَّلُ بَيْنَ دَمَيِ النَّفَاسِ لَا يَفْصِلُ وَإِنْ كَثُرَ... الخ».

^١ المبسوط: كتاب الحيض، ١٥٦:٣.

^٢ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٤٨:١.

^٣ الهداية: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ٤٠:١.

^٤ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١٧٣:١.

فَقَوْلُهُ: "بَيْنَ دَمَيِ النَّفَاسِ" صَرِيحٌ فِي أَنَّ الدَّمَ الثَّانِي فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعِينَ. وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ لَا يَفْصِلُ مُطْلَقًا لَزِمَ أَنْ مَنْ وَلَدَتْ وَرَأَتْ عَشْرِينَ دَمًا ثُمَّ طَهَّرَتْ سَنَةً أَوْ سَتَيْنِ ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ - أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الطُّهْرُ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي، وَلَا قَائِلَ بِهِ.

لَكِنْ إِذَا وَقَعَ الدَّمُ الثَّانِي خَارِجَ الْأَرْبَعِينَ، فَإِنْ كَانَ الطُّهْرُ الْمُتَخَلَّلُ تَامًا فَصَلَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يُجْعَلْ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي، وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا لَمْ يَفْصِلْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْصِلُ فِي الْحَيْضِ فِي النَّفَاسِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الطُّهْرَ النَّاقِصَ فَاسِدٌ فِي نَفْسِهِ بِخِلَافِ التَّامِّ.

[أَمثلةٌ عَلَى الطُّهْرِ الْفَاسِدِ فِي النَّفَاسِ لِلْمُبْتَدِئَةِ]

يُوضَّحُ مَا قُلْنَا مَا فِي "الْمَحِيطِ"^١:

— لَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ دَمًا، وَخَمْسَةَ عَشَرَ طُهْرًا، وَخَمْسَةَ دَمًا، وَخَمْسَةَ عَشَرَ طُهْرًا، ثُمَّ اسْتَمَرَّ الدَّمُ، فَعِنْدَهُ^٢ نَفَاسُهَا خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ؛ لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالطُّهْرِ الْأَوَّلِ لِإِحَاطَةِ الدَّمِ بِطَرَفَيْهِ، وَالثَّانِي مُعْتَبَرٌ؛ لِأَنَّ بِهِ تَمَّ الْأَرْبَعُونَ.

^١ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل التاسع في النفاس، ١: ٣٠٠.

^٢ أي: عند الإمام.

— وَلَوْ رَأَتْ ثَلَاثِينَ دَمًا ، وَعَشْرَةَ طُهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا ، فَعِنْدَ أَبِي
يُوسُفَ الْأَرْبَعُونَ نَفَاسًا ؛ لِأَنَّهُ يَحْتِمُ النَّفَاسَ بِالطُّهْرِ ، وَيَقْلِبُ الطُّهْرَ
نَفَاسًا بِإِحَاطَةِ الدَّمَيْنِ بِهِ كَمَا سَيَأْتِي . وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ الثَّلَاثُونَ نَفَاسًا .
انتهى .

فَقَوْلُهُ: "لِأَنَّ بِهِ تَمَّ الْأَرْبَعُونَ"؛ أَي: فَكَانَ الدَّمُ الثَّانِي وَاقِعًا
بَعْدَهَا^١ ، فَيَكُونُ حَيْضًا ؛ لِوُجُودِ الطُّهْرِ الْفَاصِلِ^٢ . فَهَذَا مَا ظَهَرَ لِي ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

[أَكْثَرُ مُدَّةِ الطُّهْرِ]

(وَأَكْثَرُ الطُّهْرِ: لَا حَدَّ لَهُ) بَلْ قَدْ يَسْتَعْرِقُ الْعُمُرَ (إِلَّا عِنْدَ)
الْحَاجَةِ إِلَى (نَضْبِ الْعَادَةِ) عِنْدَ اسْتِمْرَارِ الدَّمِ .

(وَسَيَحِيءُ^١ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ .

^١ أَي: بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ .

^٢ أَي: الْخَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا الثَّانِيَةَ الَّتِي بَيْنَ النَّفَاسِ وَاسْتِمْرَارِ الدَّمِ .

[الأُصُولُ وَالْقَوَاعِدُ الْكُلِّيَّةُ فِي الْعَادَةِ]

[تَثْبِيْتُ الْعَادَةِ]

(وَالْعَادَةُ تُثَبِّتُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ) «هَذَا قَوْلُ أَبِي

يُوسُفَ وَأَبِي حَنِيفَةَ آخِرًا. قَالَ فِي "الْمَحِيطِ"^١: "وَبِهِ يُقْتَى". وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ^٢: "وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى". هَذَا فِي الْحَيْضِ أَمَّا فِي النِّفَاسِ فَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مُصَنَّفٌ^٣.

قُلْتُ: وَكَذَا الْمُبْتَدَأَةُ بِالْحَيْضِ تَثْبُتُ الْعَادَةُ لَهَا بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ اتِّفَاقًا، كَمَا فِي "السَّرَاجِ". وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْمُعْتَادَةِ إِذَا رَأَتْ مَا يُخَالِفُ عَادَتَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً هَلْ يَصِيرُ ذَلِكَ الْمُخَالِفُ عَادَةً لَهَا، أَمْ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ تَكَرُّرِهِ مَرَّتَيْنِ؟

بَيَّانُ ذَلِكَ لَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا خَمْسَةً مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ فَرَأَتْ سِتَّةً، فَهِيَ حَيْضٌ اتِّفَاقًا، لَكِنْ عِنْدَهُمَا يَصِيرُ ذَلِكَ عَادَةً. فَإِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي تَرَدَّدَ إِلَى آخِرِ مَا رَأَتْ^٤. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ إِلَى الْعَادَةِ

^١ المحيط البرهاني: كتاب الطهارة: الفصل الثامن في الحيض، ١: ٢٦٠.

^٢ المحيط البرهاني: كتاب الطهارة: الفصل الثامن في الحيض، ١: ٢٦٣.

^٣ كذا على هامش المخطوطة "أ".

^٤ أي: إلى الستة.

الْقَدِيمَةِ. وَلَوْ رَأَتْ السَّتَّةَ مَرَّتَيْنِ تُرِدُّ إِلَيْهَا عِنْدَ الاسْتِمْرَارِ اتِّفَاقًا ،
وَتَمَامُهُ فِي "السَّرَاجِ".

وَقَوْلُهُ: (دَمًا أَوْ طُهْرًا) مَنْصُوبَانِ عَلَى التَّمْيِيزِ (إِنْ كَانَ
صَحِيحَيْنِ) بِخِلَافِ الْفَاسِدَيْنِ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي آخِرِ النَّوعِ الْأَوَّلِ.

[انْتِقَالُ الْعَادَةِ زَمَانًا]

(وَتَنْتَقِلُ كَذَلِكَ) أَيُّ: بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، دَمًا
أَوْ طُهْرًا ، وَفِيهِ الْخِلَافُ الْمَأْرُورُ. لَكِنْ هَذَا فِي الْعَادَةِ الْأَصْلِيَّةِ - وَهِيَ: أَنْ
تَرَى دَمَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ وَطُهْرَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ عَلَى الْوَلَاءِ ، أَوْ أَكْثَرَ - لَا الْجَعْلِيَّةِ
- بِأَنْ تَرَى أَطْهَارًا مُخْتَلِفَةً وَدِمَاءً مُخْتَلِفَةً - فَإِنَّهَا تَنْقُصُ بِرُؤْيَا الْمُخَالَفِ
اتِّفَاقًا ، "نَهْر"¹. وَتَمَامُ ذَلِكَ فِي "الْفَتْحِ"² وَغَيْرِهِ (زَمَانًا) تَمَيِّزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ
الْفَاعِلِ.

— (بِأَنْ لَمْ تَرَفِهِ) أَيُّ: فِي زَمَانٍ عَادَتِهَا. كَمَا لَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا خَمْسَةً
مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ ، فَمَضَتْ وَلَمْ تَرَفِهَا وَلَا فِي بَقِيَّةِ الشَّهْرِ ، أَوْ رَأَتْ
بَعْدَهَا خَمْسَةً.

¹ النهر: كتاب الطهارة: باب الحيض ، ١: ١٣٨.

² فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة ، ١: ١٧٧.

— (أَوْ رَأَتْ) الْخَمْسَةَ (قَبْلَهُ) أَي: قَبْلَ زَمَانٍ عَادَتِهَا وَلَمْ تَرَ فِيهِ.
وَلِئِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْقَبْلِيَّةِ مَعَ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِ: "بِأَنَّ لَمْ تَرَ فِيهِ"؛ لِأَنَّ
الانْتِقَالَ فِيهَا حَصَلَ قَبْلَ عَدَمِ الرُّؤْيَةِ فِيهِ ، فَتَأَمَّلْ.

[انْتِقَالَ الْعَادَةِ عَدَدًا]

(و) تَنْتَقِلُ (عَدَدًا):

— (إِنْ رَأَتْ مَا يُخَالِفُهُ) أَي: الْعَدَدَ (صَحِيحًا) حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ
"رَأَتْ". وَقَوْلُهُ: (طُهْرًا أَوْ دَمًا) بَدَلٌ مِنْ "صَحِيحًا" أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ.
كَمَا لَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا خَمْسَةَ حَيْضًا ، وَخَمْسَةَ وَعِشْرِينَ طُهْرًا ، فَرَأَتْ فِي
أَيَّامِهَا ثَلَاثَةَ دَمًا ، وَخَمْسَةَ وَعِشْرِينَ طُهْرًا ، أَوْ خَمْسَةَ دَمًا ، وَثَلَاثَةَ
وَعِشْرِينَ طُهْرًا.

— (أَوْ) رَأَتْ مَا يُخَالِفُهُ حَالَةٌ كَوْنِ الْمَرْئِي (دَمًا فَاسِدًا جَاوَزَ
الْعَشْرَةَ ، وَوَقَعَ) مِنْ آخِرِهِ (نِصَابٌ) ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَأَكْثَرَ (فِي بَعْضِ) أَيَّامِ
(الْعَادَةِ وَبَعْضُهَا) أَي: وَوَقَعَ بَعْضُ الْعَادَةِ (مِنْ الطُّهْرِ الصَّحِيحِ).

مِثَالُهُ: عَادَتْهَا خَمْسَةٌ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ ، فَرَأَتْ الدَّمَ سَبْعَةً قَبْلَهُ
وَأَرْبَعَةً فِي أَوَّلِهِ ، وَانْقَطَعَ . فَهَذَا دَمٌ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّهُ جَاوَزَ الْعَشْرَةَ ، وَوَقَعَ
مِنْهُ نَصَابُ الْحَيْضِ فِي بَعْضِ أَيَّامِ الْعَادَةِ ، وَبَعْضُهَا الْبَاقِي - وَهُوَ
الْخَامِسُ - وَقَعَ مِنَ الطُّهْرِ الصَّحِيحِ ، فَتُرَدُّ إِلَى عَادَتِهَا مِنْ حَيْثُ الْمَكَانُ
دُونَ الْعَدَدِ ؛ لِأَنَّ الْخَامِسَ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهُ دَمٌ حَتَّى يُجْعَلَ حَيْضًا ؛ لِأَنَّ أَبَا
يُوسُفَ وَإِنْ كَانَ يُجِيزُ خَتَمَ الْحَيْضِ بِالطُّهْرِ لَكِنَّ شَرْطَهُ عِنْدَهُ إِحَاطَةُ
الدَّمِ بِطَرَفِي الطُّهْرِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ . وَقَدْ تَنَقَّلُ عَدَدًا وَزَمَانًا وَهُوَ ظَاهِرٌ .

وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ هَذَا الْمَحَلِّ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الفصل الأول

بيان ابتداء ثبوت الدماء وانتهائه والكرسف

١٥٣	ابتداء ثبوت الحيض والنفاس والاستحاضة
١٥٤	حكم ظهور الدم
١٥٥	حكم منع ظهور الدم
١٥٥	حكم الخارج من غير السيلين
١٥٩	ثبوت حكم النفاس
١٥٩	حكم من لم تردماً بعد الولادة
١٦٠	حكم الولادة بجراحة (القَيْصَرِيَّة)
١٦١	بيان أحكام السقط
١٦٢	أحكام النفاس إذا ولدت ولدين أو أكثر
١٦٤	انتهاء الدماء الثلاثة
١٦٤	انتهاء الحيض
١٦٥	سن الإياس
١٦٩	ألوان الدماء
١٦٩	متى يعتبر اللون
١٧٠	أحكام الكرسف

(أَمَّا الْفُصُولُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: "أَمَّا الْمَقْدَمَةُ" (فَسِتَّةٌ).

(الْفَصْلُ الْأَوَّلُ): (فِي) بَيَانِ (إِبْتِدَاءِ ثُبُوتِ الدِّمَاءِ الثَّلَاثَةِ)

الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالِاسْتِحَاضَةِ (و) بَيَانِ (انْتِهَائِهِ) أَي: انْتِهَاءِ ثُبُوتِهَا
الَّذِي يَزُولُ بِهِ أَحْكَامُهَا (و) فِي بَيَانِ (الْكُرْسُفِ) بِوَزْنِ فَلْقُلٍ.

[إِبْتِدَاءُ ثُبُوتِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالِاسْتِحَاضَةِ]

(أَمَّا الْأَوَّلُ فَعِنْدَ ظُهُورِ الدِّمِّ):

— (بِأَنْ خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ الدَّاخِلِ) إِلَى الْفَرْجِ الْخَارِجِ. وَالْأَوَّلُ:

وَهُوَ الْمَدَوْرُ بِمَنْزِلَةِ الدَّبْرِ أَوْ الْإِخْلِيلِ. وَالثَّانِي: وَهُوَ الطَّوِيلُ بِمَنْزِلَةِ
الْأَلْيَتَيْنِ^١ أَوْ الْقُلْفَةِ^٢.

— (أَوْ) لَمْ يَنْفَصِلْ عَنِ الْفَرْجِ الدَّاخِلِ بَلْ (حَاذَى) أَي: سَاوَى

(حَرْفَةً).

^١ الْأَلْيَةُ: الْعَجِيزَةُ، أَوْ مَا رَكِبَ الْعَجُزُ مِنْ شَحْمٍ وَلَحْمٍ. الْقَامُوسُ: مَادَّةُ/أَلْيَةُ/ ص ١٢٦٠.

^٢ فَائِدَةٌ: لِلْمَرْأَةِ فَرْجَانِ: فَرْجٌ ظَاهِرٌ وَفَرْجٌ بَاطِنٌ عَلَى صُورَةِ الْقَمِ. وَلِلْقَمِ شَفَتَانِ، وَأَسْنَانٌ، وَجُوفُ الْقَمِ. فَالْفَرْجُ الظَّاهِرُ بِمَنْزِلَةِ مَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ، وَمَوْضِعُ الْبِكَارَةِ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْنَانِ، وَالرَّكَتَانِ بِمَنْزِلَةِ الشَّفَتَيْنِ، وَالْفَرْجُ الْبَاطِنُ بِمَنْزِلَةِ مَا بَيْنَ الْأَسْنَانِ وَجُوفِ الْقَمِ، [وَالرَّحِمُ بِمَنْزِلَةِ الْحَلَقِ]. التَّاتَارُخَانِيَّةُ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: الْفَصْلُ التَّاسِعُ فِي الْحَيْضِ، ١: ٣٣٠.

[حُكْمُ ظُهُورِ الدَّمِ]

وَالدَّمُ فِي هَذَا الْحُكْمِ (كَالْبَوْلِ وَالْعَائِطِ ، فَكُلُّ مَا ظَهَرَ مِنَ
 الْإِخْلِيلِ) بِالْكَسْرِ: «مَخْرُجُ الْبَوْلِ مِنْ ذَكَرِ الْإِنْسَانِ ، وَاللَّبَنِ مِنَ الثَّدْيِ» ،
 "قَامُوس" ^١ . وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَوَّلُ . (وَالدُّبُرُ) بِضَمٍّ وَيَضْمَتَيْنِ (وَالْفَرْجُ بِأَنْ
 سَاوَى الْحَرْفِ) مِنْ أَحَدِ هَذِهِ الْمَخَارِجِ .

— (يَتَقَبَّضُ بِهِ الْوُضُوءُ) سَوَاءً كَانَ دَمًا أَوْ بَوْلًا أَوْ غَائِطًا
 (مُطْلَقًا) أَي: قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا .

— (وَيَتَبَتُّ بِهِ) أَي: بِمَا ظَهَرَ (النَّفَاسُ وَالْحَيْضُ إِنْ كَانَ دَمًا
 صَحِيحًا) يَعْنِي بِأَنْ كَانَ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَلَدِ أَوْ أَكْثَرِهِ فِي النَّفَاسِ ، وَلَمْ
 يَنْقُصْ عَنْ ثَلَاثَةِ فِي الْحَيْضِ (مِنْ بَنَتْ تِسْعَ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ) وَيَتَبَتُّ بِهِ
 بُلُوغُهَا . قَالَ فِي "الْمَحِيطِ الْبُرْهَانِي" ^٢: «وَأَكْثَرُ مَشَائِخِ زَمَانِنَا عَلَى هَذَا» .
 انْتَهَى . «وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى» ، "سِرَاج" . «وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَقِيلَ: سِتٌّ ، وَقِيلَ:
 سَبْعٌ ، وَقِيلَ: اثْنَتَا عَشَرَ» ، "فَتْح" ^٣ .

^١ القاموس: مادة / حلل / ص ٩٨٦ .

^٢ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٣٨:١ .

^٣ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١٦٠:١ .

[حُكْمُ مَنَعِ ظُهُورِ الدَّمِ]

(فَإِنْ أَحَسَّ) بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَسْتُ ؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ حَدُّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ (ابْتِدَاءً بِتَرْوِيلِهِ) أَيِ: الدَّمِ وَنَحْوِهِ كَالْبَوْلِ (وَلَمْ يَظْهَرْ) إِلَى حَرْفِ الْمَخْرَجِ (أَوْ مُنِعَ) بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ أَيْضاً ، مَعْطُوفٌ عَلَى "لَمْ يَظْهَرْ" (مِنْهُ) أَيِ: مِنْ ظُهُورِهِ (بِالشَّدِّ) عَلَى ظَاهِرِ الْمَخْرَجِ بِنَحْوِ خِرْقَةٍ (أَوْ الْإِحْتِشَاءِ) فِي بَاطِنِهِ بِنَحْوِ قُطْنَةٍ (فَلَيْسَ لَهُ حُكْمٌ) أَيِ: لَا يَنْتَقِضُ بِهِ الْوُضُوءُ ، وَلَا يَنْتَبِثُ بِهِ الْحَيْضُ.

(وَإِنْ مُنِعَ بَعْدَ الظُّهُورِ أَوَّلًا فَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ بَاقِيَانِ) أَيِ: لَا يَزُولُ بِهَذَا الْمَنَعِ حُكْمُهُمَا الثَّابِتُ بِالظُّهُورِ أَوَّلًا ، كَمَا لَوْ خَرَجَ بَعْضُ الْمَنِيِّ وَمُنِعَ بَاقِيهِ عَنِ الْخُرُوجِ فَإِنَّهُ لَا تَزُولُ الْجَنَابَةُ (دُونَ الْإِسْتِحَاضَةِ) فَإِنَّهُ إِذَا أَمَكْنَ مَنَعُ دِمَهِمَا زَالَ حُكْمُهُمَا.

[حُكْمُ الْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّيْلَيْنِ]

(وَأَمَّا) الْكَلَامُ (فِي) حُكْمِ الْخَارِجِ مِنْ (غَيْرِ السَّيْلَيْنِ) الْقُبْلِ وَالذُّبْرِ (فَلَا حُكْمَ لِلظُّهُورِ وَالْمَحَاذَةِ) بِمُجَرَّدِهِمَا.

— (بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْخُرُوجِ) وَلَوْ بِالْإِخْرَاجِ ، كَعَصْرِهِ فِي الْأَصَحِّ^١ ،
خِلَافاً لِمَا فِي "الْعِنَايَةِ"^٢ وَ"الْبَحْرِ"^٣ مِنْ أَنَّ الْإِخْرَاجَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ كَمَا
أَوْضَحْنَاهُ فِي "رَدِّ الْمُحْتَارِ"^٤ .

— (و) لَا بُدَّ أَيْضاً مِنَ (السَّيْلَانِ) وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ . فَفِي
"الْمُحِيطِ"^٥ : «عَنْ أَبِي يُوسُفَ : أَنْ يَغْلُو وَيَنْحَدِرَ . وَعَنْ مُحَمَّدٍ : إِذَا انْتَفَخَ
عَلَى رَأْسِ الْجُرْحِ وَصَارَ أَكْثَرُ مِنْ رَأْسِهِ نَقَضَ ، وَالصَّحِيحُ لَا يَنْقُضُ» .
انْتَهَى . وَصَحَّحَ فِي "الدَّرَايَةِ" الثَّانِي^٦ ، لَكِنْ صَحَّحَ فِي "الْحَنَانِيَةِ"^٧
وَعَبَّرَهَا الْأَوَّلَ . وَفِي "الْفَتْحِ"^٨ : «أَنَّهُ مُحْتَارُ السَّرْحِيِّ^٩ ، وَهُوَ الْأَوَّلَى» .

١ أو الإخراج بالإبرة .

٢ العناية: كتاب الطهارة: فصل في نواقض الوضوء، ١: ٥٥ (مطبوع مع فتح القدير).

٣ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٣٥ .

٤ حاشية ابن عابدين: كتاب الطهارة: مطلب نواقض الوضوء، ١: ٤٥٤-٤٥٥ .

٥ لم نجد النقل المذكور في نسخة المحيط البرهاني التي بين أيدينا، ولعله من محيط السرخسي .

٦ أي: قول محمد .

٧ الحنانية: كتاب الطهارة: فصل فيما ينقض الوضوء، ١: ٣٦ (على هامش الفتاوى الهندية).

٨ فتح: كتاب الطهارة: فصل في نواقض الوضوء، ١: ٣٩ .

٩ المبسوط: كتاب الصلاة: باب الوضوء والغسل، ١: ٧٧ .

وَالْمُرَادُ السَّيْلَانُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ. حَتَّى لَوْ مَسَحَهُ كُلَّمَا خَرَجَ ، أَوْ
وَضَعَ عَلَيْهِ قُطْنَةً ، أَوْ أَلْقَى عَلَيْهِ رَمَاداً أَوْ تُرَاباً ، ثُمَّ ظَهَرَ ثَانِياً فَنَزَعَهُ ،
ثُمَّ وَثَّمْ ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ ، فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ تَرَكَهُ سَالَ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ نَقَضَ .
قَالُوا: «وَلِنَّمَا يُجْمَعُ إِذَا كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَلَوْ فِي
مَجَالِسَ فَلَا» ، كَمَا فِي "التَّاتَارْخَانِيَّةِ"^١ وَ"الْبَحْرِ"^٢ .

(إِلَى مَا) أَيْ: مَوْضِعٍ مِنَ الْبَدَنِ (يَحِبُّ تَطْهِيرُهُ فِي الْغُسْلِ) مِنْ
الْجَنَابَةِ ، وَعَمَّ التَّطْهِيرُ الْمَسْحَ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُمَكِّنْهُ غَسْلُ رَأْسِهِ لِعُدِّ
وَأَمَكَّنْهُ مَسْحُهُ فَخَرَجَ مِنْهُ دَمٌ وَسَالَ إِلَيْهِ . وَالْمُرَادُ سَيْلَانُهُ إِلَيْهِ وَلَوْ
حُكْمًا ، فَيَشْمَلُ^٣ مَا لَوْ افْتَصَدَ وَلَمْ يَتَلَطَّخْ رَأْسُ الْجُرْحِ ، فَإِنَّهُ نَاقِضٌ
مَعَ أَنَّهُ سَالَ إِلَى الْأَرْضِ دُونَ الْبَدَنِ ، وَكَذَا لَوْ مَصَّ الْعَلَقُ^٤ أَوْ الْقُرَادُ^٥
الْكَبِيرُ^٦ الدَّمَ .

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل الثاني في بيان ما يوجب الوضوء، ١: ١٢٥.

^٢ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٣٤.

^٣ تفسير لقوله: "ولو حكماً".

^٤ افتصد: شقَّ العرق. القاموس: مادة / فصد / ص ٣٠٦.

^٥ العلق: دود أسود يمتص الدم يكون في الماء الأسن. المعجم الوسيط: مادة / علق / ص ٦٢٢.

^٦ القراد: دُوَيْبَّةٌ متطفلة ذات أرجل كثيرة. المعجم الوسيط: مادة / قرد / ص ٧٢٤.

خَرَجَ^١ مَا لَوْ سَالَ فِي دَاخِلِ الْعَيْنِ أَوْ بَاطِنِ الْجُرْحِ؛ فَإِنَّهُ مَوْضِعٌ لَا يَجِبُ تَطْهِيرُهُ؛ لِأَنَّهُ مُضَرٌّ. وَزَادَ فِي "الْفَتْحِ"^٢ بَعْدَ قَوْلِهِ "يَجِبُ": «أَوْ يُنْدَبُ»^٣، وَأَيَّدَهُ فِي "الْبَحْرِ"^٤ بِقَوْلِهِمْ: «إِذَا نَزَلَ الدَّمُ إِلَى قَصْبَةِ الْأَنْفِ نَقَضَ»؛ أَيُّ: لِأَنَّ الْمُبَالَغَةَ فِي الْاسْتِنْسَاقِ إِلَى مَا اشْتَدَّ مِنَ الْأَنْفِ مَسْنُونَةٌ، وَتَمَامُ تَحْقِيقِ ذَلِكَ فِي حَوَاشِينَا "رَدُّ الْمُحْتَارِ"^٥.

(فِي نَقْضِ الْوُضُوءِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَعْنَى النِّفْيِ فِي قَوْلِهِ: "فَلَا حُكْمَ"، وَقَوْلِهِ: "بَلْ لَا بُدَّ" أَوْ بِ"الظُّهُورِ"، وَ"الْخُرُوجِ"، لَكِنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلُفٍ، تَأَمَّلْ.

(فَلَوْ مُنِعَ الْجُرْحُ السَّائِلُ مِنَ السَّيْلَانِ انْتَفَى الْعُذْرُ بِلا خِلَافٍ) وَذَلِكَ وَاجِبٌ بِالْقَدْرِ الْمُمْكِنِ وَلَوْ بِصَلَاتِهِ مُؤَمِّياً قَائِماً أَوْ قَاعِداً، كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ آخِرَ الرَّسَالَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (كَالاسْتِحَاضَةِ) فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ. وَقِيلَ: إِنَّهَا كَالْحَيْضِ.

^١ أي: بهذا القيد، وهو قوله: "إلى ما يجب تطهيره في الغسل".

^٢ فتح: كتاب الطهارات: فصل في نواقض الوضوء، ١: ٣٩.

^٣ أي: ينتقض الوضوء بالسيلان إلى موضع يجب تطهيره، أو يندب تطهيره.

^٤ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٣٣.

^٥ حاشية ابن عابدين: كتاب الطهارة: مطلب نواقض الوضوء، ١: ٤٤٦-٤٤٨.

[ثُبُوتُ حُكْمِ النَّفَاسِ]

(وَفِي النَّفَاسِ لَا بُدَّ) فِي ثُبُوتِ حُكْمِهِ (مَعَ ذَلِكَ) أَيُّ: مَعَ خُرُوجِ الدَّمِ مِنَ الْفَرْجِ الدَّاخِلِ (مِنْ خُرُوجِ أَكْثَرِ الْوَلَدِ) هَذَا أَصَحُّ الْأَقَاوِيلِ. وَفِي "الْخُلَاصَةِ"^١: «إِنْ خَرَجَ الْأَقْلُ لَا تَكُونُ نَفْسَاءً، فَإِنْ لَمْ تُصَلِّ تَكُونُ عَاصِيَةً، فَيُؤْتَى^٢ بِقَدْرِ أَوْ بِحُفْرَةٍ صَغِيرَةٍ وَتَجْلِسُ هُنَاكَ كَيْلًا تُؤْذِي الْوَلَدَ»، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا بُدَّ مِنْ خُرُوجِ كُلِّهِ.

[حُكْمُ مَنْ لَمْ تَرَ دَمًا بَعْدَ الْوَلَادَةِ]

(فَإِنْ وَلَدَتْ وَلَمْ تَرَ دَمًا فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ) «هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَوَّلًا، ثُمَّ رَجَعَ أَبُو يُوسُفَ وَقَالَ: هِيَ طَاهِرَةٌ لَا غُسْلَ عَلَيْهَا وَأَكْثَرُ الْمَشَايخِ أَخَذُوا بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَبِهِ يُفْتَى الصَّدْرُ الشَّهِيدُ، كَذَا فِي "الْمَحِيطِ"^٣. «وَصَحَّحَهُ فِي "الظَّهْرِيَّةِ" وَ"السَّرَاجِ". فَكَانَ هُوَ الْمَذْهَبُ»، "بَحْرُ"^٤.

^١ الخلاصة: كتاب الحيض: الفصل الخامس في النفاس، ١: ٢٣٣.

^٢ بيان لكيفية صلاة المرأة عقب خروج أقل الولد.

^٣ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل التاسع في النفاس، ١/ ٢٩٨ بتصرف.

^٤ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١/ ٢٢٩.

(لَأَنَّ الْوَلَدَ لَا يَنْفَكُ عَنْ بِلَّةٍ) بِالْكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ ؛ أَي: رُطُوبَةٍ (دَمٍ) كَذَا عَلَّلَ فِي "الْفَتْحِ" ^١. وَعَلَّلَ الزَّيْلَعِيُّ ^٢: «بِأَنَّ نَفْسَ خُرُوجِ الْوَلَدِ نِفَاسٌ»؛ أَي: وَلَوْ لَمْ يُوجَدْ مَعَهُ بِلَّةٌ أَصْلًا ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا تَصِيرُ نَفْسَاءً. وَبِهِ صَرَحَ فِي "النَّهْيَةِ" أَيْضًا. وَبِهِ انْدَفَعَ مَا فِي "النَّهْرِ" ^٣ مِنْ أَنَّ وَجُوبَ الْعُسْلِ عَلَيْهَا لِلاِخْتِطَاطِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُهَا نَفْسَاءً. وَمَتَّامُهُ فِيمَا عَلَّقَتْهُ عَلَى "الْبَحْرِ" ^٤.

[حُكْمُ الْوِلَادَةِ بِجِرَاحَةٍ (الْقَيْصَرِيَّةِ)]

(وَلَوْ خَرَجَ الْوَلَدُ مِنْ غَيْرِ الْفَرْجِ) كَجُرْحٍ بِبَطْنِهَا (إِنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنَ الْفَرْجِ فَنِفَاسٌ ، وَإِلَّا فَلَا) لَكِنْ «تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةُ ، وَتَصِيرُ الْأُمُّ أُمًّا وَلَدٍ ، وَلَوْ عَلَّقَ طَلَاقُهَا بِوِلَادَتِهَا وَقَعَ لَوْجُودِ الشَّرْطِ»، "بَحْرٌ" ^٥.

^١ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١/١٨٦.

^٢ تبين الحقائق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١/٦٨ بتصرف.

^٣ النهر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١/١٤٠.

^٤ منحة الخالق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١/٢٢٩.

^٥ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١/٢٢٩.

[بَيَانُ أَحْكَامِ السَّقَطِ]

(وَالسَّقَطُ) بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ: الْوَلَدُ يَسْقُطُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ مَيِّتاً وَهُوَ مُسْتَبِينُ الْخَلْقِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِسَقَطٍ، كَذَا فِي "الْمُغْرِب"^١. فَقَوْلُهُ: (إِنْ اسْتَبَانَ بَعْضُ خَلْقِهِ) لِيَبَانَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ اسْتِبَانَةُ الْكُلِّ، بَلْ يَكْفِي الْبَعْضُ (كَالشَّعْرِ وَالظُّفْرِ) وَالْيَدِ وَالرَّجْلِ وَالْإِصْبَعِ (فَوَلَدٌ) أَيُّ: فَهُوَ وَلَدٌ تَصِيرُهُ نَفْسَاءً، وَتَثَبَّتْ لَهَا بَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ مِنْ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَنَحْوِهَا بِمَا عَلِمْتُهُ أَنْفَاءً، وَزَادَ فِي "الْبَحْرِ"^٢ عَنْ "النِّهَايَةِ": «وَلَا يَكُونُ مَا رَأَتْهُ قَبْلَ إِسْقَاطِهِ حَيْضاً»؛ أَيُّ: لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ حَامِلٌ، وَالْحَامِلُ لَا يُحِيضُ كَمَا مَرَّ.

(وَإِلَّا) يَسْتَبِينُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ (فَلَا) يَكُونُ وَلِداً وَلَا تَثَبَّتْ بِهِ هَذِهِ الْأَحْكَامُ (وَلَكِنْ) مَا رَأَتْهُ مِنَ الدَّمِ^٣) بَعْدَ إِسْقَاطِهِ^٤ (حَيْضٌ) إِنْ بَلَغَ نِصَاباً (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَكْثَرَ) وَتَقَدَّمَ طَهْرٌ تَامٌ^٥ لِيَكُونَ فَاصِلاً بَيْنَ هَذَا

^١ المغرب: مادة / سقط / ص ١٣٣.

^٢ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٣٠: ١، بتصرف.

^٣ أطلق الدم فشمل ما كان قبل الإسقاط وبعده.

^٤ أي بعد إسقاط غير مستبين الخلق تنظر فيما رآته من دماء سواء كانت قبل الإسقاط أو بعده؛ لأنه بإسقاط غير مستبين الخلق تبين أنها لم تكن حاملاً شرعاً.
^٥ صحيحاً كان أو فاسداً.

الْحَيْضِ وَحَيْضٍ قَبْلَهُ، (وَإِلَّا) يُوجَدُ وَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ، أَوْ
فُقِدَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ^١ (فَاسْتِحَاضَةٌ)^٢.

وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ مُسْتَبِينٌ أَمْ لَا بِأَنْ أَسْقَطْتَهُ فِي الْمَخْرَجِ مَثَلًا وَاسْتَمَرَ
بِهَا الدَّمُ فَسَيَأْتِي حُكْمُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آخِرِ الْفَصْلِ الْخَامِسِ.

[أَحْكَامُ النَّفَاسِ إِذَا وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ]

(وَإِنْ) وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ - بِأَنْ كَانَ بَيْنَ كُلِّ
وَلَدَيْنِ أَقَلُّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ - «وَلَوْ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي
الْأَصَحِّ»، "بَحْر"^٣. (فَالنَّفَاسُ مِنَ الْأَوَّلِ فَقَطْ) «هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ

^١ بأن لم يستمر الدم ثلاثة أيام ولكن تقدمه طهر تام، أو استمر الدم ثلاثة أيام ولكن لم
يتقدمه طهر تام.

^٢ والحاصل: أن السقط إن لم يكن مستبين الخلق فما رآته من الدم - قبل الإسقاط أو
بعده - حيض إن أمكن جعله حيضاً بأن وافق أيام عادتها، أو كان مرئياً عقيب طهر
صحيح؛ لأنه تبين أنها لم تكن حاملاً [شرعاً]، ثم إن كان ما رأت قبل السقط مدة تامة
بأن كان أيامها ثلاثة فرأت قبل الإسقاط ثلاثة دماً، ثم استمر بها الدم بعد الإسقاط فما
رأته بعده تكون استحاضة، وإن لم تكن مدة تامة بأن رأت قبل الإسقاط يوماً أو يومين
دماً يكمل مدتها بما رأت بعد إسقاط السقط ثم هي مستحاضة بعده. التاتارخانية: كتاب
الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٩٤:١ بتصرف يسير.

^٣ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٣١:١ بتصرف.

وَأَبِي يُوسُفَ وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ مِنَ الثَّانِي، كَذَا فِي
"التَّاتَارُخَانِيَّة"¹. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالثَّانِي الْأَخِيرُ لِيَشْمَلَ الثَّلَاثَةَ.

ثُمَّ لَا خِلَافَ أَنَّ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ مِنَ الْأَخِيرِ كَمَا فِي "التَّنْوِير"؛
لِتَغْلِقِهِ بِفَرَاغِ الرَّحِمِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِخُرُوجِ كُلِّ مَا فِيهِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَ
مَا تَرَاهُ بَعْدَ الْأَوَّلِ.

وَكَتَبَ فِي الْهَامِشِ: «قَالُوا: وَالْبَاقِي اسْتِحْصَاةٌ، وَهَذَا عَلَى
الِإِطْلَاقِ فِي الْمَتَوَسِّطِ²؛ لِأَنَّ الْحَامِلَ لَا تَحِيضُ، وَأَمَّا فِي الْأَخِيرِ فَيَتَعَيَّنُ
أَنْ يُقَيَّدَ بِهَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ جَعْلُهُ حَيْضًا بِأَنْ لَمْ يَمُضِ بَعْدَ انْقِطَاعِ النَّفَاسِ
خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، أَوْ لَمْ تَمُضِ عَادَتُهَا الْأُولَى³ أَوْ عِشْرُونَ فِي الْمُبْتَدَأَةِ، أَوْ
كَانَ أَقَلٌّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَإِلَّا فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَيْضًا». انْتَهَى.

قُلْتُ: وَالْمَتَوَسِّطُ أَيْضًا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِهَا إِذَا
كَانَ بَعْدَ تَمَامِ الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِمَا فِي "الْبَحْرِ"⁴ عَنِ "النِّهَائَةِ":

¹ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض: ١: ٣٩٢.

² أي: في الولد المتوسط.

³ أي: في الطهر.

⁴ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٣١.

«أَنَّ مَا تَرَاهُ عَقِبَ الثَّانِي إِنْ كَانَ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ فَهُوَ نَفَاسُ الْأَوَّلِ لِتَنَامِهِ، وَاسْتِحَاضَةٌ بَعْدَ تَمَامِهَا عِنْدَهُمَا^١». انْتَهَى.

وَيَنْبَغِي فِي الْمُعْتَادَةِ إِذَا جَاوَزَ الْأَرْبَعِينَ أَنْ تُرَدَّ إِلَى عَادَتِهَا ،
فَيَكُونُ مَا زَادَ عَلَيْهَا اسْتِحَاضَةً ، لَا مَا بَعْدَ تَمَامِ الْأَرْبَعِينَ فَقَطْ.

[انتهاء الدماء الثلاثة]

[انتهاء الحيض]

(وَأَمَّا انْتِهَاءُ الْحَيْضِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: "أَمَّا الْأَوَّلُ"^٢
(فَيَبْلُوغَهَا سَنَ الْإِيَّاسِ) أَي: انْتِهَاءُ مُدَّتِهِ الَّتِي يُوجَدُ فِيهَا وَلَا يَتَعَدَّاهَا
غَالِبًا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ انْتِهَاءُ نَفْسِ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِانْقِطَاعِهِ حَقِيقَةً
فِيمَا بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْعَشْرَةِ أَوْ حُكْمًا إِذَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ. وَكَانَ مُقْتَضًى

^١ ومن فوائد الاختلاف: إذا كانت عادتها عشرين، فرأت بعد الأول عشرين، وبعد الثاني واحدًا وعشرين، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف العشرون الأولى نفاس، وما بعد الثاني استحاضة. وعند محمد العشرون الأولى استحاضة تصوم وتصلي معها، وما بعد الثاني نفاس. ولو رأت بعد الأول عشرين وبعد الثاني عشرين وعادتها عشرون، فالذي بعد الثاني نفاس إجماعاً، والذي قبله نفاس أيضاً عندهما، خلافاً لمحمد. البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٣١:١.

^٢ قوله: "أما الأول فعند ظهور الدم" ص ١٥٣.

الْمُقَابَلَةِ حَيْثُ فَسَّرَ الْإِبْتِدَاءَ بِظُهُورِ الدَّمِ أَنْ يُفَسَّرَ الْإِنْتِهَاءَ بِالْإِنْقِطَاعِ
الْمَذْكُورِ. أَمَّا تَفْسِيرُهُ بِمَا ذَكَرَهُ فَإِنَّمَا يُنَاسِبُ تَفْسِيرَ الْإِبْتِدَاءِ بِبُلُوغِهَا تِسْعَ
سِنِينَ فَأَكْثَرَ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ مُرَادُهُ مِنْ تَفْسِيرِ الْإِبْتِدَاءِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى
تَكْلُفٍ، فَتَأَمَّلْ.

[سِنُ الْإِيَّاسِ]

«ثُمَّ الْيَّاسُ: انْقِطَاعُ الرَّجَاءِ. وَالْإِيَّاسُ أَصْلُهُ: إِيَّاسٌ^١، حُذِفَتْ
مِنْهُ الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ تَخْفِيفًا، "مُغْرِب"^٢. (وَهُوَ) أَيُّ: سِنُ
الْإِيَّاسِ (فِي الْحَيْضِ) اخْتِارًا عَنِ الِاسْتِحَاضَةِ، فَإِنَّهُ لَا تَقْدِيرَ لَهُ (خَمْسَ
وَحَمْسُونَ سَنَةً).

قَالَ فِي "الْمَحِيطِ الْبَرْهَانِي"^٣: «وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَشَايخِ أَفْتَوَاهُ، وَهُوَ
أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ». وَذَكَرَ فِي "الْفَيْضِ" وَغَيْرِهِ: «أَنَّهُ الْمُخْتَارُ». وَفِي "الدَّرِّ"^٤
عَنِ "الضِّيَاءِ": «وَعَلَيْهِ الْاِعْتِدَادُ». فَإِذَا بَلَغَتْهُ وَانْقَطَعَ دَمُهَا حُكِمَ بِإِيَّاسِهَا

^١ على وزن "فَعَالٌ".

^٢ المغرب: مادة / يَّاسُ / ص ٢٧٧ بتصرف.

^٣ المحيط البرهاني: كتاب الطهارة: الفصل الثامن في الحيض، ٢٣٩:١.

^٤ الدر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٣٠٩:٢ (مطبوع مع حاشية ابن عابدين).

وَالْأَفْلَا، وَعَلَيْهِ فَالْمَرْضِعُ الَّتِي لَا تَرَى الدَّمَ فِي مُدَّةِ إِرْضَاعِهَا لَا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا إِلَّا بِالْحَيْضِ كَمَا فِي "الدَّر"^٢ مِنْ بَابِ الْعِدَّةِ. وَفِي "السَّرَاجِ": «سُئِلَ بَعْضُ الْمَشَايخِ عَنِ الْمَرْضِعَةِ إِذَا لَمْ تَرَ حَيْضًا فَعَالَجَتْهُ حَتَّى رَأَتْ صُفْرَةً فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ، قَالَ: هُوَ حَيْضٌ تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ». (فَإِنْ رَأَتْ بَعْدَهُ) أَيِ: بَعْدَ هَذَا السَّنِّ (دَمًا خَالِصًا) كَالْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ الْقَانِي (نَصَابًا فَحَيْضٌ).

قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ^٣: «هُوَ الْمُخْتَارُ». وَفِي "الْمُحِيطِ"^٤: «قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَكُونُ حَيْضًا». وَجَعَلَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ^٥ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ حُكِمَ بِالْإِيَّاسِ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ وَإِلَّا فَحَيْضٌ. وَفِي "الْحُجَّةِ": «وَهُوَ الصَّحِيحُ».

^١ أي: فَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ سَنَ الْإِيَّاسِ، وَانْقَطَعَ دَمُهَا لَا يَحْكُمُ بِإِيَّاسِهَا وَتَعْتَدُ بِالْحَيْضِ؛ لِأَنَّ الطَّهْرَ لَا حَدَ لَأَكْثَرِهِ. ثُمَّ فَرَعَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَعَلَيْهِ فَالْمَرْضِعُ...".

^٢ الدر: كتاب الطلاق: باب العدة، ١٠: ٢٨٥ (مطبوع مع حاشية ابن عابدين).

^٣ شرح الوقاية: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٦.

^٤ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ١: ٢٣٩.

^٥ شرح الوقاية: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٦.

(وَالْأَلَا) يَكُنْ كَذَلِكَ بَأْنُ رَأَتْ صُفْرَةً أَوْ كُدْرَةً أَوْ تُرْبِيَّةً ، صَدْرُ الشَّرِيعَةِ^١. وَالْكُدْرَةُ: مَا هُوَ كَالْمَاءِ الْكَدِيرِ. وَالتُّرْبِيَّةُ: نَوْعٌ مِنْهَا كَلَوْنِ التُّرَابِ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَتَخْفِيفِهَا بِغَيْرِ هَمْزٍ، نِسْبَةً إِلَى التُّرْبِ بِمَعْنَى التُّرَابِ. وَالصُّفْرَةُ: كَصُفْرَةِ الْقَرْزِ وَالتَّبَنِ أَوْ السِّنِّ عَلَى الْاِخْتِلَافِ. (فَاسْتِحَاضَةً)^٢.
وَفِي "الْبَحْرِ"^٣ عَنِ "الْفَتْحِ"^٤: «ثُمَّ إِنَّمَا يَسْتَقِضُ الْحُكْمُ بِالْإِيَّاسِ بِالْدَّمِ الْخَالِصِ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ لَا فِيمَا مَضَى^٥، حَتَّى لَا تَفْسُدَ الْأَنْكِحَةُ الْمُبَاشَرَةَ قَبْلَ الْمَعَاوَدَةِ^٦». انْتَهَى.

^١ شرح الوقاية: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٦:١.

^٢ استظهر في الحاشية أنه إذا كانت عادتها قبل الإيَّاس أصفر فرأته كذلك، أو علقاً فرأته كذلك كان حيضاً. حاشية ابن عابدين: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٣٠٩:٢.

^٣ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٠١:١.

^٤ فتح القدير: كتاب الطلاق: باب العدة، ٣١٩:٤.

^٥ فلا تعتد إلا بالحيض للطلاق بعد رؤية الدم، أما فيما مضى فقد صح اعتدادها بالأشهر.

^٦ أي: التي وقعت فيما بين الاعتداد بالأشهر وبين رؤية الدم. وصورة ذلك: آيسة طلقت فاعتدت بالأشهر، بناء على أن عدة الآيسة ثلاثة أشهر، ثم عاد دمها قوياً، فإن كان ذلك في أثناء تلك الأشهر يحكم بطلان تلك العدة، ويجب عليها أن تبدأ عدة جديدة بثلاثة حيض لتبين كونها ذات حيض. وإن كان ذلك بعد تمام الأشهر الثلاثة لا يحكم بطلانها، حتى لو نكحت زوجاً آخر لا يفسد ذلك النكاح، ولكن يجب عليها العدة في المستقبل بالحيض.

فَلَوْ اعْتَدَّتْ بِالْأَشْهُرِ فَرَأَتْهُ قَبْلَ تَمَامِ الْأَشْهُرِ اسْتَأْنَفَتْ^١ لَا
بَعْدَهَا^٢، كَمَا اخْتَارَهُ الشَّهِيدُ وَصَدُرَ الشَّرِيعَةُ^٣ وَمَثَلًا خُسْرَوْ
وَالْبَاقَانِي. وَتَعْتَدُّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِالْحَيْضِ، كَمَا صَحَّحَهُ فِي "الْخُلَاصَةِ"^٤
وَعَظِيمًا. وَفِي "الْجَوْهَرَةِ"^٥ وَ"الْمُجْتَبَى": «أَنَّهُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ، وَعَلَيْهِ
الْفَتْوَى». وَفِي "تَصْحِيحِ الْقُدُورِيِّ": «أَنَّ هَذَا التَّصْحِيحَ أَوْلَى مِنْ
تَصْحِيحِ "الْهِدَايَةِ"^٦ فَسَادَ النِّكَاحِ وَبُطْلَانِ الْعِدَّةِ». وَفِي "النَّهْرِ"^٧: «أَنَّهُ
أَعْدَلُ الرِّوَايَاتِ». كَذَا فِي بَابِ الْعِدَّةِ مِنَ "الدُّرِّ"^٨ مُلَخَّصًا.

١ أي: تبدأ علة جديدة بالحيض، ولا يعد من العدة ما مضى منها.

٢ أي: لا تبدأ علة جديدة إذا رأت الدم بعد تمام عدها بالأشهر.

٣ شرح الوقاية: كتاب الطلاق: باب العدة، ١: ٢٢٨.

٤ اختلف اختيار من لا خسرو في هذه المسألة في كتابه درر الحكام على قولين: الأول: القول بعدم فساد العدة إذا رأت الدم بعد انقضاء العدة بالأشهر، وهو اختيار الشارح. كتاب الطهارة: باب دماء تختص بالنساء، ١: ٤٤. الثاني: القول بفساد العدة إذا رأت الدم بعد انقضاء العدة بالأشهر، وهو ظاهر الرواية. كتاب الطلاق: باب العدة، ١: ٤٠٢. وقد ذكر في البحر ستة أقوال في هذه المسألة كلها مصححة، فلترجع.

٥ الخلاصة: كتاب الطلاق: الفصل الثامن في العدة، ٢: ١١٧.

٦ الجوهرة النيرة: كتاب العدة، ٢: ١٥٥.

٧ الهداية: كتاب الطلاق: باب العدة، ٢: ٣١٧.

٨ النهـر: كتاب الطلاق: باب العدة، ٢: ٤٨٠.

٩ الدر: كتاب الطلاق: باب العدة، ١٠: ٢٩٧-٣٠٠ (مطبوع مع حاشية ابن عابدين).

[الْوَانُ الدَّمَاءِ]

وَلَمَّا قَيَّدَ الْمُصَنِّفُ هُنَا الدَّمَ بِكَوْنِهِ خَالِصاً، وَهُوَ الْأَسْوَدُ وَالْأَحْمَرُ
الْقَانِي كَمَا ذَكَرْنَا، صَارَ مَظْنَةً أَنْ يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ دَمَ الْخَيْضِ يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ
فِي الْإِسَةِ وَغَيْرِهَا دَفَعَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَفِي غَيْرِ الْإِسَةِ مَا عَدَا الْبَيَاضَ
الْخَالِصَ) «قِيلَ: هُوَ شَيْءٌ يُشْبِهُ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ»، "دُر"¹. (مِنَ الْوَانِ)
كَالْخُضْرَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْحُمْسَةِ السَّابِقَةِ² (فِي حُكْمِ الدَّمِ) فِي مُدَّةِ الْخَيْضِ
وَالنَّفَاسِ.

قائمه

وَأَنكَرَ أَبُو يُوسُفَ الْكُذْرَةَ فِي أَوَّلِ الْخَيْضِ دُونَ آخِرِهِ. وَمِنْهُمْ
مَنْ أَنكَرَ الْخُضْرَةَ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا خَيْضٌ مِنْ غَيْرِ الْإِسَةِ. «وَفِي "الْعَرَاكِ"
عَنْ فَخْرِ الْأَيْمَةِ: لَوْ أَفْتَى مُفْتٍ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي مَوَاضِعِ
الضَّرُورَةِ طَلَبًا لِلتَّيْسِيرِ كَانَ حَسَنًا»، "بَحْر"³.

[مَتَى يُعْتَبَرُ اللَّوْنُ]

(وَالْمُعْتَبَرُ فِي اللَّوْنِ) مِنْ حُمْرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا (حِينَ يَرْتَفِعُ الْحَشْوُ)

¹ الدر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢: ٢٦٤ (مطبوع مع حاشية ابن عابدين).

² ١. الأسود ٢. الأحمر القاني ٣. الصفرة ٤. الكدرة ٥. الترية

³ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٠٢.

أَيُّ: الْكُرْسُفُ (وَهُوَ طَرِيٌّ، وَلَا يُعْتَبَرُ التَّغْيِيرُ) إِلَى لَوْنٍ آخَرَ (بَعْدَ ذَلِكَ) كَمَا لَوَّ رَأَتْ بَيَاضاً فَاصْفَرَ بَعْدَ الْيُسِّ أَوْ بِالْعَكْسِ^١، اعْتَبِرَ مَا كَانَ قَبْلَ التَّغْيِيرِ.

[أَحْكَامُ الْكُرْسُفِ]

(وَأَمَّا الْكُرْسُفُ) بِضَمِّ الْكَافِ وَالسَّيْنِ الْمُهِمْلَةِ بَيْنَهُمَا رَاءً سَاكِئَةً: الْقَطْنُ. وَفِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ: مَا يُوضَعُ عَلَى فَمِ الْفَرْجِ.

(فَسَنَّةٌ) أَيُّ: اسْتُجِبَّ وَضَعُهُ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^٢ وَ"شَرْحِ الْوِقَايَةِ"^٣.

— (لِلْبِكْرِ) أَيُّ: مَنْ لَمْ تَزَلْ عُذْرَتُهَا (عِنْدَ الْحَيْضِ فَقَطُّ) أَيُّ: دُونَ حَالَةِ الطُّهْرِ.

— (وَلِلنَّسَبِ) مَنْ زَالَتْ بَكَارَتُهَا (مُطْلَقاً) «لَا يَتَّبَعُ لَا تَأْمَنُ عَنْ خُرُوجِ شَيْءٍ مِنْهَا فَتَحْتَاطُ فِي ذَلِكَ خُصُوصاً فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ الْبِكْرِ»، كَمَا فِي "الْمَحِيطِ"^٤.

^١ بأن رأت المرأة حمرة أو صفرة فايضت باليس.

^٢ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٦١.

^٣ شرح الوقاية: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٧.

^٤ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ١: ٢٤٢.

وَنَقَلَ فِي "الْبَحْرِ" مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ "شَرْحِ الْوِقَايَةِ" ثُمَّ قَالَ^١:
«وَفِي غَيْرِهِ: أَنَّهُ سُنَّةٌ لِلنِّسَاءِ حَالَةَ الْحَيْضِ، مُسْتَحَبٌّ حَالَةَ الطُّهُرِ، وَلَوْ
صَلَّتَا بِغَيْرِ كُرْسُفٍ جَازًا». انْتَهَى.

(وَيُسَنُّ تَطْيِيبُهُ بِمَسْكٍ وَنَحْوِهِ) لِقَطْعِ رَائِحَةِ الدَّمِ.
(وَيُكْرَهُ وَضْعُهُ) أَيُّ: وَضَعُ جَمِيعِهِ (فِي الْفَرْجِ الدَّاخِلِ) لِأَنَّهُ يُشْبِهُ
النِّكَاحَ بِيَدَيْهَا، "مُحِيط"^٢.

(وَلَوْ وَضَعَتْ الْكُرْسُفَ فِي اللَّيْلِ مَثَلًا وَهِيَ حَائِضَةٌ أَوْ نَفْسَاءُ،
فَنَظَرَتْ فِي الصَّبَاحِ فَرَأَتْ عَلَيْهِ الْبَيَاضَ) الْخَالِصَ (حُكِمَ بِطَهَارَتِهَا مِنْ
حِينَ وَضَعَتْ) «لِلتَّيَقُّنِ بِطَهَارَتِهَا وَقَتَّهُ، "مُحِيط"^٣. (فَعَلَيْهَا قَضَاءُ الْعِشَاءِ)^٤
لِخُرُوجِ وَقْتِهِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ.

(وَلَوْ) وَضَعَتْهُ لَيْلًا وَكَانَتْ (طَاهِرَةً فَرَأَتْ عَلَيْهِ الدَّمَ) فِي
الصَّبَاحِ (فَحَيْضٌ مِنْ حِينَ رَأَتْ) عَلَى الْقِيَاسِ فِي إِسْنَادِ الْحَوَادِثِ إِلَى
أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ.

^١ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٠٣:١.

^٢ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٤٣:١.

^٣ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٤٣:١.

^٤ أي: عليها قضاء العشاء والوتر.

وَفِي "الْفَتْحِ"¹: «فَتَقْضِي الْعِشَاءَ أَيضاً إِنْ لَمْ تَكُنْ صَلَّيْتَهَا قَبْلَ الْوُضْعِ؛ إِنْزَالاً لَهَا طَاهِرَةً فِي الصُّورَةِ الْأُولَى مِنْ حِينَ وَضَعْتَهُ، وَحَائِضاً فِي الثَّانِيَةِ حِينَ رَفَعْتَهُ؛ أَخْذاً بِالْاِخْتِيَاظِ فِيهِمَا». انْتَهَى. فَتَأْمَلْ.

(ثُمَّ إِنْ الْكُرْسُفَ إِمَّا أَنْ يُوضَعَ فِي الْفَرْجِ الْخَارِجِ أَوْ الدَّاخِلِ)

وَقَدْ مَنَّا أَوَّلَ الْفَصْلِ بَيَانَهُمَا.

— (وَفِي الْأَوَّلِ² إِنْ ابْتَلَّ شَيْءٌ مِنْهُ) أَيُّ: الْكُرْسُفِ وَلَوْ الْجَانِبَ الدَّاخِلَ مِنْهُ فِي الْفَرْجِ الْخَارِجِ (يُثْبِتُ الْحَيْضُ) فِي الْحَائِضِ (وَتَقْضِي الْوُضُوءَ) فِي الْمُسْتَحَاضَةِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ فِيهِمَا خُرُوجَ الدَّمِ إِلَى الْفَرْجِ الْخَارِجِ أَوْ إِلَى مَا يُجَاذِي حَرْفَ الدَّاخِلِ كَمَا مَرَّ، وَقَدْ وُجِدَ بِذَلِكَ.

— (وَفِي الثَّانِي) أَيُّ: وَضْعِهِ فِي الْفَرْجِ الدَّاخِلِ (إِنْ ابْتَلَّ الْجَانِبُ الدَّاخِلُ) مِنَ الْكُرْسُفِ (وَلَمْ تَنْفُذِ الْبِلَّةَ) أَيُّ: لَمْ تَخْرُجْ (إِلَى مَا يُجَاذِي حَرْفَ الْفَرْجِ الدَّاخِلِ لَا يَثْبُتُ شَيْءٌ) مِنَ الْحَيْضِ وَتَقْضِي الْوُضُوءَ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ الْكُرْسُفُ) فَحِينَئِذٍ يَثْبُتُ الْحَيْضُ وَتَقْضِي الْوُضُوءَ، لَا مِنْ زَمَانِ الْإِبْتِلَالِ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ الشَّرْطَ الْخُرُوجُ دُونَ الْإِحْسَاسِ.

¹ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٦١.

² أي: وضعه في الفرج الخارج.

فَلَوْ أَحَسَّتْ بِنُزُولِ الدَّمِ إِلَى الْفَرْجِ الدَّاخِلِ ، وَعَلِمَتْ بِإِتِلَالِ
الْكُرْسُفِ بِهِ مِنْ الْجَانِبِ الدَّاخِلِ فَقَطْ ، فَلَمْ تُخْرِجْهُ إِلَى الْيَوْمِ الثَّانِي لَمْ
يُثْبِتْ لَهُ حُكْمٌ إِلَّا وَقْتُ الإِخْرَاجِ أَوْ نُفُوزِ الْبِلَّةِ.

فَلِذَا قَالَ: (وَأِنْ نَفَذَ) أَي: الْبِلَّةُ ، وَذَكَرَ صَمِيرَهَا لِأَنَّهَا بِمَعْنَى
الدَّمِ ؛ أَي: وَإِنْ خَرَجَتْ إِلَى مَا يُجَاذِي حَرْفَ الْفَرْجِ الدَّاخِلِ (فَيُثْبِتُ)
حُكْمَهُ مِنَ الْحَيْضِ أَوْ نَقْضِ الْوُضُوءِ ، ثُمَّ هَذَا إِنْ بَقِيَ بَعْضُ
الْكُرْسُفِ فِي الْفَرْجِ الْخَارِجِ.

(وَإِنْ كَانَ الْكُرْسُفُ كُلُّهُ فِي الدَّاخِلِ فَابْتَلَّ كُلُّهُ) أَي: الْكُرْسُفِ.

— (فَإِنْ كَانَ مُبْتَلًّا) كَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ ، وَلَعَلَّهُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ
وَقَدِيمِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ الْمَفْتُوحَةِ عَلَى التَّاءِ الْمُشْتَاقَةِ الْمَفْتُوحَةِ الْمُسَدَّدَةِ مِنَ
التَّبْتِيلِ. وَابْتَلَّ: الْقَطْعُ ، وَيُقَالُ أَيْضًا: بَتَلَ الشَّيْءُ ؛ أَي: مَيَّزَهُ كَمَا فِي
"الْقَامُوسِ"¹.

وَفِي نُسْخَةٍ مُسَفَّلًا بِالسَّيْنِ وَالْفَاءِ وَهِيَ أَحْسَنُ لِأَنَّهَا الْمُسْتَعْمَلَةُ

فِي عِبَارَتِهِمْ هُنَا ؛ أَي: فَإِنْ كَانَ مُمَيَّزًا (عَنْ حَرْفِ) الْفَرْجِ (الدَّاخِلِ)

¹ الْقَامُوسُ: مَادَّةُ / بَتَلَ / ص ٩٦٤.

وَمُسْفَلًا عَنْهُ بِأَنْ لَمْ يُجَاذِهِ (فَلَا حُكْمَ لَهُ) لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الشَّرْطِ وَهُوَ
الخُرُوجُ كَمَا مَرَّ.

— (وَالْأَيُّ) بِأَنْ كَانَ طَرَفُهُ مُحَازِيًا لِحَرْفِ الدَّاخِلِ أَوْ أَعْلَى مِنْهُ
مُتَجَاوِزًا عَنْهُ (فَخُرُوجٌ) أَيُّ: فَذَلِكَ خُرُوجٌ لِلدَّمِ فَيُثَبِّتُ بِهِ حُكْمَهُ.

(وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الذِّكْرِ) إِذَا حَشَى إِحْلِيلَهُ فَأَبْتَلَّ الْجَانِبُ
الدَّاخِلُ دُونَ الْخَارِجِ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَبْتَلَّ الْخَارِجُ،
وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْقُطْنَةُ مُسْفَلَةً عَنْ رَأْسِ الْإِحْلِيلِ.

(وَكُلُّ هَذَا) أَيُّ: قَوْلُهُ: "ثُمَّ إِنَّ الْكُرْسُفَ الْخ". (مَفْهُومٌ مِمَّا
سَبَقَ) أَوَّلُ الْفَضْلِ (وَتَفْصِيلٌ لَهُ) لِلتَّوْضِيحِ.

الفصل الثاني

أحكام المبتدأة والمعتادة

١٧٧	أحكام المبتدأة
١٨٠	أحكام المعتادة
١٨١	أحكام مخالفة العادة في النفاس والحيض
١٨٢	حكم مجاوزة الدم العشرة في الحيض
١٨٣	حكم عدم مجاوزة الدم العشرة في الحيض
١٨٥	أمثلة توضيحية لقاعدة الانتقال في النفاس والحيض
١٨٧	أمثلة النفاس
١٨٧	أمثلة على مجاوزة الدم الأربعين
١٨٨	أمثلة على عدم مجاوزة الدم الأربعين
١٨٩	أمثلة الحيض
١٨٩	أمثلة على عدم وقوع نصاب في زمان العادة
١٩٠	أمثلة على وقوع نصاب مساوٍ للعادة في زمانها
١٩١	مثال على وقوع نصاب غير مساوٍ للعادة في زمانها
١٩١	أمثلة على عدم مجاوزة الدم العشرة
١٩٤	بدء المعتادة وختمها بالطهر

(الفصل الثاني): (في بيان أحكام (المبتدأة والمعتادة) المتقدم
تعريفهما في النوع الأول من المقدمة.

[أحكام المبتدأة]

(أما الأولى: فكل ما رأت) أي: كل دم رآته (حيض) إن لم
يكن أقل من نصاب (ونفاس) الواو بمعنى أو (إلا ما جاوز
أكثرهما) أي: العشرة والأربعين.

(ولا تنس) ما مر في آخر المقدمة أعني (كون الطهر الناقص)
عن خمسة عشر يوماً (كالمتوالي) أي: كالدم المتصل بما قبله وبما بعده،
فلا يفصل بين الدمين مطلقاً، ويجعل كله أو بعضه حيضاً، وإن لزم
منه بدء الحيض أو ختمه بالطهر. وهذا قول أبي يوسف كما أوضحناه
في المقدمة.

(فإن رأت ساعة) أي: حصة من الزمان (دماً ثم أربعة عشر
يوماً طهراً ثم ساعة دماً) فهذا طهر ناقص وقد وقع بين دمين فلا
يفصل بينهما، بل يكون كالدم المتوالي. وحينئذ (العشرة من أوله) أي:
ما رأت (حيض) يحكم ببلوغها به، "فتح"¹.

¹ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٧٢.

(فَتَغْتَسِلُ) عِنْدَ تَمَامِ الْعَشْرَةِ^١ وَإِنْ كَانَ عَلَى طَهْرٍ^٢ (وَتَقْضِي صَوْمَهَا) إِنْ كَانَتْ فِي رَمَضَانَ.

(فَيَجُوزُ خْتُمُ حَيْضِهَا) أَيِ: الْمُبْتَدَأَةِ (بِالطَّهْرِ) كَمَا فِي هَذَا الْمَثَالِ (لَا بَدْوُهَا) لِأَنَّ الطَّهْرَ الَّذِي يُجْعَلُ كَالْدَمِ الْمُتَوَالِي لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ دَمَيْنِ، فَيَلْزَمُ فِي الْمُبْتَدَأَةِ جَعْلُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا حَيْضًا بِالضَّرُورَةِ بِخِلَافِ الْمُعْتَادَةِ؛ فَإِنَّ الدَّمَ الْأَوَّلَ قَدْ يَكُونُ قَبْلَ أَيَّامِ عَادَتِهَا فَيُجْعَلُ الطَّهْرُ الْوَاقِعُ فِي أَيَّامِ عَادَتِهَا هُوَ الْحَيْضُ وَحْدَهُ؛ وَلِذَا جَازَ بَدْءُ حَيْضِهَا وَخْتُمُهُ بِالطَّهْرِ كَمَا سَيُصَرِّحُ بِهِ الْمُصَنِّفُ.

(وَلَوْ وَلَدَتْ) أَيِ: الْمُبْتَدَأَةُ (فَانْقَطَعَ دَمُهَا) بَعْدَ سَاعَةٍ مَثَلًا (ثُمَّ رَأَتْ آخِرَ الْأَرْبَعِينَ) أَيِ: فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْهَا (دَمًا فَكُلُّهُ نِفَاسٌ) لِمَا مَرَّ فِي الْمَقْدَمَةِ أَنَّ الطَّهْرَ الْمُتَخَلَّلَ فِي الْأَرْبَعِينَ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا كُلُّهُ نِفَاسٌ؛ لِأَنَّ الْأَرْبَعِينَ فِي النِّفَاسِ كَالْعَشْرَةِ فِي الْحَيْضِ، وَجَمِيعُ مَا تَخَلَّلَ فِي الْعَشْرَةِ حَيْضٌ فَكَذَا فِي الْأَرْبَعِينَ.

^١ لأنها عالة بالمسألة إما ابتداء قبل رؤية الدم، أو بعدها بالتعلم من المفتي مثلاً؛ للزوم فرضية علم الحال. زاد المتزوجين ق ٢٣/ب.

^٢ وهذا نص صريح على وجوب الاغتسال عند الخروج من الحيض الحكمي وإن لم تر فيه الدم، ومثله الخروج من النفاس الحكمي.

— (وَإِنْ انْقَطَعَ فِي آخِرِ ثَلَاثِينَ ، ثُمَّ عَادَ قَبْلَ تَمَامِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ) مِنْ حِينِ الْوِلَادَةِ (فَالْأَرْبَعُونَ نِفَاسٌ) لِحَوَازِ خَتْمِهِ بِالطُّهْرِ كَالْحَيْضِ ، وَيَكُونُ الدَّمُ الثَّانِي اسْتِحَاضَةً ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَتَوَالَى حَيْضٌ وَنِفَاسٌ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ طُّهْرٍ تَامٍ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يُوجَدْ.

— (وَإِنْ عَادَ بَعْدَ تَمَامِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَالنِّفَاسُ ثَلَاثُونَ فَقَطْ) لِأَنَّ الطُّهْرَ هُنَا تَامٌ بَلَغَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَيَفْصِلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ ، فَلَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُ كَالْمُتَوَالِي ، بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهُ. وَحَيْثُذِ فَإِنْ بَلَغَ الدَّمُ الثَّانِي نِصَابًا فَهُوَ حَيْضٌ ، وَإِلَّا فَاسْتِحَاضَةٌ.

وَلَا يُتَنَافَى ذَلِكَ مَا مَرَّ^١ مِنْ أَنَّ الطُّهْرَ لَا يَفْصِلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ فِي النِّفَاسِ وَإِنْ كَانَ خَمْسَةَ عَشَرَ فَأَكْثَرَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ كُلٌّ مِنَ الدَّمَيْنِ فِي مُدَّةِ النِّفَاسِ ، وَهُنَا الدَّمُ الثَّانِي وَقَعَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ. وَحَيْثُذِ فَإِنْ كَانَ الطُّهْرُ تَامًا فَفَصَلَ ، وَإِلَّا فَلَا ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ آخِرَ الْمُقَدِّمَةِ.

^١ في النوع الثاني من المقدمة: أحكام الطهر الفاسد في النفاس.

[أَحْكَامُ الْمُعْتَادَةِ]

(وَأَمَّا) الثَّانِيَةُ وَهِيَ (الْمُعْتَادَةُ):

(فَإِنْ رَأَتْ مَا يُوَافِقُهَا) أَي: يُوَافِقُ عَادَتَهَا زَمَانًا^١ وَعَدَدًا^٢ (فَظَاهِرٌ) أَي: كُلُّ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ.

(وَإِنْ رَأَتْ مَا يُخَالِفُهَا) فِي الزَّمَانِ أَوْ الْعَدَدِ أَوْ فِيهِمَا ، فَحَيِّثُ قَدْ تَنَقَّلَ الْعَادَةُ وَقَدْ لَا تَنَقَّلُ وَيُخْتَلِفُ حُكْمُ مَا رَأَتْ (فَتَتَوَقَّفُ مَعْرِفَتُهُ) أَي: مَعْرِفَةُ حَالِ مَا رَأَتْ مِنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالِاسْتِحَاضَةِ (عَلَى انْتِقَالِ الْعَادَةِ).

— (فَإِنْ لَمْ تَنَقَّلْ) كَمَا إِذَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ أَوْ الْأَرْبَعِينَ (رُدَّتْ إِلَى عَادَتِهَا) فَيَجْعَلُ الْمُرْتَبِي فِيهَا حَيْضًا أَوْ نَفَاسًا (وَالْبَاقِي) أَي: مَا جَاوَزَ الْعَادَةَ (اسْتِحَاضَةً).

— (وَالْإِلَّا) أَي: وَإِنْ انْتَقَلَتِ الْعَادَةُ (فَالْكُلُّ حَيْضٌ أَوْ نَفَاسٌ).

^١ المقصود بالزمان: الوقت المعتاد للعادة؛ أي: موضع العادة من الشهر طهرًا كانت أو حيضًا، ويطلق عليه أيضًا مكان العادة.

^٢ المقصود بالعدد: عدد الأيام المعتادة لها، طهرًا كانت أو حيضًا، كأن يقال: حيضها سبعة أيام، وطهرها سبعة عشر يومًا مثلاً.

(وَقَدْ عَرَفْتَ) قَبِيلَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ (قَاعِدَةُ الْإِنْتِقَالِ إِجْمَالًا) بِدُونِ تَفْصِيلٍ وَلَا أَمْثَلَةٍ تُوضِّحُهَا (وَلَكِنْ نُقْصِلُ هَهُنَا) تِلْكَ الْقَاعِدَةَ الْإِجْمَالِيَّةَ وَنُمَثِّلُهَا (تَسْهِيلًا لِلْمُبْتَدِئِينَ)

قَالَ الْمُصَنِّفُ^١: «هَذَا الْبَحْثُ أَهَمُّ مَبَاحِثِ الْحَيْضِ؛ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ، وَصُعُوبَةِ فَهْمِهِ، وَتَعَسُّرِ إِجْرَائِهِ، وَغَفْلَةِ أَكْثَرِ النِّسَاءِ عَنْهُ، فَعَلَيْكَ بِالْجِدِّ وَالتَّشْمِيرِ فِي ضَبْطِهِ، فَلَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى بِلُطْفِهِ يُسَهِّلُهُ وَيُسِّرُهُ لَكَ، إِنَّهُ مُيسِّرٌ كُلَّ عَسِيرٍ، آمِينَ يَا كَرِيمٌ». انتهى.

[أَحْكَامُ مُخَالَفَةِ الْعَادَةِ فِي النَّفَاسِ وَالْحَيْضِ]

(فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ: الْمُخَالَفَةُ) أَيُّ: لِلْعَادَةِ.

(إِنْ كَانَتْ فِي النَّفَاسِ):

— (فَإِنْ جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ فَالْعَادَةُ بِاقِيَّةٍ رُدَّتْ إِلَيْهَا وَالْبَاقِي)

أَيُّ: مَا زَادَ عَلَى الْعَادَةِ (اسْتِحَاضَةً) فَتَقْضِي مَا تَرَكَتُهُ فِيهِ مِنَ الصَّلَاةِ.

— (وَإِنْ لَمْ يَجَاوِزْ) أَيُّ: الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ (انْتَقَلَتْ) أَيُّ: الْعَادَةُ (إِلَى

مَا رَأَتْهُ) وَحِينَئِذٍ (فَالْكُلُّ نَفَاسٌ).

^١ كذا على هامش المخطوطة "أ".

(وَإِنْ كَانَتْ) أَي: الْمُخَالَفَةُ (فِي الْحَيْضِ) فَلَا يُحِلُّوْهَا أَنْ يُجَاوَزَ
الدَّمُ الْعَشْرَةَ أَوْ لَا. فَإِنْ جَاوَزَ فِيمَا أَنْ يَقَعَ مِنْهُ فِي زَمَانِ الْعَادَةِ نِصَابٌ
أَوْ لَا. فَإِنْ وَقَعَ فِيمَا أَنْ يُسَاوِيَهَا عَدَدًا أَوْ لَا. وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزِ الْعَشْرَةَ فِيمَا
أَنْ يُسَاوِيَهَا عَدَدًا أَوْ لَا.

[حُكْمُ مُجَاوِزَةِ الدَّمِ الْعَشْرَةَ فِي الْحَيْضِ]

(فَإِنْ جَاوَزَ الدَّمُ الْعَشْرَةَ):

— (فَإِنْ لَمْ يَقَعْ فِي زَمَانِهَا) أَي: الْعَادَةِ (نِصَابٌ) ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَأَكْثَرُ
بِأَنْ لَمْ تَرَ شَيْئًا، أَوْ رَأَتْ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ (انْتَقَلَتْ) أَي: الْعَادَةُ (زَمَانًا،
وَالْعَدَدُ بِحَالِهِ يُعْتَبَرُ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ).

كَمَا إِذَا كَانَتْ عَادَتُهَا خَمْسَةٌ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، فَطَهَّرَتْ خَمْسَتَهَا،
أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ أَوَّلِهَا، ثُمَّ رَأَتْ أَحَدَ عَشَرَ دَمًا. فَفِي الْأَوَّلِ لَمْ يَقَعْ فِي زَمَانِ
الْعَادَةِ شَيْءٌ، وَفِي الثَّانِي وَقَعَ يَوْمَانِ، فَحِيْضُهَا خَمْسَةٌ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ؛
لِجَاوِزَةِ الدَّمِ الْعَشْرَةَ فَتَرُدُّ إِلَى عَادَتِهَا مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ، وَتَنْتَقِلُ مِنْ
حَيْثُ الزَّمَانُ؛ لِأَنَّهُ طَهَّرَ لَمْ يَقَعْ قَبْلَهُ دَمٌ فَلَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُ حَيْضًا.

— (وَإِنْ وَقَعَ) نِصَابُ الدَّمِّ فِي زَمَانِ الْعَادَةِ (فَالْوَاقِعُ فِي زَمَانِهَا فَقَطْ حَيْضٌ ، وَالْبَاقِي^١ اسْتِحَاضَةٌ).

(فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ) فِي زَمَانِ الْعَادَةِ (مُسَاوِيًا لِعَادَتِهَا عَدَدًا فَالْعَادَةُ بَاقِيَةٌ) فِي حَقِّ الْعَدَدِ وَالزَّمَانِ مَعًا. كَمَا لَوْ طَهَّرَتْ حَمْسَتَهَا وَرَأَتْ قَبْلَهَا حَمْسَةً دَمًا وَبَعْدَهَا يَوْمًا دَمًا. فَخَمْسَتُهَا حَيْضٌ لَوْ قَوَّعَهَا بَيْنَ دَمَيْنِ ، وَلَا انْتَقَالَ أَصْلًا.

(وَالْإِلَّا) أَيُّ: إِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَاقِعُ فِي زَمَانِ الْعَادَةِ مُسَاوِيًا لَهَا (انْتَقَلَتْ) أَيُّ: الْعَادَةُ (عَدَدًا إِلَى مَا رَأَتْهُ) حَالُ كَوْنِ مَا رَأَتْهُ (نَاقِصًا) قَيْدٌ بِهِ لِأَنَّهُ لَا اخْتِمَالَ لِكَوْنِ الْوَاقِعِ فِي الْعَادَةِ زَائِدًا عَلَيْهَا. وَذَلِكَ كَمَا لَوْ طَهَّرَتْ يَوْمَيْنِ مِنْ أَوَّلِ حَمْسَتِهَا ، ثُمَّ رَأَتْ أَحَدَ عَشَرَ دَمًا ، فَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مِنْ حَمْسَتِهَا حَيْضٌ ؛ لِأَنَّهُمَا نِصَابٌ فِي زَمَانِ الْعَادَةِ ، لَكِنَّهُ أَقَلُّ عَدَدًا مِنْهَا ، فَقَدْ انْتَقَلَتْ عَدَدًا لَا زَمَانًا.

[حُكْمُ عَدَمِ مُجَاوِزَةِ الدَّمِّ الْعَشْرَةَ فِي الْحَيْضِ]

(وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزْ) الدَّمُّ الْعَشْرَةَ (فَالْكُلُّ حَيْضٌ) إِنْ طَهَّرَتْ بَعْدَهُ طَهْرًا صَحِيحًا حَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَإِلَّا رُدَّتْ إِلَى عَادَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ

^١ مقدماً أو مؤخراً.

كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي كَمَا فِي "التَّاتَارْخَانِيَّةِ"^١. وَمِثَالُهُ مَا فِي "الْبَحْرِ"^٢ عَنْ "السَّرَاجِ":
 «لَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا خَمْسَةً مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ فَرَأَتْ سِتَّةً، فَالسَّادِسُ حَيْضٌ
 أَيْضًا. فَلَوْ طَهَّرَتْ بَعْدَهُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ - ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ - رُدَّتْ إِلَى عَادَتِهَا
 وَالسَّادِسُ اسْتِحَاضَةٌ».

— (فَإِنْ لَمْ يَتَسَاوَيَا) أَيُّ: الْعَادَةُ وَالْمُخَالَفَةُ (عَدَدًا) كَمَا مَثَّلْنَا آخِرًا
 (صَارَ الثَّانِي عَادَةً).

— (وَلِإِلَّا) أَيُّ: وَإِنْ تَسَاوَيَا (فَالْعَدَدُ بِحَالِهِ) سَوَاءٌ رَأَتْ نِصَابًا فِي
 أَيَّامِ عَادَتِهَا أَوْ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا، أَوْ بَعْضُهُ فِي أَيَّامِهَا وَبَعْضُهُ قَبْلَهَا أَوْ
 بَعْدَهَا، لَكِنْ إِنْ وَافَقَ زَمَانًا وَعَدَدًا فَلَا انْتِقَالَ أَصْلًا، وَإِلَّا فَلَا انْتِقَالَ
 ثَابِتٌ عَلَى حَسَبِ الْمُخَالِفِ.

وَلَوْ جَاوَزَ الدَّمُ الْعَشْرَةَ رُدَّتْ إِلَى عَادَتِهَا فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ
 كَمَا عَلِمَ مِنْ إِطْلَاقِهِ الْمَارِّ^٣، وَقَدْ مَثَّلَ الْمُصَنِّفُ فِيمَا يَأْتِي لِعِضِّ مَا قُلْنَا،
 وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ يُعْلَمُ مِنْ "الْمُحِيطِ"^٤ وَ"السَّرَاجِ" وَغَيْرِهِمَا.

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٣٦:١-٣٣٧.

^٢ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٢٤:١ بتصرف.

^٣ في قوله: «وإن لم يجاوز فالكل حيض».

^٤ المحيط الرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٤٨:١-٢٧٩.

أمثلة توضيحية لقاعدة الانتقال في النفاس والحيض

أمثلة النفاس

أمثلة على مجاوزة الدم الأربعين

مثال ١: ١٠ دم - ٢٠ طهر - ١١ دم

مثال ٢: ١ دم - ٣٠ طهر - ١ دم - ١٤ طهر - ١ دم

أمثلة على عدم مجاوزة الدم الأربعين

مثال ٣: ٥ دم - ٣٤ طهر - ١ دم

مثال ٤: ١٨ دم - ٢٢ طهر - ١ دم

مثال ٥: ١ دم - ٣٤ طهر - ١ دم - ١٥ طهر - ١ دم

أمثلة الحيض

أمثلة على عدم وقوع نصاب في زمان العادة

مثال ١: ١ دم - ١٥ طهر - ١١ دم

مثال ٢: ٥ دم - ٤٦ طهر - ١١ دم

أمثلة على وقوع نصاب مساوٍ للعادة في زمانها

مثال ٣: ٥ دم - ٤٨ طهر - ١٢ دم

مثال ٤: ٥ دم - ٥٤ طهر - ١ دم - ١٤ طهر - ١ دم

مثال على وقوع نصاب غير مساوٍ للعادة في زمانها

مثال ٥: ٥ دم - ٥٧ طهر - ٣ دم - ١٤ طهر - ١ دم

أمثلة على عدم مجاوزة الدم العشرة

مثال ٦: ٥ دم - ٥٥ طهر - ٧ دم

مثال ٧: ٥ دم - ٥٠ طهر - ١٠ دم

مثال ٨: ٥ دم - ٥٤ طهر - ٨ دم

مثال ٩: ٥ دم - ٥٠ طهر - ٧ دم

مثال ١٠: ٥ دم - ٥٨ طهر - ٣ دم

مثال ١١، ١٢: ٥ دم - ٦٤ طهر - ٧ دم أو ١١ دم

(وَلْنُمَثِّلْ) لِمَا مَرَّ مِنْ تَفْصِيلِ قَاعِدَةِ الْإِنْتِقَالِ فِي النَّفَاسِ
وَالْحَيْضِ (بِأَمْثَلَةٍ تَوْضِيحاً لِلطَّالِبِينَ) لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ صُعُوبَةِ هَذَا
الْبَحْثِ.

[أَمْثَلَةُ النَّفَاسِ]

(أَمْثَلَةُ النَّفَاسِ: امْرَأَةٌ عَادَتْهَا فِي النَّفَاسِ عِشْرُونَ وَلَدَتْ) بَعْدَ ذَلِكَ:

[أَمْثَلَةٌ عَلَى مُجَاوَزَةِ الدَّمِ الْأَرْبَعِينَ]

[١] (فَرَأَتْ عَشْرَةَ دَمًا، وَعِشْرِينَ طَهْرًا، وَأَحَدَ عَشَرَ دَمًا) تَمَثِيلٌ
لِقَوْلِهِ: "فَإِنْ جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ" ؛ لِأَنَّ الطُّهْرَ فِيهَا كَالدَّمِ الْمُتَوَالِيِ
لِوُقُوعِهِ بَيْنَ دَمَيْنِ كَمَا مَرَّ. فَعِشْرُونَ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ نَفَاسٌ وَإِنْ خُتِمَ
بِالطُّهْرِ رَدًّا إِلَى عَادَتِهَا، وَالْبَاقِي وَهُوَ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ اسْتِحَاضَةً.

[٢] (أَوْ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا، وَثَلَاثِينَ طَهْرًا، وَيَوْمًا دَمًا، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ
طَهْرًا، وَيَوْمًا دَمًا) فَنَفَاسُهَا عِشْرُونَ أَيْضًا رَدًّا إِلَى عَادَتِهَا لِلْمُجَاوَزَةِ ؛
فَإِنَّ الطُّهْرَ الثَّانِي نَاقِصٌ لَا يَفْصِلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ ، فَهُوَ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِيِ ،
كَالطُّهْرِ الْأَوَّلِ.

[أَمْثِلَةٌ عَلَى عَدَمِ مُجَاوَزَةِ الدِّمِّ الْأَرْبَعِينَ]

[٣] (أَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ دِمَاءَ ، وَأَرْبَعَةً وَثَلَاثِينَ طُهْرًا ، وَيَوْمًا دِمًا) تَمَثَّلُ لِقَوْلِهِ: "وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزْ" انْتَقَلَتْ إِلَى مَا رَأَتْهُ فَالْكُلُّ نِفَاسٌ.

[٤] (أَوْ رَأَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ دِمًا ، وَاثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ طُهْرًا ، وَيَوْمًا دِمًا) ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ تَمَثَّلُ أَيْضًا لِقَوْلِهِ: "وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزْ" وَعَلَيْهِ فَالدِّمُّ الْأَوَّلُ نِفَاسُهَا ، وَالْآخِرُ اسْتِحَاصَةٌ ، وَلَوْ بَلَغَ نِصَابًا كَانَ حَيْضًا.

فَقَدْ انْتَقَلَتْ عَادَتُهَا بِنُقْصَانِ يَوْمَيْنِ ؛ لِعَدَمِ الْمُجَاوِزَةِ لِأَنَّ الطُّهْرَ مُعْتَبَرٌ هُنَا لِكَوْنِهِ تَامًا صَحِيحًا لَمْ يَقَعْ بَيْنَ دَمِي نِفَاسٍ ؛ لِأَنَّ الدِّمَّ الثَّانِيَّ وَقَعَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ ، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا لَا يُفْسِدُ الطُّهْرَ التَّامَ بِجَعْلِهِ كَالدِّمِّ الْمُتَوَالِي. بِخِلَافِ الطُّهْرِ النَّاقِصِ ؛ لِأَنَّهُ فَاسِدٌ فِي نَفْسِهِ. وَبِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ الدِّمُّ الثَّانِي فِي الْأَرْبَعِينَ فَإِنَّهُ يُفْسِدُ الطُّهْرَ مُطْلَقًا. كَمَا لَوْ وَلَدَتْ فَرَأَتْ سَاعَةً دِمًا ، ثُمَّ رَأَتْ فِي آخِرِ الْأَرْبَعِينَ سَاعَةً دِمًا كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمُقَدِّمَةِ^١ ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي.

^١ في تعريف الطهر الفاسد.

[٥] (أَوْ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا، وَأَرْبَعَةً وَثَلَاثِينَ طُهْرًا، وَيَوْمًا دَمًا، وَخَمْسَةَ عَشَرَ طُهْرًا، وَيَوْمًا دَمًا) فَنَفَاسُهَا سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ آخِرُهَا دَمٌ، بِخِلَافِ الْمَثَالِ الَّذِي قَبْلَهُ. فَقَدْ انْتَقَلَتْ عَادَتُهَا بِزِيَادَةِ سِتَّةِ عَشَرَ لِعَدَمِ الْمَجَاوِزَةِ؛ لِأَنَّ الطُّهْرَ الْأَخِيرَ مُعْتَبَرٌ كَمَا عَلِمْتَهُ أَنْفًا.

[أَمْثَلَةُ الْحَيْضِ]

(وَأَمْثَلَةُ الْحَيْضِ) عَلَى تَرْتِيبِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاها ؛ تَعْجِيلًا لِلْفَائِدَةِ ، وَتَوْضِيحًا لِلْقَاعِدَةِ.

(امْرَأَةٌ عَادَتْهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةٌ وَطُهْرُهَا خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ):

[أَمْثَلَةُ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ نِصَابٍ فِي زَمَانِ الْعَادَةِ]

[١] (رَأَتْ عَلَى عَادَتِهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةَ دَمًا، وَخَمْسَةَ عَشَرَ طُهْرًا، وَأَحَدَ عَشَرَ دَمًا) هَذَا تَمَثِيلٌ لِقَوْلِهِ: "إِنْ لَمْ يَقَعْ فِي زَمَانِ الْعَادَةِ نِصَابٌ الْخ". فَإِنَّ الدَّمَ الْأَخِيرَ خَمْسَةٌ مِنْهُ حَيْضٌ ثَانٍ ؛ لِوُقُوعِهِ بَعْدَ طُهْرٍ تَامٍ ، وَقَدْ جَاوَزَ الْعَشْرَةَ وَلَمْ يَقَعْ مِنْهُ نِصَابٌ فِي زَمَانِ الْعَادَةِ - فَإِنَّ زَمَنَهُ بَعْدَ خَمْسَةِ وَخَمْسِينَ - فَانْتَقَلَتْ الْعَادَةُ زَمَانًا ، وَالْعَدَدُ - وَهُوَ خَمْسَةٌ - بِحَالِهِ يُعْتَبَرُ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ.

[٢] وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: (أَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ دِمَاءَ، وَسِتَّةَ وَأَرْبَعِينَ طُهْرًا، وَأَحَدَ عَشَرَ دِمَاءً) لَكِنْ هُنَاكَ لَمْ يَقَعْ فِي زَمَانِ الْعَادَةِ شَيْءٌ أَصْلًا. وَهُنَا وَقَعَ دُونَ نِصَابٍ؛ فَإِنَّ يَوْمَيْنِ مِنْ آخِرِ الْأَحَدِ عَشَرَ وَقَعَا فِي زَمَانِ الْعَادَةِ وَلَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُمَا خِيضًا، فَانْتَقَلَتِ الْعَادَةُ زَمَانًا وَبَقِيَ الْعَدَدُ بِحَالِهِ أَيْضًا.

[أَمِثْلُهُ عَلَى وُقُوعِ نِصَابٍ مُسَاوٍ لِلْعَادَةِ فِي زَمَانِهَا]

[٣] (أَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ دِمَاءَ، وَثَمَانِيَةَ وَأَرْبَعِينَ طُهْرًا، وَاثْنَيْ عَشَرَ دِمَاءً) هَذَا تَمْثِيلٌ لِمَا إِذَا وَقَعَ فِي زَمَانِ الْعَادَةِ نِصَابٌ مُسَاوٍ لَهَا. فَإِنَّ الدَّمَ الْأَخِيرَ جَاوَزَ الْعَشْرَةَ، وَقَدْ وَقَعَ سَبْعَةٌ مِنْهُ فِي زَمَانِ الطُّهْرِ وَخَمْسَةٌ مِنْهُ فِي زَمَانِ عَادَتِهَا فِي الْحَيْضِ فَتَرَدُّ إِلَيْهَا وَلَا انْتِقَالَ أَصْلًا.

[٤] وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: (أَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ دِمَاءَ، وَأَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ طُهْرًا، وَيَوْمًا دِمَاءً، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ طُهْرًا، وَيَوْمًا دِمَاءً) لَكِنْ هُنَا بُدِئَ الْحَيْضُ وَخُتِمَ بِالطُّهْرِ. فَإِنَّ الْيَوْمَ الدَّمَ الْمُتَوَسِّطَ تَمَامُ مُدَّةِ الطُّهْرِ، وَالْأَرْبَعَةَ عَشَرَ بَعْدَهُ فِي حُكْمِ الدَّمِ الْمُتَوَالِي؛ لِأَنَّهَا طُهْرٌ نَاقِصٌ وَقَعَ بَيْنَ دَمَيْنِ، فَخَمْسَةٌ مِنْ أَوَّلِهَا حَيْضٌ وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ، وَالْعَادَةُ بِأَقْيَهُ عَدَدًا وَزَمَانًا كَالْمِثَالِ قَبْلَهُ.

[مِثَالٌ عَلَى وُقُوعِ نِصَابٍ غَيْرِ مُسَاوٍ لِلْعَادَةِ فِي زَمَانِهَا]

[٥] (أَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ دِمَاءَ ، وَسَبْعَةَ وَخَمْسِينَ طَهْرًا ، وَثَلَاثَةَ دِمَاءَ ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ طَهْرًا ، وَيَوْمًا دِمًا) تَمَثِيلٌ لِمَا إِذَا وَقَعَ فِي زَمَانِ الْعَادَةِ نِصَابٌ غَيْرٌ مُسَاوٍ لِعَادَتِهَا عَدَدًا. فَإِنَّ الثَّلَاثَةَ الدَّمِ وَقَعَتْ فِي زَمَانِ عَادَتِهَا ، وَالْأَرْبَعَةَ عَشَرَ بَعْدَهَا كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي. فَقَدْ جَاوَزَ الدَّمُ الْعَشْرَةَ فَتَرَدُّ إِلَى الْعَادَةِ زَمَانًا ، وَتَنْتَقِلُ عَدَدًا إِلَى الثَّلَاثَةِ الْوَاقِعَةِ فِيهَا.

[أُمْلِيَّةٌ عَلَى عَدَمِ مُجَاوَزَةِ الدَّمِ الْعَشْرَةَ]

[٦] (أَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ دِمَاءَ ، وَخَمْسَةَ وَخَمْسِينَ طَهْرًا ، وَتِسْعَةَ دِمَاءَ) شُرُوعٌ فِي التَّمَثِيلِ لِقَوْلِهِ: "وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزِ الْخ". فَالْتِسْعَةُ هُنَا حَيْضٌ إِنْ طَهَّرَتْ بَعْدَهَا طَهْرًا صَحِيحًا كَمَا قَدَّمَاهُ. فَقَدْ انْتَقَلَتِ الْعَادَةُ هُنَا عَدَدًا فَقَطْ. وَقَدْ رَأَتْ هُنَا نِصَابًا فِي أَيَّامِهَا وَنِصَابًا بَعْدَهَا فَقَطْ.

[٧] (أَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ دِمَاءَ ، وَخَمْسِينَ طَهْرًا ، وَعَشْرَةَ دِمَاءَ) فَالْعَشْرَةُ حَيْضٌ ؛ لِعَدَمِ الْمَجَاوِزَةِ ، لَكِنْ هُنَا انْتَقَلَتِ الْعَادَةُ أَيْضًا فِي الطَّهْرِ عَدَدًا إِلَى الْخَمْسِينَ ، وَرَأَتْ نِصَابَ الْحَيْضِ فِي أَيَّامِهَا مُوَافِقًا لِعَادَتِهَا ، وَنِصَابًا قَبْلَهَا كَذَلِكَ ، عَكْسُ مَا قَبْلَهُ.

[٨] (أَوْ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا ، وَأَرْبَعَةً وَخَمْسِينَ طَهْرًا ، وَثَمَانِيَةً دَمًا) فَالثَّمَانِيَةُ حَيْضٌ؛ لِعَدَمِ الْمَجَاوِزَةِ أَيْضًا ، لَكِنْ وَقَعَ نِصَابٌ مِنْهَا فِي أَيَّامِهَا ، وَلَمْ يَقَعْ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا نِصَابٌ ، بَلْ وَقَعَ يَوْمٌ وَيَوْمَانِ لَوْ جُمِعَا بِلُغَا نِصَابٍ. فَقَدْ انْتَقَلَتِ الْعَادَةُ فِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ عَدَدًا فَقَطْ.

[٩] (أَوْ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا ، وَخَمْسِينَ طَهْرًا ، وَسَبْعَةً دَمًا) فَالسَّبْعَةُ حَيْضٌ ، وَقَعَ مِنْهَا نِصَابٌ قَبْلَ الْعَادَةِ ، وَوَقَعَ دُونَهُ فِيهَا ، وَلَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا شَيْءٌ. وَقَدْ انْتَقَلَتِ فِي الْحَيْضِ عَدَدًا وَزَمَانًا ، وَفِي الطَّهْرِ عَدَدًا فَقَطْ.

[١٠] (أَوْ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا ، وَثَمَانِيَةً وَخَمْسِينَ طَهْرًا ، وَثَلَاثَةً دَمًا) فَالثَّلَاثَةُ حَيْضٌ أَيْضًا ، وَقَعَ مِنْهَا يَوْمَانِ فِي أَيَّامِ الْعَادَةِ ، وَوَاحِدٌ بَعْدَهَا ، وَلَمْ يَقَعْ قَبْلَهَا شَيْءٌ. فَقَدْ انْتَقَلَتِ فِي الْحَيْضِ عَدَدًا وَزَمَانًا ، وَفِي الطَّهْرِ عَدَدًا فَقَطْ.

[١١، ١٢] (أَوْ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا ، وَأَرْبَعَةً وَسِتِّينَ طَهْرًا ، وَسَبْعَةً أَوْ أَحَدَ عَشَرَ دَمًا) تَمَيِّزٌ لِلْسَّبْعَةِ وَالْأَحَدِ عَشَرَ. فَهُمَا مِثْلَانِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا رَأَتْ نِصَابًا بَعْدَ الْعَادَةِ مُخَالِفًا لَهَا ، وَلَمْ تَرَفِ فِيهَا وَلَا قَبْلَهَا شَيْئًا.

— فِي الْأَوَّلِ: السَّبْعَةُ كُلُّهَا حَيْضٌ لِعَدَمِ الْمَجَاوِزَةِ ، وَقَدْ انْتَقَلَ
عَدَدًا وَزَمَانًا.

— وَفِي الثَّانِي: خَمْسَةٌ فَقَطْ مِنْ أَوَّلِ الْأَحَدِ عَشَرَ حَيْضٌ ، وَالْبَاقِي
اسْتِحْصَاةٌ. فَقَدْ انْتَقَلَتِ الْعَادَةُ زَمَانًا فَقَطْ ، وَرُدَّتْ إِلَيْهَا عَدَدًا
لِلْمَجَاوِزَةِ عَلَى الْعَشْرَةِ. وَأَمَّا الْعَادَةُ فِي الطُّهْرِ فَقَدْ انْتَقَلَتْ عَدَدًا فَقَطْ.
وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ ذِكْرِهِ الْمِثَالِ الْأَخِيرِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَمَثَلَةِ الْمَجَاوِزَةِ.

وَحَاصِلُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ^١ أَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَرَى دَمًا قَبْلَ الْعَادَةِ أَوْ بَعْدَهَا ،
وَفِي كُلِّ خَمْسِ صُورٍ:

— الْأُولَى: قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا نِصَابٌ ، وَفِيهَا نِصَابٌ.

— الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ: قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا نِصَابٌ ، وَفِيهَا دُونُهُ أَوْ لَا شَيْءٌ.

— وَالرَّابِعَةُ: قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا دُونَ نِصَابٍ ، وَفِيهَا نِصَابٌ.

— الْخَامِسَةُ: قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا دُونُهُ ، وَفِيهَا دُونُهُ لَكِنْ لَوْ جُمِعَا بَلَّغَا

نِصَابًا ، وَقَدْ تَرَى فِيهَا وَقَبْلَهَا وَبَعْدَهَا وَالْكُلُّ حَيْضٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي
يُوسُفَ الْمُفْتَى بِهِ مِنْ انْتِقَالِ الْعَادَةِ بِمَرَّةٍ.

^١ أي: مسائل عدم مجاوزة الدم العشرة.

وَفِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ خِلَافٌ وَبَسْطُهَا يُعْلِمُ مِنَ الْمَطَوَّلَاتِ.
وَبِمَا قَرَّرْنَاهُ ظَهَرَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَسْتَوْفِ التَّمْثِيلَ لِجَمِيعِ الصُّوَرِ فَتَدَبَّرْ.

[بَدْءُ الْمُعْتَادَةِ وَخَتْمُهَا بِالطُّهْرِ]

(فَيَجُوزُ بَدْءُ الْمُعْتَادَةِ وَخَتْمُهَا بِالطُّهْرِ) تَفْرِيعٌ عَلَى مَا عَلِمَ مِنَ
الْقَاعِدَةِ وَالتَّمْثِيلِ، كَالْمِثَالِ الرَّابِعِ مِنْ أُمْتِلَةِ الْحَيْضِ^١. وَقَيَّدَ بِالْمُعْتَادَةِ؛
لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَةَ لَا يَجُوزُ بَدْؤُهَا بِالطُّهْرِ كَمَا قَدَّمَاهُ أَوَّلَ الْفَصْلِ^٢. وَهَذَا كُلُّهُ
عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ أَيْضاً كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي النَّوعِ الثَّانِي^٣. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

^١ وهو قوله "أَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ دِمَاءٍ، وَأَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ طَهْرًا، وَيَوْمًا دِمَاءً، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ طَهْرًا، وَيَوْمًا دِمَاءً".

^٢ فِي أَحْكَامِ الْمُبْتَدَأَةِ.

^٣ النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الْمَقْدَمَةِ: أَحْكَامُ الطَّهْرِ النَّاْقِصِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَأَبِي يُوسُفَ.

الفصل الثالث

بيان أحكام انقطاع الدماء

١٩٨	أحكام انقطاع الدم على أكثر المدة
١٩٨	أحكام الوطء بعد أكثر المدة
١٩٨	أحكام الصلاة بعد أكثر المدة
١٩٩	أحكام الصيام بعد أكثر المدة
٢٠٠	أحكام الانقطاع قبل أكثر المدة
٢٠١	حكم الغسل إذا انقطع الدم قبل أكثر المدة
٢٠٢	المراد بالغسل في أحكام الحيض والتفاس
٢٠٣	أحكام الوطء إذا انقطع الدم قبل أكثر المدة
٢٠٥	أحكام انقطاع الدم قبل تمام العادة

(الفصل الثالث): (في الانقطاع) لا يَحُلُوْا إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ: لِتَمَامِ
العَشْرَةِ أَوْ دُونَهَا ، لِتَمَامِ الْعَادَةِ أَوْ دُونَهَا.

[أَحْكَامُ انْقِطَاعِ الدَّمِّ عَلَى أَكْثَرِ الْمُدَّةِ]

(إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُّ) وَلَوْ حُكْمًا بِأَنْ زَادَ (عَلَى أَكْثَرِ الْمُدَّةِ) أَيْ:
العَشْرَةِ (فِي الْحَيْضِ وَ) الْأَرْبَعِينَ (فِي النَّقَاسِ يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهَا) أَيْ:
بِمُجَرَّدِ مُضِيِّ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ وَلَوْ بِدُونِ انْقِطَاعِ أَوْ اغْتِسَالٍ. وَإِنَّمَا عَبَّرَ
بِالانْقِطَاعِ لِيُلاَيِمَ بَقِيَّةَ الْأَنْوَاعِ.

[أَحْكَامُ الْوُطْءِ بَعْدَ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ]

(حَتَّى يَجُوزَ) لِمَنْ يَحِلُّ لَهُ (وُطْؤُهَا بِدُونِ الْغُسْلِ) لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ
عَلَى هَذِهِ الْمُدَّةِ (لَكِنْ لَا يُسْتَحَبُّ) بَلْ يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهُ لِمَا بَعْدَ الْغُسْلِ.

[أَحْكَامُ الصَّلَاةِ بَعْدَ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ]

(و) حَتَّى (لَوْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِ) صَلَاةٍ (فَرَضٍ مِقْدَارُ) مَا يُمَكِّنُ
فِيهِ الشَّرُوعُ بِالصَّلَاةِ وَهُوَ (أَنْ تَقُولَ "اللَّهُ") هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. قَالَ فِي

"التَّائِرُ خَائِبٌ"^١: «وَالْفَتْوَى عَلَيْهِ». وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: التَّحْرِيمَةُ: "اللَّهُ أَكْبَرُ".

— (يَجِبُ قَضَاؤُهُ)^٢ وَلَوْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يُمَكِّنُهَا الْاِغْتِسَالُ فِيهِ أَيْضاً
يَجِبُ أَدَاؤُهُ.

— (وَالْإِلَّا أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ هَذَا الْمِقْدَارُ (فَلَا) قَضَاءٌ وَلَا أَدَاءٌ.

[أَحْكَامُ الصَّيَامِ بَعْدَ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ]

وَحَتَّى يَجِبُ عَلَيْهَا الصَّوْمُ. (فَإِنْ انْقَطَعَ) أَيْ: مَضَتْ مُدَّةُ
الْأَكْثَرِ (قَبْلَ الْفَجْرِ) بِسَاعَةٍ وَلَوْ قَلَّتْ ، "سِرَاجٌ". (فِي رَمَضَانَ يُجْزِيهَا
صَوْمُهُ وَيَجِبُ) عَلَيْهَا (قَضَاءُ الْعِشَاءِ^٣، وَالْإِلَّا) بِأَنْ انْقَطَعَ مَعَ الْفَجْرِ أَوْ
بَعْدَهُ (فَلَا) وَكَذَا لَوْ كَانَتْ مُطْلَقَةً حَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ ، وَلَوْ رَجَعِيَّةً
انْقَطَعَتْ رَجْعَتُهَا ، "سِرَاجٌ".

(فَالْمُعْتَبَرُ الْجُزْءُ الْأَخِيرُ مِنَ الْوَقْتِ) بِقَدْرِ التَّحْرِيمَةِ ، فَلَوْ
كَانَتْ فِيهِ طَاهِرَةٌ وَجَبَتْ الصَّلَاةُ ، وَالْإِلَّا فَلَا.

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٣٥.

^٢ أي: قضاء فرض ذلك الوقت.

^٣ وقضاء الوتر.

(كَمَا فِي الْبُلُوغِ وَالْإِسْلَامِ) فَإِنَّ الصَّبِيَّ لَوْ بَلَغَ وَالْكَافِرَ لَوْ أَسْلَمَ
 فِي آخِرِ الْوَقْتِ - وَبَقِيَ مِنْهُ قَدْرُ التَّحْرِيمَةِ - وَجَبَ الْفَرَضُ عِنْدَ
 الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا. وَقِيلَ: قَدْرُ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْأَدَاءُ. وَعَلَى هَذَا
 الْمَجْتُونُ لَوْ أَفَاقَ، وَالْمَسَافِرُ لَوْ أَقَامَ، وَالْمَقِيمُ لَوْ سَافَرَ. وَلَوْ حَاضَتْ أَوْ
 جَنَّ فِي آخِرِ الْوَقْتِ سَقَطَ الْفَرَضُ. وَتَمَامُهُ فِي "التَّاتَارُخَانِيَّةِ"^١ فِي
 الْفَصْلِ التَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ.

[أَحْكَامُ الْانْقِطَاعِ قَبْلَ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ]

(وَإِنْ انْقَطَعَ) حَقِيقَةً (قَبْلَ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ فِيهِمَا)^٢ وَلَمْ يَنْقُصْ عَنِ الْعَادَةِ
 فِي الْمُعْتَادَةِ كَمَا يَأْتِي. (فَهِىَ) أَيِ: الْمَرَأَةِ:
 — (إِنْ كَانَتْ كِتَابِيَّةً تَطْهَرُ بِمُجَرَّدِ انْقِطَاعِ الدَّمِ) فَلِلزَّوْجِ الْمُسْلِمِ
 وَطُؤُهَا فِي الْحَالِ لِعَدَمِ خَطَايَاهَا بِالْاِغْتِسَالِ.

— (وَإِنْ كَانَتْ مُسْلِمَةً) فَحُكْمُهَا فِي حَقِّ الصَّلَاةِ أَنَّهَا يَلْزَمُهَا
 الْقَضَاءُ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ قَدْرُ التَّحْرِيمَةِ وَقَدْرُ الْغُسْلِ، أَوْ التَّيَمُّمِ

^١ التاتارخانية: كتاب الصلاة: الفصل التاسع عشر: ١: ٧٥٢ - ٧٥٤.

^٢ أي: في الحيض والنفاس.

عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْمَاءِ^١. بِخِلَافِ مَا لَوْ انْقَطَعَ لِأَكْثَرِ الْمُدَّةِ فَإِنَّهُ يَكْفِي قَدْرُ
التَّحْرِيمَةِ^٢ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ زَمَانَ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ مِنَ الطَّهْرِ؛ لَثَلَا يَزِيدُ
الْحَيْضُ عَلَى الْعَشْرَةِ، وَالنَّفَاسُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ. فَبِمَجَرَّدِ الانْقِطَاعِ تَخْرُجُ
مِنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ، فَإِذَا أَدْرَكَتْ بَعْدَهُ قَدَرُ التَّحْرِيمَةِ تَحَقَّقَ طَهْرُهَا
فِيهِ وَإِنْ لَمْ تَغْتَسِلْ، فَيَلْزَمُهَا الْقَضَاءُ.

[حُكْمُ الْغُسْلِ إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُّ قَبْلَ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ]

أَمَّا هُنَا (الْغُسْلُ أَوْ التَّيْمُمُ حَيْضٌ وَنَفَاسٌ) فَلَا يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهَا
قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ زَمَنٌ يَسَعُهُ وَيَسَعُ
التَّحْرِيمَةَ (حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ بَعْدَهُ) أَيُّ: بَعْدَ زَمَانِ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ (مِنْ)

^١ لأن وقت الغسل أو التيمم محسوب من الحيض.

^٢ وهذا لأن الحيض هو خروج اللوث في وقت معتاد، فإذا انقطع اللوث كان ينبغي أن يحكم بزواله؛ لأن الأصل أن ما انعدم حقيقة انعدم حكماً إلا أنا لا نحكم بخروجها من الحيض ما لم تغتسل إذا كانت أيامها أقل من عشرة؛ لإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم. قال الشعبي: حدثني بضعة عشر نفرًا من الصحابة أن الزوج أحق برجعته ما لم تغتسل. وكأن المعنى في ذلك أن نفس الانقطاع ليس بدليل على الطهارة؛ لأن ذلك كثيراً ما يتخلل في زمان الحيض فشرطت زيادة شيء له أثر في التطهير وهو الاغتسال أو وجوب الصلاة عليها؛ لأنه من أحكام الطهر بخلاف ما إذا كانت أيامها عشرًا لأن هناك الإجماع. كذا في بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، ١: ٢٦٧-٢٦٨.

الْوَقْتُ مِقْدَارُ التَّحْرِيمَةِ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ ، وَ) حَتَّى (لَا يُجْزِيهَا الصَّوْمُ
إِنْ لَمْ يَسْعُهَا) أَيِ: الْغُسْلُ وَالتَّحْرِيمَةُ (الْبَاقِي مِنَ اللَّيْلِ قَبْلَ الْفَجْرِ).

وَصَحَّحَ فِي الْمُجْتَبَى الْاِكْتِفَاءَ لِلصَّوْمِ بِبَقَاءِ قَدْرِ الْغُسْلِ فَقَطْ ،
وَمَشَى عَلَيْهِ فِي "الدَّرَّ"^١. لَكِنْ نَقَلَ بَعْدَهُ فِي "الْبَحْرِ"^٢ عَنْ "التَّوْشِيحِ"
وَالسَّرَاجِ" مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ لَزُومِ قَدْرِ التَّحْرِيمَةِ أَيْضاً. وَنَحْوُهُ فِي
"الزَّيْلَعِيِّ"^٣. قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^٤: «وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ فِيمَا يَظْهَرُ». انْتَهَى.
وَبَيَّنَّا وَجْهَهُ فِي "رَدِّ الْمُخْتَارِ"^٥.

[الْمُرَادُ بِالْغُسْلِ فِي أَحْكَامِ الْحَيْضِ وَالتَّنَافُسِ]

تَبَيَّنَ: الْمُرَادُ بِالْغُسْلِ مَا يَشْمَلُ مُقَدِّمَاتِهِ: كَالاسْتِقْبَاءِ ، وَخَلْعِ

^١ الدر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢: ٢٨٤ (مطبوع مع حاشية ابن عابدين).

^٢ أي: بعد ما ذكر ما صححه في المجتبى.

^٣ تبين الحقائق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٥٩.

^٤ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢١٥.

^٥ ووجهه: أنه لو أجزأها الصوم بمجرد إدراك قدر الغسل لزم أن يحكم بطهارتها من الحيض؛ لأن الصوم لا يجزئ من الحائض، ولزم أن يحل وطؤها لو كانا مسافرين في رمضان، مع أنه خلاف ما أطبقوا عليه من أنه لا يحل [الوطء] ما لم تجب الصلاة ديناً في ذمتها، ولا تجب [الصلاة] إلا بإدراك الغسل والتحريم.

حاشية ابن عابدين: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢: ٢٨٤.

الثَّوبِ ، وَالتَّسْتَرِ عَنِ الْأَعْيُنِ^١ ، وَفِي "شَرْحِ الْبَزْدَوِيِّ" : «وَلَمْ يَذْكُرُوا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْغُسْلُ الْمَسْنُونُ أَوْ الْفَرْضُ^٢ ، وَالظَّاهِرُ الْفَرْضُ ؛ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ بِهِ رُجْحَانُ جَانِبِ الطَّهَّارَةِ » ، كَذَا فِي "شَرْحِ التَّحْرِيرِ" الْأَصُولِيِّ^٣ لِابْنِ أَمِيرِ حَاجٍ .

[أَحْكَامُ الْوُطْءِ إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ قَبْلَ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ]

(وَلَا يَجُوزُ وَطْؤُهَا) أَيُ: وَطْءٌ مَنِ انْقَطَعَ دَمُهَا قَبْلَ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ ، وَكَذَا لَا تَنْقَطِعُ الرَّجْعَةُ وَلَا تَحِلُّ لِلْأَزْوَاجِ .
— (إِلَّا أَنْ تَغْتَسِلَ) وَإِنْ لَمْ تُصَلِّ بِهِ .

— (أَوْ تَتَيَمَّمُ) عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْمَاءِ (فَتُصَلِّي) بِالتَّيَمُّمِ - وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^٤ - لِأَنَّهَا بِالصَّلَاةِ تَحَقَّقُ الْحُكْمُ عَلَيْهَا بِالطَّهَّارَةِ فَلَمْ يُعْتَبَرِ احْتِمَالُ عَوْدِ الدَّمِ . بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ تُصَلِّ ؛

^١ والصحيح أنه يعتبر مع الغسل لبس الثياب . حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: كتاب الطهارة: باب الحيض والنفاس والاستحاضة، ص ١١٧ .

^٢ المقصود بالغسل الفرض: غسل الفم والأنف واليدين مرة واحدة مستوعبة . والمقصود بالغسل المسنون: أداء الغسل الفرض مقروناً بسنن الغسل، كالتمسمية، والنية، والوضوء، وغسل الأعضاء ثلاثاً .

^٣ التقرير والتحجير: المقالة الثانية: الباب الأول: الفصل الثالث: ١٥٥:٢ .

^٤ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢١٥:١ .

لِأَنَّ التَّيَمُّمَ بِعُرْضَةِ الْبُطْلَانِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْمَاءِ. وَقِيلَ: لَا تُشْتَرِطُ الصَّلَاةُ بِالتَّيَمُّمِ، وَنَقَلَ فِي "السَّرَاجِ": «أَنَّهُ الْأَصَحُّ».

— (أَوْ) أَنْ (تَصِيرَ صَلَاةٌ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهَا) وَذَلِكَ بِأَنْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ مِقْدَارُ الْغُسْلِ وَالتَّحْرِيمَةِ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهَا بِمُضِيِّ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَيَجِبُ عَلَيْهَا الْقَضَاءُ وَإِنْ لَمْ تَغْتَسِلْ، وَلِزَوَجِهَا وَطَوَّأَهَا بَعْدَهُ^١ وَلَوْ قَبْلَ الْغُسْلِ^٢ خِلَافًا لِزُفَرٍ، "سِرَاجٌ".

(حَتَّى لَوْ انْقَطَعَ قُبَيْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) بِزَمَانٍ يَسِيرٍ لَا يَسَعُ الْغُسْلَ وَمُقَدِّمَاتِهِ وَالتَّحْرِيمَةَ (لَا يَجُوزُ وَطُؤُهَا حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْعَصْرِ) لِأَنَّهُ لَمَّا بَقِيَ مِنْ وَقْتِ الظُّهْرِ ذَلِكَ الزَّمَانُ الْيَسِيرُ^٣، ثُمَّ خَرَجَ وَجَبَ الْقَضَاءُ^٤، وَمَا قَبْلَ الزَّوَالِ لَيْسَ وَقْتُ صَلَاةٍ فَلَا يُعْتَبَرُ خُرُوجُهُ.

(وَكَذَا لَوْ انْقَطَعَ قُبَيْلَ الْعِشَاءِ) بِزَمَانٍ يَسِيرٍ لَا يَجُوزُ وَطُؤُهَا (حَتَّى

^١ أي: بعد مضي ذلك الوقت الذي يسع الغسل والتحريم، وثبوت الصلاة ديناً في ذمتها.

^٢ لأنها أصبحت طاهرة حكماً؛ لأن الشارع أوجب عليها الصلاة، وهي لا توجد بدون الطهارة فكأنها طاهرة. شرح الهداية للكنوي: باب الحيض، ١: ٤٠٤، ٢١.

^٣ الذي يسع الغسل ومقدماته والتحريم.

^٤ لأن المعتر في الوجوب آخر الوقت.

يَطْلُعُ الْفَجْرُ، إِنْ لَمْ تَغْتَسِلْ أَوْ تَتِمِّمْ فَتُصَلِّ (الشَّرْطِيَّةُ^١ قَيْدٌ لِلصُّورَتَيْنِ^٢
 (إِلَّا أَنْ يَتِمَّ أَكْثَرُ الْمُدَّةِ) أَيُّ: مُدَّةُ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ (قَبْلَهُمَا) أَيُّ: قَبْلَ
 الْغُسْلِ وَالتَّيَمُّمِ فَإِنَّهُ بَعْدَ تَمَامِ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ يَحِلُّ الْوُطْءُ بِلاَ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ.

(هَذَا) الْمَذْكُورُ مِنَ الْأَحْكَامِ (فِي الْمُبْتَدَأَةِ وَ) كَذَا فِي (الْمُعْتَادَةِ إِذَا
 انْقَطَعَ) دُمُّهَا (فِي) أَيَّامِ (عَادَتِهَا أَوْ بَعْدَهَا) قَبْلَ تَمَامِ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ.

[أَحْكَامُ انْقِطَاعِ الدَّمِ قَبْلَ تَمَامِ الْعَادَةِ]

(وَأَمَّا إِذَا انْقَطَعَ قَبْلَهَا) أَيُّ: قَبْلَ الْعَادَةِ وَفَوْقَ الثَّلَاثِ (فَهِيَ فِي
 حَقِّ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ كَذَلِكَ) حَتَّى لَوْ انْقَطَعَ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ
 أَوْ لَيْلَةِ الصَّوْمِ قَدْرٌ مَا يَسَعُ الْغُسْلَ وَالتَّحْرِيمَةَ وَجَبَا^٣، وَإِلَّا فَلَا.

(وَأَمَّا الْوُطْءُ فَلَا يَجُوزُ حَتَّى تَمْضِيَ عَادَتُهَا) «وَأِنْ اغْتَسَلْتَ ؛
 لِأَنَّ الْعَوْدَ فِي الْعَادَةِ غَالِبٌ فَكَانَ الْاِخْتِيَاظُ فِي الْاجْتِنَابِ» ، هِدَايَةُ^٤.

^١ أي "إن" الشرطية في قوله: "إن لم تغتسل أو تتيمم فتصلي".

^٢ صورة الانقطاع قبيل طلوع الشمس، وصورة الانقطاع قبيل العشاء.

^٣ أي: الصلاة والصيام.

^٤ الهداية: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ٤٠: ١.

(حَتَّى لَوْ كَانَ حَيْضُهَا) الْمُعْتَادُ لَهَا (عَشْرَةٌ فَحَاضَتْ ثَلَاثَةً
وَطَهَّرَتْ سِتَّةَ لَا يَحِلُّ وَطُؤُهَا) مَا لَمْ تَنْقُضِ الْعَادَةَ. نَعَمْ ، لَوْ كَانَتْ هَذِهِ
الْحَيْضَةُ هِيَ الثَّلَاثَةُ مِنَ الْعِدَّةِ انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ ، وَلَا تَتَزَوَّجُ بِآخَرِ
اِحْتِيَاظًا^١، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^٢.

(وَكَذَا النَّفَاسُ) حَتَّى لَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا فِيهِ أَرْبَعِينَ فَرَأَتْ
عِشْرِينَ وَطَهَّرَتْ تِسْعَةَ عَشَرَ لَا يَحِلُّ وَطُؤُهَا قَبْلَ تَمَامِ الْعَادَةِ.

(ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ) كُلَّمَا رَأَتْ الدَّمَ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ ، مُبْتَدَأَةً كَانَتْ أَوْ
مُعْتَادَةً ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ السَّادِسِ. وَ(كُلَّمَا انْقَطَعَ دَمُهَا فِي الْحَيْضِ
قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) تُصَلِّي لَكِنْ (تَنْتَظِرُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ) أَيِ: الْمُسْتَحَبِّ كَمَا
فِي بَعْضِ النُّسخِ (وُجُوبًا).

فِي الْفَتَاوَى: الْحَائِضُ إِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا لِأَقَلِّ مِنْ عَشْرَةٍ تَنْتَظِرُ إِلَى
آخِرِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ دُونَ الْمَكْرُوهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ فِي "الْأَصْلِ"، قَالَ:
«إِذَا انْقَطَعَ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ تَوَخَّرُ إِلَى وَقْتٍ يُمَكِّنُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ فِيهِ وَتُصَلِّيَ

^١ أي: لَا يَدْخُلُ بِهَا، وَإِلَّا فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ إِنْ لَمْ تَرِ بَعْدَهُ الدَّمَ.

^٢ البحر: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْحَيْضِ، ٢١٥:١.

قَبْلَ انْتِصَافِ اللَّيْلِ، وَمَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ 'مَكْرُوهٌ' ^١. انْتَهَى "سِرَاج".

(فَإِنْ لَمْ يَعُدْ) فِي الْوَقْتِ (تَوَضَّأَ) مُضَارِعٌ مُخَذَّفٌ إِحْدَى
التَّائِينَ ^٢ (فَتَصَلَّى) إِذَا خَافَتْ فَوَتْ الْوَقْتِ ^٣ (وَتَصُومُ) إِنْ انْقَطَعَ لَيْلًا
(أَوْ تَتَشَبَّهُ) بِالصَّائِمِ؛ أَي: تُنْسِكُ عَنِ الْمُفْطِرَاتِ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ ^٤ إِنْ انْقَطَعَ
نَهَارًا حُرْمَةَ الشَّهْرِ.

(وَإِنْ عَادَ) فِي الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْعَشْرَةِ كَمَا يَأْتِي (بَطَلَ الْحُكْمُ
بِطَهَارَتِهَا فَتَعُدُّ) عَنِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ^٥.

^١ المقصود بنصف الليل: نصف الليل الشرعي، وهو نصف الوقت بين غروب الشمس وطلوع الفجر، وليس المقصود به الساعة الثانية عشرة مساءً.

^٢ لم نجد هذا النقل في نسخة "كتاب الأصل" التي بين أيدينا، ففي نسختنا لم ينص الإمام محمد على أن ما بعد نصف الليل مكروه، وهذا موافق لما ذكره ابن عابدين في حاشيته من أن العلة في كراهة تأخير العشاء إلى ما بعد منتصف الليل هي تقليل الجماعة، فقد ذكر ما نصه: «... (قوله لتقليل الجماعة): يفيد أن المصلي في بيته يؤخرها لعدم الجماعة في حقه،... أي: لو أخرها لا يكره». حاشية ابن عابدين: كتاب الصلاة: ٥١٧:٢. وعلى ذلك: لو انقطع دم المرأة - قبل عادتها - في أول الليل في وقت العشاء فرأت البياض خالصاً ولكنها تخاف معاودة الدم، فلا كراهة إذا أخرت إلى وقت يمكنها أن تغتسل فيه وتصلي قبل الفجر.

^٣ حذفت التاء للتخفيف، والمقصود تتوضأ.

^٤ ويجب عليها مراعاة الترتيب إن لم يبلغ الفوائت ستاً.

^٥ وجوباً على الأصح.

^٦ ووجب عليها قضاء ما صامته في الأيام السابقة.

(وَبَعْدَ الثَّلَاثَةِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: "قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ" (إِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ الْعَادَةِ فَكَذَلِكَ) الْحُكْمُ (لَكِنْ) هُنَا (تُصَلِّي بِالْغُسْلِ كُلَّمَا انْقَطَعَ) لَا بِالْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ مُحَقَّقٌ كَوْنُهَا حَائِضًا، بِرُؤْيَا الدَّمِ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ.

(وَبَعْدَ الْعَادَةِ) أَي: وَإِنْ انْقَطَعَ بَعْدَ تَمَامِ الْعَادَةِ فَالْحُكْمُ أَيْضًا (كَذَلِكَ، لَكِنْ) هُنَا (التَّأْخِيرُ) أَي: تَأْخِيرُ الْغُسْلِ كَمَا فِي "التَّاتَارُخَانِيَّة"^١، أَي: تَأْخِيرُهُ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ (مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ) لِأَنَّ عَوْدَ الدَّمِ بَعْدَ الْعَادَةِ لَا يَغْلِبُ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَهَا فَلِذَا وَجِبَ التَّأْخِيرُ. وَشَمَلَ قَوْلُهُ: "كَذَلِكَ" فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَنَّهُ لَوْ عَادَ الدَّمُ بَطَلَ الْحُكْمُ بِطَهَارَتِهَا فَكَأَنَّهَا لَمْ تَطْهُرْ.

قَالَ فِي "التَّاتَارُخَانِيَّة"^٢: «وَهَذَا إِذَا عَادَ فِي الْعَشْرَةِ وَلَمْ يَتَجَاوَزْهَا وَطَهَّرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَلَوْ تَجَاوَزَهَا أَوْ نَقَصَ الطُّهُرُ عَنْ ذَلِكَ فَالْعَشْرَةُ حَيْضٌ لَوْ مُبْتَدَأَةً، وَإِلَّا فَأَيَّامُ عَادَتِهَا. وَلَوْ اعْتَادَتْ فِي الْحَيْضِ يَوْمًا دَمًا وَيَوْمًا طُهْرًا هَكَذَا إِلَى الْعَشْرَةِ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ تَرُكُ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ، وَإِذَا طَهَّرَتْ فِي الثَّانِي

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٣٦:١.

^٢ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٣٦:١-٣٣٧ بتصرف.

تَوَضَّأَتْ وَصَلَّتْ ، وَفِي الثَّالِثِ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ ، وَفِي الرَّابِعِ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي هَكَذَا إِلَى الْعَشْرَةِ .^١ أَنْتَهَى . وَنَحْوُهُ فِي صَدْرِ الشَّرِيعَةِ .

(وَالنَّفَاسُ كَالْحَيْضِ) فِي الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ (غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ الْغُسْلُ فِيهِ كُلَّمَا انْقَطَعَ عَلَى كُلِّ حَالٍ) سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ ثَلَاثَةٍ أَوْ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا أَقْلَ لَهُ ، فَفِي كُلِّ انْقِطَاعٍ يُحْتَمَلُ خُرُوجُهَا مِنَ النَّفَاسِ فَيَجِبُ الْغُسْلُ ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الثَّلَاثِ فِي الْحَيْضِ .

^١ شرح الوقاية: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٩: ١.

الفصل الرابع

أحكام استمرار الدم

٢١١	أحكام استمرار الدم للمعتادة
٢١٢	أحكام استمرار الدم للمبتدأة
٢١٣	الوجه الأول: استمرار الدم من أول ما بلغت
٢١٤	الوجه الثاني: رؤية دم وطهر صحيحين
٢١٤	الوجه الثالث: رؤية دم وطهر فاسدين
٢١٥	القسم الأول: فساد الطهر بنقصانه
٢١٦	القسم الثاني: فساد الطهر بمخالطته الدم
٢١٩	الوجه الرابع: رؤية دم صحيح وطهر فاسد
٢٢٢	أحكام المبتدأة بالحبل
٢٢٤	أنواع الاستحاضة

(الفصل الرابع): (في) أَحْكَامِ (الاستِمْرَارِ) أَي: اسْتِمْرَارِ
الدَّمِ وَزِيَادَتِهِ عَلَى أَكْثَرِ الْمُدَّةِ.

[أَحْكَامُ اسْتِمْرَارِ الدَّمِ لِلْمُعْتَادَةِ]

(هُوَ) إِنْ وَقَعَ فِي الْمُعْتَادَةِ فَطَهَرُهَا وَحَيْضُهَا مَا اعْتَادَتْ (فَتُرَدُّ
إِلَيْهَا فِيهِمَا) (فِي) جَمِيعِ الْأَحْكَامِ إِنْ كَانَ طَهَرُهَا) الْمُعْتَادُ (أَقْلَ مِنْ سِتَّةِ
أَشْهُرٍ ، وَإِلَّا) بَأَنَّ كَانَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ لَا يُقَدَّرُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الطَّهْرَ
بَيْنَ الدَّمَيْنِ أَقْلُ مِنْ أَدْنَى مُدَّةِ الْحَبْلِ عَادَةً (فَيُرَدُّ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ إِلَّا
سَاعَةً) تَحْقِيقًا لِلتَّفَاوُتِ بَيْنَ طَهْرِ الْحَيْضِ وَطَهْرِ الْحَبْلِ (وَحَيْضُهَا
بِحَالِهِ) وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمِثْدَانِيِّ. قَالَ فِي "الْعِنَايَةِ"^١
وَعَرِثَهَا: «وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ». وَفِي "التَّائِرُ خَانِيَّةً"^٢: «وَعَلَيْهِ الْاِعْتِدَادُ».

وَعِنْدَ أَبِي عِصْمَةَ بْنِ مُعَاذِ الْمُرُوزِيِّ تُرَدُّ عَلَى عَادَتِهَا وَإِنْ
طَالَتْ. مَثَلًا: إِنْ كَانَتْ عَادَتُهَا فِي الطَّهْرِ سَنَةً وَفِي الْحَيْضِ عَشْرَةً ،
يَأْمُرُهَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ سَنَةً وَيَتْرَكُهَا عَشْرَةً. وَتَقْضِي عِدَّتَهَا بِثَلَاثِ
سِنِينَ وَشَهْرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ فِي أَوَّلِ حَيْضِهَا فِي حِسَابِهَا.

^١ العناية: كتاب الطهارة: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٧٥.

^٢ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٢٥.

وَقَالَ فِي "الكَافِي" وَعِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ تُرَدُّ إِلَى عِشْرِينَ كَمَا لَوْ
بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةً. وَفِي "الْخُلَاصَةِ"^١: «شَهْرٌ كَامِلٌ». وَفِي "الْمُحِيطِ
السَّرْحِيِّ": «وَعَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِشَهْرَيْنِ. وَاخْتَارَهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ
الْأَصَحُّ».

قَالَ فِي "الْعَايَةِ": «قِيلَ: وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ الْحَاكِمِ، وَاخْتَرْنَا
قَوْلَ الْمِيدَانِيِّ لِقُوَّةِ قَوْلِهِ رِوَايَةً وَدِرَايَةً اهـ. قُلْتُ: لَكِنْ فِي
"الْبَحْرِ"^٢: «عَنِ "النِّهَايَةِ" وَ"الْعِنَايَةِ"^٣ وَ"الْفَتْحِ"^٤ أَنَّ مَا اخْتَارَهُ الْحَاكِمُ
الشَّهِيدُ عَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ عَلَى الْمُفْتِي وَالنِّسَاءِ». انْتَهَى. وَمَشَى
عَلَيْهِ فِي "الدَّرِّ"^٥؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْفَتْوَى أَكْثَرُ أَلْفَاظِ التَّصْحِيحِ.

[أَحْكَامُ اسْتِمْرَارِ الدَّمِ لِلْمُبْتَدَأَةِ]

(وَإِنْ وَقَعَ) أَيُّ: الْاسْتِمْرَارُ (فِي الْمُبْتَدَأَةِ) فَلَا يَحُلُوْ إِمَّا أَنْ تَبْلُغَ
بِالْحَيْضِ أَوْ بِالْحَبْلِ. أَمَّا الثَّانِيَةُ فَسَيَأْتِي حُكْمُهَا.

^١ الخلاصة: كتاب الحيض: الفصل الأول في المقدمة، ٢٣١:١.

^٢ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٢٣:١. بتصرف.

^٣ العناية: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١٧٥:١.

^٤ فتح القدير: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١٧٦:١.

^٥ الدر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٥٢:٢ (مطبوع مع حاشية ابن عابدين).

وَأَمَّا الْأُولَى: فَعَلَى أَرْبَعَةِ وُجُوهِ، إِمَّا أَنْ يَسْتَمِرَّ بِهَا الدَّمُّ:

[١] مِنْ أَوَّلِ مَا بَلَغَتْ.

[٢] أَوْ بَعْدَ مَا رَأَتْ دَمًا وَطُهِرًا صَحِيحَيْنِ.

[٣] أَوْ [بَعْدَ مَا رَأَتْ دَمًا وَطُهِرًا] فَاسِدَيْنِ.

[٤] [أَوْ بَعْدَ مَا رَأَتْ دَمًا صَحِيحًا وَطُهِرًا فَاسِدًا]، وَلَا يُتَصَوَّرُ

عَكْسُهُ فِي الْمُبْتَدَأَةِ.

[الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: اسْتِمْرَارُ الدَّمِّ مِنْ أَوَّلِ مَا بَلَغَتْ]

(فَحَيْضُهَا مِنْ أَوَّلِ الْاسْتِمْرَارِ عَشْرَةٌ وَطُهِرُهَا عِشْرُونَ) كَمَا

فِي الْمُتَوْنِ وَغَيْرِهَا^١ خِلَافًا لِمَا فِي "إِمْدَادِ الْفَتْاحِ"^٢ مِنْ أَنَّ طُهِرَهَا خَمْسَةٌ
عَشَرَ فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا فِي عَامَّةِ الْكُتُبِ فَتَنَبَّهُ. (ثُمَّ ذَلِكَ دَأْبُهَا).

(وَنَفَاسُهَا أَرْبَعُونَ ثُمَّ عِشْرُونَ طُهِرُهَا، إِذْ لَا يَتَوَالَى نَفَاسٌ

وَحَيْضٌ) بَلْ لَا بُدَّ مِنْ طُهِرٍ تَامٍّ بَيْنَهُمَا كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ (ثُمَّ عَشْرَةٌ
حَيْضُهَا، ثُمَّ ذَلِكَ دَأْبُهَا).

^١ قد يقال: قد ثبت أن أقل الطهر خمسة عشر فمن أين علم أن ما زاد على خمسة عشر طهر لا حيض؟ ويردُّ على ذلك: بأن هذا بناء على الغالب؛ لأن الغالب أن النساء يحضن في كل شهر مرة.

^٢ إمداد الفتاح: كتاب الطهارة: باب الحيض والنفاس والاستحاضة، ص ١٣٩.

[الوجه الثاني: رُؤْيَةُ دَمٍ وَطُهْرٌ صَحِيحَيْنِ]

قَوْلُهُ: (وَإِنْ رَأَتْ مُبْتَدَأَةً دَمًا وَطُهْرًا صَحِيحَيْنِ ثُمَّ اسْتَمَرَّ الدَّمُ تَكُونُ مُعْتَادَةً، وَقَدْ سَبَقَ حُكْمُهَا) قَرِيبًا.

(مِثَالُهُ: مُرَاهِقَةٌ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا وَأَرْبَعِينَ طُهْرًا، ثُمَّ اسْتَمَرَّ الدَّمُ) فَقَدْ صَارَتْ مُعْتَادَةً. فَتَرُدُّ فِي زَمَنِ الاسْتِمْرَارِ إِلَى عَادَتِهَا. وَحَيْثُئِذٍ (فَخَمْسَةٌ مِنْ أَوَّلِ الاسْتِمْرَارِ حَيْضٌ، لَا تُصَلِّي) فِيهَا (وَلَا تَصُومُ وَلَا تُوْطَأُ، وَكَذَا سَائِرُ أَحْكَامِ الْحَيْضِ) الْآتِيَةِ فِي الْفَصْلِ السَّادِسِ (ثُمَّ أَرْبَعُونَ طُهْرًا تَفْعَلُ) فِيهَا (هَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَغَيْرُهَا مِنْ أَحْكَامِ الطَّاهِرَاتِ) وَهَكَذَا دَأْبُهَا إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ وَتَرَى بَعْدَهُ خِلَافَ عَادَتِهَا.

[الوجه الثالث: رُؤْيَةُ دَمٍ وَطُهْرٍ فَاسِدَيْنِ]

قَوْلُهُ: (وَإِنْ رَأَتْ دَمًا وَطُهْرًا فَاسِدَيْنِ: فَلَا اعْتِبَارَ بِهِمَا) فِي نَصْبِ الْعَادَةِ لِلْمُبْتَدَأَةِ، وَهَذَا الْوَجْهُ عَلَى قِسْمَيْنِ؛ لِأَنَّ الطُّهْرَ قَدْ يَكُونُ فَسَادُهُ بِنَقْصَانِهِ عَنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، وَقَدْ يَكُونُ بِمُخَالَطَتِهِ الدَّمِ.

[القِسْمُ الْأَوَّلُ: فَسَادُ الطُّهْرِ بِتَقْصَانِهِ]

(فَإِنْ كَانَ الطُّهْرُ) قَدْ فَسَدَ بِكَوْنِهِ (تَاقِصًا تَكُونُ كَالْمُسْتَمِرِّ دُمَهَا
ابْتِدَاءً) أَيُّ: كَمَنْ اسْتَمَرَ دُمَهَا مِنْ ابْتِدَاءِ بُلُوغِهَا. وَقَدْ عَرَفْتَ حُكْمَهَا
فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَصَرَّحَ بِهِ بِقَوْلِهِ: (عَشْرَةٌ مِنْ ابْتِدَاءِ الِاسْتِمْرَارِ - وَلَوْ
حُكْمًا -) كَالطُّهْرِ الَّذِي فِي حُكْمِ الدَّمِ (حَيْضُهَا) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ
قَوْلُهُ: "عَشْرَةٌ" (وَعِشْرُونَ طُهْرُهَا، ثُمَّ ذَلِكَ دَأْبُهَا) مَا دَامَ الِاسْتِمْرَارُ.

(مِثَالُهُ): (مُرَاهِقَةٌ رَأَتْ أَحَدَ عَشَرَ دَمًا وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ طُهْرًا، ثُمَّ
اسْتَمَرَ الدَّمُ) فَالِدَّمُ الْأَوَّلُ فَاسِدٌ؛ لِزِيَادَتِهِ عَلَى الْعَشْرَةِ، وَكَذَا الطُّهْرُ
لِتَقْصَانِهِ عَنْ خَمْسَةِ عَشَرَ فَلَا يَصْلُحُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِنَصْبِ الْعَادَةِ، وَيُحْكَمُ
عَلَى هَذَا الطُّهْرِ بِأَنَّهُ دَمٌ.

(فَالِاسْتِمْرَارُ حُكْمًا مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ دَمًا) أَيُّ: مِنْ أَوَّلِ الْأَحَدِ
عَشَرَ (لَمَّا عَرَفْتَ) قُبِيلَ الْفَضْلِ الْأَوَّلِ (أَنَّ الطُّهْرَ النَّاقِصَ كَالدَّمِ
الْمُتَوَالِي) لَا يَفْصِلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَارَ الِاسْتِمْرَارُ الْحُكْمِيُّ مِنْ أَوَّلِ الدَّمِ الْأَوَّلِ
وَهُوَ الْأَحَدُ عَشَرَ، فَعَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِهَا حَيْضٌ وَعِشْرُونَ بَعْدَهَا طُهْرٌ،
فَيَكُونُ خَمْسَةٌ مِنْ أَوَّلِ الِاسْتِمْرَارِ الْحَقِيقِيِّ مِنْ طُهْرِهَا فَتُصَلَّى فِيهَا

أَيْضاً ، ثُمَّ تَقْعُدُ عَشْرَةً ، ثُمَّ تُصَلِّي عِشْرِينَ ، وَذَلِكَ دَأْبُهَا . كَمَا فِي
"التَّاتَارُخَانِيَّة" ^١ وَغَيْرِهَا .

[الْقِسْمُ الثَّانِي: فَسَادُ الطُّهْرِ بِمُخَالَطَتِهِ الدَّمَ]

ثُمَّ يَبَيِّنُ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ قِسْمِي الْوَجْهِ الثَّلَاثِ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ
كَانَ الطُّهْرُ تَامًا) وَقَدْ فَسَدَ بِمُخَالَطَتِهِ الدَّمَ كَمَا سَتَعْرِفُهُ ، وَيُسَمَّى
صَحِيحًا فِي الظَّاهِرِ فَاسِدًا فِي الْمَعْنَى ، فَلَا يَحُلُو إِمَّا أَنْ يَزِيدَ مُجْمُوعُ
ذَلِكَ الطُّهْرِ وَالدَّمِ الْفَاسِدِ الَّذِي قَبْلَهُ عَلَى ثَلَاثِينَ أَوْ لَا .

— (فَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثِينَ فَكَالسَّابِقِ) أَي: فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْقِسْمِ
الْأَوَّلِ .

وَتَصْوِيرُ ذَلِكَ (بِأَنْ رَأَتْ مَثَلًا أَحَدَ عَشَرَ دَمًا وَخَمْسَةَ عَشَرَ
طُهْرًا ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ الدَّمُ) فَالِدَّمُ الْأَوَّلُ فَاسِدٌ لِرِيَادَتِهِ ، وَالطُّهْرُ صَحِيحٌ
ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ تَامٌ ، فَاسِدٌ مَعْنَى لَمَّا يَأْتِي . وَحِينَئِذٍ فَلَا اعْتِبَارَ بِهِمَا فِي نَضَبِ
الْعَادَةِ ، بَلْ (عَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ حَيْضٌ وَعِشْرُونَ طُهْرًا) فَيَكُونُ
أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ الاسْتِمْرَارِ بَقِيَّةَ طُهْرِهَا ، فَتُصَلِّي فِيهَا ، ثُمَّ تَقْعُدُ
عَشْرَةً ، ثُمَّ تُصَلِّي عِشْرِينَ (ثُمَّ ذَلِكَ دَأْبُهَا) .

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٤٤-٣٤٥ بتصرف.

وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمِيدَانِيِّ. قَالَ فِي "الْمَحِيطِ
السَّرْحَسِيِّ": «هُوَ الصَّحِيحُ». وَقَالَ الدَّقَاقُ: «حَيْضُهَا عَشْرَةٌ وَطُهْرُهَا
سِتَّةَ عَشَرَ». أَقُولُ: وَكَأَنَّ الدَّقَاقَ نَظَرَ إِلَى ظَاهِرِ الطُّهْرِ لِكَوْنِهِ تَامًّا
فَجَعَلَهُ فَاصِلًا بَيْنَ الدَّمَيْنِ ، وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَى فَسَادِهِ فِي الْمَعْنَى وَجَعَلَهَا
مُعْتَادَةً.

— (وَإِنْ زَادَ) أَيِ: الدَّمُ وَالطُّهْرُ عَلَى ثَلَاثِينَ (بِأَنَّ رَأَتْ مَثَلًا أَحَدَ
عَشَرَ دَمًا وَعِشْرِينَ طُهْرًا ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ. فَعَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ حَيْضُ
ثُمَّ الْبَاقِي (طُهْرٌ) وَهُوَ الْحَادِي عَشَرَ وَمَا بَعْدَهُ (إِلَى أَوَّلِ الْاسْتِمْرَارِ ،
ثُمَّ تَسْتَأْنِفُ مِنْ أَوَّلِ الْاسْتِمْرَارِ عَشْرَةٌ حَيْضُ وَعِشْرُونَ طُهْرًا ، ثُمَّ
ذَلِكَ دَأْبُهَا) مَا دَامَ الْاسْتِمْرَارُ.

وَأَمَّا لَمْ يُجْعَلِ الطُّهْرُ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ عَادَةً لَهَا تَرْجِعُ إِلَيْهَا
فِي زَمَنِ الْاسْتِمْرَارِ (لِأَنَّ الطُّهْرَ) الْمَذْكُورَ (وَإِنْ كَانَ) صَحِيحًا ظَاهِرًا
لِكَوْنِهِ (تَامًّا) لَكِنْ (أَوَّلُهُ دَمٌ) وَهُوَ الْيَوْمُ الزَّائِدُ عَلَى الْعَشْرَةِ ، فَإِنَّهَا
(تُصَلِّي بِهِ) فَيَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ الطُّهْرِ الْمُتَخَلَّلِ بَيْنَ الدَّمَيْنِ (فَيَفْسُدُ) بِهِ ؛ لِأَنَّ
مَرَّ فِي الْمُقَدِّمَةِ أَنَّ الطُّهْرَ الصَّحِيحَ مَا لَا يَكُونُ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ، وَلَا
يَسُوْبُهُ دَمٌ ، وَيَكُونُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ الصَّحِيحَيْنِ ، وَالطُّهْرِ الْفَاسِدِ مَا خَالَفَهُ ،

وَهَذَا طَهْرٌ خَالَطَهُ دَمٌ فِي أَوَّلِهِ (فَلَا يَصْلَحُ لِنَضْبِ الْعَادَةِ).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ فَسَادَ الدَّمِ يُفْسِدُ الطَّهْرَ الْمُتَخَلَّلَ فَيَجْعَلُهُ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي ، فَتَقْصِرُ الْمَرْأَةُ كَأَنَّهَا ابْتَدَأَتْ بِالِاسْتِمْرَارِ ، وَيَكُونُ حَيْضُهَا عَشْرَةً وَطَهْرُهَا عَشْرِينَ. لَكِنْ إِنْ لَمْ يَزِدِ الدَّمُ وَالطَّهْرُ عَلَى ثَلَاثِينَ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ ، وَإِنْ زَادَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَوَّلِ الْاسْتِمْرَارِ الْحَقِيقِيِّ. وَيَكُونُ جَمِيعُ مَا بَيْنَ دَمِ الْحَيْضِ الْأَوَّلِ وَدَمِ الْاسْتِمْرَارِ طَهْرًا.

وَلَعَلَّ وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ الْعَادَةَ الْغَالِبَةَ فِي النِّسَاءِ أَنْ لَا يَزِيدَ الْحَيْضُ وَالطَّهْرُ عَلَى شَهْرٍ ، وَلَا يَنْقُصَ ؛ وَلِذَا جُعِلَ الْحَيْضُ فِي الْاسْتِمْرَارِ عَشْرَةً ، وَالطَّهْرُ عَشْرِينَ بَقِيَّةَ الشَّهْرِ ، سَوَاءً رَأَتْ قَبْلَ الْاسْتِمْرَارِ دَمًا وَطَهْرًا فَاسْدَيْنِ أَوْ لَمْ تَرَ شَيْئًا.

لَكِنْ إِذَا كَانَ فَسَادُ الطَّهْرِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَقَطْ وَزَادَ مَعَ الدَّمِ عَلَى ثَلَاثِينَ ، يُجْعَلُ مَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ مِنَ الدَّمِ مَعَ جَمِيعِ الطَّهْرِ الَّذِي بَعْدَهُ طَهْرًا لَهَا لَا عِشْرُونَ فَقَطْ. ثُمَّ يَبْتَدِئُ اعْتِبَارُ الْعَشْرَةِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ أَوَّلِ الْاسْتِمْرَارِ ، وَلَا يُجْعَلُ شَيْءٌ مِنَ الطَّهْرِ الْمَذْكُورِ حَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الطَّهْرِ أَنْ لَا يُجْعَلَ حَيْضًا إِلَّا لِضُرُورَةٍ ، وَلَا ضُرُورَةَ هُنَا ،

فَيُعْتَبَرُ كُلُّهُ طَهْرًا ؛ لِتَرْجُحِهِ بِكَوْنِهِ طَهْرًا صَحِيحًا ظَاهِرًا ، كَمَا اعْتَبِرَ
كُلُّهُ طَهْرًا فِيمَا إِذَا نَقَصَا عَنْ ثَلَاثِينَ .

[الْوَجْهُ الرَّابِعُ : رُؤْيَةُ دَمٍ صَحِيحٍ وَطَهْرٍ فَاسِدٍ]

قَوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَ الدَّمُ صَحِيحًا وَالتُّهْرُ فَاسِدًا يُعْتَبَرُ الدَّمُ) فِي
نَصْبِ الْعَادَةِ ، فَتَرَدُّ إِلَيْهِ فِي زَمَنِ الْاسْتِمْرَارِ (لَا الطُّهْرُ) بَلْ يَكُونُ طَهْرُهَا
فِي زَمَنِ الْاسْتِمْرَارِ مَا يَتِمُّ بِهِ الشَّهْرُ ، سَوَاءً كَانَ فَسَادُ الطُّهْرِ ظَاهِرًا
وَمَعْنَى ، بِأَنْ رَأَتْ خَمْسَةَ دَمًا وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ طَهْرًا ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ ،
فَحَيْضُهَا خَمْسَةٌ وَطَهْرُهَا بَقِيَّةُ الشَّهْرِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ، فَتُصَلِّي مِنْ أَوَّلِ
الْاسْتِمْرَارِ أَحَدَ عَشَرَ تَكْمِلَةَ الطُّهْرِ ، ثُمَّ تَقْعُدُ خَمْسَةَ وَتُصَلِّي خَمْسَةَ
وَعِشْرِينَ ، وَذَلِكَ دَأْبُهَا ، كَمَا فِي "التَّاتَارْخَانِيَّة" ^١ .

أَوْ كَانَ فَسَادُهُ مَعْنَى فَقَطْ (بِأَنْ رَأَتْ مَثَلًا ثَلَاثَةَ دَمًا ، وَخَمْسَةَ
عَشَرَ طَهْرًا ، وَيَوْمًا دَمًا ، وَخَمْسَةَ عَشْرَةَ طَهْرًا ، ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ) فَهَذَا
الْثَلَاثَةُ الْأَوَّلُ دَمٌ صَحِيحٌ ، وَمَا بَعْدَهَا إِلَى الْاسْتِمْرَارِ طَهْرٌ فَاسِدٌ مَعْنَى ؛
لِأَنَّ الْيَوْمَ الدَّمُ الْمُتَوَسِّطَ لَا يُمَكِّنُ جَعْلَهُ بِإِنْفِرَادِهِ حَيْضًا ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٤٦.

يُؤْخَذُ لَهُ يَوْمَانِ مِنَ الطُّهْرِ الَّذِي بَعْدَهُ لِيَتَكُونَ الثَّلَاثَةُ حَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ
وَإِنْ جَازَ خْتَمُهُ بِالطُّهْرِ لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ ذَلِكَ الطُّهْرِ دَمٌ وَلَوْ
حُكْمًا وَلَمْ يُوْجَدْ ؛ لِأَنَّ الطُّهْرَ الثَّانِي لَا يُمَكِّنُ جَعْلَهُ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي
لِكَوْنِهِ طَهْرًا تَامًا ، فَصَارَ فَاصِلًا بَيْنَ الدَّمِ الْمُتَوَسِّطِ وَدَمِ الْاسْتِمْرَارِ ،
فَيَكُونُ ذَلِكَ الْيَوْمُ الْمُتَوَسِّطُ مِنَ الطُّهْرِ ، فَيَقْسُدُ بِهِ كُلُّ مَنْ الطُّهْرِ الَّذِي
قَبْلَهُ وَالَّذِي بَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا تَامًا ، فَيَكُونُ الْيَوْمُ مَعَ الطُّهْرَيْنِ
طَهْرًا صَحِيحًا ظَاهِرًا فَاسِدًا مَعْنَى ؛ لِأَنَّ وَسْطَهُ دَمٌ تُصَلِّي فِيهِ .

وَلِهَذَا اشْتَرَطَ فِي الطُّهْرِ الصَّحِيحِ أَنْ لَا يَشُوبُهُ دَمٌ فِي أَوَّلِهِ وَلَا
فِي وَسْطِهِ وَلَا فِي آخِرِهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمُقَدِّمَةِ . وَإِذَا فَسَدَ لَمْ يَصْلُحْ
لِنِصْبِ الْعَادَةِ .

فَحِيثُ (الثَّلَاثَةُ الْأُولَى حَيْضٌ ، وَالْبَاقِي طَهْرٌ إِلَى الْاسْتِمْرَارِ ،
ثُمَّ تَسْتَأْنِفُ ، فَثَلَاثَةٌ مِنْ أَوَّلِ الْاسْتِمْرَارِ حَيْضٌ) عَلَى عَادَتِهَا فِيهِ
(وَسَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ) بَقِيَّةُ الشَّهْرِ (طَهْرٌ ، وَذَلِكَ دَأْبُهَا) .

(وَلَوْ كَانَ الطُّهْرُ الثَّانِي) فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ (أَرْبَعَةَ عَشَرَ
فَطَهَّرَهَا خَمْسَةَ عَشَرَ) وَهِيَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ الْحَيْضِ (وَحَيْضُهَا الثَّانِي يَبْتَدِئُ
مِنَ الدَّمِ الْمُتَوَسِّطِ) بَيْنَ الطُّهْرَيْنِ وَهُوَ الْيَوْمُ الدَّمُ (إِلَى ثَلَاثَةٍ) بِأَنْ يُضَمَّ

إِلَى ذَلِكَ الْيَوْمِ يَوْمَانِ مِنَ الطُّهْرِ الَّذِي بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الطُّهْرَ لَمَّا كَانَ نَاقِصًا عَنْ خَمْسَةِ عَشَرَ لَمْ يَصْلُحْ فَاصِلًا بَيْنَ الدَّمِ الْمُتَوَسِّطِ وَدَمِ الاسْتِمْرَارِ ، فَكَانَ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي فَأَمَكَنَ أَخْذُ يَوْمَيْنِ مِنْهُ لِتَكْمِلَةِ عَادَتِهَا فِي الْحَيْضِ ، بِخِلَافِ مَا مَرَّ ، كَمَا أَفَادَهُ فِي "التَّائَارِخَانِيَّة" ^١.

(ثُمَّ طَهَّرَهَا خَمْسَةَ عَشَرَ) اثْنَا عَشَرَ مِنْهَا بَقِيَّةُ الطُّهْرِ الثَّانِي ، وَثَلَاثَةٌ مِنْهَا مِنْ أَوَّلِ الاسْتِمْرَارِ ، فَتُصَلِّي مِنْ أَوَّلِهِ ثَلَاثَةٌ ، ثُمَّ تَقْعُدُ ثَلَاثَةً أَيْضًا ، ثُمَّ تُصَلِّي خَمْسَةَ عَشَرَ (وَذَلِكَ دَأْبُهَا) مَا دَامَ الاسْتِمْرَارُ رَدًّا إِلَى عَادَتِهَا فِي حَيْضِ ثَلَاثَةٍ ، وَطَهْرِ خَمْسَةِ عَشَرَ .

(إِذْ حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ فَرَضْنَا الطُّهْرَ الثَّانِي أَرْبَعَةَ عَشَرَ (يَكُونُ الدَّمُ وَالطُّهْرُ الْأَوَّلُ) الَّذِي بَعْدَهُ (صَحِيحَيْنِ فَيَصْلُحَانِ لِنَصْبِ الْعَادَةِ) أَمَّا الدَّمُ - وَهُوَ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى - فَظَاهِرٌ. وَأَمَّا الطُّهْرُ - وَهُوَ الْخَمْسَةُ عَشَرَ - فَلِكُونِهِ طَهْرًا تَامًا لَمْ يُخَالِطْهُ دَمٌ فَاسِدٌ وَوَقَعَ بَيْنَ دَمَيْنِ صَحِيحَيْنِ.

^١ التائارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٤٨:١.

[أحكام المبتدأة بالحبل]

ثُمَّ شَرَعَ فِي الْمُبْتَدَأَةِ بِالْحَبْلِ فَقَالَ: (وَإِنْ رَأَتْ طَهْرًا صَحِيحًا ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ، وَلَمْ تَرَ قَبْلَ الطَّهْرِ خَيْضًا أَصْلًا - كَمُرَاهِقَةٍ بَلَغَتْ بِالْحَبْلِ، فَوَلَدَتْ وَرَأَتْ أَرْبَعِينَ دَمًا، ثُمَّ خَمْسَةَ عَشَرَ طَهْرًا، ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ - فَخَيْضُهَا عَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِ الاسْتِمْرَارِ، وَطَهْرُهَا خَمْسَةُ عَشَرَ) رَدًّا إِلَى عَادَتِهَا فِيهِ^١ (وَذَلِكَ دَائِمًا) مَا دَامَ الاسْتِمْرَارُ.

(وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ) وَهُوَ جَعْلُ مَا رَأَتْ مِنَ الطَّهْرِ عَادَةً لَهَا (إِذَا زَادَ الطَّهْرُ) عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ (لَأَنَّهُ صَحِيحٌ يَصْلُحُ لِنَصْبِ الْعَادَةِ). هَذَا الْإِطْلَاقُ عَلَى قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ. قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ: «هَذَا الْقَوْلُ أَلْيَقُ بِمَذْهَبِ أَبِي يُوسُفَ ظَاهِرًا، وَبِهِ يُفْتَى».

وَعِنْدَ الْمَيْدَانِيِّ كَذَلِكَ إِلَى وَاحِدٍ وَعَشْرِينَ، فَفِيهِ يَكُونُ خَيْضُهَا تِسْعَةً وَطَهْرُهَا إِحْدَى وَعَشْرِينَ. ثُمَّ كُلَّمَا زَادَ الطَّهْرُ نَقَصَ مِنَ الْخَيْضِ مِثْلُهُ إِلَى سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ، فَفِيهِ خَيْضُهَا الثَّلَاثَةُ وَطَهْرُهَا سَبْعَةٌ وَعَشْرُونَ، فَإِنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَيُؤَافِقُ الْمَيْدَانِيُّ أَبَا عُثْمَانَ، فَخَيْضُهَا عَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِ الاسْتِمْرَارِ، وَطَهْرُهَا مِثْلُ مَا رَأَتْ قَبْلَهُ أَيْ عَدَدِهِ كَانَ.

^١ أي: عادتها في الطهر.

(بِخِلَافِ مَا إِذَا) نَقَصَ طَهْرُهَا عَنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ
بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ طَهْرُهَا عَشْرِينَ وَحَيْضُهَا عَشْرَةً ، وَذَلِكَ دَأْبُهَا ، بِمَنْزِلَةِ
مَا إِذَا وَلَدَتْ وَاسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُّ ابْتِدَاءً.

وَبِخِلَافِ مَا إِذَا (زَادَ دَمُهَا عَلَى أَرْبَعِينَ فِي النَّفَاسِ) يَوْمٍ مَثَلًا
(ثُمَّ رَأَتْ طَهْرًا خَمْسَةَ عَشَرَ أَوْ أَكْثَرَ ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ الدَّمُّ ، حَيْثُ يَفْسُدُ
الطُّهْرُ) لِأَنَّهُ خَالَطَهُ دَمٌ يَوْمَ تَوَمَّرَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ (فَلَا يَصْلُحُ) ذَلِكَ
الطُّهْرُ (لِنَصَبِ الْعَادَةِ).

وَحِينَئِذٍ (فَإِنْ كَانَ بَيْنَ النَّفَاسِ وَالِاسْتِمْرَارِ عَشْرُونَ أَوْ أَكْثَرَ)
كَأَنَّ زَادَ دَمُهَا عَلَى الْأَرْبَعِينَ بِخَمْسَةٍ أَوْ سِتَّةٍ مَثَلًا (فَعَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِ
الِاسْتِمْرَارِ حَيْضٌ وَعَشْرُونَ طَهْرٌ ، وَذَلِكَ دَأْبُهَا ، وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا
أَقْلُ مِنْ عَشْرِينَ كَأَنَّ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ بِأَرْبَعَةٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ مَثَلًا (أَتَمَّ
عَشْرُونَ مِنْ أَوَّلِ الْاسْتِمْرَارِ لِلطُّهْرِ ، ثُمَّ يُسْتَأْنَفُ عَشْرَةٌ حَيْضٌ
وَعَشْرُونَ طَهْرًا ، وَذَلِكَ دَأْبُهَا).

وَقَدْ ذَكَرَ فِي "التَّاتَارُخَانِيَّةِ"^١ وَ"المُحِيطِ"^٢ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِدُونِ

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٥٣.

^٢ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ١: ٢٦٢-٢٦٣.

هَذَا التَّفْصِيلُ حَيْثُ قَالَا: «وَلَوْ وَلَدْتُ فَرَأْتُ أَحَدًا وَأَرْبَعِينَ دَمًا، ثُمَّ خَمْسَةَ عَشَرَ طُهْرًا، ثُمَّ اسْتَمَرَّ الدَّمُ، فَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ نَفَاسُهَا أَرْبَعُونَ وَطُهْرُهَا عَشْرُونَ. كَمَا لَوْ وَلَدْتُ وَاسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ، فَتُصَلِّيَ مِنْ أَوَّلِ الاسْتِمْرَارِ أَرْبَعَةً تَمَامَ طُهْرِهَا، ثُمَّ تَقْعُدُ عَشْرَةَ، ثُمَّ تُصَلِّيَ عَشْرِينَ وَذَلِكَ دَأْبُهَا. وَعَلَى قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ الدَّقَاقِ طُهْرُهَا سِتَّةَ عَشَرَ وَحَيْضُهَا عَشْرَةَ، فَتَقْعُدُ مِنْ أَوَّلِ الاسْتِمْرَارِ عَشْرَةَ، وَتُصَلِّيَ سِتَّةَ عَشَرَ وَذَلِكَ دَأْبُهَا». انْتَهَى مُلَخَّصًا. فَتَأَمَّلْ.

[أنواع الاستحاضة]

(تَنْبِيْهُ) هُوَ عُنْوَانُ بَحْثٍ لَاحِقٍ يُعْلَمُ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ
إِجْمَالًا. (الدَّمَاءُ الْفَاسِدَةُ الْمُسَمَّاةُ بِالِاسْتِحَاضَةِ سَبْعَةٌ^١):

(الْأَوَّلُ): (مَا تَرَاهُ الصَّغِيرَةُ، أَغْنِي: مَنْ لَمْ يَتِمَّ لَهُ) ذَكَرَ الضَّمِيرُ
مُرَاعَاةَ لِلْفِظِ "مَنْ" (تِسْعُ سِنِينَ).

(وَالثَّانِي): (مَا تَرَاهُ الْإِسَةُ غَيْرَ الْأَسْوَدِ وَالْأَخْمَرِ)^٢.

^١ ولكن زاد ابن عابدين نوعاً ثامناً كما سيأتي معنا.

^٢ استظهر في الحاشية أنه إذا كانت عادتها قبل الإياس أصفر فرأته كذلك، أو علقاً فرأته كذلك كان حيضاً. حاشية ابن عابدين: باب الحيض، ٣٠٩: ٢.

(وَالثَّالِثُ): (مَا تَرَاهُ الْحَامِلُ بَغَيْرِ وَلَادَةٍ)¹.

(وَالرَّابِعُ): (مَا جَاوَزَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ إِلَى الْحَيْضِ الثَّانِي) فِي الْمُبْتَدَأَةِ. فَكُلُّ مَا زَادَ عَلَى الْأَكْثَرِ وَقِعَاءً بَيْنَ حَيْضَيْنِ ، أَوْ نَفَاسٍ وَحَيْضٍ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ. فَقَوْلُهُ: "إِلَى الْحَيْضِ الثَّانِي" بَيَانٌ لِّغَايَةِ الْمَجَاوِزَةِ لَا لِاشْتِرَاطِ الْاسْتِمْرَارِ.

(وَالْخَامِسُ): (مَا نَقَصَ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي مُدَّةِ الْحَيْضِ)².

(وَالسَّادِسُ): (مَا عَدَا) أَيُّ: جَاوَزَ (الْعَادَةَ إِلَى حَيْضٍ غَيْرِهَا) يَعْنِي: مَا تَرَاهُ بَيْنَ الْحَيْضَيْنِ مُجَاوِزاً أَيَّامَ الْعَادَةِ فِي الْحَيْضِ الْأَوَّلِ يَكُونُ اسْتِحَاضَةٌ (بِشَرْطِ مُجَاوِزَةِ الدَّمِ الْعَشْرَةَ وَ) بِشَرْطِ (وُقُوعِ النَّصَابِ) ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَكْثَرَ (فِيهَا) أَيُّ: فِي أَيَّامِ الْعَادَةِ.

وَذَلِكَ كَمَا لَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا خَمْسَةٌ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ ، فَرَأَتْ خَمْسَتَهَا أَوْ ثَلَاثَةً مِنْهَا دَمًا ، وَاسْتَمَرَّ إِلَى الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي ، فَمَا بَعْدَ الْعَادَةِ إِلَى الْحَيْضِ الثَّانِي اسْتِحَاضَةٌ. وَقَيَّدَ بِمُجَاوِزَةِ الْعَشْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ زَادَ عَلَى الْعَادَةِ وَلَمْ يُجَاوِزِ الْعَشْرَةَ تَنَقَّلَ الْعَادَةُ فِي الْعَدَدِ وَيَكُونُ

¹ أي: ما لم تلد.

² أي في المدة الممكنة للحيض، وهي أن ترى الدم بعد طهر صحيح.

كُلُّهُ حَيْضًا إِنْ طَهَّرَتْ بَعْدَهُ طَهْرًا صَحِيحًا ، وَإِلَّا رُدَّتْ إِلَى عَادَتِهَا ،
كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي . وَقَيَّدَ بِوُقُوعِ النَّصَابِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ
يَقَعْ فَهُوَ قِسْمٌ آخَرُ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ :

(وَالسَّابِقُ) : (مَا بَعْدَ مِقْدَارِ عَدَدِ الْعَادَةِ كَذَلِكَ) أَيْ : إِلَى حَيْضٍ
غَيْرِهَا (بِشَرْطِ مُجَاوَزَةِ الْعَشْرَةِ وَعَدَمِ وَقُوعِ النَّصَابِ فِيهَا) .

كَمَا لَوْ رَأَتْ قَبْلَ خَمْسَتِهَا يَوْمًا دَمًا وَطَهَّرَتْ خَمْسَتَهَا أَوْ ثَلَاثَةً
مِنْهَا ، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ سَبْعَةً أَوْ أَكْثَرَ فَهِيَ جَاوَزَ الدَّمَ الْعَشْرَةَ وَلَمْ تَرَفِ
أَيَّامَهَا نِصَابًا ، فَتُرَدُّ إِلَى عَادَتِهَا فِي الْعَدَدِ وَالزَّمَانِ كَمَا عَلِمْتُهُ فِي الْفَصْلِ
الثَّانِي . فَيَكُونُ مِقْدَارُ عَادَتِهَا - وَهُوَ الْخَمْسَةُ - حَيْضًا ، وَمَا سِوَاهُ -
مِنَ الْيَوْمِ السَّابِقِ وَالْأَيَّامِ الْآخِرِ إِلَى الْحَيْضِ الثَّانِي - اسْتِحَاضَةً . وَقَيَّدَ
بِالْمُجَاوَزَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُجَاوِزْ تَنَقَّلَ الْعَادَةُ وَيَكُونُ الْيَوْمُ السَّابِقُ وَمَا
بَعْدَهُ حَيْضًا بِالشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ^١ ، وَبِعَدَمِ وَقُوعِ النَّصَابِ احْتِرَازًا
عَنِ الْقِسْمِ السَّادِسِ .

[الثَّامِنُ] : وَبَقِيَ قِسْمٌ آخَرُ وَهُوَ : مَا زَادَ عَلَى الْعَادَةِ فِي النَّفَاسِ
وَجَاوَزَ الْأَرْبَعِينَ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

^١ إِنْ طَهَّرَتْ بَعْدَهُ طَهْرًا صَحِيحًا .

الفصل الخامس

المضلة

٢٢٩	أحكام الإضلال العام
٢٢٩	حكم حفظ العادة
٢٢٩	تقدير العدة
٢٣٠	ما يحرم على المضلة
٢٣٢	أحكام الصلاة
٢٣٤	أحكام سجدة التلاوة
٢٣٥	كيفية قضاء الفائتة
٢٣٥	أحكام الصوم
٢٣٦	القسم الأول: لم تعلم أن دورها في كل شهر مرة
٢٤٤	القسم الثاني: تعلم أن حيضها في كل شهر مرة
٢٤٥	القسم الثالث: تعلم عدد أيام حيضها وطهرها
٢٤٦	القسم الرابع: تعلم عدد أيام حيضها ونسيت طهرها
٢٤٨	كيفية صوم الكفارات
٢٤٨	كفارة القتل والإفطار
٢٥٠	كفارة اليمين

٢٥٢	كيفية صوم قضاء رمضان
٢٥٣	انقطاع الرجعة
٢٥٤	أحكام الإضلال الخاص
٢٥٤	حكم الإضلال في المكان
٢٥٧	حكم الإضلال في العدد
٢٥٨	حكم الإضلال في النفاس
٢٥٩	حكم صوم من أضلت عاداتها في النفاس والحيض
٢٦٠	تتمة أحكام السقط

(الفصل الخامس): (في المضلة)

[أحكام الإضلال العام]

[حكم حفظ العادة]

(اعلم أنه يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفس والطهر عدداً ومكاناً) ككونه خمسة مثلاً، من أول الشهر أو آخره مثلاً. وأطلق المكان على الزمان مجوزاً.

(فإن جئت أو أغمي عليها أو تساهلت في حفظ ذلك ولم تهتم لدينها فسقا، فنسيت عاداتها فاستمر بها الدم فعليها) بعد ما أفأقت أو ندمت (أن تتحرى) بغلبة الظن، كما في اشتباه القبلة وأعداد الركعات.

(فإن استقر ظنها على موضع حيضها وعدده عملت به، وإلا فعليها الأخذ بالأحوط في الأحكام) فما غلب على ظنها أنه حيضها أو طهرها عملت به، وإن ترددت تَصَلَّى وتَصُوم احتياطاً.

[تقدير العدة]

(ولا يُقدَّر طهرها وحيضها إلا في حق العدة في الطلاق. يُقدَّر

حَيْضُهَا بِعَشْرَةٍ وَطُحْرُهَا بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ إِلَّا سَاعَةً هَذَا قَوْلُ الْمِيدَانِيِّ، وَعَلَيْهِ
الْأَكْثَرُ، وَفِيهِ أَقْوَالٌ أُخَرُ ذَكَرْنَا بَعْضَهَا سَابِقًا. وَعَلَيْهِ (فَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا
بِتِسْعَةِ عَشَرَ شَهْرًا وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ غَيْرَ أَرْبَعِ سَاعَاتٍ) لِاحْتِمَالِ أَنَّ الطَّلَاقَ
كَانَ بَعْدَ سَاعَةٍ مِنْ حَيْضِهَا، فَلَا تُحْسَبُ هَذِهِ الْحَيْضَةُ، وَذَلِكَ عَشْرَةُ
أَيَّامٍ إِلَّا سَاعَةً، ثُمَّ يُحْتَاجُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ وَثَلَاثَةِ حَيْضٍ.

[مَا يَجْرُمُ عَلَى الْمُضِلَّةِ]

(وَلَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ).

(وَلَا تَطُوفُ إِلَّا لِلزِّيَارَةِ) لِأَنَّهُ رُكْنُ الْحَجِّ فَلَا يُرْكَ لِحَيْثِمَالِ
الْحَيْضِ، بِخِلَافِ الْقُدُومِ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ (ثُمَّ تُعِيدُ) طَوَافَ الزِّيَارَةِ (بَعْدَ
عَشْرَةِ أَيَّامٍ) لِيَقَعَ أَحَدُهُمَا فِي طُحْرِ بَيَقِينَ (و) إِلَّا (لِلصَّدْرِ) بِالتَّحْرِيكِ،
فَلَا تَرْكُهُ لَوْجُوبِهِ عَلَى غَيْرِ الْمَكِّيِّ (وَلَا تُعِيدُ) لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ طَاهِرَةً
فَقَدْ خَرَجَتْ عَنِ الْعَهْدَةِ، وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا، "بَحْر" ٢.

(وَلَا تَمَسُّ الْمُصْحَفَ).

(وَلَا يَجُوزُ وَطُوعُهَا أَبَدًا) لِأَنَّ التَّحْرِيَّ فِي الْفُرُوجِ لَا يَجُوزُ.

١ أي: طواف الصدر.

٢ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٢٣.

(وَلَا تُصَلِّيْ وَلَا تَصُومُ تَطَوُّعًا) قَيْدُهُمَا.

(وَلَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ).

(وَتُصَلِّيَ الْفَرَضَ، وَالْوَاجِبَ^١، وَالسُّنَنَ الْمَشْهُورَةَ) أَيْ:

الْمُؤَكَّدَةُ^٢ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي "الْبَحْرِ"^٣؛ لِكُونِهَا تَبَعًا لِلْفَرَائِضِ^٤.

(وَتَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) الْمَفْرُوضِ وَالْوَاجِبِ، أَعْنِي: (الْفَاتِحَةَ

وَسُورَةَ قَصِيرَةً) عَلَى الصَّحِيحِ. وَقِيلَ: تَقْتَصِرُ عَلَى الْمَفْرُوضِ^٥، "بَحْر".

(سِوَى) اسْتِثْنَاءٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السُّورَةِ لَا الْفَاتِحَةِ (مَا عَدَا الْأُولَيَيْنِ مِنَ

الْفَرَضِ) وَلَوْ عَمَلًا كَالْوَتْرِ. وَمَا عَدَا الْأُولَيَيْنِ: هُوَ الْأَخِيرَةُ مِنَ الْفَرَضِ

الثَّلَاثِي، وَالْأَخِيرَتَانِ مِنَ الرَّبَاعِي.

وَحَاصِلُهُ: «أَنَّهُمَا تَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنَ الْفَرَائِضِ

وَالسُّنَنِ، إِلَّا الْأَخِيرَةَ أَوْ الْأَخِيرَتَيْنِ مِنَ الْفَرَضِ، فَلَا تَقْرَأُ فِي شَيْءٍ

^١ وهو: الوتر والنذر وزكعتا الطواف.

^٢ وهي: ركعتان قبل الفجر، وأربع قبل الظهر وركعتان بعده، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء.

^٣ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٢١: ١.

^٤ لأنها شرعت جبراً لنقصان تمكن في الفرائض، فيكون حكمها حكم الفرائض.

^٥ حاشية ابن عابدين: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٥٩: ٢.

^٥ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٢١: ١.

مِنْ ذَلِكَ السُّورَةِ ، بَلْ تَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ فَقَطْ ؛ لِوُجُوبِهَا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، "مُحِيط" ^١ . وَقِيلَ : لَا تَقْرَأُ أَصْلًا ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ كَمَا فِي "التَّاتَارُخَانِيَّة" ^٢ .

(وَتَقْرَأُ الْقُنُوتَ) عَلَى مَا ذَكَرَهُ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ . «وَقَالَ بَعْضُ الْمَشَايخ : لَا ؛ لِأَنَّهُ سُورَتَانِ عِنْدَ عُمَرَ وَأَبِيٍّ ، فَتَدْعُو بغيرِهِ احتياطاً» ، كَمَا فِي "التَّاتَارُخَانِيَّة" ^٣ . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِلْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ ، "بَحْر" ^٤ . (وَسَائِرُ الدَّعَوَاتِ) وَالْأَذْكَارِ .

[أَحْكَامُ الصَّلَاةِ]

(وَكَلَّمَا تَرَدَّدَتْ بَيْنَ الطُّهْرِ وَدُخُولِ الْحَيْضِ صَلَّتْ بِالْوُضُوءِ لَوْ قَتِ كُلُّ صَلَاةٍ) ^٥ مِثَالُهُ : امْرَأَةٌ تَذْكُرُ أَنَّ حَيْضَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً ،

^١ المحيط البرهاني: كتاب الطهارة، ١: ٢٨٣-٢٨٤ بتصرف.

^٢ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٧٣.

^٣ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٧٣ بتصرف.

^٤ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢١٠.

^٥ لأنها لما احتمل أنها طاهرة وأنها حائض فقد استوى فعل الصلاة وتركها في حق الحل والحرمه، والباب باب عبادة، فيحتاط فيها فتصلي؛ لأنها إن صلتها وليست عليها يكون خيراً من أن تتركها وهي عليها. التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض: نوع آخر في الإضلال، ١: ٣٧٢.

وَأَنْقِطَاعُهُ فِي النِّصْفِ الْآخِرِ ، وَلَا تَذْكُرُ غَيْرَ هَذَيْنِ ، فَإِنَّهَا فِي النِّصْفِ
الْأَوَّلِ تَرَدَّدُ بَيْنَ الدُّخُولِ وَالطُّهْرِ ، وَفِي النِّصْفِ الْآخِرِ بَيْنَ الطُّهْرِ
وَالخُرُوجِ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَذْكُرْ شَيْئًا أَصْلًا فَهِيَ مُتَرَدِّدَةٌ فِي كُلِّ زَمَانٍ بَيْنَ
الطُّهْرِ وَالدُّخُولِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ التَّرَدُّدِ بَيْنَ الطُّهْرِ وَالخُرُوجِ بِلا فَرْقٍ .
(وَإِنْ) تَرَدَّدَتْ (بَيْنَ الطُّهْرِ وَالخُرُوجِ) مِنْ الْحَيْضِ كَمَا مَثَّلْنَا
(فِي الْغُسْلِ) أَيُّ: فَتُصَلِّي بِالْغُسْلِ (كَذَلِكَ) أَيُّ: «لِكُلِّ وَقْتِ صَلَاةٍ .
أَقُولُ: وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ، وَالْقِيَاسُ أَنَّ تَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَاعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مَا
مِنْ سَاعَةٍ إِلَّا وَيَتَوَهَّمُ أَنَّهَا وَقْتُ خُرُوجِهَا مِنَ الْحَيْضِ . وَقَالَ
السَّرْحَسِيُّ فِي "الْمَحِيطِ" وَالنَّسَفِيُّ: "وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ" .
وَفِيمَا قَالَا حَرَجٌ بَيْنَ مَعْنَى أَنَّ الْاِحْتِمَالَ لَا يَنْقُطِعُ بِمَا قَالَا؛ لِجَوَازِ
الْاِنْقِطَاعِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، أَوْ بَعْدَ الْغُسْلِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ ،
فَاخْتَرْنَا الْاِسْتِحْسَانَ ، وَقَدْ قَالَ بِهِ الْبَعْضُ ، وَقَدَّمَهُ بُرْهَانُ الدِّينِ فِي
"الْمَحِيطِ" ^١ .

وَتَدَارَكْنَا ذَلِكَ الْاِحْتِمَالَ بِاخْتِيَارِ قَوْلِ أَبِي سَهْلٍ أَنَّهَا تُصَلِّي (ثُمَّ
تُعِيدُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْغُسْلِ قَبْلَ الْوَقْتِيَّةِ ، وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي) وَقْتِ

^١ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٩٠:١ .

(كُلُّ صَلَاةٍ) ^١. انْتَهَى؛ أَي: اِخْتِطَاطًا؛ «لَا حَيْثَالِ أَمَّا كَانَتْ حَائِضًا فِي وَقْتِ الْأُولَى، وَتَكُونُ طَاهِرَةً فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ فَتَتَّقِنُ بِأَدَاءِ إِحْدَاهُمَا بِالطَّهَارَةِ»، كَمَا فِي «التَّائِرَ خَانِيَّةٍ» ^٢.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فِي وَقْتِ الْأُولَى لَا يُلْزَمُهَا الْقَضَاءُ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ لِاحْتِمَالِ حَيْضِهَا فِي وَقْتِ أَدَاءِ الصَّلَاةِ الْأُولَى، وَطَهْرُهَا قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهَا؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِأَخْرِ الْوَقْتِ كَمَا مَرَّ. فَإِذَا طَهَّرَتْ فِي الْوَقْتِ بَعْدَ مَا صَلَّتْ يُلْزَمُهَا الْقَضَاءُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ.

[أَحْكَامُ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ]

(وَإِنْ سَمِعْتَ سَجْدَةً) أَي: آيَتَهَا (فَسَجَدْتَ لِلْحَالِ سَقَطَتْ عَنْهَا) «لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً صَحَّ أَدَاؤُهَا، وَإِلَّا لَمْ تَلْزَمْهَا»، «بِحَرْ» ^٣. (وَإِلَّا) بِأَنْ سَجَدْتَ بَعْدَ ذَلِكَ (أَعَادَتْهَا بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ) «لِاحْتِمَالِ أَنَّ السَّمَاعَ كَانَ فِي الطُّهْرِ وَالْأَدَاءِ فِي الْحَيْضِ، فَإِذَا أَعَادَتْ بَعْدَ الْعَشْرَةِ تَيَقَّنَتْ بِالْأَدَاءِ فِي الطُّهْرِ فِي إِحْدَى الْمَرَّتَيْنِ»، «التَّائِرَ خَانِيَّةٍ» ^٤.

^١ كذا على هامش المخطوطة "أ"، بتصرف.

^٢ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٧٢.

^٣ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٢١.

^٤ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٧٣.

[كَيْفِيَّةُ قَضَاءِ الْفَائِتَةِ]

(وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهَا صَلَاةٌ فَفَائِتَةٌ فَقَضَتْهَا فَعَلَيْهَا إِعَادَتُهَا بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ) مِنْ يَوْمِ الْقَضَاءِ (قَبْلَ أَنْ تَزِيدَ) الْمُدَّةَ (عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ) لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَعُودَ حَيْضُهَا بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ.

[أَحْكَامُ الصَّوْمِ]

(و) أَمَّا حُكْمُ الصَّوْمِ فَإِنَّهَا (لَا تُفْطَرُ فِي رَمَضَانَ أَصْلًا) لِإِحْتِمَالِ طَهَارَتِهَا كُلِّ يَوْمٍ. (ثُمَّ) لَهَا حَالَاتٌ:

— لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ حَيْضَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً، أَوْ لَا.

— وَعَلَى كُلِّ إِمَّا أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ أَوْ لَا تَعْلَمَ.

— وَعَلَى كُلِّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّهْرُ كَامِلًا أَوْ نَاقِصًا.

— وَعَلَى كُلِّ إِمَّا أَنْ تَقْضِيَ مَوْصُولًا أَوْ مَفْصُولًا.

فَهِىَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ.

[القِسْمُ الْأَوَّلُ: لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ دَوْرَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً]

(إِنْ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ دَوْرَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً وَأَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ، أَوْ عَلِمْتَ أَنََّّهُ بِالنَّهَارِ):

— (وَكَانَ شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ):

(يَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا) لِأَنَّهَا إِذَا عَلِمَتْ أَنَّ ابْتِدَاءَهُ بِالنَّهَارِ يَكُونُ تَمَامُهُ فِي الْحَادِي عَشَرَ، وَإِذَا لَمْ تَعْلَمْ أَنََّّهُ بِاللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ يُجْمَلُ عَلَى أَنََّّهُ بِالنَّهَارِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ الْوُجُوهِ - وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ - وَهُوَ الْأَصَحُّ. وَحِينَئِذٍ فَأَكْثَرُ مَا فَسَدَ مِنْ صَوْمِهَا فِي الشَّهْرِ سِتَّةَ عَشَرَ - إِمَّا أَحَدَ عَشَرَ مِنْ أَوَّلِهِ وَخَمْسَةً مِنْ آخِرِهِ، أَوْ بِالْعَكْسِ - فَعَلَيْهَا قَضَاءُ ضِعْفِهَا كَمَا فِي "الْمَحِيطِ"^١.

قُلْتُ: وَذَلِكَ لِأَنَّهَا عَلَى احْتِمَالٍ أَنْ تَحِيضَ فِي رَمَضَانَ مَرَّتَيْنِ كَمَا ذَكَرَ^٢، لَا يَقَعُ لَهَا فِيهِ إِلَّا طَهْرٌ وَاحِدٌ، صَحَّ صَوْمُهَا مِنْهُ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ، وَيَكُونُ الْفَاسِدُ بَاقِيَ الشَّهْرِ وَذَلِكَ سِتَّةَ عَشَرَ.

^١ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٨٥:١.

^٢ أي: إِمَّا أَحَدَ عَشَرَ مِنْ أَوَّلِهِ وَخَمْسَةً مِنْ آخِرِهِ، أَوْ بِالْعَكْسِ.

وَأَمَّا عَلَى اخْتِمَالِ أَنْ تَحِيضَ مَرَّةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُ يَقَعُ لَهَا فِيهِ طَهْرٌ
كَامِلٌ وَبَعْضُ طَهْرٍ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَحِيضَ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ. وَحِينَئِذٍ فَيَصِحُّ
لَهَا صَوْمُ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ فَتُعَامَلُ بِالْأَضَرِّ اخْتِيَاطًا، فَتَقْضِي سِتَّةَ
عَشَرَ، لَكِنْ لَا تَتَيَقَّنُ بِصِحَّتِهَا كُلِّهَا إِلَّا بِقَضَاءِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ.

وَهَذَا (إِنْ قَضَتْ مَوْضُولًا بِرَمَضَانَ) وَالْمُرَادُ بِالْمَوْضُولِ أَنْ
تَبْتَدِئَ مِنْ ثَانِي شَوَّالٍ؛ لِأَنَّ صَوْمَ يَوْمِ الْعِيدِ لَا يُجُوزُ.

وَيَبَيَّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَوَّلُ رَمَضَانَ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا فَيَوْمُ
الْفِطْرِ هُوَ السَّادِسُ مِنْ حَيْضِهَا الثَّانِي فَلَا تَصُومُهُ، ثُمَّ لَا يُجْزِيهَا
صَوْمُ خَمْسَةِ بَقِيَّةِ حَيْضِهَا، ثُمَّ يُجْزِيهَا فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ، ثُمَّ لَا يُجْزِيهَا فِي
أَحَدِ عَشَرَ، ثُمَّ يُجْزِيهَا فِي يَوْمَيْنِ. وَجُمْلَةُ ذَلِكَ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ،
"مُحِيط"¹.

(وَإِنْ مَقْصُولًا فَثَمَانِيَّةٌ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا) لِاخْتِمَالِ أَنْ ابْتِدَاءَ الْقَضَاءِ
وَأَقَى أَوَّلَ يَوْمٍ حَيْضِهَا فَلَا يُجْزِيهَا الصَّوْمُ فِي أَحَدِ عَشَرَ، ثُمَّ يُجْزِي فِي
أَرْبَعَةِ عَشَرَ، ثُمَّ لَا يُجْزِي فِي أَحَدِ عَشَرَ، ثُمَّ يُجْزِي فِي يَوْمَيْنِ فَالْجُمْلَةُ

¹ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٨٦: ١، بتصرف.

ثَمَانِيَّةٌ وَثَلَاثُونَ يَجِبُ عَلَيْهَا صَوْمُهَا ؛ لِتَتَيَقَّنَ بِجَوَازِ سِتَّةَ عَشَرَ مِنْهَا ،
"التَّاتَارُخَانِيَّةُ" ^١ وَ"مُحِيطُ" ^٢ .

أَقُولُ: لَكِنْ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الثَّمَانِيَّةِ
وَالثَّلَاثِينَ إِنَّمَا يَظْهَرُ إِذَا كَانَ الْفَضْلُ بِمَقْدَارِ مُدَّةِ طَهْرِهَا ؛ أَيْ: أَرْبَعَةَ
عَشَرَ أَوْ أَكْثَرَ لِيُمْكِنَ هَذَا الْاِحْتِمَالُ الْمَذْكُورُ ؛ لِأَنَّكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ
فَسَادُ سِتَّةَ عَشَرَ مِنْ صَوْمِهَا إِلَّا عَلَى اِحْتِمَالٍ أَنْ يَقَعَ فِي رَمَضَانَ
حَيْضَانِ وَطَهْرٍ وَاحِدٌ .

أَمَّا لَوْ وَقَعَ فِيهِ حَيْضٌ وَاحِدٌ وَطَهْرَانِ فَالْفَاسِدُ أَقَلُّ مِنْ سِتَّةَ
عَشَرَ ؛ لِأَنَّهُ صَحَّ لَهَا صَوْمُ طَهْرٍ كَامِلٍ وَبَعْضِ الطَّهْرِ الْآخِرِ . وَإِذَا كَانَ
الْفَضْلُ بِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَلْزَمُ أَنْ يَقَعَ بَعْضُ الطَّهْرِ فِي آخِرِ رَمَضَانَ ،
فَيَصِحُّ صَوْمُهَا فِيهِ وَفِي طَهْرٍ كَامِلٍ قَبْلَهُ .

بَيَانُهُ: لَوْ فَصَلَتْ مَثَلًا بِثَلَاثَةِ عَشَرَ وَصَامَتْ يَوْمَ الرَّابِعِ عَشَرَ
مِنْ سَوَالٍ ، وَقَدْ فَرَضْنَا اِحْتِمَالِ اِبْتِدَاءِ حَيْضِهَا لِأَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ
الْقَضَاءِ ، يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ اِبْتِدَاءَ طَهْرِهَا ، يَصِحُّ

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٧٦.

^٢ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ١: ٢٨٦ بتصرف.

صَوْمُهَا فِيهِ ، وَقَبْلَهُ أَحَدَ عَشَرَ حَيْضٌ لَا تَصِحُّ ، وَقَبْلَهَا أَرْبَعَةُ عَشَرَ طَهْرٌ
تَصِحُّ ، وَقَبْلَهَا أَرْبَعَةٌ لَا تَصِحُّ ، فَيَكُونُ الْفَاسِدُ خَمْسَةَ عَشَرَ لَا سِتَّةَ
عَشَرَ . وَهَكَذَا كُلُّهَا نَقَصَ الْفَضْلُ يَوْمَ يَنْقُصُ الْفَاسِدُ بِقَدْرِهِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ قَضَاءُ ثَمَانِيَةٍ وَثَلَاثِينَ إِلَّا إِذَا فَرَضْنَا فَسَادَ
سِتَّةَ عَشَرَ مِنْ رَمَضَانَ كَمَا ذَكَرْنَا ، مَعَ فَرَضِ مُصَادَفَةِ أَوَّلِ الْقَضَاءِ
لِأَوَّلِ الْحَيْضِ ، حَتَّى لَوْ لَمْ يُمَكِّنِ اجْتِمَاعُ الْفَرَضَيْنِ لَا يَلْزَمُ قَضَاءُ ثَمَانِيَةٍ
وَثَلَاثِينَ ، بَلْ أَقَلُّ .

ثُمَّ بَعْدَ كِتَابَةِ هَذَا الْبَحْثِ رَأَيْتُ فِي هَامِشِ بَعْضِ النُّسخِ
مَنْقُولاً عَنِ الْمُصَنِّفِ مَا نَصَّهُ^١ : «هَكَذَا أَطْلَقُوا ، وَفِي الْحَقِيقَةِ لَا يَلْزَمُ
هَذَا الْمِقْدَارُ إِلَّا فِي بَعْضِ صُورِ الْفَضْلِ ، كَمَا إِذَا ابْتَدَأَتِ الْقَضَاءَ بَعْدَ
مُضِيِّ عِشْرِينَ مِنْ شَوَالٍ مَثَلًا . وَأَمَّا إِذَا ابْتَدَأَتْ مِنْ ثَالِثِهِ أَوْ رَابِعِهِ
وَنَحْوِهِمَا فَيَكْفِي أَقَلُّ مِنْ هَذَا الْمِقْدَارِ . فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا طَرْدَ بَعْضِ
الْفَضْلِ بِالتَّسْوِيَةِ تَبْسِيرًا عَلَى الْمُفْتِيِّ وَالْمُسْتَفْتِيِّ بِإِسْقَاطِ مُؤَنَةِ الْحِسَابِ ،
فَمَتَى تَعَانَتْ وَقَاسَتْ مُؤَنَتُهُ فَلَهَا الْعَمَلُ بِالْحَقِيقَةِ» . انْتَهَى .

^١ كذا على هامش المخطوطة "أ" .

— (وَإِنْ كَانَ شَهْرُ رَمَضَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ) وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا^١:

(تَقْضِي فِي الْوَصْلِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ) لِأَنَّا تَقَنَّا بِجَوَازِ الصَّوْمِ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ ، وَبِفَسَادِهِ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ ، فَيَلْزَمُهَا قَضَاءُ خَمْسَةِ عَشَرَ ، ثُمَّ لَا يُجْزِيهَا الصَّوْمُ فِي سَبْعَةٍ مِنْ أَوَّلِ شَوَالٍ ؛ لِأَنَّهَا بَقِيَّةُ حَيْضِهَا عَلَى تَقْدِيرِ حَيْضِهَا بِأَحَدِ عَشَرَ ، ثُمَّ يُجْزِيهَا فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ ، وَلَا يُجْزِيهَا فِي أَحَدِ عَشَرَ ، ثُمَّ يُجْزِيهَا فِي يَوْمٍ كَمَا فِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ عَنِ "الْمُحِيطِ"^٢.

قُلْتُ: مُقْتَضَى هَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّهَا تَقْضِي ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ. وَهَكَذَا رَأَيْتُهُ مُصَرَّحاً بِهِ فِي "الْمُحِيطِ لِلْسَّرْحِيِّ"، لَكِنْ لَا يُخْفَى أَنَّ السَّبْعَةَ الَّتِي هِيَ بَقِيَّةُ حَيْضِهَا تَصُومُ مِنْهَا سِتَّةً ، وَتُفْطِرُ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ الْفِطْرِ كَمَا مَرَّ. فَلِذَا افْتَصَرَ فِي الْمَتْنِ عَلَى اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ ، وَهُوَ الَّذِي رَأَيْتُهُ بِخَطِّ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ عَنْ "مَقْصِدِ الطَّالِبِ" مَعْزِياً إِلَى الصَّدْرِ الشَّهِيدِ.

(وَفِي الْفَصْلِ سَبْعَةً وَثَلَاثِينَ) لِحَوَازِ أَنْ يُوَافِقَ صَوْمُهَا ابْتِدَاءَ

^١ أي: إن لم تعلم أن دورها في كل شهر مرة، وأن ابتداء حيضها بالليل أو النهار، أو علمت أنه بالنهار.

^٢ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض: في رسم المفتي، ٢٨٦:١.

حَيْضُهَا ، فَلَا يُجْزِيهَا فِي أَحَدَ عَشَرَ ، ثُمَّ يُجْزِيهَا فِي أَرْبَعَةَ عَشَرَ ، ثُمَّ لَا يُجْزِيهَا فِي أَحَدَ عَشَرَ ، ثُمَّ يُجْزِيهَا فِي يَوْمٍ ، "مُحِيطَ سَرَخِيسِي". وَيَجْزِي هُنَا مَا قَدَّمْنَاهُ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَحْثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ آتِفًا فِي الْفَصْلِ مَعَ كَوْنِ الشَّهْرِ ثَلَاثِينَ^١.

(وَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ):

— (وَشَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ):

(فَتَقْضِي فِي الْوَصْلِ وَالْفَصْلِ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ) [أَمَّا فِي الْوَصْلِ] لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ يَوْمُ الْعِيدِ أَوَّلَ طَهْرِهَا. وَأَمَّا فِي الْفَصْلِ فَلِاحْتِمَالِ أَنْ يُوَافِقَ ابْتِدَاءَ الْقَضَاءِ. بَيَانُ ذَلِكَ: أَمَّا فِي الْوَصْلِ فَلِاحْتِمَالِ أَنْ حَيْضُهَا خَمْسَةٌ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ بَقِيَّةَ الْحَيْضِ ، ثُمَّ طَهْرُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ ، ثُمَّ حَيْضُهَا عَشْرَةٌ ، فَالْفَاسِدُ خَمْسَةَ عَشَرَ ، فَإِذَا فَضَتْهَا مَوْصُولَةً فَيَوْمُ الْعِيدِ أَوَّلَ طَهْرِهَا وَلَا تَصُومُهُ ، ثُمَّ يُجْزِيهَا الصَّوْمُ فِي أَرْبَعَةَ عَشَرَ ، ثُمَّ لَا يُجْزِي فِي عَشْرَةٍ ، ثُمَّ يُجْزِي فِي يَوْمٍ وَالْجُمْلَةُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ.

^١ أي: أنه لا يلزم قضاء سبعة وثلاثين إلا إذا فرضنا فساد خمسة عشر من رمضان، مع فرض مصادفة أول القضاء لأول الحيض. حتى لو لم يمكن اجتماع الفرضين لا يلزم قضاء سبعة وثلاثين.

وَإِنْ فُرِضَ أَنْ حَيْضَهَا عَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ وَخَمْسَةٌ مِنْ آخِرِهِ ، تَصُومُ أَرْبَعَةً مِنْ أَوَّلِ شَوَّالٍ بَعْدَ يَوْمِ الْفِطْرِ لَا تُجْزِيهَا ؛ لِأَنَّهَا بَقِيَّةُ حَيْضِهَا ، ثُمَّ خَمْسَةَ عَشَرَ تُجْزِيهَا ، وَالْجُمْلَةُ تِسْعَةَ عَشَرَ . وَالْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ أَحْوْطُ فَيَلْزَمُهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ .

وَأَمَّا فِي الْفَصْلِ فَلِإِحْتِمَالِ أَنْ ابْتِدَاءَ الْقَضَاءِ وَافَقَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ حَيْضِهَا فَلَا يُجْزِيهَا الصَّوْمُ فِي عَشْرَةٍ ، ثُمَّ يُجْزِي فِي خَمْسَةِ عَشَرَ ، "مُحِيط" ^١ مُلَخَّصًا .

— (وَإِنْ كَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ) :

(تَقْضِي فِي الْوَضَلِ عِشْرِينَ) لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ الْقَضَاءِ أَوَّلَ الْحَيْضِ مَعَ كَوْنِ الْفَوَائِتِ عَشْرًا . قُلْتُ : وَتَوْضِيحُهُ أَنَّهَا يُحْتَمَلُ أَنْ تَحِيضَ خَمْسَةً مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ وَتِسْعَةً مِنْ آخِرِهِ ، أَوْ عَشْرَةً مِنْ أَوَّلِهِ وَأَرْبَعَةً مِنْ آخِرِهِ ، فَالْفَاسِدُ فِيهِمَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ . وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَحِيضَ فِي اثْنَائِهِ ، كَأَنْ حَاضَتْ لَيْلَةَ السَّادِسِ وَطَهَّرَتْ لَيْلَةَ السَّادِسِ عَشَرَ وَالْفَاسِدُ فِيهِ عَشْرَةٌ .

^١ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٨٥:١-٢٨٦.

فَعَلَى الْأَوَّلِ^١ يَكُونُ أَوَّلُ الْقَضَاءِ وَهُوَ ثَانِي سُؤَالٍ أَوَّلُ طَهْرِهَا
فَتَصُومُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَتُجْزِيهَا. وَعَلَى الثَّانِي^٢ يَكُونُ ثَانِي سُؤَالٍ سَادِسَ
يَوْمٍ مِنْ حَيْضِهَا فَتَصُومُ خَمْسَةَ لَا تُجْزِيهَا^٣ ثُمَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ فَتُجْزِيهَا ،
وَالْجُمْلَةُ تِسْعَةَ عَشَرَ. وَعَلَى الثَّالِثِ^٣ يَكُونُ أَوَّلُ الْقَضَاءِ أَوَّلُ الْحَيْضِ
فَتَصُومُ عَشْرَةَ لَا تُجْزِي ، ثُمَّ عَشْرَةَ مِنْ الطَّهْرِ فَتُجْزِيهَا عَنِ الْعَشْرَةِ
الَّتِي عَلَيْهَا ، وَالْجُمْلَةُ عِشْرُونَ. فَعَلَى الْأَوَّلِ يُجْزِيهَا قَضَاءُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ ،
وَعَلَى الثَّانِي تِسْعَةَ عَشَرَ ، وَعَلَى الثَّالِثِ عِشْرِينَ ، فَتَلْزَمُهَا اخْتِطَاطًا.

(وَفِي الْفَصْلِ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ) لِإِحْتِمَالِ أَنَّ الْفَاسِدَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ
عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، وَأَنَّ الْقَضَاءَ وَافَقَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ حَيْضِهَا
فَتَصُومُ عَشْرَةَ لَا تُجْزِي ، ثُمَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ تُجْزِي وَالْجُمْلَةُ أَرْبَعَةَ
وَعِشْرُونَ. قَالَ الْمُصَنِّفُ: «وَيُجْزِي هَهُنَا الْقَضَاءُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي
الْفَصْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ». انْتَهَى؛ أَي: مِنَ الْبَحْثِ الَّذِي قَدَّمَاهُ.

^١ أي: احتمال أن تحيض خمسة من أول رمضان، وتسعة من آخره.

^٢ أي: احتمال أن تحيض عشرة من أول رمضان، وأربعة من آخره.

^٣ أي: احتمال أن تحيض ليلة السادس من رمضان، وتظهر ليلة السادس عشر.

^٤ كذا على هامش المخطوطة "أ".

رمضان ثلاثون يوماً		أو تسعة وعشرون يوماً	
موصولاً	مفصولاً	موصولاً	مفصولاً
لم تعلم أن ابتداء حيضها بالليل أو النهار	٣٢	٣٨	٣٧
علمت أن ابتداء حيضها بالنهار	٣٢	٣٨	٣٧
علمت أن ابتداء حيضها بالليل	٢٥	٢٥	٢٤

[القسم الأول: لم تعلم أن دورها في كل شهر مرة]

[وفيه اثنا عشرة حالة]

[القسم الثاني: تَعْلَمُ أَنَّ حَيْضَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً]

وَإِنْ عَلِمَتْ أَنَّ حَيْضَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً مَعْطُوفٌ عَلَى

قَوْلِهِ: "إِنْ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ دَوْرَهَا الْخ."

(وَعَلِمَتْ أَنَّ ابْتِدَاءَهُ بِالنَّهَارِ أَوْ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ بِالنَّهَارِ) لِحُمْلِهِ عَلَى

أَنَّهُ ابْتَدَأَ بِالنَّهَارِ احْتِيَاطاً كَمَا مَرَّ (تَقْضِي اثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ يَوْماً مُطْلَقاً)

أَيُّ: «وَصَلَتْ أَوْ فَصَلَتْ»، مُصَنَّفٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِالنَّهَارِ يَفْسُدُ مِنْ

صَوْمِهَا أَحَدَ عَشَرَ كَمَا مَرَّ، فَإِذَا قَضَتْ مُطْلَقاً احْتَمَلَ أَنْ يُوَافِقَ أَوَّلَ

الْقَضَاءِ أَوَّلَ الْحَيْضِ فَتَصُومُ أَحَدَ عَشَرَ لَا تُجْزِي، ثُمَّ أَحَدَ عَشَرَ تُجْزِي،

وَالْجُمْلَةُ اثْنَانِ وَعَشْرُونَ تَخْرُجُ بِهَا عَنِ الْعُهُدَةِ بَيِّنِينَ.

^١ كذا على هامش المخطوطة "أ".

(وَإِنْ عَلِمَتْ أَنَّ ابْتِدَاءَهُ بِاللَّيْلِ تَقْضِي عِشْرِينَ مُطْلَقًا) لِأَنَّ
الْفَاسِدَ مِنْ صَوْمِهَا عَشْرَةٌ فَتَقْضِي ضِعْفَهَا لِاحْتِمَالِ مُوَافَقَةِ الْقَضَاءِ
أَوَّلَ الْحَيْضِ وَصَلَتْ أَوْ فَصَلَتْ كَمَا ذَكَرْنَا ، هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ عَدَدَ
أَيَّامِهَا فِي الْحَيْضِ أَوْ الطُّهْرِ .

رمضان ثلاثون يوماً		أو تسعة وعشرون يوماً	
موصولاً	مفصولاً	موصولاً	مفصولاً
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠

[القسم الثاني: علمت أن حيضها في كل شهر مرة]

[وفيه اثنتا عشرة حالة]

[القِسْمُ الثَّالِثُ: تَعْلَمُ عَدَدَ أَيَّامِ حَيْضِهَا وَطُهْرَهَا]

(وَأَمَّا إِنْ عَلِمَتْ أَنَّ حَيْضَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ تِسْعَةٌ) أَيُّ: «وَطُهْرَهَا
بَقِيَّةُ الشَّهْرِ» كَمَا فِي "التَّاتَارُخَانِيَّةِ"^١. (وَعَلِمَتْ أَنَّ ابْتِدَاءَهُ بِاللَّيْلِ) فَإِنَّهَا
تَقْضِي ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مُطْلَقًا) وَصَلَتْ أَوْ فَصَلَتْ .

(وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ ابْتِدَاءَهُ أَوْ عَلِمَتْ أَنَّهُ بِالنَّهَارِ تَقْضِي عِشْرِينَ
مُطْلَقًا) «لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فَسَدَ مِنْ صَوْمِهَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تِسْعَةٌ ، وَفِي

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٧٤.

الثَّانِي عَشْرَةَ ، فَتَقْضِي ضِعْفَ ذَلِكَ لِإِحْتِمَالِ اعْتِرَاضِ الْحَيْضِ فِي أَوَّلِ
يَوْمٍ مِنَ الْقَضَاءِ ، "تَأْتَارْخَانِيَّة" ^١ .

رمضان ثلاثون يوماً		أو تسعة وعشرون يوماً	
موصولاً	مفصلاً	موصولاً	مفصلاً
١٨	١٨	١٨	١٨
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠

[القسم الثالث: علمت أن حيضها في كل شهر تسعة وطهرها بقية الشهر]

[القسم الرابع: تعلّم عدد أيام حيضها ونسيت طهرها]

(وَإِنْ عَلِمَتْ أَنَّ حَيْضَهَا ثَلَاثَةٌ وَنَسِيَتْ طَهْرَهَا يُحْمَلُ) طَهْرُهَا
(عَلَى الْأَقْلِ: خَمْسَةَ عَشَرَ. ثُمَّ إِنْ كَانَ رَمَضَانُ تَامًا ، وَعَلِمَتْ أَنَّ ابْتِدَاءَ
حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ تَقْضِي تِسْعَةً مُطْلَقًا) وَصَلَتْ أَوْ فَصَلَتْ ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ
أَنَّهَا حَاضَتْ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ ثَلَاثَةً ، ثُمَّ طَهَّرَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ ، ثُمَّ
حَاضَتْ ثَلَاثَةً ، ثُمَّ طَهَّرَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ ، فَقَدْ فَسَدَ مِنْ صَوْمِهَا سِتَّةٌ .

فَإِذَا وَصَلَتْ الْقَضَاءَ جَازَ لَهَا بَعْدَ الْفِطْرِ خَمْسَةٌ ، ثُمَّ يُحْيِضُ
ثَلَاثَةً فَتَفْسُدُ ، ثُمَّ تَصُومُ يَوْمًا فَتَصِيرُ تِسْعَةً . «وَإِذَا فَصَلَتْ احْتَمَلَ

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٧٤:١.

اعْتَرَاضُ الْحَيْضِ فِي أَوَّلِ يَوْمِ الْقَضَاءِ فَيَقْسُدُ صَوْمُهَا فِي ثَلَاثَةٍ ، ثُمَّ يَجُوزُ فِي سِتَّةٍ فَتَصِيرُ تِسْعَةً^١ ، "تَأْتَارُ خَانِيَّةٌ" . وَأَمَّا إِذَا كَانَ رَمَضَانُ نَاقِصًا فَإِذَا وَصَلَتْ جَارَ لَهَا بَعْدَ الْفِطْرِ سِتَّةٌ تَكْفِيهَا ، وَأَمَّا إِذَا فَصَلَتْ فَتَقْضِي تِسْعَةً كَمَا فِي التَّمَامِ .

(وَأِنْ لَمْ تَعْلَمْ ابْتِدَاءَهُ) أَنَّهُ بِاللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ (أَوْ عَلِمَتْ أَنَّهُ بِالنَّهَارِ تَقْضِي اثْنِي عَشَرَ مُطْلَقًا) لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا حَاضَتْ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ فَيَقْسُدُ صَوْمُهَا فِي أَرْبَعَةٍ ، ثُمَّ يَجُوزُ فِي أَرْبَعَةٍ عَشَرَ ، ثُمَّ يَفْسُدُ فِي أَرْبَعَةٍ فَقَدْ فَسَدَ ثَمَانِيَةٌ ، فَإِذَا قَضَتْ مَوْضُولًا جَارَ بَعْدَ يَوْمِ الْفِطْرِ خَمْسَةٌ تَكْمِلُهُ طَهْرُهَا الثَّانِي ، ثُمَّ يَفْسُدُ أَرْبَعَةٌ ، ثُمَّ يَجُوزُ ثَلَاثَةٌ تَمَامُ الْاِثْنَيْنِ عَشَرَ . وَإِذَا فَصَلَتْ احْتُمِلَ عُرُوضُ الْحَيْضِ فِي أَوَّلِ الْقَضَاءِ فَيَقْسُدُ فِي أَرْبَعَةٍ ، ثُمَّ يَجُوزُ فِي ثَمَانِيَةٍ ، وَالْجُمْلَةُ اثْنَا عَشَرَ كَمَا فِي "التَّاتَارُ خَانِيَّةٍ"^٢ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ رَمَضَانُ نَاقِصًا فَإِذَا وَصَلَتْ جَارَ بَعْدَ يَوْمِ الْفِطْرِ سِتَّةٌ ، ثُمَّ يَفْسُدُ أَرْبَعَةٌ ، ثُمَّ يَجُوزُ يَوْمَانِ ، وَبَاقِي الْكَلَامِ بِحَالِهِ . وَهَذَا مَا

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٧٦:١.

^٢ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٧٦:١-٣٧٧.

أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَخَرَجَ) أَنْتَ الْأَحْكَامَ بَعْدَ التَّأَمُّلِ (عَلَى) قِيَاسٍ (مَا) ذَكَّرْنَا إِنْ كَانَ رَمَضَانُ (نَاقِصاً) كَمَا ذَكَّرْنَاكَ لَكَ.

رمضان ثلاثون يوماً		أو تسعة وعشرون يوماً	
موصولاً	مفصولاً	موصولاً	مفصولاً
٩	٩	٦	٩
لم تعلم أن ابتداء حيضها بالليل أو النهار	١٢	١٢	١٢
علمت أن ابتداء حيضها بالنهار	١٢	١٢	١٢

[القسم الرابع: علمت أن حيضها ثلاثة ونسيت طهرها]

[كَيْفِيَّةُ صَوْمِ الْكَفَّارَاتِ]

[كَفَّارَةُ الْقَتْلِ وَالْإِفْطَارِ]

(وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرَيْنِ) مُتَابِعَيْنِ (فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ)^١
 أَوْ الْإِفْطَارِ إِذَا كَانَتْ أَفْطَرَتْ عَمْدًا فِي رَمَضَانَ (قَبْلَ الْإِبْتِلَاءِ)
 بِالِاسْتِمْرَارِ وَنَسْيَانِ الْعَادَةِ (إِذَا الْإِفْطَارُ فِي هَذَا الْإِبْتِلَاءِ لَا يُوجِبُ
 كَفَّارَةً لِتَمَكُّنِ الشُّبْهَةِ) «فِي كُلِّ يَوْمٍ لِرَدِّدِهِ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ»،
 "تَأْتَارُ خَانِيَّةً"^٢.

^١ أي: شبه العمد، والخطأ، وما أجري مجرى الخطأ.

^٢ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٧٧:١.

(فَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ وَ) أَنَّ (دَوْرَهَا) أَي: عَادَتَهَا (فِي كُلِّ شَهْرٍ) مَرَّةً (تَصُومُ تِسْعِينَ يَوْمًا) لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ دَوْرُهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ يَجُوزُ صَوْمُهَا فِي عِشْرِينَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ ، فَإِذَا صَامَتْ تِسْعِينَ تَيَقَّنَتْ بِجَوَازِ سِتِّينَ.

(وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ الْأَوَّلَ) أَي: أَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ بِأَنْ عَلِمْتَ أَنَّهُ بِالنَّهَارِ، أَوْ لَمْ تَعْلَمْ شَيْئًا (تَصُومُ مِائَةً وَأَرْبَعَةً) لِجَوَازِ أَنْ يُوَافِقَ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا فَلَا يَجُوزُ فِي أَحَدِ عَشَرَ ، ثُمَّ يَجُوزُ فِي تِسْعَةِ عَشَرَ ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ فِي أَحَدِ عَشَرَ ، ثُمَّ يَجُوزُ فِي تِسْعَةِ عَشَرَ ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ فِي أَحَدِ عَشَرَ ، ثُمَّ يَجُوزُ فِي تِسْعَةِ عَشَرَ ، فَهَذِهِ تِسْعُونَ جَازَ مِنْهَا سَبْعَةٌ وَخَمْسُونَ ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ فِي أَحَدِ عَشَرَ ، ثُمَّ يَجُوزُ فِي ثَلَاثَةِ ، فَبَلَغَ الْعَدَدُ مِائَةً وَأَرْبَعَةً جَازَ مِنْهَا سِتُونَ بَيِّقِينَ ، "تَاتَارْ خَانِيَّة"¹.

(وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ الثَّانِي) أَي: أَنَّ دَوْرَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ ، لَكِنْ تَعْلَمُ أَنَّ ابْتِدَاءَهُ بِاللَّيْلِ (تَصُومُ مِائَةً) «لِأَنَّا نَجْعَلُ حِينَئِذٍ حَيْضَهَا عَشْرَةً وَطَهْرَهَا خَمْسَةَ عَشَرَ»². وَكُلَّمَا صَامَتْ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ جَازَ مِنْهَا خَمْسَةٌ

¹ التاتارخانية: كتاب الطهارة، ٣٧٧:١، ولكن فيها تحريف وسقط، فليتنبه له.

² هذا أخذاً بالأحوط.

عَشْرَ ، فَإِذَا صَامَتْ مِائَةٌ جَازَ مِنْهَا سِتُّونَ بَيِّقِينَ^١ ، "تَاتَارْ خَانِيَّة"^٢ .

(وَأِنْ لَمْ تَعْلَمْهُمَا) أَي: لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ابْتِدَاءَهُ بِاللَّيْلِ ، وَلَا أَنَّ دَوْرَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ (تَصُومُ مِائَةً وَخَمْسَةَ عَشَرَ) «لِحَوَازِ أَنْ يُوَافِقَ ابْتِدَاءُ الصَّوْمِ ابْتِدَاءَ الْحَيْضِ ، فَلَا يُجْزِيهَا فِي أَحَدِ عَشَرَ ، ثُمَّ يُجْزِيهَا فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ ، وَهَكَذَا أَرْبَعُ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ لَا يُجْزِيهَا فِي أَحَدِ عَشَرَ ، ثُمَّ يُجْزِيهَا فِي أَرْبَعَةِ ، فَيَبْلُغَ الْعَدَدُ مِائَةً وَخَمْسَةَ عَشَرَ جَازَ مِنْهَا سِتُّونَ» ، كَمَا فِي "التَّاتَارْ خَانِيَّة"^٣ .

[كَفَّارَةُ الْيَمِينِ]

(وَأِنْ وَجِبَ عَلَيْهَا صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) مُتَتَابِعَةٍ (فِي كَفَّارَةِ يَمِينٍ وَعَلِمَتْ أَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ تَصُومُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا) «لِاحْتِمَالِ أَنْ يُوَافِقَ ابْتِدَاءَ صَوْمِهَا لِأَرْبَعِ عَشَرَ مِنْ طَهْرِهَا ، فَلَا يُجْزِيهَا صَوْمُ يَوْمَيْنِ لِعَدَمِ التَّتَابُعِ ، ثُمَّ لَا يُجْزِيهَا عَشْرَةٌ ثُمَّ تُجْزِيهَا ثَلَاثَةً»^٣ ، مُصَنَّفٌ ؛ أَي: لِأَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ طَهْرٌ يَقِينًا وَقَدْ صَامَتْهَا مُتَتَابِعَةً فَصَحَّتْ عَنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ .

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض ، ١: ٣٧٧-٣٧٨ .

^٢ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض ، ١: ٣٧٨ بتصرف .

^٣ كذا على هامش المخطوطة "أ" .

وَأِنَّا لَمْ يُؤْخَذْ لَهَا يَوْمٌ مِمَّا بَعْدَ الْعَشْرَةِ مَعَ الْيَوْمَيْنِ قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ هُنَا يَقْطَعُ التَّابِعَ لِأَنَّهَا يُمَكِّنُهَا صَوْمٌ ثَلَاثَةَ خَالِيَةٍ عَنِ الْحَيْضِ .
بِخِلَافِ الشَّهْرَيْنِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ . (أَوْ تَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ تُفْطِرُ عَشْرَةً ثُمَّ تَصُومُ ثَلَاثَةً) «لِتَيَقِّنَهَا بِأَنَّ إِحْدَى الثَّلَاثَيْنِ وَافَقَتْ زَمَانَ طَهْرِهَا فَجَارَتْ عَنِ الْكَفَّارَةِ» ، "مُحِيط" ^١ .

(وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ) أَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ (تَصُومُ سِتَّةَ عَشَرَ) «لِحَوَازِ أَنَّ الْبَاقِيَ مِنْ طَهْرِهَا حِينَ شَرَعَتْ فِي الصَّوْمِ يَوْمَانِ ، فَلَا يُجْزِيَانِ لِانْقِطَاعِ التَّابِعِ ، ثُمَّ لَا يُجْزِيَانِ فِي أَحَدِ عَشَرَ ، ثُمَّ يُجْزِي فِي ثَلَاثَةٍ ، وَالْجُمْلَةُ سِتَّةَ عَشَرَ» ، "تَأْتَارْخَانِيَّة" ^٢ . (أَوْ تَصُومُ ثَلَاثَةً وَتُفْطِرُ تِسْعَةً وَتَصُومُ أَرْبَعَةً) لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْيَوْمَ الثَّالِثَ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَافَقَ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا ، فَيَفْسُدُ الْيَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ وَهُوَ أَوَّلُ الْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ ، فَإِذَا صَامَتْ بَعْدَهُ ثَلَاثَةً وَقَعَتْ مُتَّابِعَةً فِي طَهْرِ يَقِينًا (أَوْ عَلَى قَلْبِهِ) بِأَنَّ تَقَدَّمَ الْأَرْبَعَةِ وَتَوَخَّرَ الثَّلَاثَةُ .

^١ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ١: ٢٨٨.

^٢ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٧٨.

[كَيْفِيَّةُ صَوْمِ قَضَاءِ رَمَضَانَ]

(وَإِنْ وَجِبَ عَلَيْهَا قَضَاءُ عَشْرَةٍ مِنْ رَمَضَانَ تَصُومُ ضِعْفَهَا) إِذَا عَلِمَتْ أَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ ، وَإِلَّا فَأَحَدًا وَعِشْرِينَ ؛ أَيْ : لِاحْتِمَالِ أَنْ يُوَافِقَ أَوَّلُ الْقَضَاءِ أَوَّلَ الْحَيْضِ فَيَقْصِدَ صَوْمُ أَحَدِ عَشَرَ ، ثُمَّ يُجْزِيهَا صَوْمُ عَشْرَةٍ . ثُمَّ (إِمَّا) أَنْ تَصُومَ (مُتَتَابِعًا) كَمَا ذَكَرْنَا عَشْرَةً بَعْدَ عَشْرَةٍ (أَوْ تَصُومَ عَشْرَةً فِي عَشْرَةٍ مِنْ شَهْرٍ مَثَلًا) كَالْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَجَبٍ (ثُمَّ تَصُومَ مِثْلَهُ فِي عَشْرِ آخَرِ مِنْ شَهْرٍ آخَرَ) كَالْعَشْرِ الثَّانِي مِنْ شَعْبَانَ ؛ لِلتَّيَقُّنِ بِأَنَّ إِحْدَى الْعَشْرَتَيْنِ طَهُرٌ . لَكِنْ هَذَا إِذَا كَانَ دَوْرُهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ كَمَا فِي "التَّاتَارْخَانِيَّة"^١ ، وَإِلَّا فَيُجْزِيهَا أَنْ تَصُومَ عَشْرَةً ثُمَّ تُفْطِرَ خَمْسَةَ عَشَرَ ثُمَّ تَصُومَ عَشْرَةً ، تَأْمَلُ .

(وَهَذَا الْأَخِيرُ) أَيْ : صَوْمُ الضَّعْفِ فِي عَشْرِ آخَرِ مِنْ شَهْرٍ آخَرَ (يَجْزِي فِيهَا دُونَ الْعَشْرَةِ أَيْضًا) أَيْ : إِذَا كَانَ عَلَيْهَا قَضَاءُ تِسْعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ مَثَلًا تَصُومُهَا فِي عَشْرِ مِنْ شَهْرٍ ، ثُمَّ تَصُومُهَا فِي عَشْرِ آخَرِ مِنْ شَهْرٍ آخَرَ ، وَكَذَا الثَّمَانِيَّةُ وَالْأَقْلُ . وَإِنَّهَا خُصَّ ذَلِكَ بِالْأَخِيرِ لِأَنَّ قَضَاءَ الضَّعْفِ مُتَتَابِعًا لَا يَكْفِي ، فَإِنَّهَا لَوْ صَامَتْ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ ضِعْفَ التَّسْعَةِ

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٧٩.

اَحْتَمَلَ أَنْ يُوَافِقَ أَوَّلَ الْحَيْضِ أَوَّلَ الْقَضَاءِ ، فَتَصُومَ عَشْرَةً لَا تُجْزِيهَا ،
ثُمَّ ثَمَانِيَةً تُجْزِيهَا ، وَيَبْقَى عَلَيْهَا يَوْمٌ آخَرُ .

وَكَذَا لَوْ كَانَ عَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ مَثَلًا فَصَامَتْ ضِعْفَهَا سِتَّةً لَا يُجْزِيهَا
شَيْءٌ مِنْهَا ؛ لِاحْتِمَالِ وَقُوعِهَا كُلِّهَا فِي الْحَيْضِ . وَكَذَا الْأَرْبَعَةُ
وَالْخَمْسَةُ . نَعَمْ ، لَوْ عَلِمْتَ أَنَّ حَيْضَهَا ثَلَاثَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ مَثَلًا مِنْ كُلِّ
شَهْرٍ وَبَاقِيهِ طَهْرٌ ، وَلَا تَعْلَمُ مُحَلَّهَا فَقَضَتْهَا مَوْصُولَةً تَصُومُ ضِعْفَ
أَيَّامِهَا وَتُجْزِيهَا ، أَوْ تَصُومُهَا فِي عَشْرِ مِنْ شَهْرٍ ، ثُمَّ تَصُومُ مِثْلَهَا فِي عَشْرِ
آخَرِ مِنْ شَهْرٍ آخَرَ .

[انْقِطَاعُ الرَّجْعَةِ]

(وَإِنْ طَلَّقْتَ رَجْعِيًّا) وَلَا تَعْرِفُ مِقْدَارَ حَيْضِهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ
(يُحْكَمُ بِانْقِطَاعِ الرَّجْعَةِ بِمُضِيِّ تِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ) لِاحْتِمَالِ أَنَّ حَيْضَهَا
ثَلَاثَةٌ وَطَهْرُهَا خَمْسَةٌ عَشَرَ وَوُقُوعَ الطَّلَاقِ فِي آخِرِ أَجْزَاءِ الطَّهْرِ ،
فَتَقْضِي الْعِدَّةَ بِثَلَاثِ حَيْضٍ بَيْنَهُمَا طَهْرَانِ ، كَمَا فِي "التَّائِرِ خَانِيَّةٍ" .^١

(وَهَذَا) الْمَذْكُورُ مِنْ أَوَّلِ الْفَصْلِ إِلَى هُنَا (حُكْمُ الْإِضْلَالِ

^١ التائارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٨٠.

الْعَامِّ) أَي: إِضْلَالِ الْعَدَدِ وَالْمَكَانِ بِحَيْثُ تَكُونُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مُتَرَدِّدَةً بَيْنَ الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ (وَمَا يَقْرُبُهُ) أَي: مَا يَقْرُبُ مِنَ الْعَامِّ كَأَن عِلِمَتْ عَدَدَ أَيَّامِهَا لَكِنْ أَضَلَّتْ مَكَانَهَا فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ كَمَا مَرَّ تَمْثِيلُهُ وَحُكْمُهُ.

[أَحْكَامُ الْإِضْلَالِ الْخَاصِّ]

(وَأَمَّا الْخَاصُّ):

— وَهُوَ الْإِضْلَالُ فِي الْمَكَانِ فَقَطْ ، كَأَن عِلِمَتْ عَدَدَ أَيَّامِهَا وَأَضَلَّتْ مَكَانَهَا فِي بَعْضِ الشَّهْرِ كَالْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْهُ مَثَلًا.

— وَالْإِضْلَالُ فِي الْعَدَدِ فَقَطْ مَعَ الْعِلْمِ بِالْمَكَانِ. (فَمَوْقُوفٌ عَلَى مُقَدِّمَةٍ):

[حُكْمُ الْإِضْلَالِ فِي الْمَكَانِ]

(وَهِيَ إِنْ أَضَلَّتْ امْرَأَةً أَيَّامَهَا فِي ضِعْفِهَا أَوْ أَكْثَرَ ، فَلَا تَيَقَّنُ) هِيَ (فِي يَوْمٍ مِنْهَا بِحَيْضٍ) كَمَا إِذَا كَانَتْ أَيَّامُهَا ثَلَاثَةً فَأَضَلَّتْهَا فِي سِتَّةٍ أَوْ أَكْثَرَ. (بِخِلَافِ مَا إِذَا أَضَلَّتْ فِي أَقَلِّ مِنَ الضَّعْفِ. مَثَلًا: إِذَا أَضَلَّتْ ثَلَاثَةً فِي خَمْسَةٍ فَإِنَّهَا تَيَقَّنُ بِالْحَيْضِ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ) مِنَ الْخَمْسَةِ فَإِنَّهُ أَوَّلُ الْحَيْضِ ، أَوْ آخِرُهُ ، أَوْ وَسْطُهُ بَيِّقِينَ فَتَرْكُ الصَّلَاةِ فِيهِ.

(فَتَقُولُ) فِي التَّفْرِيعِ عَلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ أَيْضاً مِنْ إِضْلَالِ الْمَكَانِ
مَعَ الْعِلْمِ بِالْعَدَدِ: (إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ أَيَّامَهَا ثَلَاثَةٌ فَأَضَلَّتْهَا فِي الْعَشْرَةِ
الْأَخِيرَةِ مِنَ الشَّهْرِ) بِأَنَّ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهَا مَوْضِعُهَا مِنَ الْعَشْرَةِ
(تُصَلِّي مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرَةِ بِالْوُضُوءِ لَوْ قَتِ كُلَّ صَلَاةٍ) «أَوْ لِكُلِّ صَلَاةٍ عَلَى
الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمَشَايِخِ»، "تَأْتَارْ خَانِيَّة"¹. (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) «لِلتَّرَدُّدِ فِيهَا بَيْنَ
الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ»، "مُحِيط"². (ثُمَّ تُصَلِّي بَعْدَهَا إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ بِالْاِغْتِسَالِ
لَوْ قَتِ كُلَّ صَلَاةٍ) «لِلتَّرَدُّدِ فِيهِ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ ، وَالْخُرُوجِ مِنْ
الْحَيْضِ»، "مُحِيط"³.

(إِلَّا إِذَا تَذَكَّرْتَ وَقْتَ خُرُوجِهَا مِنَ الْحَيْضِ) بِأَنَّ تَذَكَّرْتَ أَنَّهَا
كَانَتْ تَطْهَرُ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ مَثَلًا ، وَلَا تَذَرِي مِنْ أَيِّ يَوْمٍ (فَتَغْتَسِلُ فِي
كُلِّ يَوْمٍ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَرَّةً) فَتُصَلِّي الصُّبْحَ وَالظُّهْرَ بِالْوُضُوءِ لِلتَّرَدُّدِ
بَيْنَ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ ، ثُمَّ تُصَلِّي الْعَصْرَ بِالْغُسْلِ لِلتَّرَدُّدِ بَيْنَ الْحَيْضِ
وَالْخُرُوجِ مِنْهُ ، ثُمَّ تُصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْوُتْرَ بِالْوُضُوءِ لِلتَّرَدُّدِ بَيْنَ
الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ ، ثُمَّ تَفْعَلُ هَكَذَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِمَّا بَعْدَ الثَّلَاثَةِ.

¹ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٨١:١.

² المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٩١:١.

³ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٩١:١.

(وَإِنْ) أَضَلَّتْ (أَرْبَعَةً فِي عَشْرَةٍ ، تُصَلِّي أَرْبَعَةً مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرَةِ بِالْوُضُوءِ ، ثُمَّ بِالْاِغْتِسَالِ إِلَى آخِرِ الْعَشْرَةِ) لِمَا ذَكَرْنَا^١ (وَقَسَّ عَلَيْهِ الْخُمْسَةَ) إِذَا أَضَلَّتْهَا فِي ضِعْفِهَا فَتُصَلِّي خُمْسَةً مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرَةِ بِالْوُضُوءِ وَالْبَاقِي بِالْغُسْلِ.

(وَإِنْ) أَضَلَّتْ عَدَدًا فِي أَقَلِّ مِنْ ضِعْفِهِ كَمَا لَوْ أَضَلَّتْ (سِتَّةً فِي عَشْرَةٍ ، تَتَيَقَّنُ بِالْحَيْضِ فِي الْخَامِسِ وَالسَّادِسِ) فَتَدْعُ الصَّلَاةَ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا آخِرُ الْحَيْضِ ، أَوْ أَوَّلُهُ ، أَوْ وَسْطُهُ (وَتَفْعَلُ فِي الْبَاقِي مِثْلَ مَا سَبَقَ) فَتُصَلِّي أَرْبَعَةً مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرَةِ بِالْوُضُوءِ ، ثُمَّ أَرْبَعَةً مِنْ آخِرِهَا بِالْغُسْلِ لِتَوَهُّمِ خُرُوجِهَا مِنَ الْحَيْضِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ مِنْهَا ، "مُحِيط"^٢.

(وَفِي) إِضْلَالِ (الثَّانِيَةِ) فِي الْعَشْرَةِ (تَتَيَقَّنُ بِالْحَيْضِ فِي سِتَّةٍ بَعْدَ الْيَوْمَيْنِ (الْأَوَّلَيْنِ) فَتَدْعُ الصَّلَاةَ فِيهَا ، وَتُصَلِّي يَوْمَيْنِ قَبْلَهَا بِالْوُضُوءِ ، وَيَوْمَيْنِ بَعْدَهَا بِالْغُسْلِ).

(وَفِي) إِضْلَالِ (التَّسْعَةِ) فِي عَشْرَةٍ تَتَيَقَّنُ (بِثَّانِيَةِ بَعْدِ الْأَوَّلِ) أَنَّهَا حَيْضٌ ، فَتُصَلِّي أَوَّلَ الْعَشْرَةِ بِالْوُضُوءِ ، وَتَتَرَكُ ثَمَانِيَةً ، وَتُصَلِّي

^١ للتردد فيه بين الحيض والطهر، والخروج من الحيض.

^٢ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٩١:١.

آخِرَ الْعَشْرَةِ بِالْغُسْلِ. وَلَمْ يَذْكُرْ إِضْلَالَ الْعَشْرَةِ فِي مِثْلِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ.

[حُكْمُ الْإِضْلَالِ فِي الْعَدَدِ]

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْإِضْلَالِ بِالْعَدَدِ مَعَ الْعِلْمِ بِالْمَكَانِ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّهَا تَطْهُرُ فِي آخِرِ الشَّهْرِ) بِأَنْ كَانَتْ لَا تَذَرِي عَدَدَ أَيَّامِهَا لَكِنْ عَلِمْتَ أَنَّهَا تَطْهُرُ مِنَ الْحَيْضِ عِنْدَ انْسِلَاخِ آخِرِ الشَّهْرِ (فَأَتَتْ) فِي بَعْضِ النُّسخِ "فَالِي"؛ أَي: فَتَصَلِّي إِلَى (الْعِشْرِينَ فِي طَهْرِ بَيِّقِينَ) وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ لَا يَزِيدُ عَلَى عَشْرَةٍ.

(ثُمَّ فِي سَبْعَةٍ بَعْدَ الْعِشْرِينَ تُصَلِّي بِالْوُضُوءِ) أَيْضاً لِيُوقِتَ كُلَّ صَلَاةٍ (لِلشَّكِّ فِي الدُّخُولِ) فِي الْحَيْضِ ؛ لِأَنَّهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ هَذِهِ السَّبْعَةِ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الطَّهْرِ وَالدُّخُولِ فِي الْحَيْضِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ حَيْضُهَا الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ فَقَطْ ، أَوْ مَعَ شَيْءٍ مِمَّا قَبْلَهَا ، أَوْ جَمِيعُ الْعَشْرَةِ (وَتَتْرُكُ الصَّلَاةَ فِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ لِلتَّيَقُّنِ بِالْحَيْضِ ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ فِي آخِرِ الشَّهْرِ) «غُسْلاً وَاحِداً ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْخُرُوجِ مِنَ الْحَيْضِ مَعْلُومٌ لَهَا وَهُوَ عِنْدَ انْسِلَاخِ الشَّهْرِ» ، "تَاتَارْخَانِيَّة" ^١.

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٨٢:١-٣٨٣.

(وَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّهَا تَرَى الدَّمَ إِذَا جَاوَزَ الْعِشْرِينَ) أَيْ: عَلِمْتَ أَنَّ أَوَّلَ حَيْضِهَا الْيَوْمَ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ (وَلَا تُدْرِي كَمْ كَانَتْ) عِدَّةُ أَيَّامِهَا (تَدْعُ الصَّلَاةَ ثَلَاثَةً بَعْدَ الْعِشْرِينَ) لِأَنَّ الْحَيْضَ لَا يَكُونُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ (ثُمَّ تُصَلِّي بِالْغُسْلِ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ) لِتَوَهُّمِ الْخُرُوجِ مِنَ الْحَيْضِ ، وَتُعِيدُ صَوْمَ هَذِهِ الْعَشْرَةِ فِي عَشْرَةِ أُخْرَى مِنْ شَهْرٍ آخَرَ ، "مُحِيط"^١.

(وَعَلَى هَذَا يُجَرِّجُ سَائِرُ الْمَسَائِلِ) وَمَنْ رَامَ الزِّيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى "الْمُحِيط"^٢ وَ"التَّاتَارُخَانِيَّة"^٣.

[حُكْمُ الْإِضْلَالِ فِي النَّفَاسِ]

(وَإِنْ أَضَلَّتْ عَادَتُهَا فِي النَّفَاسِ ، فَإِنْ لَمْ يُجَاوِزِ الدَّمَ أَرْبَعِينَ فَظَاهِرٌ) أَيْ: كُلُّهُ يَفَاسُ كَيْفَ كَانَتْ عَادَتُهَا ، وَتَتْرُكُ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ لِمَا عَرَفَتْ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي ، فَلَا تَقْضِي شَيْئاً مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ.

^١ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٩٢:١، ولكن ليس فيه قول الشارح آخرًا: "وتعيد صوم هذه العشرة... الخ".

^٢ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ٢٩٠:١-٢٩٧.

^٣ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٨٣:١-٣٨٧.

(فَإِنْ جَاوَزَ) الْأَرْبَعِينَ (تَحَرَّى) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ أَصْلُهُ تَتَحَرَّى (فَإِنْ) لَمْ يَغْلِبْ ظَنُّهَا عَلَى شَيْءٍ) مِنَ الْأَرْبَعِينَ أَنَّهُ كَانَ عَادَةً لَهَا (قَضَتْ صَلَاةَ الْأَرْبَعِينَ) «لِجَوَازِ أَنْ يَفَاسَهَا كَانَ سَاعَةً»، «تَأْتَارُ خَانِيَّةٌ»^١. وَلَا تَعْلَمُ كَمْ عَادَتُهَا حَتَّى تُرَدَّ إِلَيْهَا عِنْدَ الْمُجَاوِزَةِ عَلَى الْأَكْثَرِ.

(فَإِنْ قَضَتْهَا فِي حَالِ اسْتِمْرَارِ الدَّمِ تُعِيدُ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ) «لِإِحْتِمَالِ حُصُولِ الْقَضَاءِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ، وَالْإِحْتِيَاطُ فِي الْعِبَادَاتِ وَاجِبٌ»، «تَأْتَارُ خَانِيَّةٌ»^٢.

[حُكْمُ صَوْمٍ مَنْ أَضَلَّتْ عَادَتَهَا فِي النَّفَاسِ وَالْحَيْضِ]

تَنْبِيْهُ: لَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَ حُكْمَ صَوْمِهَا إِذَا أَضَلَّتْ عَادَتَهَا فِي النَّفَاسِ وَالْحَيْضِ مَعًا. وَتَخْرِيجُهُ عَلَى مَا مَرَّ أَنَّهَا إِذَا وَلَدَتْ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ وَكَانَ كَامِلًا وَعَلِمَتْ أَنَّ حَيْضَهَا يَكُونُ بِاللَّيْلِ أَيْضًا تَصُومُ رَمَضَانَ ؛ لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَفَاسَهَا سَاعَةً، ثُمَّ إِذَا قَضَتْ مَوْصُولًا تَقْضِي تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ ؛ لِأَنَّهَا تُفْطِرُ يَوْمَ الْعِيدِ، ثُمَّ تَصُومُ تِسْعَةً يُحْتَمَلُ أَنَّهَا تَمَامُ نَفَاسِهَا فَلَا تُجْزِيهَا، ثُمَّ خَمْسَةَ عَشَرَ هِيَ طَهْرٌ فَتُجْزِي، ثُمَّ عَشْرَةٌ تُحْتَمَلُ الْحَيْضُ

^١ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٩٦.

^٢ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ١: ٣٩٦.

فَلَا تُجْزِي ، ثُمَّ خَمْسَةَ عَشَرَ هِيَ طَهْرٌ فَتُجْزِي ، وَالْجُمْلَةُ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ صَحَّ مِنْهَا ثَلَاثُونَ .

وَلَوْ وَلَدَتْ نَهَاراً وَعَلِمَتْ أَنَّ حَيْضَهَا بِالنَّهَارِ أَوْ لَمْ تَعْلَمْ تَقْضِي اثْنَيْنِ وَسِتِّينَ ؛ لِأَنَّهَا تُفْطِرُ يَوْمَ الْعِيدِ ، ثُمَّ تَصُومُ عَشْرَةً لَا تُجْزِي لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا آخِرُ نِفَاسِهَا ، ثُمَّ تَصُومُ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ يُجْزِيهَا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ عَشَرَ وَلَا تُجْزِي أَحَدَ عَشَرَ ، ثُمَّ تَصُومُ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ كَذَلِكَ ، فَقَدْ صَحَّ هَا فِي الطُّهْرَيْنِ ثَمَانِيَّةً وَعِشْرُونَ ، ثُمَّ تَصُومُ يَوْمَيْنِ تَمَامَ الثَّلَاثِينَ ، وَالْجُمْلَةُ اثْنَانِ وَسِتُّونَ .

وَعَلَى هَذَا يُسْتَخْرَجُ حُكْمُ مَا إِذَا قَضَتْهُ مَفْصُولاً وَمَا إِذَا كَانَ الشَّهْرُ نَاقِصاً ، وَمَا إِذَا عَلِمَتْ عَدَدَ أَيَّامِ حَيْضِهَا فَقَطْ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَضَبْطِ مَا مَرَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالْفُرُوعِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُؤَقِّقُ .

[تَبَيَّنَتْ أَحْكَامُ السَّقْطِ]

(وَإِنْ أَسْقَطَتْ سِقْطاً وَلَمْ تَدْرِ أَنَّهُ مُسْتَبِينُ الْخَلْقِ أَوْ لَا ؛ بِأَنَّ أَسْقَطَتْ فِي الْمَخْرَجِ مَثَلًا ، وَكَانَ حَيْضُهَا عَشْرَةً وَطَهْرُهَا عِشْرِينَ ، وَنِفَاسُهَا أَرْبَعِينَ ، وَقَدْ أَسْقَطَتْ) فِي أَوَّلِ يَوْمٍ (مِنْ أَوَّلِ أَيَّامِ حَيْضِهَا ،

تَرْكُ الصَّلَاةِ عَشْرَةً) لِأَنَّهَا فِيهَا إِمَّا حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءٌ ؛ لِأَنَّ السَّقْطَ إِنْ كَانَ مُسْتَتِينَ الْخَلْقِ فَهِيَ نَفْسَاءٌ ، وَإِلَّا فَهِيَ حَائِضٌ فَلَمْ تَكُنِ الصَّلَاةُ وَاجِبَةً عَلَيْهَا بِكُلِّ حَالٍ ، "مُحِيط"¹.

(ثُمَّ تَغْتَسِلُ) لِإِحْتِمَالِ الْخُرُوجِ مِنَ الْحَيْضِ (وَتُصَلِّي) بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ وَقْتٍ (عِشْرِينَ) يَوْمًا (بِالشَّكِّ) لِيَرْتَدُّدَ حَالُهَا فِيهَا بَيْنَ الطُّهْرِ وَالنَّفَاسِ (ثُمَّ تَرْكُ الصَّلَاةِ عَشْرَةً) بَيِّقِينَ ؛ لِأَنَّهَا فِيهَا إِمَّا حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءٌ (ثُمَّ تَغْتَسِلُ) لِتَمَامِ مُدَّةِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ (وَتُصَلِّي عِشْرِينَ) بَيِّقِينَ. ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ دَأْبُهَا: حَيْضُهَا عَشْرَةٌ وَطُهْرُهَا عِشْرُونَ إِنْ اسْتَمَرَّ الدَّمُ).

(وَلَوْ أَسْقَطَتْ بَعْدَ مَا رَأَتْ الدَّمَ فِي مَوْضِعٍ حَيْضُهَا عَشْرَةً) يَعْنِي: رَأَتْ الدَّمَ عَشْرَةَ عَلَى عَادَتِهَا ثُمَّ أَسْقَطَتْ (وَلَمْ تَدْرِ أَنَّ السَّقْطَ مُسْتَتِينَ الْخَلْقِ أَوْ لَا ، تُصَلِّي مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ) قَبْلَ الْإِسْقَاطِ (عَشْرَةَ بِالْوُضُوءِ بِالشَّكِّ) لِأَنَّ تِلْكَ الْعَشْرَةَ إِمَّا حَيْضٌ إِنْ كَانَ السَّقْطُ غَيْرَ مُسْتَتِينَ ، وَإِمَّا اسْتِحَاضَةً إِنْ كَانَ مُسْتَتِينًا فَلَا تَرْكُ الصَّلَاةِ فِيهَا.

¹ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل التاسع في النفاس، ٣٠٣:١-٣٠٤ بتصرف.

قُلْتُ: وَهَذَا إِنْ عَلِمْتَ بِعُلُوقِهَا^١ ظَاهِرٌ، وَإِلَّا تَزُكِّ الصَّلَاةَ لِرُؤُوسِهَا
الدَّمِّ فِي أَيَّامِهَا، ثُمَّ إِذَا أَسْقَطْتَ وَلَمْ يَتَّيَّنْ حَالُهَا يَلْزِمُهَا الْقَضَاءُ بِالشَّكِّ
الْمَذْكُورِ.

(ثُمَّ تَغْتَسِلُ) لِاحْتِمَالِ الْخُرُوجِ مِنْ حَيْضٍ (ثُمَّ تُصَلِّي بَعْدَ السَّقْطِ
عِشْرِينَ يَوْمًا بِالْوُضُوءِ بِالشَّكِّ) «لِتَرُدُّدِ حَالِهَا بَيْنَ النَّفَاسِ وَالطُّهْرِ»،
"تَأْتَارُ خَانِيَةً"^٢. (ثُمَّ تَزُكِّ الصَّلَاةَ عَشْرَةَ بَيِّقِينَ) «لِأَنَّهَا إِمَّا نَفْسَاءُ أَوْ
حَائِضٌ»، "تَأْتَارُ خَانِيَةً"^٢. (ثُمَّ تَغْتَسِلُ) لِاحْتِمَالِ الْخُرُوجِ مِنْ حَيْضٍ
(وَتُصَلِّي عَشْرَةَ بِالْوُضُوءِ بِالشَّكِّ) «لِتَرُدُّدِهَا بَيْنَ الطُّهْرِ وَالنَّفَاسِ»،
"تَأْتَارُ خَانِيَةً"^٢.

(ثُمَّ تَغْتَسِلُ) لِاحْتِمَالِ خُرُوجِهَا مِنْ نَفَاسٍ بِتَمَامِ الْأَرْبَعِينَ (ثُمَّ
تُصَلِّي عَشْرَةَ بِالْوُضُوءِ بَيِّقِينَ) «لِتَيَقِّنَ الطُّهْرَ»، "تَأْتَارُ خَانِيَةً"^٢. (ثُمَّ تُصَلِّي
عَشْرَةَ بِالشَّكِّ) «لِتَرُدُّدِ حَالِهَا فِيهَا بَيْنَ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ»، ثُمَّ تَغْتَسِلُ.
وَهَكَذَا دَائِبُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ فِي كُلِّ وَقْتٍ تَوَهَّمُ أَنَّهَ وَقْتُ خُرُوجِهَا مِنْ
الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ، "تَأْتَارُ خَانِيَةً"^٢.

^١ أي: بكونها حاملاً.

^٢ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل التاسع في الحيض، ٣٩٥:١.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ نَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنِ "الْخُلَاصَةِ" فِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الصُّورَةِ
أَنَّ عَلَيْهَا الصَّلَاةَ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ بِالْوُضُوءِ بِالشَّكِّ، ثُمَّ
تَغْتَسِلُ ثُمَّ تُصَلِّي بَعْدَ السَّقْطِ عَشْرِينَ يَوْمًا بِالْوُضُوءِ بِالشَّكِّ، ثُمَّ تَتْرُكُ
الصَّلَاةَ عَشْرَةَ بَيِّقِينَ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي عَشْرَةَ بِالْوُضُوءِ بِالْيَقِينِ.
انْتَهَى.

وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ فِي آخِرِ الْعِبَارَةِ مُحَالَفَةً لِمَا فِي الْمَتْنِ وَنُقْصَانًا، وَعَنْ
هَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^١: «وَفِي كَثِيرٍ مِنْ نُسَخِ "الْخُلَاصَةِ"
غَلَطٌ فِي التَّصْوِيرِ هُنَا مِنَ النَّسَاحِ فَاحْتَرَزْ مِنْهُ». انْتَهَى. لَكِنَّ الَّذِي رَأَيْتُهُ
فِي نُسَخَةِ "الْخُلَاصَةِ" الَّتِي عِنْدِي مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَتْنِهِ بِلا
حَذَفِ شَيْءٍ سِوَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ آخِرًا: «ثُمَّ تُصَلِّي عَشْرَةَ بِالشَّكِّ»^٢،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

^١ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٨٩.

^٢ ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى هنا موافق لما في نسخة الخلاصة التي بين
أيدينا، وصورة المسألة المذكورة في كتاب الحيض: الباب الخامس في النفاس،

الفصل السادس

أحكام الدماء

٢٦٨	الأحكام المشتركة بين الحيض والنفاس
٢٨٤	الأحكام المختصة بالحيض
٢٨٦	أحكام الجنابة والحدث الأصغر والمعدور
٢٨٦	حكم الجنابة
٢٨٧	حكم الحدث الأصغر
٢٨٩	أحكام المعدور

(الفصلُ السَّادِسُ): (فِي أَحْكَامِ الدَّمَاءِ) الثَّلَاثَةُ (الْمَذْكُورَةُ).
(أَمَّا أَحْكَامُ الْحَيْضِ فَاثْنَا عَشَرَ) عَلَى مَا فِي "النِّهَايَةِ" وَغَيْرِهَا ،
وَأَوْصَلَهَا فِي "الْبَحْرِ"^١ إِلَى اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ (ثَمَانِيَّةٌ يَشْتَرِكُ فِيهَا النَّفَاسُ)
وَأَرْبَعَةٌ مُحْتَصَةٌ بِالْحَيْضِ ، وَجَعَلَهَا فِي "الْبَحْرِ"^٢ خَمْسَةً.

[الْأَحْكَامُ الْمُشْتَرَكَةُ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ]

(الْأَوَّلُ): مِنْ الْمُشْتَرَكَةِ (حُرْمَةُ الصَّلَاةِ) فَرَضًا ، أَوْ وَاجِبًا ، أَوْ
سُنَّةً ، أَوْ نَفْلًا (وَالسَّجْدَةِ) وَاجِبَةً كَانَتْ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ، أَوْ لَا
كَسَجْدَةِ الشُّكْرِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (مُطْلَقًا). (وَعَدَمُ وَجُوبِ
الْوَاجِبِ) يَعُمُّ الْمَكْتُوبَاتِ وَالْوَتْرِ (مِنْهَا أَدَاءٌ وَقَضَاءٌ) أَيُّ: مِنْ الصَّلَاةِ.
وَكَذَا سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ فَلَا تَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ وَالنِّفْسَاءِ بِالتَّلَاوَةِ أَوْ
السَّمَاعِ.

(لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهَا إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ أَنْ تَتَوَضَّأَ وَتَجْلِسَ
عِنْدَ مَسْجِدِ بَيْتِهَا) هُوَ مَحَلُّ عَيْنَتِهِ لِلصَّلَاةِ فِيهِ. وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا
يُعْطَى لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ، وَإِنْ صَحَّ اعْتِكَافُ الْمَرْأَةِ فِيهِ (مِقْدَارَ مَا يُمَكِّنُ

^١ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٠٣: ١-٢٠٤.

^٢ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٠٤: ١.

أَدَاءُ الصَّلَاةِ فِيهِ تُسَبِّحُ وَتَحْمَدُ ؛ لِثَلَا تَزُولَ عَنْهَا عَادَةُ الْعِبَادَةِ وَفِي رِوَايَةٍ: يُكْتَبُ لَهَا أَحْسَنُ صَلَاةٍ تُصَلِّي.

(وَالْمُعْتَبَرُ) فِي حُرْمَةِ الصَّلَاةِ وَعَدَمِ وُجُوبِهَا (فِي كُلِّ وَقْتٍ آخِرُهُ) مِقْدَارُ التَّخْرِيمَةِ ، أَعْنِي: قَوْلُهَا "اللَّهُ" بِدُونِ "أَكْبَرُ" عِنْدَ الْإِمَامِ^١.

(فَإِنْ حَاصَتْ فِيهِ^٢ سَقَطَ عَنْهَا الصَّلَاةُ) أَدَاءً وَقَضَاءً^٣ (وَكَذَا إِذَا انْقَطَعَ فِيهِ يَجِبُ قَضَاؤُهَا) هَذَا إِذَا انْقَطَعَ لِأَكْثَرِ مُدَّةِ الْحَيْضِ ، وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ الْقَضَاءُ مَا لَمْ تُدْرِكْ زَمَنًا يَسَعُ الْغُسْلَ أَيْضًا. (وَقَدْ سَبَقَ فِي فَضْلِ الْانْقِطَاعِ).

(وَكَمَّا) الْكَافُ لِلْمُفَاجَأَةِ ؛ أَي: أَوَّلُ مَا (رَأَتْ الدَّمَ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ ، مُبْتَدَأَةً كَانَتْ أَوْ مُعْتَادَةً) هَذَا ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ. وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَايخِ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأُصُولِ: لَا تَتْرُكُ الْمُبْتَدَأَةَ مَا لَمْ يَسْتَمِرَّ الدَّمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^٤: «وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ كَالْمُعْتَادَةِ».

^١ أَي: أَبُو حَنِيفَةَ.

^٢ أَي: فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ.

^٣ وَلَا إِثْمَ عَلَيْهَا.

^٤ الْبَحْرُ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْحَيْضِ، ١: ٢٢٥. بِتَصْرِفٍ.

(وَكَذًا) تَتْرُكُ الصَّلَاةَ:

— (إِذَا جَاوَزَ عَادَتَهَا فِي عَشْرَةٍ) قَالَ فِي "الْمَحِيطِ"^١: «وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَهُوَ قَوْلُ الْمِيدَانِيِّ. وَقَالَ مَسَائِيخُ بُلُخ: تُؤْمَرُ بِالْأَغْتِسَالِ وَالصَّلَاةِ إِذَا جَاوَزَ عَادَتَهَا». وَأَمَّا إِذَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ فَلَا تَتْرُكُ بَلْ تَقْضِي مَا زَادَ عَلَى الْعَادَةِ، كَمَا يَأْتِي.

— (أَوْ ابْتَدَأَ) الدَّمُ (قَبْلَهَا) أَي: قَبْلَ الْعَادَةِ. فَإِنَّهَا تَتْرُكُ الصَّلَاةَ كَمَا رَأَتْهُ لِإِحْتِمَالِ انْتِقَالِ الْعَادَةِ (إِلَّا إِذَا كَانَ الْبَاقِي مِنْ أَيَّامِ طَهْرِهَا مَا لَوْ ضُمَّ إِلَى خَيْضِهَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ).

(مَثَلًا): (امْرَأَةٌ عَادَتُهَا فِي الْخَيْضِ سَبْعَةٌ وَفِي الطَّهْرِ عَشْرُونَ. رَأَتْ بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ مِنْ طَهْرِهَا دَمًا تُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ إِلَى عِشْرِينَ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا تَرَى أَيْضًا فِي السَّبْعَةِ أَيَّامِ عَادَتِهَا، فَإِذَا رَأَتْ قَبْلَ عَادَتِهَا خَمْسَةً يَزِيدُ الدَّمُ عَلَى الْعَشْرَةِ؛ وَإِذَا زَادَ عَلَيْهَا تُرَدُّ إِلَى عَادَتِهَا. فَلَا يَجُوزُ لَهَا تَرْكُ الصَّلَاةِ قَبْلَ أَيَّامِ عَادَتِهَا، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ^٢: «هَكَذَا أَطْلَقُوا، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا إِذَا لَمْ

^١ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ١: ٢٧١.

^٢ كذا على هامش المخطوطة "أ".

يَسَعِ الْبَاقِي مِنَ الطُّهْرِ أَقَلَّ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ، وَإِلَّا فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَنْ عَادَتِهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْحَيْضِ وَأَرْبَعُونَ فِي الطُّهْرِ إِذَا رَأَتْ بَعْدَ الْعِشْرِينَ تُؤْمَرُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ. انْتَهَى؛ أَي: لِأَنَّ مَا تَرَاهُ بَعْدَ الْعِشْرِينَ لَوْ اسْتَمَرَّ حَتَّى بَلَغَ ثَلَاثًا يَكُونُ حَيْضًا قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ طُهُرٌ صَحِيحٌ، وَمَا بَعْدَ هَذِهِ الثَّلَاثِ إِلَى أَيَّامِ الْعَادَةِ طُهُرٌ صَحِيحٌ أَيْضًا، فَيَكُونُ فَاصِلًا بَيْنَ الدَّمَيْنِ وَلَا يُضَمُّ إِلَى الدَّمِ الثَّانِي، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَكُونُ الثَّانِي مُجَاوِزًا لِلْعِشْرَةِ حَتَّى تُرَدَّ لِعَادَتِهَا.

(وَلَوْ رَأَتْ بَعْدَ سَبْعَةِ عَشَرَ تُؤْمَرُ بِتَرْكِهَا) مِنْ حِينَ رَأَتْ؛ لِأَنَّ عَادَتَهَا سَبْعَةٌ وَقَدْ رَأَتْ قَبْلَهَا ثَلَاثَةً فَلَمْ يَزِدْ عَلَى الْعِشْرَةِ. فَيُحْكَمُ بِانْتِقَالِ الْعَادَةِ وَلَا يُنْظَرُ إِلَى اخْتِمَالِ أَنْ تَرَى أَيْضًا بَعْدَ أَيَّامِ عَادَتِهَا فَتُرَدُّ إِلَى عَادَتِهَا وَتَكُونُ الثَّلَاثَةُ اسْتِحَاضَةً؛ لِأَنَّهُ اخْتِمَالٌ بَعِيدٌ فَلِذَا تَتْرُكُ الصَّلَاةُ فِيهَا، تَأْمَلْ.

(ثُمَّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: "وَكَمَا رَأَتْ الدَّمَ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ" (إِذَا انْقَطَعَ قَبْلَ الثَّلَاثَةِ) أَي: لَمْ يَبْلُغْ أَقَلَّ مُدَّةِ الْحَيْضِ (أَوْ جَاوَزَ الْعِشْرَةَ فِي الْمُعْتَادَةِ تُؤْمَرُ بِالْقَضَاءِ) أَمَّا الْمُبْتَدَأُ فَلَا تَقْضِي شَيْئًا مِنَ الْعِشْرَةِ وَإِنْ جَاوَزَهَا؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْعِشْرَةِ يَكُونُ حَيْضًا لِعَدَمِ عَادَةِ تُرَدِّ إِلَيْهَا.

(وَإِنْ سَمِعْتَ آيَةَ السَّجْدَةِ) أَوْ تَلَّتْهَا (لَا سَجْدَةَ عَلَيْهَا) لِعَدَمِ

الْأَهْلِيَّةِ.

(وَالثَّانِي): مِنْ الْأَحْكَامِ (حُرْمَةُ الصَّوْمِ مُطْلَقًا) فَرَضًا أَوْ تَقْلًا

(لَكِنْ يَجِبُ قَضَاءُ الْوَاجِبِ مِنْهُ. فَإِنْ رَأَتْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ - وَلَوْ قُبِيلَ

الْغُرُوبِ - فَسَدَ صَوْمُهَا مُطْلَقًا) فَرَضًا أَوْ تَقْلًا (وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ) لِأَنَّ

النَّفْلَ يُلْزَمُ بِالشُّرُوعِ (وَكَذَا لَوْ شَرَعَتْ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ أَوْ السُّنَّةِ

[فَحَاضَتْ] تَقْضِي) لِأَمْ قُلْنَا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ أَوْ الصَّلَاةِ.

أَقُولُ: وَهَذَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي "الْمُحِيطِ"^١ وَغَيْرِهِ. وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا

صَدَرُ الشَّرِيعَةِ^٢ فَلَمْ يُوجِبْ فِي الصَّوْمِ. وَصَرَّحَ فِي "الْبَحْرِ"^٣ بِأَنَّ مَا

قَالَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِمَا فِي "الْفَتْحِ"^٤ وَ"النِّهَايَةِ"^٥ وَ"الْإِسْبِجَابِي" مِنْ عَدَمِ

الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَمِثْلُهُ فِي "الدَّرِّ"^٥.

(و) لَوْ شَرَعَتْ (فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ) فَحَاضَتْ (لَا) تَقْضِي؛ لِأَنَّ

صَلَاةَ الْفَرَضِ لَا تَجِبُ بِالشُّرُوعِ، وَقَدْ أَشَقَطَ الشَّارِعُ عَنْهَا أَدَاءَهَا،

^١ لم نجد المذكور هنا في نسخة المحيط البرهاني التي بين أيدينا، ولعله محيط السرخسي.

^٢ شرح الوقاية: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٨: ١.

^٣ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢١٦: ١.

^٤ فتح: كتاب الصوم: فصل في العوارض، ٣٦٠: ٢.

^٥ الدر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٦٨: ٢ (مطبوع مع حاشية ابن عابدين).

وَكَذَا قَضَاءُهَا لِلْحَرَجِ. بِخِلَافِ صَوْمِ الْفَرَضِ فَإِنَّهُ وَاجِبُ الْقَضَاءِ.

(وَكَذَا إِذَا أُوجِبَتْ) بِالنَّذْرِ (عَلَى نَفْسِهَا صَلَاةٌ أَوْ صَوْمًا فِي يَوْمٍ فَحَاصَتْ فِيهَا) الْأَوَّلَى فِيهِ ؛ أَي: فِي الْيَوْمِ (يَجِبُ الْقَضَاءُ) لِصِحَّةِ النَّذْرِ (وَلَوْ أُوجِبَتْهَا فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ) بِأَنْ قَالَتْ: «لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ ، أَوْ صَلَاةٌ كَذَا فِي يَوْمٍ حَيْضِي» (لَا يُلْزَمُهَا شَيْءٌ) لِعَدَمِ صِحَّةِ النَّذْرِ.

(وَالثَّالِثُ): (حُرْمَةُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَلَوْ دُونَ آيَةٍ) كَمَا صَحَّحَهُ صَاحِبُ "الْهِدَايَةِ"¹ وَقَاضِي خَانٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْكَرْخِيِّ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: «يُبَاحُ مَا دُونَهَا»، وَصَحَّحَهُ فِي "الْخُلَاصَةِ"². وَرَجَّحَ فِي "الْبَحْرِ" الْأَوَّلَ³؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجَنْبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»⁴. (إِذَا قَصَدَتْ الْقِرَاءَةَ).

¹ الهداية: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ٣٩.

² الخلاصة: كتاب الصلاة: الفصل الحادي عشر في القراءة، ١: ١٠٤.

³ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٠٩.

⁴ الترمذي، الجامع الصحيح، كتاب الطهارة: باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن: رقم (١٣١).

- ابن ماجه، السنن، كتاب الطهارة وسننها: باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة: رقم (٥٩٦).

- الدارمي، السنن، كتاب الطهارة: باب الحائض تذكر الله ولا تقرأ القرآن: رقم (٩٩٨).

(فَإِنْ لَمْ تَقْصِدْ) بَلْ قَصَدْتَ الشَّاءَ أَوْ الذَّكَرَ (فَفِي الْآيَةِ الطَّوِيلَةِ كَذَلِكَ) أَيُّ: تَحْرُمُ. وَهَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ أَكْثَرِ الْكُتُبِ كَ"الْمَحِيطِ"^١ وَ"الْخُلَاصَةِ"^٢ فَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ.

(و) أَمَّا عَدَمُ قَصْدِ الْقِرَاءَةِ (فِي الْقَصِيرَةِ) قَالَ فِي "الْخُلَاصَةِ"^٣:
 «كَمَا يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ عِنْدَ الْكَلَامِ (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾) [المدثر: ٢١] أَوْ ﴿لَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]» (أَوْ مَا دُونَ الْآيَةِ كَ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ لِلتَّيْمَنِ) عِنْدَ ابْتِدَاءِ أَمْرِ مَشْرُوعٍ (وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لِلشُّكْرِ فَيَجُوزُ) كَذَا فِي "الْخُلَاصَةِ"^٤. وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ قَصْدَ التَّيْمَنِ أَوْ الشُّكْرِ فِي ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١] لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ كُلَّ آيَةٍ تَامَّةٍ غَيْرُ قَصِيرَةٍ إِلَّا الَّتِي فِي سُورَةِ النَّمْلِ فَإِنَّهَا بَعْضُ آيَةٍ.

لَكِنْ صَرَّحَ الزَّيْلَعِيُّ^٥: «بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ بِالِاتِّفَاقِ». وَنَقَلَ فِي
 "الْفَتْحِ" كَلَامَ "الْخُلَاصَةِ" ثُمَّ قَالَ: «وَعِزُّهُ؛ أَيُّ: غَيْرُ صَاحِبِ
 "الْخُلَاصَةِ"، لَمْ يُقَيَّدْ عِنْدَ قَصْدِ الشَّاءِ وَالِدُّعَاءِ بِمَا دُونَ الْآيَةِ، فَصَرَّحَ

^١ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ١: ٢٤٤.

^٢ الخلاصة: كتاب الحيض: الفصل الأول في المقدمة، ١: ٢٣٠.

^٣ تبين الحقائق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٥٧.

^٤ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٦٨.

بِجَوَازِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ عَلَى وَجْهِ الثَّنَاءِ وَالِدُّعَاءِ». انْتَهَى. وَفِي "الْعُيُونِ"
لِأَبِي اللَّيْثِ^١: «وَلَوْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ عَلَى سَبِيلِ الدُّعَاءِ، أَوْ شَيْئاً مِنَ الْآيَاتِ
الَّتِي فِيهَا مَعْنَى الدُّعَاءِ، وَلَمْ يُرِدْ بِهَا الْقِرَاءَةَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ». انْتَهَى.
وَاخْتَارَهُ الْحُلَوَانِيُّ.

وَفِي "غَايَةِ الْبَيَانِ": «أَنَّهُ الْمُخْتَارُ». لَكِنْ قَالَ الْهِنْدَوَانِيُّ: «لَا أُفْتِي
بِهَذَا، وَإِنْ رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ». انْتَهَى. وَمَفْهُومٌ مَا فِي "الْعُيُونِ" أَنَّ
مَا لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ كَسُورَةِ أَبِي هَبٍ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ نِيَّةُ الدُّعَاءِ وَهُوَ
ظَاهِرٌ، وَمَفْهُومٌ الرُّوَايَةُ مُعْتَبَرٌ^٢.

وَرَجَّحَ فِي "الْبَحْرِ"^٣ مَا قَالَهُ الْهِنْدَوَانِيُّ، وَهُوَ مَا مَشَى عَلَيْهِ
الْمُصَنِّفُ هُنَا. لَكِنْ حَيْثُ عَلِمْتُ أَنَّ الْجَوَازَ مَرْوِيٌّ عَنْ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ،
وَرَجَّحَهُ الْإِمَامُ الْحُلَوَانِيُّ وَغَيْرُهُ، فَيَنْبَغِي اعْتِمَادُهُ، وَهُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنْ
كَلَامِ "الْفَتْحِ" السَّابِقِ^٤.

^١ عيون المسائل: باب الاستحسان: قراءة الجنب ص ٤٧٥.

^٢ أي: أن مفهوم المخالفة معتبر في عبارات كتب الفقه. فيصح العمل بمفهوم عبارات الكتب الفقهية، ولكن بشرط أن لا يكون ذلك المخالف معارضاً لصريح العبارات الأخرى.

^٣ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٠٩: ١.

^٤ ويستفاد من هذا أنه يجوز للحائض والنفساء قراءة الموعودتين بنية الدعاء، أو الحفظ من السوء قبل النوم.

(وَالْمُعَلِّمَةُ) إِذَا حَاصَتْ وَمِثْلُهَا الْجُنُبُ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^١ عَنِ
 "الْخُلَاصَةِ"^٢ (تُقَطَّعُ بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ) هَذَا قَوْلُ الْكَرْخِيِّ. وَفِي
 "الْخُلَاصَةِ"^٣ وَ"النِّصَابِ": «وَهُوَ الصَّحِيحُ». وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: «تُعَلَّمُ
 نِصْفَ آيَةٍ وَتُقَطَّعُ، ثُمَّ تُعَلَّمُ نِصْفَ آيَةٍ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ الْحَرَمَةَ مُقَيَّدَةً بِآيَةٍ
 تَامَّةٍ كَمَا فِي "النِّهَايَةِ".

لَكِنْ اعْتَرَضَهُ فِي "الْبَحْرِ"^٣ بِأَنَّ الْكَرْخِيَّ يَمْنَعُ مِمَّا دُونَ نِصْفِ
 آيَةٍ، وَهُوَ صَادِقٌ عَلَى الْكَلِمَةِ. وَأَجَابَ فِي "النَّهْرِ"^٤: «بِأَنَّهُ وَإِنْ مَنَعَ دُونَ
 نِصْفِ آيَةٍ لَكِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا بِهِ يُسَمَّى قَارِئًا، وَبِالْكَلِمَةِ لَا يُعَدُّ قَارِئًا». انْتَهَى.
 وَلِذَا قَالَ يَعْقُوبُ بِأَشَا: «إِنَّ مُرَادَ الْكَرْخِيِّ مَا دُونَ الْآيَةِ مِنَ
 الْمُرَكَّبَاتِ، لَا الْمُرَفَّدَاتِ؛ لِأَنَّهُ جَوَّزَ لِلْمُعَلِّمَةِ تَعْلِيمَهُ كَلِمَةً كَلِمَةً». انْتَهَى.
 وَتَمَامُهُ فِيمَا عَلَّقْنَاهُ عَلَى "الْبَحْرِ"^٥.

(وَتُكْرَهُ قِرَاءَةُ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ) «لِأَنَّ الْكُلَّ كَلَامٌ

^١ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢١١:١.

^٢ الخلاصة: كتاب الصلاة: الفصل الحادي عشر في القراءة، ١٠٤:١.

^٣ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢١١:١.

^٤ النهري: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١٣٤:١ بتصرف.

^٥ منحة الخالق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢١٠:١-٢١١.

اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَا بُدِّلَ مِنْهَا»، "زَيْلَعِي"^١. «وَهُوَ الصَّحِيحُ، خِلَافًا لِمَا فِي "الْخُلَاصَةِ"^٢ مِنْ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ، كَمَا فِي "شَرْحِ الْمُنْيَةِ"^٣، وَتَمَامُهُ فِيهَا عُلَّقَتْهُ عَلَى "الْبَحْرِ"^٤. وَيَظْهَرُ مِنْهُ أَنَّ مَا نُسَخَ حُكْمُهُ وَتَلَاوُثُهُ مِنَ الْقُرْآنِ كَذَلِكَ بِالْأَوَّلَى؛ إِذَا لَا تَبْدِيلَ فِيهِ، خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ^٥.

(وَعَسَلُ الْقَمِّ لَا يُفِيدُ) حِلَّ الْقِرَاءَةِ. وَكَذَا غَسَلُ الْيَدِ لَا يُفِيدُ حِلَّ الْمَسِّ. هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^٦ عَنْ "غَايَةِ الْبَيَانِ". (وَلَا يُكْرَهُ):

— (التَّهَجِّي) بِالْقُرْآنِ حَرْفًا حَرْفًا، أَوْ كَلِمَةً كَلِمَةً مَعَ الْقَطْعِ كَمَا مَرَّ.

— (و) لَا (قِرَاءَةُ الْقُنُوتِ) فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ. (و) لَا

(سَائِرُ الْأَذْكَارِ وَالِدَّعَوَاتِ) لَكِنْ «فِي "الْهُدَايَةِ"^٧ وَغَيْرِهَا فِي بَابِ

الْأَذَانِ اسْتِحْبَابُ الْوُضُوءِ لِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى. وَتَرَكَ الْمُسْتَحَبَّ لَا

يُوجِبُ الْكَرَاهَةَ»، "بَحْر"^٨.

^١ تبين الحقائق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٥٧.

^٢ الخلاصة: كتاب الصلاة: الفصل الحادي عشر في القراءة، ١: ١٠٤.

^٣ شرح المنية الكبير: فروع إن اجنب المرأة ص ٦٠ بتصرف.

^٤ منحة الخالق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢١٠.

^٥ الفتاوى الخيرية لنفع البرية: كتاب الطهارة، ١: ٥٠.

^٦ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢١٣.

^٧ الهداية: كتاب الصلاة: باب الأذان، ١: ٥٣.

^٨ البحر الرائق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢١٠.

— (و) لا (النَّظَرُ إِلَى الْمُصْحَفِ) «لِأَنَّ الْجَنَابَةَ لَا تَحِلُّ الْعَيْنَ»،
"فَتَح"¹.

(وَالرَّابِعُ): (حُرْمَةُ مَسِّ مَا كُتِبَ فِيهِ آيَةٌ تَامَّةٌ) فَلَا يُكْرَهُ مَا دُونَهَا
كَمَا فِي "الْقَهْطَانِي"². قُلْتُ: وَيَتَّبِعِي أَنْ يُجْرِيَ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَارُّ فِي الْقِرَاءَةِ
بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْمَسَّ يُحْرَمُ بِالْحَدَّثِ الْأَصْغَرِ بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ فَكَانَتْ دُونَهُ،
تَأْمَلْ. وَفِي "الدَّر"³: «وَاخْتَلَفُوا فِي مَسِّهِ بَغَيْرِ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ، وَالْمَنْعُ
أَصَحُّ». (وَلَوْ دَرَّ هُمَا أَوْ لَوْحَا).

(و) مَسُّ (كُتُبِ الشَّرِيعَةِ: كَالْتَفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ) «لِأَنَّهَا لَا
تُخْلَوُ مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَمْنَعُ مَسَّ شُرُوحِ النَّحْوِ أَيْضًا»،
"فَتَح"⁴. «لَكِنْ فِي "الْخِلَاصَةِ"⁵: "يُكْرَهُ مَسُّ كُتُبِ الْأَحَادِيثِ وَالْفِقْهِ
لِلْمُحَدِّثِ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ". وَفِي "الدَّرِ
وَالْعُرْرِ"⁶: "رُخِّصَ الْمَسُّ بِالْيَدِ فِي الْكُتُبِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا التَّفْسِيرَ". وَفِي

¹ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٦٨.

² جامع الرموز: كتاب الطهارة: فصل الحيض، ١: ٥٤.

³ الدر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٥٨١ (مطبوع مع حاشية ابن عابدين).

⁴ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٦٩.

⁵ الخلاصة: كتاب الصلاة: الفصل الحادي عشر في القراءة، ١: ١٠٤.

⁶ درر الحكام: كتاب الطهارة، ١: ١٧.

"السَّراج": وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَأْخُذَهَا بِالْكُمِّ أَيْضاً ، بَلْ يَتَوَضَّأُ كُلَّمَا أَحْدَثَ. وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى التَّعْظِيمِ". انْتَهَى، "بَحْر"^١.

(و) [حُرْمَةُ مَسِّ] (بَيَاضِهِ وَجِلْدِهِ الْمُتَّصِلِ بِهِ) هَذَا خَاصٌّ بِالمُصْحَفِ^٢. فَقِي "السَّراج": «لَا يَجُوزُ مَسُّ آيَةٍ فِي لَوْحٍ أَوْ دِرْهَمٍ أَوْ حَائِطٍ^٣، وَيَجُوزُ مَسُّ غَيْرِ مَوْضِعِ الْكِتَابَةِ بِخِلَافِ الْمُصْحَفِ؛ فَإِنَّ الْكُلَّ فِيهِ تَبَعٌ لِلْقُرْآنِ. وَكَذَا كُتِبَ التَّفْسِيرُ لَا يَجُوزُ مَسُّ مَوْضِعِ الْقُرْآنِ مِنْهَا، وَلَهُ أَنْ يَمَسَّ غَيْرَهُ كَذَا فِي "الإيضاح"». انْتَهَى. وَأَقْرَهُ فِي "البَحْرِ"^٤.

(وَلَوْ مَسَّهُ) أَيُّ: مَا ذَكَرَ (بِحَائِلٍ مُنْفَصِلٍ) كَجِلْدٍ غَيْرِ مُحِيطٍ بِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. وَقِيلَ: يَجُوزُ بِالْمُتَّصِلِ بِهِ ، كَمَا فِي

^١ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢١٢:١ بتصرف.

^٢ المراد بالمصحف مطلق ما كتب فيه آية تامة، وليس كما يتبادر إلى الذهن أن المقصود به هو القرآن الكريم.

^٣ هذا إذا كان مكتوب على اللوح أو الدرهم أو الحائط كلاماً مع الآية القرآنية، وإلا فاللوح والدرهم والحائط يعد مصحفاً ويحرم مس جميعه، ويلحق بهم الطاسات التي يشربون بها الماء فهي من قبيل الألواح؛ حيث يكتب فيها القرآن فلا يجوز للمحدث ولا للجنب مسها، ومثلها سائر الأواني. نهاية المراد: ما يحرم بالحيض والنفاس والجناية، ص ١٩٧ بتصرف.

^٤ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢١١:١.

"السراج". (وَلَوْ كُتِبَ جَازَ) وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْكُفِّ هُوَ مَا فِي "الْمُحِيطِ"^١،
لَكِنْ فِي "الْهُدَايَةِ"^٢: «الصَّحِيحُ الْكَرَاهَةُ». وَفِي "الْخُلَاصَةِ"^٣: «وَكَرَّهَهُ
عَامَّةُ الْمَشَايخِ». قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^٤: «فَهُوَ مَعَارِضٌ لِمَا فِي "الْمُحِيطِ"،
فَكَانَ هُوَ أَوْلَى». وَفِي "الْفَتْحِ"^٥: «الْمُرَادُ بِالْكَرَاهَةِ: التَّحْرِيمِيَّةُ»^٦.

(وَيُجُوزُ مَسُّ مَا فِيهِ ذِكْرٌ وَدُّعَاءٌ) قَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ^٧: «وَأَمَّا مَسُّ مَا
فِيهِ ذِكْرٌ فَأُطْلِقُهُ عَامَّةُ الْمَشَايخِ، وَكَرَّهَهُ بَعْضُهُمْ». قَالَ فِي "الْهُدَايَةِ"^٨:
«وَيُكْرَهُ الْمَسُّ بِالْكُفِّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ». وَقَالَ فِي "الْكَافِي" وَ"الْمُحِيطِ"^٩:
«وَعَامَّتُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ»، ثُمَّ ذَكَرَ دَلِيلَهُ فَأَخْتَرْنَاهُ. (وَلَكِنْ لَا
يُسْتَحَبُّ).

^١ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ١: ٢٤٣.

^٢ الهداية: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ٣٩.

^٣ الخلاصة: كتاب الصلاة: الفصل الحادي عشر في القراءة، ١: ١٠٤.

^٤ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢١٢.

^٥ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٦٩.

^٦ ذكر في الحاشية: "أن التقييد بالكف اتفاق، فإنه لا يجوز مسه بغير الكف أيضاً
ببعض ثياب البدن". حاشية ابن عابدين: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢: ٢٧٧.
وعلى هذا يكره تحريماً على المرأة حال الحدث الأصغر والجنابة والحيض والنفس
تعليق القلائد التي يكتب عليها آيات قرآنية؛ لأنها تكون ماسة لها ببعض ثياب
البدن وهو غير جائز. فليتنبه.

^٧ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٦٨-١٦٩.

^٨ الهداية: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ٣٩.

^٩ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات: الفصل الثامن في الحيض، ١: ٢٤٣.

(وَلَا تَكْتُبُ) الْحَائِضُ (الْقُرْآنَ ، وَلَا الْكِتَابَ الَّذِي فِي بَعْضِ سَطُورِهِ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَإِنْ لَمْ تَقْرَأْ) شَمَلَ مَا إِذَا كَانَ الصَّحِيفَةُ عَلَى الْأَرْضِ. فَقَالَ أَبُو اللَّيْثِ^١: «لَا يَجُوزُ». وَقَالَ الْقُدُورِيُّ: يَجُوزُ. قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^٢: «وَهُوَ أَقْسَى؛ لِأَنَّهُ مَأْسٌ بِالْقَلَمِ. وَهُوَ وَاسِطَةٌ مُتَفَصِّلَةٌ فَكَانَ كَتُوبٍ مُتَفَصِّلٍ ، إِلَّا أَنْ يَمَسَّهُ بِيَدِهِ».

(وَعَسَلُ الْيَدِ لَا يَنْفَعُ) فِي حِلِّ الْمَسِّ. هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا مَرَّ.

(وَالْخَامِسُ): (حُرْمَةُ الدُّخُولِ فِي الْمَسْجِدِ) وَلَوْ لِلْعُبُورِ بِلا مُكْثٍ (إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ: كَالْخَوْفِ مِنَ السَّبْعِ أَوْ اللَّصِّ أَوْ الْبَرْدِ أَوْ الْعَطَشِ ، وَالْأَوَّلَى) عِنْدَ الضَّرُورَةِ (أَنْ تَتِمَّمَ ثُمَّ تَدْخُلَ).

(وَيَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ مُصَلِّي الْعِيدِ) وَالْجَنَازَةَ لِمَا فِي "الْخُلَاصَةِ"^٣ مِنْ أَنَّ «الْأَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ». انْتَهَى. إِلَّا فِي صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الصُّفُوفُ مُتَّصِلَةً كَمَا فِي "الْخَانِيَةِ"^٤. (وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ) عَطْفٌ عَلَى أَنْ تَدْخُلَ.

^١ خزائن الفقه: كتاب الطهارات والوضوء: باب الحيض: أحكام الحيض، ص ١١٠.

^٢ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٦٩.

^٣ الخلاصة: كتاب الصلاة: الفصل السادس والعشرون في المسجد وما يتصل به ١: ٢٢٧.

^٤ الخانية: كتاب الطهارة: فصل في المسجد، ١: ٦٨.

(وَالسَّادِسُ): (حُرْمَةُ الطَّوَافِ) وَلَوْ فَعَلْتَ صَحَّ وَائْتَمَتْ وَعَلَيْهَا بَدَنَةٌ^١.

(وَالسَّابِعُ): (حُرْمَةُ الْجَمَاعِ وَاسْتِمْتَاعِ مَا تَحْتَ الْإِزَارِ) يَعْنِي: مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ وَلَوْ بِلا شَهْوَةٍ. وَحَلَّ مَا عَدَاهُ مُطْلَقًا.

«وَهَلْ يَحِلُّ النَّظَرُ^٢ وَمُبَاشَرَتُهَا لَهُ^٣؟ فِيهِ تَرَدُّدٌ»، كَذَا فِي "الدَّر"^٤.
وَرَفَعْنَا التَّرَدُّدَ فِي حَوَاشِينَا عَلَيْهِ بِحِلِّ الثَّانِي^٥ دُونَ الْأَوَّلِ^٦.

(وَتَبَيَّنَتْ الْحُرْمَةُ بِإِخْبَارِهَا) وَحَرَّرَ فِي "الْبَحْرِ"^٨: «أَنَّ هَذَا إِذَا كَانَتْ عَفِيفَةً، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهَا، أَمَا لَوْ فَاسِقَةً وَلَمْ يَغْلِبْ صِدْقُهَا بِأَنَّ كَانَتْ فِي غَيْرِ أَوَانٍ حَيْضُهَا لَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا اتِّفَاقًا».

^١ يجب عليها دم بدنة إن طافت طواف الإفاضة، أما إن طافت طواف القدوم أو الوداع أو للتطوع أو طواف العمرة فعليها دم شاة، وإن أعادت الطواف على طهارة سقط الدم.

^٢ أي: النظر إلى ما تحت الإزار.

^٣ وهي أن تلمس بجميع بدنها - إلا ما تحت الإزار - جميع بدنه.

^٤ الدر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢: ٢٧٣ (مطبوع مع حاشية ابن عابدين).

^٥ حاشية ابن عابدين: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢: ٢٧٣.

^٦ أي: مباشرتها له.

^٧ أي: النظر إلى ما تحت الإزار.

^٨ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٠٧. بتصرف.

(وَإِنْ جَامَعَهَا طَائِعِينَ أَنْتَا وَعَلَيْهِمَا التَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ) وَلَوْ أَحَدُهُمَا طَائِعاً وَالْآخَرُ مُكْرَهاً أَثِمَ الطَّائِعُ وَحْدَهُ، "سِرَاج". (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ إِنْ كَانَ) الْجَمَاعُ (فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ، وَيَنْصِفُهُ إِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ) أَوْ وَسَطِهِ، كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ. وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الدَّمُ أَحْمَرَ فِدِينَارٌ، أَوْ أَصْفَرَ فَيَنْصِفُهُ، "سِرَاج".

قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^١: «وَيَدُلُّ لَهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ: "إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ وَهِيَ حَائِضٌ إِنْ كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ، وَإِنْ كَانَ أَصْفَرَ فَلْيَتَصَدَّقْ بِنِصْفِ دِينَارٍ"^٢. انْتَهَى. قَالَ فِي "السَّرَاجِ": وَهَلْ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَحْدَهُ أَوْ عَلَيْهِمَا؟ الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ. وَمَضَرِفُهُ مَضْرِفُ الزَّكَاةِ.

(وَيَكْفُرُ مُسْتَحِلُّهُ) وَكَذَا مُسْتَحِلُّ وَطْءِ الدُّبْرِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، "مُجْتَبَى". وَقِيلَ: لَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ. «وَهُوَ الصَّحِيحُ»، "خُلَاصَةٌ"^٣. وَعَلَيْهِ

^١ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢٠٧:١.

^٢ الحاكم، المستدرک علی الصحيحین، ٢٧٨:١.

— أبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب في إتيان الحائض، رقم (٢٦٥).

— الترمذي، الجامع الصحيح، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كفارة إتيان الحائض، رقم (١٣٧).

^٣ الخلاصة: كتاب ألفاظ الكفر، ٣٨٨:٤.

المَعُولُ؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ لِغَيْرِهِ وَتَمَامُهُ فِي "الدَّرِّ" ^١ وَ"الْبَحْرِ" ^٢.

(وَالثَّامِنُ): (وُجُوبُ الْغُسْلِ أَوْ التَّيَمُّمِ) بِشَرْطِهِ ^٣ (عِنْدَ

الانْقِطَاعِ).

[الْأَحْكَامُ الْمُخْتَصَّةُ بِالْحَيْضِ]

(وَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِالْحَيْضِ):

(فَأَوَّلُهَا): (تَعَلُّقُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِهِ) أَمَّا الْحَامِلُ فَيَبْوَضِعُ الْحَمْلَ،

وَإِنْ لَمْ تَرَدِّ دَمُ النَّفَاسِ. وَصَوْرُهُ فِي "السَّرَاجِ" بِمَا إِذَا قَالَ: «إِذَا وَلَدْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ»، فَوَلَدْتُ، لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثِ حِيضٍ بَعْدَ النَّفَاسِ، تَأْمَلْ.

(وِثَانِيهَا): (الاسْتِبْرَاءُ) صَوْرَتُهُ: لَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً حَامِلًا

فَقَبَضَهَا، وَوَضَعَتْ عِنْدَهُ وَلَدًا وَبَقِيَ وَلَدٌ آخَرُ فِي بَطْنِهَا فَالِدَمُ الَّذِي

بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ نِفَاسٌ وَلَا يَحْصُلُ الْاسْتِبْرَاءُ إِلَّا بِوَضْعِ الثَّانِي، "سَرَاجٌ".

وَكَذَا لَوْ شَرَى حَامِلًا فَوَلَدَتْ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا لَا بُدَّ بَعْدَ الْقَبْضِ مِنْ

حَيْضَةٍ بَعْدَ النَّفَاسِ.

^١ الدر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٢: ٢٨٨ (مطبوع مع حاشية ابن عابدين).

^٢ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٠٧.

^٣ وهو فقد الماء والصلاة به على الصحيح.

^٤ أي: تعلق العدة بالحيض دون النفاس.

(وَنَالِئُهَا): (الْحُكْمُ يَبْلُوغُهَا) وَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي النَّقَاسِ؛
لِأَنَّهُ يُخْصَلُ قَبْلَهُ بِالْحَبْلِ.

(وَرَابِعُهَا): (الْفَصْلُ بَيْنَ طَلَاقِي السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ) لِأَنَّ السُّنَّةَ
فِيمَنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا أَكْثَرَ مِنْ طَلَقَةٍ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ كُلِّ طَلَقَتَيْنِ بِحَيْضَةٍ.
أَمَّا الْفَصْلُ بِالنَّقَاسِ فَلَا يُتَصَوَّرُ لَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِالْوَضْعِ قَبْلَهُ. وَأَمَّا
الطَّلَاقُ فِي النَّقَاسِ فَإِنَّهُ بِذَعْيٍ كَالطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ، كَمَا فِي طَلَاقِ
"الْبَحْرِ"^١.

وَزَادَ فِي "الْبَحْرِ"^٢ هُنَا خَامِسًا مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ الْحَيْضُ وَهُوَ: «عَدَمُ
قَطْعِ السَّابِعِ فِي صَوْمِ الْكَفَّارَةِ». وَزَادَ غَيْرُهُ سَادِسًا وَسَابِعًا: وَهُمَا أَنْ أَقَلَّهُ
ثَلَاثَةٌ وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ.

(وَأَمَّا) الْقِسْمُ الثَّالِثُ [مِنَ الدِّمَاءِ] وَهُوَ (الِاسْتِحَاضَةُ فَحَدَّثَ
أَصْغَرَ كَالرُّعَافِ) وَلَهُ أَحْكَامُ تَأْتِي.

^١ البحر: كتاب الطلاق، ٣: ٢٦٠.

^٢ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٠٤.

[أَحْكَامُ الْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْمَعْدُورِ]

(تَذْنِيبٌ): سَمَّاهُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ هَذَا الْفَصْلِ وَتَكْمِيلٌ لَهُ فَهُوَ
كَالذَّنْبِ (فِي حُكْمِ الْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ الْأَصْغَرِ).

[حُكْمُ الْجَنَابَةِ]

(أَمَّا الْأَوَّلُ): أَيُّ: حُكْمُ الْجَنَابَةِ.

(فَكَالْتَفَاسِ^١، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْقِطُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُحَرِّمُ الصَّوْمَ وَ) لَا (الْجَمَاعَ وَلَوْ قَبْلَ الْوُضُوءِ) نَعَمْ، يُسْتَحَبُّ كَوْنُهُ بَعْدَ غُسْلٍ أَوْ وُضُوءٍ. قَالَ فِي "الْمُبْتَغَى" بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ: «إِلَّا إِذَا احْتَلَمَ لَمْ يَأْتِ أَهْلُهُ^٢». لَكِنْ قَالَ الْمُحَقِّقُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍ فِي "شَرْحِ الْمُنْيَةِ": هَذَا غَرِيبٌ إِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى النَّذْبِ، إِذْ لَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَى الْحُرْمَةِ.

(وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ وَفَمَهُ) نَذْبًا ؛ لِأَنَّ يَدَهُ لَا تَخْلُو عَنِ النَّجَاسَةِ، وَلِأَنَّهُ يَصِيرُ شَارِبًا لِلْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ^٣،

^١ أَيُّ: فِي الْأَحْكَامِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ سَابِقًا.

^٢ مَا لَمْ يَغْتَسِلَ.

^٣ أَيُّ: الْجَنْبِ.

^٤ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي غَسْلَ الْفَمِ فِي الْغَسْلِ فَإِذَا شَرِبَهُ طَهَرَ الْفَمَ وَدَخَلَ الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ إِلَى الدَّخْلِ.

"بَدَائِع"¹. وَفِي "الْحَانِيَّة"²: «وَلَا بَأْسَ بِتَرْكِهِ. وَاخْتَلَفَ فِي الْحَائِضِ، قِيلَ: كَالْجُنْبِ، وَقِيلَ: لَا يُسْتَحَبُّ لَهَا؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ لَا يُزِيلُ نَجَاسَةَ الْحَيْضِ عَنْ فَمِهَا وَيَدَيْهَا». انْتَهَى. (وَيَجُوزُ خُرُوجُهُ لِحَوَائِجِهِ) قِيلَ أَنْ يَغْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّأَ، "تَانَارْ خَانِيَّة"³.

[حُكْمُ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ]

(وَأَمَّا حُكْمُ الْحَدَثِ فَثَلَاثَةٌ):

(الْأَوَّلُ): (حُرْمَةُ الصَّلَاةِ وَالسَّجْدَةِ مُطْلَقًا) وَاجِبَتَيْنِ، أَوْ لَا.

(وَالثَّانِي): (حُرْمَةُ مَسِّ مَا فِيهِ آيَةٌ تَامَّةٌ) وَلَوْ بِغَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ (وَكُتِبَ التَّفْسِيرُ؛ وَلَوْ بَعْدَ غَسْلِ الْيَدِ. وَلَكِنْ يَجُوزُ) لِلْمُكَلَّفِ الْمُتَطَهِّرِ (دَفْعُ الْمُصْحَفِ إِلَى الصَّبِيَّانِ) «وَأِنْ كَانُوا مُخَدِّثِينَ؛ لِأَنَّ فِي الْمَنَعِ تَضْيِيعَ حِفْظِ الْقُرْآنِ، وَفِي الْأَمْرِ بِالتَّطَهِيرِ حَرَجًا بِهِمْ. فَلَا يَأْتُمُّ الدَّفْعُ كَمَا يَأْتُمُّ بِالْبَاسِ الصَّغِيرِ الْحَرِيرِ، وَسَقْيِهِ الْحَمْرَ، وَتَوَجُّهِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ فِي قَضَاءِ حَاجَتِهِ»، "فَتْح"⁴.

¹ بدائع الصنائع: كتاب الطهارة: مطلب: الأحكام المتعلقة بالجنابة، ١: ١٥٢.

² الحانية: كتاب الطهارة: فصل فيما يوجب الغسل، ١: ٤٦.

³ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل الثالث في الغسل، ١: ١٦٣.

⁴ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٦٩-١٧٠ بتصرف.

(وَلَا بَأْسَ بِمَسِّ كُتُبِ الْأَحَادِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْأَذْكَارِ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَفْعَلَ) «قَالَ الْإِمَامُ الْحَلْوَانِيُّ: إِنَّمَا نَلِثُ هَذَا الْعِلْمَ بِالتَّعْظِيمِ، فَإِنِّي مَا أَخَذْتُ الْكَاغِدَ^١ إِلَّا بِطَهَارَةٍ. وَالْإِمَامُ السَّرْحِييُّ كَانَ مَبْطُونًا^٢ فِي لَيْلَةٍ وَكَانَ يُكْرِّرُ دَرَسَ كِتَابِهِ فَتَوَضَّأَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً^٣،

بَحْرٌ^٣.

(وَالثَّالِثُ): (كَرَاهَةُ الطَّوَافِ) لِيُجُوبَ الطَّهَارَةُ فِيهِ^٤.

(وَيَجُوزُ لَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ) هَكَذَا ذَكَرَ فِي "الْبَدَائِعِ"^٥. وَقَالَ فِي "الْمَحِيطِ"^٦: «يُكْرَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ. وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَرْكُ نَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، تَأَمَّلْ.

^١ الكاغد: القرطاس، لفظ معرَّب، المعجم الوسيط: مادة / كغد / ص ٧٩١.

^٢ مبطون: معتل البطن. المعجم الوسيط: مادة / بطن / ص ٦٢.

^٣ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢١٢.

^٤ وإن فعل صح وأثم وعليه دم شاة إن طاف طواف الإفاضة أو طواف العمرة، أما إن طاف طواف القدوم أو الوداع أو للتطوع فعليه صدقة، وإن أعاد الطواف على طهارة سقط ما وجب عليه من دم، أو صدقة.

^٥ بدائع الصنائع: كتاب الطهارة: مطلب: أحكام الحدث، ١: ١٤١-١٤٢.

^٦ المحيط البرهاني: كتاب الطهارات، ١: ٨٠.

[أَحْكَامُ الْمَعْدُورِ]

(ثُمَّ إِنَّ الْحَدَّثَ إِنْ اسْتَوَعَبَ) وَلَوْ حُكْمًا^١ (وَقَتَّ صَلَاةٍ) مَفْرُوضَةٍ^٢ (بِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ زَمَانٌ خَالٍ عَنْهُ يَسَعُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ، يُسَمَّى عُدْرًا، وَصَاحِبُهُ) يُسَمَّى (مَعْدُورًا، وَ) يُسَمَّى أَيْضًا (صَاحِبَ الْعُدْرِ) «هَكَذَا ذَكَرَ فِي "الكَافِي". وَنَقَلَ الزَّيْلَعِيُّ عَنْ عِدَّةٍ كُتِبَ شَرْطُ اسْتِيعَابِ الْوَقْتِ كُلِّهِ، ثُمَّ قَالَ^٣: «هُوَ الْأَظْهَرُ».

قَالَ مَوْلَانَا خُسْرَوُ: "أَرَادَ بِهِ الرَّدُّ عَلَى "الكَافِي" بِأَنَّهُ كَلَامُهُ مُخَالَفٌ لِتِلْكَ الْكُتُبِ، أَقُولُ: لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا"، ثُمَّ ذَكَرَ وَجْهَهُ. وَالْحَقُّ مَا قَالَهُ فِي "الكَافِي"؛ إِذِ الْعِلْمُ بِحَقِيقَةِ الْاسْتِيعَابِ مُتَعَسِّرٌ، بَلْ مُتَعَذِّرٌ خُصُوصًا لِلْمُسْتَحَاضَةِ؛ فَإِنَّهَا تَتَخَذُ الْكُرْسُفَ، فَكَيْفَ يَتَيَسَّرُ مَعْرِفَةُ اسْتِيعَابِ خُرُوجِ الدَّمِ، مُصَنَّفٌ^٥.

^١ أي: ولو كان الاستيعاب حكماً، بأن انقطع العذر في زمن يسير لا يمكنه الوضوء والصلاة فيه؛ لأن الانقطاع اليسير ملحق بالعدم.

^٢ احتراز به عن الوقت المهمل كما بين طلوع الشمس والزوال، فإنه وقت لصلاة غير مفروضة.

^٣ تبين الحقائق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٦٦.

^٤ درر الحكماء: كتاب الطهارة: باب دماء تختص بالنساء ١: ٤٤.

^٥ كذا عجلي هامش المخطوطة "أ".

قُلْتُ: جَعَلَ فِي "الْفَتْحِ" ^١ كَلَامَ "الْكَافِي" تَفْسِيرًا لِمَا قَالَهُ فِي عَامَّةِ الْكُتُبِ، وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ مُمْتَلَا حُسْرًا، فَتَدَبَّرَ.

(وَحُكْمُهُ أَنْ لَا يَنْتَقِضَ وَضُوءُهُ) النَّاشِئُ (مِنْ ذَلِكَ الْحَدَثِ بِتَجَدُّدِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«يَنْتَقِضُ»، وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ مُحْتَزُّ الْقَيْدَيْنِ ^٢ (إِلَّا عِنْدَ خُرُوجِ وَقْتِ مَكْتُوبَةٍ) «فَلَوْ تَوَضَّأَ لِصَلَاةِ الْعِيدِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِهِ الظُّهْرَ فِي الصَّحِيحِ، كَذَا فِي "الزَّيْلَعِيِّ" ^٣. وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ بِدُخُولِ الْوَقْتِ وَخُرُوجِهِ»، مُصَنَّفٌ.

قُلْتُ: وَأَفَادَ بِقَوْلِهِ: «عِنْدَ خُرُوجِ... الخ» أَنَّ النَّاقِضَ لَيْسَ نَفْسَ الْخُرُوجِ، بَلِ الْحَدَثُ السَّابِقُ الْمُتَجَدَّدُ بَعْدَ الْوُضُوءِ أَوْ مَعَهُ، وَإِنَّمَا خُرُوجُ الْوَقْتِ شَرْطٌ.

(فَيُصَلِّي بِهِ فِي الْوَقْتِ) بِشُرُوطٍ تُعَلِّمُ بِمَا سَيَأْتِي، وَهِيَ: — أَنْ يَكُونَ وَضُوءُهُ مِنْ حَدِّهِ الَّذِي صَارَ بِهِ مَعْدُورًا وَلَمْ يَغْرِضْ

^١ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٨٤.

^٢ أما القيد الأول فهو قوله: «الناشئ من ذلك الحدث». وأما القيد الثاني فهو قوله: «بتجدده».

^٣ تبين الحقائق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٦٥. بتصرف.

^٤ كذا على هامش المخطوطة "أ".

عَلَيْهِ حَدَّثَ آخَرُ.

— وَكَانَ وُضُوؤُهُ فِي الْوَقْتِ لَا قَبْلَهُ، وَكَانَ لِحَاجَةٍ^١.

فَحِينَئِذٍ يَبْقَى وَضُوؤُهُ فِي الْوَقْتِ وَإِنْ قَارَنَ الْوُضُوءُ السَّيْلَانَ
أَوْ سَالَ بَعْدَهُ، فَيُصَلِّي بِهِ فِي الْوَقْتِ (مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ) الْوَقْتِيَّةِ
وَالْفَائِتَةِ (وَالنَّوَافِلِ) وَالْوَاجِبَاتِ بِالْأُولَى.

(وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ خُفَّهُ إِلَّا فِي الْوَقْتِ) هَذَا إِذَا كَانَ الدَّمُّ
سَائِلًا عِنْدَ اللُّبْسِ أَوْ الطَّهَارَةِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُنْقَطِعًا عَنْهُمَا مَعًا
يَمْسَحُ تَمَامَ الْمُدَّةِ كَالصَّحِيحِ^٢.

(وَلَا يَجُوزُ إِمَامَتُهُ لِعَظِيمِ الْمَعْدُورِ) بِعُذْرِهِ. فَلَوْ أَمَّ مَعْدُورًا صَحَّ
إِنْ اتَّخَذَ عُذْرَهُمَا، كَمَا فِي "السَّرَاجِ" وَ"الْفَتْحِ"^٣ وَعَظِيمُهُمَا. وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّ
مُجَرَّدَ الْاِخْتِلَافِ مَانِعٌ وَإِنْ كَانَ عُذْرُ الْإِمَامِ أَخْفَ. «كَمَا لَوْ أَمَّ مَنْ بِهِ
انْفِلَاتُ رِيحٍ ذَا سَلْسِ بَوْلٍ، فَإِنَّ الثَّانِي حَدَثٌ وَنَجَاسَةٌ، فَلَا يَصِحُّ»،
كَمَا فِي إِمَامَةِ "النَّهْرِ"^٤. وَتَمَامُهُ فِي "رَدِّ الْمُحْتَارِ"^٥.

^١ أي كمن توضأ لرفع الحدث، لا كمن توضأ على وضوئه للثواب.

^٢ لوجود اللبس على طهارة كاملة.

^٣ فتح: كتاب الصلاة: باب الإمامة، ١: ٣٦٦.

^٤ النهري: كتاب الصلاة: باب الإمامة، ١: ٢٥١.

^٥ حاشية ابن عابدين: كتاب الطهارة: ٢: ٣٢٤، كتاب الصلاة: ٣: ٥٩٠.

(ثُمَّ فِي الْبَقَاءِ) أَي: بَعْدَ مَا ثَبَتَ كَوْنُهُ مَعْدُورًا بِاسْتِيعَابِ عُدْرِهِ
الْوَقْتِ (لَا يُشْتَرَطُ الْاسْتِيعَابُ) ثَانِيًا (بَلْ يَكْفِي وُجُودُهُ) أَي: ذَلِكَ
الْحَدَثِ (فِي كُلِّ وَقْتٍ مَرَّةً).

(وَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ فِي وَقْتٍ تَامٍّ) بِأَنْ اسْتَوْعَبَهُ الْانْقِطَاعُ حَقِيقَةً
(سَقَطَ الْعُدْرُ مِنْ أَوَّلِ الْانْقِطَاعِ) وَالْحَاصِلُ: أَنَّ شَرْطَ ثُبُوتِ الْعُدْرِ
اسْتِيعَابُهُ لِلْوَقْتِ، وَلَوْ حُكْمًا^١. وَشَرْطُ بَقَائِهِ وَجُودُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَلَوْ
مَرَّةً. وَشَرْطُ زَوَالِهِ تَحَقُّقُ الْانْقِطَاعِ التَّامِّ فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ.

(حَتَّى لَوْ انْقَطَعَ) بَعْدَ الْوَقْتِ (فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ أَوْ الصَّلَاةِ)
وَدَامَ الْانْقِطَاعُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ الثَّانِي يُعِيدُ تِلْكَ الصَّلَاةَ (لِوُجُودِ
الْانْقِطَاعِ التَّامِّ (وَإِنْ عَادَ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ الثَّانِي لَا يُعِيدُ) لِعَدَمِ
الْانْقِطَاعِ التَّامِّ؛ لِأَنَّ الْانْقِطَاعَ لَمْ يَسْتَوْعِبِ الْوَقْتِ الْأَوَّلَ وَلَا الثَّانِي.

وَقَيَّدَ بِكَوْنِهِ فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ أَوْ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ بَعْدَ
الْفَرَاحِ مِنَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَ الْقُعُودِ قَدَرَ التَّشَهُّدِ لَا يُعِيدُ لِرِوَالِ الْعُدْرِ
بَعْدَ الْفَرَاحِ، كَمَا تُمَيِّزُ إِذَا رَأَى الْمَاءَ بَعْدَ الْفَرَاحِ مِنَ الصَّلَاةِ، "بَحْر"^٢
عَنِ "السَّرَاجِ". لَكِنَّ قَوْلَهُ: "أَوْ بَعْدَ الْقُعُودِ" مِنَ الْمَسَائِلِ الْإِثْنِي

^١ أَي: بِأَنْ انْقَطَعَ الْعُدْرُ فِي زَمَنِ يَسِيرُ لَا يُمْكِنُ الْوُضُوءُ وَالصَّلَاةُ فِيهِ.

^٢ الْبَحْر: كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْحَيْضِ، ١: ٢٢٨.

عَشْرِيَّة^١ وَفِيهَا الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ.

(وَلَوْ عَرَضَ) الْحَدَّثُ ابْتِدَاءً (بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ فَرَضٍ) انْتَهَرَ
إِلَى آخِرِهِ) رَجَاءُ الْانْقِطَاعِ. وَعِبَارَةٌ "التَّاتَارُ خَائِنَةٌ"^٢: «يَنْبَغِي لَهُ أَنْ
يَنْتَظِرَ... الخ».

(فَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي ، ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ فِي أَثْنَاءِ الْوَقْتِ
الثَّانِي يُعِيدُ تِلْكَ الصَّلَاةَ) لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ اسْتِيعَابُ وَقْتِ تَامٍ ، فَلَمْ يَكُنْ
مَعْدُورًا ، وَقَدْ صَلَّى بِالْحَدَّثِ فَلَا يَجُوزُ.

(وَإِنْ اسْتَوْعَبَ) الْحَدَّثُ (الْوَقْتَ الثَّانِي لَا يُعِيدُ لِثُبُوتِ الْعُذْرِ
حِينَئِذٍ مِنْ ابْتِدَاءِ الْعُرُوضِ).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الثُّبُوتَ وَالسَّقُوطَ كِلَاهُمَا يُعْتَبَرَانِ مِنْ أَوَّلِ
الاسْتِمْرَارِ إِذَا وُجِدَ الْاسْتِيعَابُ.

(وَإِنَّمَا قُلْنَا: "مِنْ ذَلِكَ الْحَدَّثِ"^٣ إِذْ لَوْ تَوَضَّأَ مِنْ آخِرِ) كَبُولٍ ،
وَعُذْرُهُ مُنْقَطِعٌ (فَسَالَ مِنْ عُذْرِهِ نَقْضُ وَضُوْءِهِ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْوَقْتُ)
«لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَمْ يَقَعْ لِذَلِكَ الْعُذْرِ حَتَّى لَا يَنْتَقِضَ بِهِ ، بَلْ وَقَعَ لِغَيْرِهِ.

^١ أي الاختلاف بين الإمام والصاحبين.

^٢ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل الثاني: في بيان ما يوجب الوضوء، ١١٦:١

^٣ عند قوله: "وحكمه أن لا ينتقض وضوؤه من ذلك الحدث".

وَأَيْتًا لَا يَنْتَقِضُ بِهِ مَا وَقَعَ لَهُ^١، كَذَا فِي "شَرْحِ مُنْيَةِ الْمُصَلِّي"^١. وَنَحْوُهُ فِي "التَّاتَارُخَانِيَّة"^٢ وَغَيْرِهَا.

وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ قَوْلَهُمْ: «إِنَّ السَّيْلَانَ لَا يَنْقُضُ وَضُوءَ الْمَعْدُورِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ خُرُوجِ الْوَقْتِ» مُحْتَضٍ بِهَا إِذَا كَانَ وَضُوءُهُ مِنْ عُدْرِهِ لَا مِنْ حَدَثٍ آخَرَ. (وَإِنْ لَمْ يَسِلْ مِنْ عُدْرِهِ) بَعْدَ وَضُوءِهِ مِنْ غَيْرِهِ (لَا يَنْتَقِضُ) وَضُوءُهُ (وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ) لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ كَامِلَةٌ لَمْ يَعْرِضْ مَا يُنَافِيهَا.

(وَأَيْتًا قُلْنَا: "بِتَجَدُّدِهِ"^٣، إِذْ لَوْ تَوَضَّأَ مِنْ عُدْرِهِ فَعَرَضَ حَدَثٌ آخَرُ يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ فِي الْحَالِ) «لِأَنَّ هَذَا حَدَثٌ جَدِيدٌ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا وَقْتَ الطَّهَارَةِ فَكَانَ هُوَ وَالْبَوْلُ وَالْعَائِطُ سَوَاءً»، "بَدَائِعُ"^٤.

(وَإِنْ) تَوَضَّأَ مِنْ عُدْرِهِ (لَمْ يَعْرِضْ) حَدَثٌ آخَرُ (وَلَمْ يَسِلْ مِنْ عُدْرِهِ) عِنْدَ الْوُضُوءِ وَلَا بَعْدَهُ (لَا يَنْقُضُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ) لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ كَامِلَةٌ. قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^٥: «ثُمَّ إِنَّمَا يَبْطُلُ بِخُرُوجِهِ إِذَا تَوَضَّأَ عَلَى

^١ شرح المنية الكبير: فصل في نواقض الوضوء، ص ١٣٦.

^٢ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل الثاني: في بيان ما يوجب الوضوء، ١: ١٩٩.

^٣ عند قوله: "وحكمه أن لا ينتقض وضوءه من ذلك الحدث بتجدده".

^٤ بدائع الصنائع: كتاب الطهارة: ما ينقض الوضوء، ١: ١٢٨ بتصرف.

^٥ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٢٧.

السَّيْلَانِ أَوْ وَجَدَ السَّيْلَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ، أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ وَدَامَ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ فَلَا يَبْطُلُ بِالْخُرُوجِ مَا لَمْ يُحْدِثْ حَدَثًا آخَرَ أَوْ يَسِلَّ. انتهى.

(وَإِنْ سَالَ الدَّمُ مِنْ أَحَدٍ مِنْخَرِيهِ فَقَطَّ فِتْوَضًا ثُمَّ سَالَ مِنْ آخَرَ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ) فِي الْحَالِ لِعُرْوَضِ حَدِيثِ آخَرَ غَيْرِ عُذْرِهِ. (وَإِنْ سَالَ مِنْهُمَا فِتْوَضًا فَانْقَطَعَ مِنْ أَحَدِهِمَا لَا يَنْتَقِضُ) «مَا دَامَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهُ حَصَلَتْ لَهَا جَمِيعًا. وَالطَّهَارَةُ مَتَّى وَقَعَتْ لِعُذْرٍ لَا يَضُرُّهَا السَّيْلَانُ مَا بَقِيَ الْوَقْتُ، فَبَقِيَ هُوَ صَاحِبُ عُذْرٍ بِالْمِنْخَرِ الْآخَرِ»، «بِدَائِعِ»^١.

(وَالْجُدْرِيُّ) «بِضْمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِهَا: قُرُوحٌ فِي الْبَدَنِ تَنْقُطُ وَتَقِيحُ»، «قَامُوس»^٢. (وَالدَّمَامِيلُ) جَمْعُ دُمْلٍ بِضْمِ الدَّالِ وَفَتْحِ الْمِيمِ مُشَدَّدَةً وَخَفَفَةً: وَهُوَ الْخَرَجُ، «قَامُوس»^٣. (قُرُوحٌ) مُتَعَدَّدَةٌ (لَا وَاحِدَةٌ. حَتَّى لَوْ تَوَضَّأَ وَبَعْضُهَا) سَائِلٌ وَبَعْضُهَا الْآخَرُ (غَيْرُ سَائِلٍ ثُمَّ سَالَ انْتَقَضَ) وَضُوءُهُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ كَمَا مَرَّ فِي الْمِنْخَرِ. (وَلَوْ تَوَضَّأَ وَكُلُّهَا سَائِلٌ لَا يَنْتَقِضُ) مَا لَمْ يَخْرُجِ الْوَقْتُ.

^١ بدائع الصنائع: كتاب الطهارة: ما ينقض الوضوء، ١: ١٢٨.

^٢ القاموس: مادة / جدر / ص ٣٦٢.

^٣ القاموس: مادة / دمل / ص ١٠٠٠.

(وَلَوْ) تَوَضَّأَ الْمَعْدُورُ ، ثُمَّ (خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ يَسْتَأْنِفُ) الصَّلَاةَ بَعْدَ الْوُضُوءِ (وَلَا يَبْنِي) عَلَى مَا صَلَّى مِنْهَا كَمَا يَفْعَلُهُ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ (لِأَنَّ الْإِنْتِقَاضَ) لَيْسَ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ بَلْ (بِالْحَدَثِ السَّابِقِ حَقِيقَةً) أَيِ: الْحَدَثِ الْمَوْجُودِ حَالَةَ الْوُضُوءِ ، أَوْ بَعْدَهُ فِي الْوَقْتِ بِشَرْطِ الْخُرُوجِ ، فَالْحَدَثُ مُحْكُومٌ بِإِرْتِفَاعِهِ إِلَى غَايَةِ مَعْلُومَةٍ فَيُظْهَرُ عِنْدَهَا مُقْتَصِرًا لَا مُسْتَنَدًا ، كَمَا حَقَّقَهُ فِي "الْفَتْح" ^١.

(إِلَّا أَنْ يَنْقَطِعَ قَبْلَ الْوُضُوءِ وَدَامَ) الْإِنْقِطَاعُ (حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ وَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ حِينَئِذٍ) كَمَا قَدَّمَائِهِ أَنْفَاءً عَنِ "الْبَحْرِ".

(وَلَوْ تَوَضَّأَ الْمَعْدُورُ بِغَيْرِ حَاجَةٍ ثُمَّ سَالَ عَذْرُهُ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ) صَوَّرَتْهُ كَمَا فِي "الزَّيْلَعِيِّ" ^٢: «لَوْ تَوَضَّأَ وَالْعَذْرُ مُنْقَطِعٌ، ثُمَّ خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُوَ عَلَى وَضُوءِهِ، ثُمَّ جَدَّدَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ سَالَ الدَّمُ انْتَقَضَ؛ لِأَنَّ تَجْدِيدَ الْوُضُوءِ وَقَعَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ». انْتَهَى. لِأَنَّ الْوُضُوءَ الْأَوَّلَ لَمْ يَنْتَقِضْ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ لِمَا عَلِمْتَهُ أَنْفَاءً، وَإِنَّمَا انْتَقَضَ بِالسَّيْلَانِ بَعْدَ الْوَقْتِ.

^١ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٨١.

^٢ تبين الحقائق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٦٦ بتصرف.

(وَكَذَا^١ لَوْ تَوَضَّأَ لِصَلَاةٍ قَبْلَ وَقْتِهَا^٢) «قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَنْتَقِضُ
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْتَقِضُ، كَذَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ^٣، مُصَنَّفٌ^٤.
أَقُولُ: عِبَارَةُ الزَّيْلَعِيِّ هَكَذَا^٥: «لَوْ تَوَضَّأُوا؛ أَيُّ: أَصْحَابُ
الْأَعْدَارِ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ لِلْعَصْرِ يُصَلُّونَ بِهِ الْعَصْرَ فِي رِوَايَةٍ؛ لِأَنَّ
طَهَارَتَهُمْ لِلْعَصْرِ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ كَطَهَارَتِهِمْ لِلظُّهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ.
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ طَهَارَةٌ وَقَعَتْ لِلظُّهْرِ فَلَا
تَبْقَى بَعْدَ خُرُوجِهِ». انْتَهَى.

وَفِي "التَّائِرِ خَانِيَّةِ"^٥: «لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ هُوَ الصَّحِيحُ». وَقَدْ
ذَكَرَ فِيهَا وَفِي "الزَّيْلَعِيِّ"^٦ وَعَامَّةُ الْكُتُبِ: «لَوْ تَوَضَّأَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ الظُّهْرَ عِنْدَهُمَا، لَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ؛ أَيُّ: لِأَنَّهُ يَنْتَقِضُ
عِنْدَهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ، أَمَّا عِنْدَهُمَا فَلَا يَنْتَقِضُ إِلَّا بِالْخُرُوجِ وَلَمْ يُوجَدْ.
وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ مَفْرُوضٌ فِيهَا إِذَا تَوَضَّأَ فِي وَقْتِ

^١ أي: وينتقض وضوؤه.

^٢ ثم سال عذره.

^٣ كذا على هامش المخطوطة "أ".

^٤ تبين الحقائق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٦٥:١، بتصرف.

^٥ التاتارخانية: كتاب الطهارة: الفصل الثاني: في بيان ما يوجب الوضوء، ١١٨:١.

^٦ تبين الحقائق: كتاب الطهارة: باب الحيض، ٦٥:١.

صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لِصَلَاةٍ بَعْدَهَا يَتَّقِضُ لِتَحَقُّقِ خُرُوجِ الْوَقْتِ ، وَكَذَا
لِدُخُولِ الْوَقْتِ. وَلِذَا قَالَ فِي "التَّائِذِ خَانِيَّةٍ": "لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ". أَمَّا لَوْ
تَوَضَّأَ قَبْلَ الْوَقْتِ فِي وَقْتِ مُهْمَلٍ، كَمَا لَوْ تَوَضَّأَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي
بِهِ الظُّهْرَ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّقِضُ بِالدُّخُولِ كَمَا ذَكَرْنَا. وَقَدْ صَرَّحَ بِحُكْمِ
الْمَسْأَلَتَيْنِ كَذَلِكَ فِي "الْهُدَايَةِ"^١، فَتَنَّبَهُ.

(وَإِنْ قَدَّرَ الْمَعْدُورُ عَلَى مَنَعِ السَّيْلَانِ بِالرَّبْطِ وَنَحْوِهِ يَلْزُمُهُ ،
وَيَخْرُجُ مِنَ الْعُذْرِ ، بِخِلَافِ الْحَائِضِ كَمَا سَبَقَ) فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ.

(وَإِنْ سَأَلَ عِنْدَ السُّجُودِ وَلَمْ يَسْلُ بِدُونِهِ) كَجُرْحٍ بِحَلْقِهِ (يَوْمِيٌّ
قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا). «لِأَنَّهُ تَرَكَ السُّجُودَ أَهْوَنُ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْحَدَثِ. فَإِنَّ
الصَّلَاةَ بِإِيَّائِهَا لَهَا وَجُودٌ حَالَةٌ لِاخْتِيَارِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَهُوَ فِي التَّنْفُلِ عَلَى
الدَّابَّةِ ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ الْحَدَثِ بِحَالٍ حَالَةٌ لِاخْتِيَارِ» ، "فَتْح"^٢.

(وَكَذَا لَوْ سَأَلَ عِنْدَ الْقِيَامِ) دُونَ الْقُعُودِ (يُصَلِّي قَاعِدًا ، كَمَا أَنَّ
مَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِرَاءَةِ لَوْ قَامَ) لَا لَوْ قَعَدَ (يُصَلِّي قَاعِدًا) وَيَقْرَأُ؛ لِأَنَّ الْقُعُودَ
فِي مَعْنَى الْقِيَامِ.

^١ الهداية: كتاب الطهارات، ٤١:١.

^٢ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١٨٥:١.

(بِخِلَافِ مَنْ) كَانَ بِحَيْثُ (لَوْ اسْتَلْقَى) وَصَلَّى (لَمْ يَسِلْ) وَلَوْ صَلَّى قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا سَالَ (فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي مُسْتَلْقِيًا) «لِأَنَّ الصَّلَاةَ كَمَا لَا تَجُوزُ مَعَ الْحَدَثِ إِلَّا لِضُرُورَةٍ لَا تَجُوزُ مُسْتَلْقِيًا إِلَّا لَهَا، فَاسْتَوِيًا، وَتَرَجَّحَ الْأَدَاءُ مَعَ الْحَدَثِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِحْرَازِ الْأَرْكَانِ»، "فتح" ١.

(وَمَا أَصَابَ ثَوْبَ الْمَعْذُورِ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ فَعَلَيْهِ غَسْلُهُ إِنْ كَانَ مُفِيدًا) بِأَنْ لَا يُصْبِيَهُ مَرَّةً أُخْرَى. قَالَ فِي "الْخُلَاصَةِ" ٢: «وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى».

(وَإِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ غَسَلَهُ تَنَجَّسَ ثَانِيًا قَبْلَ الْفَرَاعِ مِنَ الصَّلَاةِ جَازَ أَنْ لَا يَغْسِلَهُ) وَهُوَ الْمُخْتَارُ. «وَقِيلَ: لَا يَجِبُ غَسْلُهُ كَالْقَلِيلِ لِلضَّرُورَةِ. وَقِيلَ: إِنْ أَصَابَهُ خَارِجَ الصَّلَاةِ يَغْسِلُهُ، وَفِيهَا لَا؛ لِعَدَمِ امْتِكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ».

وَفِي "الْمُجْتَبَى" قَالَ الْقَاضِي: لَوْ كَانَ بِحَالٍ يَبْقَى طَاهِرًا إِلَى أَنْ يَفْرَغَ لَا إِلَى أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ فَعِنْدَنَا يُصَلِّي بِدُونِ غَسَلٍ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ مُقَدَّرَةٌ عِنْدَنَا بِخُرُوجِ الْوَقْتِ، وَعِنْدَهُ بِالْفَرَاعِ، "فتح" ٣ مُلْخَصًا.

١ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٨٥.

٢ الخلاصة: كتاب الطهارات: الفصل الثالث في نواقض الوضوء، ١: ١٦.

٣ فتح: كتاب الطهارات: باب الحيض والاستحاضة، ١: ١٨٥.

وَقِيلَ: «إِنْ كَانَ مُفِيداً بَانَ لَا يُصِيبُهُ مَرَّةً أُخْرَى يَجِبُ، وَإِنْ كَانَ يُصِيبُهُ مَرَّةً بَعْدَ الْأُخْرَى فَلَا. وَاخْتَارَهُ السَّرْحِيُّ^١، "بَحْر"¹. قُلْتُ: بَلْ فِي "الْبَدَائِعِ"^٢: «أَنَّهُ اخْتِيَارُ مَشَائِخِنَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ». انْتَهَى. فَإِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى مَا فِي الْمَتْنِ فَهُوَ أَيْسَرُ عَلَى الْمَعْدُورِينَ.

وَاللَّهُ الْمُسِرُّ لِكُلِّ عَسِيرٍ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا. وَصَلَّى
اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.
قَالَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ الْمُبَارَكِ - إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - نَهَارَ الْاِثْنَيْنِ لِثَلَاثِ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ الْحَرَامِ سَنَةِ
إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ وَأَلْفٍ عَلَى يَدِ مُؤَلِّفِهِ الْفَقِيرِ مُحَمَّدِ آمِينَ بْنِ
عُمَرَ عَابِدِينَ عَفَا عَنْهُمَا آمِينَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ
آمِينَ.



^١ البحر: كتاب الطهارة: باب الحيض، ١: ٢٢٧.

^٢ بدائع الصنائع: كتاب الطهارة: فصل: ما ينقض الوضوء، ١: ١٣٠ بتصرف.

إِرْشَادُ الْمُكَلَّفِينَ

إِلَى

دَقَائِقِ ذُخْرِ الْمُتَأَهِّلِينَ

تَأْلِيفَ

هداية هارتفورد أشرف منيب

راجعه صاحب الفضيلة الشيخ

عبد الرحمن أرجان البينصوي

مدرس جامع الحافظ أحمد باشا

إستانبول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه رسالة صغيرة في حلّ الأمثلة التوضيحية التي ذكرها الإمام البركوي في الفصل الثاني من رسالته "ذخر المتأهلين"، كنّا قد جمعناها ورتبناها في شكل مبسّط يسهل معه تصور وفهم تلك الأمثلة، فيكمل الانتفاع برسالتي الإمام البركوي، والعلامة ابن عابدين.

وقد قسّمنا هذه الرسالة إلى فصلين:

الفصل الأوّل: الأصول والقواعد الكلية في الحيض والنفاس

استخرجنا فيه بعض القواعد الكلية من المتن والشرح ووضعناها بشكل مستقل، مع الحفاظ على ألفاظها قدر الاستطاعة، ثم وضعناها في

نهاية كل قاعدة رقم الصفحة التي ذكرت فيها حتى يسهل الرجوع إليها لمعرفة شرحها ، أو قيودها ، إذا كانت هناك قيود للقاعدة.

الفصل الثاني: حل الأمثلة التوضيحية

قمنا فيه بحل الأمثلة التوضيحية التي ذكرها الإمام البركوي حلاً تفصيلياً باتباع الخطوات التالية:

١. كتابة أصل المسألة كما ذكرت في المتن.
٢. رسم شكل توضيحي ملوّن يبين صورة المسألة.
٣. تحليل المسألة: ويقصد به الوصف التفصيلي لما رآته المرأة من دماء أو أطهار، ثم تحليل ذلك طبقاً للقواعد.
٤. حكم المسألة إجمالاً: وذلك بذكر حكم المسألة بشكل إجمالي مع مطابقة الفاظها بالفاظ العلامة ابن عابدين قدر الاستطاعة.
٥. حكم المسألة تفصيلاً: لما كانت المرأة تتعامل مع الدماء والأطهار يوماً بيوم وليس بصورة إجمالية ، أضفنا حلاً تفصيلياً لكل مثال هو عبارة عن تجميع لكل الأحكام الخاصة بالمسألة من صيام وصلاة واغتسال ووطء ، مع بيان هذه الأحكام يوماً بيوم.

٦. تصحيح المسألة: ويقصد به إعادة تصحيح أحكام المسألة - إذا كان هناك تصحيح لها - وذلك إذا جاوز الدم الأربعين في النفاس ، أو العشرة في الحيض ، أو رأت طهرًا ناقصاً ، أو ما شابه ذلك.
٧. قواعد المسألة: ذكرنا القواعد الكلية التي اعتمدنا عليها في حل المسألة ، حتى يسهل على القارئ فهم أحكام المسائل ، والأسس التي تم بها حل المسألة.
٨. أضفنا بعد أمثلة الإمام البركوي مثالين ، أحدهما يجمع بين أحكام الحيض والنفاس معاً ، والآخر لامرأة حامل أسقطت سقطاً غير مستبين الخلق ، وذلك إتماماً للفائدة ، واستكمالاً للنفع.
٩. ألحقنا في نهاية الرسالة جدولاً طبياً يوضح الأنواع المختلفة من الإفرازات من المهبل، حتى يمكن التمييز بين الإفرازات الطبيعية - الطاهرة وغير ناقضة للوضوء - وبين الإفرازات الناتجة عن الالتهابات المختلفة.

١٠. لما كانت القاعدة الأولى من القواعد العامة تنص على أنه: «يجب على المرأة حفظ عاداتها في الحيض والنقاس والطهر عدداً ومكاناً» ذيلنا الرسالة بمخطط يبين كيفية تسجيل وحفظ العادة على مدار العام.

ولقد سمينا هذه الرسالة "إرشاد المكلفين إلى دقائق ذخر المتأهلين"، ونسأل الله تعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ■ وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين. آمين.



الأصول والقواعد الكلية للحيض والنفاس

٣٠٩

القواعد العامة

٣١١

قواعد الحيض

٣١٥

قواعد النفاس

القَوَاعِدُ الْعَامَّةُ

١. يَحِبُّ عَلَى كُلِّ امْرَأَةٍ حِفْظُ عَادَتِهَا فِي الْخَيْضِ وَالنِّقَاسِ وَالطُّهْرِ

عَدَدًا وَمَكَانًا. (انظر: ص ٢٢٩).

٢. لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطَأَ زَوْجَتَهُ إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُّ لِأَقَلِّ مِنْ عَادَتِهَا،

حَتَّى تَمُضِيَ عَادَتُهَا. (انظر: ص ٢٠٤).

٣. فِي غَيْرِ الْإِسَةِ مَا عَدَا الْبَيَاضَ الْخَالِصَ مِنَ الْأَلْوَانِ فِي حُكْمِ

الدَّمِّ. (انظر: ص ١٦٩).

٤. الْمُعْتَبَرُ فِي اللَّوْنِ حِينَ يَرْتَفِعُ الْكُرْسُفُ وَهُوَ طَرِيٌّ، وَلَا يُعْتَبَرُ

التَّغْيِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ. (انظر: ص ١٦٩).

٥. الطُّهْرُ النَّاقِصُ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي، لَا يَفْصِلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ مُطْلَقًا.

(انظر: ص ١٤١).

٦. تَتَقَبَّلُ الْعَادَةُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، دَمًا أَوْ طُهْرًا، إِنْ كَانَا صَحِيحَيْنِ.

(انظر: ص ١٤٧).

٧. الطُّهْرُ التَّامُّ الْفَاسِدُ يَفْصِلُ بَيْنَ الدَّمَنِ، وَلَكِنْ لَا يَصْلَحُ لِنَصْبِ

الْعَادَةِ. (انظر: ص ١٤٠).

٨. إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُّ قَبْلَ أَكْثَرِ الْمُدَّةِ فَرَمَانُ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ حَيْضٌ

أَوْ نَفَاسٌ. (انظر: ص ٢٠٠).

قَوَاعِدُ الْحَيْضِ

١. أَقَلُّ الْحَيْضِ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا، أَي: اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ سَاعَةً.
(انظر: ص ١٣٤).

٢. أَكْثَرُ الْحَيْضِ: عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا، أَي: مِثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ سَاعَةً.
(انظر: ص ١٣٦).

٣. يَجِبُ التَّوَقُّفُ عَنِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ بِمُجَرَّدِ رُؤْيَا الدَّمِ بَعْدَ طَهْرِ تَامٍ، إِلَّا إِذَا ابْتَدَأَ الدَّمُ قَبْلَ عَادَتِهَا، وَكَانَ الْبَاقِي مِنْ أَيَّامِ طَهْرِهَا مَالَوْضَمَّ إِلَى حَيْضِهَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ. (انظر: ص ٢٦٩).

٤. لَا يُشْتَرَطُ اسْتِمْرَارُ الدَّمِ فِي كَامِلِ مُدَّةِ الْحَيْضِ حَتَّى يَكُونَ حَيْضًا، وَلَكِنَّ الْعِبْرَةَ لِأَوَّلِهِ وَآخِرِهِ. (انظر: ص ١٣٥).

٥. كُلَّمَا انْقَطَعَ الدَّمُ قَبْلَ الثَّلَاثَةِ تُصَلِّي بِالْوُضُوءِ، وَكُلَّمَا انْقَطَعَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ تُصَلِّي بِالْغُسْلِ. (انظر: ص ٢٠٥).

٦. إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُّ قَبْلَ الثَّلَاثَةِ ، أَوْ جَاوَزَ الْعَشْرَةَ - حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا -
- فِي الْمُعْتَادَةِ ، تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ . (انظر: ص ٢٧٠).
٧. الْحَيْضَانِ لَا يَتَوَالِيَانِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ طَهْرٍ تَامٍّ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا .
(انظر: ص ١٣٨).
٨. الطُّهْرُ التَّامُّ يَفْصِلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ ، وَالِدَّامَانِ الْمُحِيطَانِ بِهِ حَيْضَانِ
إِنْ بَلَغَ كُلُّ نَصَابًا ، وَلَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ . (انظر: ص ١٣٩).
٩. يَجُوزُ بِدَايَةِ الْحَيْضِ وَخَتْمُهُ بِالطُّهْرِ . (انظر: ص ١٤١).
١٠. يَجِبُ الْغُسْلُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْحَيْضِ الْحُكْمِيِّ ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى
طُّهْرٍ . (انظر: ص ١٧٨).
١١. إِذَا لَمْ يُجَاوِزِ الدَّمُّ الْعَشْرَةَ فَالْكُلُّ حَيْضٌ - إِنْ طَهَّرَتْ بَعْدَهُ
طُهْرًا صَحِيحًا - وَلَا عِبْرَةَ لِرَمَانِ الْعَادَةِ . (انظر: ص ١٨٣).
١٢. إِذَا جَاوَزَ الدَّمُّ الْعَشْرَةَ - حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا - وَلَمْ يَقَعْ فِي زَمَانِ
الْعَادَةِ نِصَابٌ ، انْتَقَلَتِ الْعَادَةُ زَمَانًا ، وَالْعَدَدُ بِحَالِهِ يُعْتَبَرُ
مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ ، وَالْبَاقِي اسْتِحْصَاةٌ . (انظر: ص ١٨٢).

١٣. إِذَا جَاوَزَ الدَّمُ الْعَشْرَةَ - حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا - وَوَقَعَ فِي زَمَانِ الْعَادَةِ
نِصَابٌ مُسَاوٍ لِعَادَتِهَا ، فَالْعَادَةُ بَاقِيَةٌ فِي حَقِّ الْعَدَدِ وَالزَّمَانِ
مَعًا ، وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ. (انظر: ص ١٨٣).

١٤. إِذَا جَاوَزَ الدَّمُ الْعَشْرَةَ - حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا - وَوَقَعَ فِي زَمَانِ الْعَادَةِ
نِصَابٌ غَيْرُ مُسَاوٍ لِعَادَتِهَا ، تُرَدُّ إِلَى الْعَادَةِ زَمَانًا وَتَنْقَلُ عَدَدًا إِلَى
مَا رَأَتْهُ ، وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ. (انظر: ص ١٨٣).

١٥. الْحَامِلُ لَا يَحِيضُ ، فَمَا تَرَاهُ مِنَ الدَّمِ اسْتِحَاضَةٌ. (انظر: ص ١٤٠).

١٦. إِنْ أَسْقَطَتِ الْمَرْأَةُ سَقَطًا غَيْرَ مُسْتَبِينِ الْخُلُقِ فَمَا رَأَتْهُ مِنَ الدَّمِ
- قَبْلَ الْإِسْقَاطِ أَوْ بَعْدَهُ - حَيْضٌ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا ، وَتَقَدَّمَ
طُهْرٌ تَأْمٌ. (انظر: ص ١٦١).

١٧. أَقَلُّ الطُّهْرِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ: خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا.
(انظر: ص ١٣٩).

قَوَاعِدُ النَّفَاسِ

١. أَقَلُّ النَّفَاسِ: لَا حَدَّ لَهُ. (انظر: ص ١٣٦).
٢. أَكْثَرُ النَّفَاسِ: أَرْبَعُونَ يَوْمًا. (انظر: ص ١٣٨).
٣. يَحِبُّ التَّوَقُّفُ عَنِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ بِمُجَرَّدِ رُؤْيَا الدَّمِّ فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعِينَ. (انظر: ص ٢٦٨).
٤. يَحِبُّ الْغُسْلُ بِمُجَرَّدِ انْقِطَاعِ الدَّمِّ فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعِينَ. (انظر: ص ٢٠٨).
٥. الطُّهْرُ الْمُتَخَلِّلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ فِي النَّفَاسِ لَا يَقْصِلُ بَيْنَهُمَا، وَيُجْعَلُ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي. (انظر: ص ١٤٣).
٦. إِذَا لَمْ يُجَاوِزِ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ فَالْكُلُّ نَفَاسٌ، إِنْ طَهَّرْتَ بَعْدَهُ طَهْرًا صَحِيحًا. (انظر: ص ١٨١).

٧. إِذَا جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ - حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا - تُرَدُّ إِلَى عَادَتِهَا ،
وَمَا زَادَ عَلَى الْعَادَةِ اسْتِحَاضَةً . (انظر: ص ١٨١) .
٨. إِذَا جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ - حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا - فِي الْمَعْتَادَةِ ، تُؤْمَرُ
بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ . (انظر: ص ٢٧٠) .
٩. النَّفَّاسَانِ لَا يَتَوَالِيَانِ ، وَكَذَا النَّفَّاسُ وَالْحَيْضُ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ
طَهْرٍ تَامٍ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا . (انظر: ص ١٣٨) .
١٠. يَجُوزُ خَتْمُ النَّفَّاسِ بِالطُّهْرِ . (انظر: ص ١٧٩) .
١١. يَجِبُ الْغُسْلُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ النَّفَّاسِ الْحُكْمِيِّ ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى
طُّهْرٍ . (انظر: ص ١٧٨) .
١٢. أَقَلُّ الطُّهْرِ الْفَاصِلِ بَيْنَ النَّفَّاسَيْنِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ . (انظر: ص ١٣٩) .
١٣. أَقَلُّ الطُّهْرِ الْفَاصِلِ بَيْنَ النَّفَّاسِ وَالْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا .
(انظر: ص ١٣٩) .

الحلول التفصيلية للأمثلة التوضيحية

أمثلة النفاس ٣١٩ - ٣٤٥

أمثلة الحيض ٣٤٦ - ٤٢٠

أمثلة النفاس

١. أمثلة على مجاوزة الدم الأربعين

مثال ١: ١ دم - ٢٠ طهر - ١١ دم

مثال ٢: ١ دم - ٣٠ طهر - ١٤ طهر - ١ دم

٢. أمثلة على عدم مجاوزة الدم الأربعين

مثال ٣: ٥ دم - ٣٤ طهر - ١ دم

مثال ٤: ١٨ دم - ٢٢ طهر - ١ دم

مثال ٥: ١ دم - ٣٤ طهر - ١٥ طهر - ١ دم

مثال ١ : امرأة عادتها في النفاس عشرة ايام دماً، ثم عشرين يوماً طهرًا، ثم أحد عشر يوماً دماً.
عادة المرأة



صورة المسألة

[illegible]

أولاً: تحليل المسألة

١. الدم من اليوم الأول إلى اليوم العاشر: دم نفاس؛ لأنه دم عقب ولادة.
٢. الطهر من اليوم الحادي عشر إلى اليوم الثلاثين: طهر تام، صحيح ظاهراً فاسد معنئ؛ لأنه متخلل بين دمين في الأربعين، فلا يفصل بينهما، فيجعل مع الدمين في طرفيه كالدم الترتالي، فهو دم حكماً.
٣. الدم من اليوم الحادي والثلاثين إلى اليوم الحادي والأربعين: ينقسم إلى ما قبله من الدم الحقيقي والحكمي.
٤. مجموع أيام الدماء الترتالية التي رأتها المرأة: واحد وأربعون يوماً.

٤. تغتسل احتياطاً عند تمام عاداتها في اليوم العشرين - وإن كانت على طهر - لاحتفال أن ترد إلى عاداتها.
٥. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الحادي والثلاثين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٦. برؤية الدم في اليوم الحادي والثلاثين تبين أن الطهر السابق له طهر فاسد؛ لأنه تخلل بين دمين في مدة الأربعين، فيجعل كالدم المتوالي.

٧. في نهاية اليوم الأربعين تغتسل وتضمي وتضمي وإن استمر الدم.

٨. في اليوم الحادي والأربعين تيقنت بجاوزة الدم الأربعين؛ فيجب إعادة النظر في حكم المسألة وتصحيحها.

رابعاً: تصحيح المسألة

١. تردد المرأة إلى عاداتها في النفاس؛ لجاوزة الدم الأربعين.

٢. من اليوم الحادي عشر إلى اليوم العشرين

يطلب الحكم بطهارتها؛ فيبني على ذلك:

أ- صلاتها غير صحيحة؛ لأنها صلت وهي نفساء حكماً - ولكن لا إثم عليها - ولا تجب عليها الإعادة، إلا إن قضت

ففيها صلاة أو أدت نذراً فيجب إعادتها حينئذ.

ب - إن صامت أياماً - فرضاً كانت أو واجباً - وجب إعادتها، ولا إثم عليها.

٣. من اليوم الحادي والعشرين إلى اليوم الثلاثين

أ - صيامها صحيح.

ب - ينظر في صلاتها على النحو التالي:

١. إن كانت اغتسلت احتياطاً في اليوم العشرين فصلاتها صحيحة.

٢. إن كانت لم تغتسل فصلاتها غير صحيحة وعليها قضاؤها.

٤. من اليوم الحادي والثلاثين إلى اليوم الأربعين

بطل الحكم بنفاسها، فينبني على ذلك:

أ - يجب أن تقضي ما تركته من الصلاة، ولا إثم عليها بترك الصلاة في تلك الأيام.

ب - إن صادفت تلك الأيام أياماً من رمضان وجب عليها قضاؤها، ولا إثم عليها بترك الصيام فيها.

خامساً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم في مدة الأربعين.
٣. يجب الغسل بمجرد انقطاع الدم في مدة الأربعين.
٤. لا يحل للرجل أن يطأ زوجته إذا انقطع الدم لأقل من عاداتها، حتى تنقضي عاداتها.
٥. الطهر المتدخل بين الدمين في النفاس لا يفصل بينهما، ويجعل كالدم المتوالي.
٦. إذا جاوز الدم الأربعين - حقيقة أو حكماً - ترد إلى عاداتها، وما زاد على العادة استحاضة.
٧. إذا جاوز الدم الأربعين - حقيقة أو حكماً - في المداودة، تكرر بقضاء الصلاة.
٨. يجوز ختم النفاس بالطهر.
٩. يجب الغسل عند الخروج من النفاس الحكمي، وإن كانت على طهر.

٣. الدم في اليوم الثاني والثلاثين: يضم إلى ما قبله من الدم الحقيقي والحكمي:

٤. الطهر من اليوم الثالث والثلاثين إلى اليوم السادس والأربعين: طهر فاسد؛ لأنه لم يستكمل خمسة عشر يوماً، فلا يفصل بين الدمين

ويعتبر كالدم المتوالي، فهو دم حكماً.

٥. الدم في اليوم السابع والأربعين: يضم إلى مجموع الدماء الحقيقية والحكمية السابقة له.

٦. مجموع أيام الدماء المتوالية التي رأتها المرأة: سبعة وأربعون يوماً.

ثانياً: حكم المسألة إجمالاً

ترد المرأة إلى عاداتها في النفاس؛ لمجاوزة الدم الأربعين.

الصورة النهائية للمسألة

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

١. من اليوم الأول إلى اليوم العشرين نقاس.

٢. من اليوم الحادي والعشرين إلى اليوم السابع والأربعين استحاضة.

ثالثاً: حكم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم عقب الولادة تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم الثاني تغتسل وتصلّي وتضمّم.
٣. لا يحل أن يطأها زوجها من اليوم الثاني إلى اليوم العشرين - وإن لم تر فيها الدم - وإن كانت قصي وتضمّم؛ لأن احتمال عود الدم غالب في أيام عادتها.
٤. تغتسل احتياطاً عند تمام عادتها في اليوم العشرين - وإن كانت على طهر - لاحتمال أن ترد إلى عادتها.
٥. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الثاني والثلاثين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٦. برؤية الدم في اليوم الثاني والثلاثين تبين أن الطهر السابق له طهر فاسد؛ لأنه تخلّل بين دمين في مدة الأربعين، فيُجعل كالدم المتوالي.
٧. عند انقطاع الدم في اليوم الثالث والثلاثين تغتسل وتصلّي وتضمّم.
٨. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم السابع والأربعين تبين أن الطهر السابق له طهر ناقص لا يفصل بين الدمين؛ بل يجعل كالدم المتوالي، فتجاوز مجموع أيام الدماء الأربعين؛ فيجب إعادة النظر في حكم المسألة وتصحيحها.

٩. يجب أن لا تترك الصلاة والصيام في اليوم السابع والأربعين؛ لأن هذا الدم دم استحاضة؛ لأن الطهر السابق له طهر ناقص.

رابعاً: تصحيح المسألة

١. ترد المرأة إلى عاداتها في النفاس؛ لمجاورة الدم الأربعين.

٢. من اليوم الثاني إلى اليوم العشرين

بطل الحكم بطهارتها، فينبغي على ذلك:

أ - صلاتها غير صحيحة؛ لأنها صلت وهي نفساء حكماً - ولكن لا إثم عليها - ولا تجب عليها الإعادة، إلا إن قضت فيها صلاة، أو أدت نذراً فيجب إعادتها حينئذ.

ب - إن صامت أياماً - فرضاً كانت أو واجباً - وجب إعادتها، ولا إثم عليها.

٣. من اليوم الحادي والعشرين إلى اليوم الحادي والثلاثين

أ - صيامها صحيح.

ب - ينظر في صلاتها على النحو التالي:

- ١ . إن كانت اغتسلت احتياطاً في اليوم العشرين لفصلاتها صحيحة.
- ٢ . إن كانت لم تغتسل فصلاتها غير صحيحة وعليها قضاؤها.

اليوم الثاني والثلاثون

بطل الحكم بنفاسها، فينبني على ذلك:

- أ - يجب أن تقضي ما تركته من الصلاة، ولا إثم عليها بترك الصلاة في ذلك اليوم.
- ب - إن صادف ذلك اليوم يوماً من رمضان وجب عليها قضاءه، ولا إثم عليها بترك الصيام فيه.

من اليوم الثالث والثلاثين إلى اليوم السابع والأربعين

صلاتها وصيامها صحيحان.

خامساً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم في مدة الأربعين.
٣. يجب الغسل بمجرد انقطاع الدم في مدة الأربعين.
٤. لا يحل للرجل أن يطأ زوجته إذا انقطع الدم لأقل من عاداتها، حتى تمضي عاداتها.
٥. الطهر المتخلل بين الدمين في النفاس لا يفصل بينهما، ويجعل كالدم المتوالي.
٦. الطهر الناقص كالدم المتوالي، لا يفصل بين الدمين مطلقاً.
٧. إذا جاوز الدم الأربعين - حقيقة أو حكماً - ترد إلى عاداتها، وما زاد على العادة استحاضة.
٨. إذا جاوز الدم الأربعين - حقيقة أو حكماً - في المعتادة، تؤمن بقضاء الصلاة.
٩. يجوز ختم النفاس بالطهر.
١٠. يجب الغسل عند الخروج من النفاس الحكمي، وإن كانت على طهر.

مثال ٣: امرأة عادتها في النفاس عشرون يوماً. ولدت فرائت خمسة أيام دمًا، ثم أربعة و ثلاثين يوماً طهرًا، ثم يومًا دمًا.

عادة المرأة

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

صورة المسألة

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

أولاً: تحليل المسألة

١. الدم من اليوم الأول إلى اليوم الخامس: دم نفاس؛ لأنه دم عقب ولادة.
٢. الطهر من اليوم السادس إلى اليوم التاسع والثلاثين: طهر تام، صحيح ظاهرًا فاسد معنى؛ لأنه متخلل بين دمين في الأربعين فلا يفصل بينهما، فيجعل مع الدمين في طرفيه كالدم المتوالي، فهو دم حكماً.
٣. الدم في اليوم الأربعين: يضم إلى ما قبله من الدم الحقيقي والحكمي.
٤. مجموع أيام الدماء المتوالية التي رأتها المرأة: أربعون يوماً.

٥. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الأربعين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٦. برؤية الدم في اليوم الأربعين تبين أن الطهر السابق له طهر فاسد؛ لأنه تحلل بين دينين في مدة الأربعين فيجعل كالدم المتوالي، فيجب إعادة النظر في حكم المسألة وتصحيحها.

٧. عند انقطاع الدم في اليوم الأربعين تغتسل وتصلّي وتضمّم.

رابعاً: تصحيح المسألة

١. تنتقل العادة إلى أربعين يوماً؛ لعدم مجاوزة الدم الأربعين.

٢. من اليوم السادس إلى اليوم التاسع والثلاثين

بطل الحكم بطهارتها، فينبني على ذلك:

- أ- صلاتها غير صحيحة؛ لأنها صلت وهي نقساء حكماً - ولكن لا إثم عليها - ولا تجب عليها الإعادة؛ إلا إن قصت فيها صلاة أو أدت ندراً فيجب إعادتها حينئذ.

- ب - إن صامت أياماً - فرضاً كانت أو راجياً - وجب إعادتها، ولا إثم عليها.

خامساً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم في مدة الأربعين.
٣. يجب الغسل بمجرد انقطاع الدم في مدة الأربعين.
٤. لا يحل للرجل أن يوطأ زوجته إذا انقطع الدم لأقل من عاداتها، حتى تمضي عاداتها.
٥. الطهر المتخلل بين الدمين في النفاس لا يفصل بينهما، ويجعل كالدم المتوالي.
٦. إذا لم يجاوز الدم الأربعين فالكمل نفاس، إن طهرت بعده طهراً صحيحاً.
٧. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهراً، إن كانا صحيحين.

مثال ٤: امرأة عادت بها في النفاس عشرون يوماً، ولدت فترأت ثمانية عشر يوماً دمًا، ثم اثنين وعشرين يوماً طهر آء، ثم يوماً دمًا.

عادة المرأة



صورة المسألة



أولاً: تحليل المسألة

١. الدم من اليوم الأول إلى اليوم الثامن عشر: دم نفاس؛ لأنه دم عقب ولادة.
٢. الطهر من اليوم التاسع عشر إلى اليوم الأربعين: طهر صحيح فاصل بين الدمين؛ لأن الدم الثاني وقع بعد الأربعين.
٣. الدم في اليوم الحادي والأربعين: دم استحاضة؛ لأنه وقع بعد الأربعين ولم يبلغ نضاباً، ولو بلغ نضاباً كان حيضاً.

٣. لا يحل أن يطأها زوجها في اليوم التاسع عشر واليوم العشرين - وإن لم تر فيها الدم - وإن كانت تصلي ونصوم؛ لأن احتمال عود الدم غالب في أيام عاداتها.
٤. تغتسل احتياطاً عند تمام عاداتها في اليوم العشرين - وإن كانت على طهر - لاحتمال أن ترد إلى عاداتها.
٥. في نهاية اليوم الأربعين ظهر أن الطهر - من اليوم التاسع عشر إلى اليوم الأربعين - طهر تام صحيح يفصل بين الدمين؛ فنتقل العادة إلى ثمانية عشر يوماً.
٦. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الحادي والأربعين تتوقف عن الصلاة والصيام؛ لأنه دم وقع بعد طهر صحيح، ولكن بانقطاع الدم قبل ثلاثة أيام تبين أنه دم استحاضة؛ لأنه لم يبلغ نصاباً، فينبغي على ذلك:
 - أ- يجب أن تقضي ما تركته من الصلاة في ذلك اليوم، ولا إثم عليها بترك الصلاة فيه.
 - ب- إن صادف ذلك اليوم يوماً من رمضان وجب عليها قضاءه، ولا إثم عليها بترك الصيام فيه.

رابعاً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم في مدة الأربعين.
٣. يجب الغسل بمجرد انقطاع الدم في مدة الأربعين.
٤. لا يحل للرجل أن يطأ زوجته إذا انقطع الدم لأقل من عاداتها، حتى تضي عاداتها.
٥. إذا لم يجاوز الدم الأربعين فالكحل نفاس، إن طهرت بعده طهر صحيحاً.
٦. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهراً، إن كانا صحيحين.

مثال ٥ : امرأة عادت في النفاس عشرون يوماً. ولدت فرأت يوماً دمًا، ثم أربعة وثلاثين يوماً طهرًا، ثم يوماً دمًا، ثم خمسة عشر يوماً طهرًا، ثم يوماً دمًا.

علاء الدين



صَوْرَةُ الْمَلَكَةِ

[illegible]

أولاً: تحليل المسألة

١. الدم في اليوم الأول: دم نفاس؛ لأنه دم عقب ولادة.
٢. الطهر من اليوم الثاني إلى اليوم الخامس والثلاثين: طهر تام، صحيح ظاهراً فاسداً معنى؛ لأنه متخلل بين دمين في الأربعين فلا يفصل بينهما، فيُجعل مع الدمين مع الدم التوالى، فهو دم حَكَمًا.

٣. الدم في اليوم السادس والثلاثين: يضم إلى ما قبله من الدم الحقيقي والحكمي.
٤. الطهر من اليوم السابع والثلاثين إلى اليوم الحادي والخمسين: طهر صحيح فاصل بين الدمين؛ لأنه استكمل خمسة عشر يوماً، والدم التالي له وقع بعد الأربعين.
٥. الدم في اليوم الثاني والخمسين: دم استحاضة ولو بلغ نصاباً كان حيضاً.
٦. مجموع أيام الدماء المتوالية التي رأتها المرأة: ستة وثلاثون يوماً.

ثانياً: حكم المسألة اجمالاً

تنتقل العادة إلى ستة وثلاثين يوماً؛ لأنها رأت بعد الدم طهراً صحيحاً.

الصورة النهائية للمسألة

[illegible]

١. من اليوم الأول إلى اليوم السادس والثلاثين نفاس.

٢. من اليوم السابع والثلاثين إلى اليوم الحادي والخمسين طهر.
٣. اليوم الثاني والخمسين استحاضة.

ثالثاً: حكم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم عقب الولادة تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم الثاني تغتسل وتصلّي وتضموم.
٣. لا يحل أن يطأها زوجها من اليوم الثاني إلى اليوم العشرين - وإن لم تر فيها الدم - وإن كانت تصلّي وتضموم؛ لأن احتمال عود الدم غالب في أيام عادتها.
٤. تغتسل احتياطاً عند تمام عاديها في اليوم العشرين - وإن كانت على طهر - لاحتمال أن ترد إلى عاديها.
٥. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم السادس والثلاثين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٦. برؤية الدم في اليوم السادس والثلاثين تبين أن الطهر السابق له طهر فاسد؛ لأنه تحلل بين دمين في مدة الأربعين، فيُجعل كالدم المتوالي.

٧. عند انقطاع الدم في اليوم السابع والثلاثين تغسل وتصلب وتقوم.
٨. في نهاية اليوم الحادي والخمسين ظهر أن الطهر - من اليوم السابع والثلاثين إلى اليوم الحادي والخمسين - طهر تام صحيح يفصل بين الدمين؛ فتنتقل العادة إلى ستة وثلاثين يوماً، ويجب إعادة النظر في حكم المسألة وتصحيحها.
٩. عند رؤية الدم في اليوم الثاني والخمسين تتوقف عن الصلاة والصيام؛ لأنه دم وقع بعد طهر صحيح، ويحتمل أن يكون حيضاً.

رابعاً: تصحيح المسألة

١. تنتقل العادة إلى ستة وثلاثين يوماً؛ لأنها رأت بعد الدم طهرأ صحيحاً.
٢. من اليوم الثاني إلى اليوم الخامس والثلاثين

بطل الحكم بطهارتها، فينبغي على ذلك:

- أ - صلاتها غير صحيحة؛ لأنها صلت وهي نفساء حكماً - ولكن لا إثم عليها - ولا تجب عليها الإعادة، إلا إن قضت فيها صلاة أو أدت نذراً فيجب إعادتها حينئذ.

ب- إن صامت أياماً - فرضاً كانت أو واجباً - وجب إعادتها، ولا إثم عليها.

٣. من اليوم السابع والثلاثين إلى اليوم الحادي والخمسين

صلاتها وصيامها صحيحان.

٤. اليوم الثاني والخمسين

بانقطاع الدم قبل ثلاثة أيام تبين أنه دم استحاضة؛ لأنه لم يبلغ نصاباً، فينبني على ذلك:

أ- يجب أن تقضي ما تركته من الصلاة في ذلك اليوم، ولا إثم عليها بترك الصلاة فيه.

ب- إن صادف ذلك اليوم يوماً من رمضان وجب عليها قضاءه، ولا إثم عليها بترك الصيام فيه.

خامساً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم في مدة الأربعين.
٣. يجب الغسل بمجرد انقطاع الدم في مدة الأربعين.
٤. لا يحل للرجل أن يظاً زوجته إذا انقطع الدم لأقل من عاداتها، حتى تمضي عاداتها.
٥. الطهر المتخلل بين الدمين في النفاس لا يفصل بينهما، ويجعل كالدم المتوالي.
٦. إذا لم يجاوز الدم الأربعين فالكل نفاس، إن طهرت بعده طهراً صحيحاً.
٧. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهراً، إن كانا صحيحين.

أمثلة الحيض

٣. مثال على وقوع نضاب غير مساوٍ للعادة في زمانها

مثال ٥: ٥ دم - ٥٧ طهر - ٣ دم - ١٤ طهر - ١ دم

٤. أمثلة على عدم مجاوزة الدم العشرة

مثال ٦: ٥ دم - ٥٥ طهر - ٧ دم

مثال ٧: ٥ دم - ٥٠ طهر - ١٠ دم

مثال ٨: ٥ دم - ٥٤ طهر - ٨ دم

١. أمثلة على عدم وقوع نضاب في زمان العادة

مثال ١: ٥ دم - ١٥ طهر - ١١ دم

مثال ٢: ٥ دم - ٤٦ طهر - ١١ دم

٢. أمثلة على وقوع نضاب مساوٍ للعادة في زمانها

مثال ٣: ٥ دم - ٤٨ طهر - ١٢ دم

مثال ٤: ٥ دم - ٥٤ طهر - ١ دم - ١٤ طهر - ١ دم

مثال ٩: ٥ دم - ٥٠ طهر - ٧ دم

مثال ١٠: ٥ دم - ٥٨ طهر - ٣ دم

مثال ١١: ٥ دم - ٦٤ طهر - ٧ دم

مثال ١٢: ٥ دم - ٦٤ طهر - ١١ دم

٥. مثال للنفاس مع الحيض

مثال ١٣: ١ دم - ٢٥ طهر - ١ دم - ١٤ طهر - ١ دم

٦. مثال السقط غير مستبين الخلق

مثال ١٤: ٧ دم - ٣٠ طهر - ١٥ دم - سقط

مثال ١: امرأة عاداتها في الحيض خمسة أيام وطهرها خمسة وخمسون يوماً. رأت على عاداتها في الحيض خمسة أيام دماً،

ثم خمسة عشر يوماً طهرًا، ثم أحد عشر يوماً دماً.

عادة المرأة

١٠	-	-	-	-	-	٢١	٢٠	-	-	-	٢١	٢٥	-	-	٢١	٢٠	-	-	-	-	-	-	١
طهر ٥٥																							
حيض ٥٥																							

صورة المسألة

٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١
طهر ١٥																							

أولاً: تحليل المسألة

١. الدم من اليوم الأول إلى اليوم الخامس: دم حيض على عاداتها.
٢. الطهر من اليوم السادس إلى اليوم العشرين: طهر تام.
٣. الدم من اليوم الحادي والعشرين إلى اليوم الحادي والثلاثين:
 - أ- دم فاسد؛ لمجاوزته العشرة.
 - ب- لم يقع منه نصاب في زمان العادة.

ثالثاً: حکم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم في اليوم الأول تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم السادس تغتسل وتضلي وتضم.
٣. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الحادي والعشرين تتوقف عن الصلاة والصيام:
٤. في نهاية اليوم العاشر من رؤية الدم - أي: في اليوم الثلاثين - تغتسل وتضلي وتضم، وإن استمر الدم.
٥. في اليوم الحادي والثلاثين تيقنت مجاوزة الدم العشرة، فيجب إعادة النظر في حكم المسألة وتصحيحها.

رابعاً: تصحيح المسألة

١. ترد المرأة إلى عاداتها في الحيض لمجاورة الدم العشرة.
٢. لم يقع في زمان العادة نصاب، فتنتقل زماناً فقط، ويبقى العدد - وهو خمسة - بحاله يعتبر من أول ما رأت.
٣. من اليوم السادس والعشرين إلى اليوم الثلاثين
بطل الحكم بحيضها؛ فينبغي على ذلك:

أ - يجب أن تقضي ما تركته من الصلاة، ولا إثم عليها بترك الصلاة في تلك الأيام.

ب - إن صادفت تلك الأيام أياماً من رمضان وجب عليها قضاؤها، ولا إثم عليها بترك الصيام فيها.

خامساً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم بعد طهر تام، إلا إذا ابتداء الدم قبل عاداتها، وكان الباقي من أيام طهرها ما لم يضم إلى حيضها جاوز العشرة.
٣. كلما انقطع الدم قبل الثلاثة تصلي بالوضوء، وكلما انقطع بعد الثلاثة تصلي بالغسل.
٤. الطهر التام يفضل بين الدمين، والدمان المحيطان به حيضان إن بلغ كل نصاباً، ولم يمنع مانع.
٥. إذا جاوز الدم العشرة - حقيقة أو حكماً - ولم يقع في زمان العادة نصاب، انتقلت العادة زماناً، والعدد بحاله يعتبر من أول ما رأت، والباقي استحاضة.
٦. إذا انقطع الدم قبل الثلاثة، أو جاوز العشرة - حقيقة أو حكماً - في المعتادة، تؤمر بقضاء الصلاة.
٧. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهراً، إن كانا صحيحين.

٣. الدم من اليوم الثاني والخمسين إلى اليوم الثاني والستين:

أ - دم فاسد؛ لمجاوزته العشرة.

ب - وقع منه تسعة أيام في زمان الطهر، من اليوم الثاني والخمسين إلى اليوم الستين.

ج - وقع منه يومان فقط - أي: دون نصاب - في زمان العادة، يومي الحادي والستين والثاني والستين.

ثانياً: حكم المسألة إجمالاً

١. تردد المرأة إلى عاداتها في الحيض؛ لمجاوزة الدم العشرة:

أ - تنتقل زماناً لوقوع يومين فقط في زمان العادة - يومي الحادي والستين والثاني والستين - وهما دون نصاب، ولا يمكن جعلها حيضاً.

ب - يبقى العدد - وهو خمسة - بحاله يعتبر من أول ما رأته.

٢. تنتقل العادة في الطهر عدداً إلى ستة وأربعين يوماً؛ لأنه طهر صحيح.

٤. تغتسل احتياطاً عند تمام عاداتها عدداً في اليوم السادس والخمسين - وإن كانت ترى الدم - لاحتمال انتقال عاداتها زماناً.

٥. في اليوم الحادي والستين تتوقف عن الصلاة والصيام؛ لأن هذا اليوم هو اليوم الأول من أيام زمان عاداتها في الحيض وقد رأت فيه

الدم.

٦. بانقطاع الدم في اليوم الثاني والستين تيقنت أمرين:

أ - مجاوزة الدم العشرة. ب - عدم وقوع نصاب في زمان العادة.

فيجب عليها الغسل إن لم تكن اغتسلت في اليوم السادس والخمسين، ويجب إعادة النظر في حكم المسألة وتصحيحها.

رابعاً: تصحيح المسألة

١. ترد المرأة إلى عاداتها في الحيض؛ لمجاوزة الدم العشرة.

٢. وقع في زمان العادة يومان فقط - اليوم الحادي والستين والثاني والستين - وهما دون نصاب، ولا يمكن جعلها حيضاً، فننتقل العادة زماناً فقط، ويبقى العدد - وهو خمسة - بحاله يعتبر من أول ما رأت.

٣. من اليوم الثاني والخمسين إلى اليوم السادس والخمسين

يطل الحكم بطهارتها؛ فينبني على ذلك:

أ- صلاتها غير صحيحة؛ لأنها صلت وهي حائض - ولكن لا إثم عليها - ولا تجب عليها الإعادة، إلا إن قضت فيها صلاة أو أدت نذراً فيجب إعادتها حينئذ.

ب- إن صامت أياماً - فرضاً كانت أو واجباً - وجب إعادتها، ولا إثم عليها.

٤. من اليوم السابع والخمسين إلى اليوم الستين

أ- صيامها صحيح.

ب- ينظر في صلاتها على النحو التالي:

١. إن كانت اغتسلت احتياطاً في اليوم السادس والخمسين فصلاتها صحيحة.

٢. إن كانت لم تغتسل فصلاتها غير صحيحة وعليها قضاؤها.

٥. يومى الحادي والستين و الثاني والستين

بطل الحكم بحيضها؛ فينبني على ذلك:

أ- يجب أن تقضي ما تركته من الصلاة، ولا إثم عليها بترك الصلاة في هذين اليومين.

ب- إن صادف هذان اليومان رمضان وجب عليها قضاءهما، ولا إثم عليها بترك الصيام فيهما.

خامساً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم بعد طهر تام، إلا إذا ابتدأ الدم قبل عاداتها، وكان الباقي من أيام طهرها ما لم يضم إلى حيضها جاوز العشرة.
٣. كلما انقطع الدم قبل الثلاثة تصلي بالوضوء، وكلما انقطع بعد الثلاثة تصلي بالنفل.
٤. الطهر التام يفصل بين الدمين، والدمان المحيطان به حيضان إن بلغ كل نصاباً، ولم يمنع مانع.

٥. إذا انقطع الدم قبل الثلاثة، أو جاوز العشرة - حقيقة أو حكماً - في المعتادة، توفّر بقضاء الصلاة.
٦. إذا جاوز الدم العشرة - حقيقة أو حكماً - ولم يقع في زمان المعتادة زماناً، والعدد بحاله يعتبر من أول ما رأت، والباقي استحاضة.
٧. تنتقل المادة بمرة واحدة، دماً أو طهرأ، إن كانا صحيحين.

٣. الدم من اليوم الرابع والخمسين إلى اليوم الخامس والستين:

أ - دم فاسد؛ لمجاوزته العشرة.

ب - وقع منه سبعة أيام في زمان الطهر، من اليوم الرابع والخمسين إلى اليوم الستين.

ج - وقع منه خمسة أيام في زمان عاداتها في الحيض، من اليوم الحادي والستين إلى اليوم الخامس والستين.

ثانياً: حكم المسألة إجمالاً

١. تردد المرأة إلى عاداتها في الحيض؛ لمجاوزة الدم العشرة.

٢. تردد إلى عاداتها زماناً وعدداً لوقوع نصاب مساو لها في زمانها، فما رآته في زمان العادة حيض، والباقي استحاضة.

٣. تبقى العادة في الطهر؛ لأنه طهر فاسد؛ لأنها صلت فيه سبعة أيام بدم.

الصورة النهائية للمسألة	
زمان العادة	٥ حيض
٥ حيض	٤٨ طهر
٧ استحاضة	٥٣

١. من اليوم الأول إلى اليوم الخامس حيض.
٢. من اليوم السادس إلى اليوم الثالث والخمسين طهر.
٣. من اليوم الرابع والخمسين إلى اليوم الستين استحاضة.
٤. من اليوم الحادي والستين إلى اليوم الخامس والستين حيض على عاداتها.

ثالثاً: حكم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم في اليوم الأول تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم السادس تغتسل وتصلّي وتضم.
٣. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الرابع والخمسين لا تتوقف عن الصلاة والصيام؛ لأن الباقي من أيام طهرها - من اليوم الرابع والخمسين إلى اليوم الستين - لو ضم إلى أيام حيضها في زمانها المعتاد لجاوز مجموع الأيام عشرة أيام.
٤. تتنسل احتياطاً عند تمام عاداتها عدداً في اليوم الثامن والخمسين - وإن كانت على طهر - لاحتقال انتقال عاداتها زماناً.
٥. في اليوم الحادي والستين تتوقف عن الصلاة والصيام؛ لأن هذا اليوم هو اليوم الأول من أيام زمان عاداتها وقد رأت فيه الدم.

٦. عند انقطاع الدم في اليوم الخامس والستين تغتسل وتصلّي وتضموم.

٧. بانقطاع الدم في اليوم الخامس والستين توقفت أمرين:

أ- مجاوزة الدم العشرة. ب- وقوع نصاب في زمان العادة، مساو لعادتها عدداً.

فلا تنتقل العادة، فما رآته في زمان العادة حيض، والباقي استحاضة.

رابعاً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.

٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم بعد طهر تام، إلا إذا ابتدأ الدم قبل عاداتها، وكان الباقي من أيام طهرها ما لم

ضم إلى حيضها جاوز العشرة.

٣. كلما انقطع الدم قبل الثلاثة تصلي بالوضوء، وكلما انقطع بعد الثلاثة تصلي بالغسل.

٤. الطهر التام يفصل بين الدمين، والدمان المحيطان به -حيضان إن بلغ كل نصاباً، ولم يمنع مانع.

٥. إذا جاوز الدم العشرة - حقيقة أو حكماً - ووقع في زمان العادة نصاب مساو لعادتها، فالعادة باقية في حق العدد والزمان معاً، والباقي استحضارة.

٦. إذا انقطع الدم قبل الثلاثة، أو جاوز العشرة - حقيقة أو حكماً - في المعتادة، تؤثر بقضاء الصلاة.

٧. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهرأ، إن كانا صحيحين.

٤. الطهر من اليوم الحادي والستين إلى اليوم الرابع والسبعين: طهر فاسد؛ لأنه لم يستكمل خمسة عشر يوماً، فلا يقصل بين الدمين، بل يجعل مع الدمين في طرفيه كالدّم التوالي، فهو دم حكماً.
٥. الدّم في اليوم الخامس والسبعين: دم فاسد يضم إلى ما قبله من الدّم الحقيقي والحكمي.
٦. مجموع أيام الدماء التوالي التي رأتها المرأة بعد الطهر التام: ستة عشر يوماً. وقع منها خمسة أيام في زمان العادة، من اليوم الحادي والستين إلى اليوم الخامس والستين.

ثانياً: حكم المسألة إجمالاً

١. ترد المرأة إلى عاداتها في الحيض؛ لمجاوزة الدّم العشرة.
٢. ترد إلى عاداتها زماناً وعدداً لوقوع نصاب مساو لها في زمانها، فم رأتها في زمان العادة حيض، والباقي استحاضة.
٣. تبقى العادة في الطهر؛ لأن الطهر فاسد غير معتبر في الانتقال؛ لأنه تخلله دم في آخره.

الصورة النهائية للمسألة

الصورّة النهائية للمسألة											
زمان المعادة											
٧٤	-	-	-	-	٦٦	٦٥	-	-	-	٦١	
١٠ استراحة						٥ حيض					
						٥٩					

٤. بانقطاع الدم في اليوم الحادي والستين تبين أن دم اليوم الستين هو دم استحاضة، فيجب أن تقضي ما تركته من الصلاة في ذلك اليوم بالوضوء دون الغسل، ولا إثم عليها بترك الصلاة في ذلك اليوم، وإن صادف ذلك اليوم يوماً من رمضان وجب عليها قضاءه، ولا إثم عليها بترك الصيام فيه.
٥. تتنسل احتياطاً عند تمام عاداتها زماناً في اليوم الخامس والستين - وإن كانت على طهر - لاحتمال أن ترد إلى عاداتها زماناً.
٦. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الخامس والسبعين تبين أن الطهر السابق له طهر ناقص لا يفصل بين الدمين، بل يجعل كالدم المتوالي، فتجاوز مجموع أيام الدماء العشرة؛ فيجب عليها الغسل إن لم تكن اغتسلت في اليوم الخامس والستين، ويجب إعادة النظر في حكم المسألة وتصحيحها.
٧. يجب أن لا تترك الصلاة في اليوم الخامس والسبعين؛ لأن هذا الدم دم استحاضة؛ لأن الطهر السابق له طهر ناقص.

رابعاً: تصحيح المسألة

١. تردد المرأة إلى عاداتها في الحيض؛ لمجاوزة الدم العشرة.
٢. وقع في زمان العادة نصاب مساو لعاداتها عدداً، فلا تنتقل العادة، فما رآته في زمان العادة حيض، والباقي استحاضة.

٣. من اليوم الحادي والستين إلى اليوم الخامس والستين

بطل الحكم بطهارتها، فينبني على ذلك:

- أ- صلاتها غير صحيحة؛ لأنها صلت وهي حائض حكماً - ولكن لا إثم عليها - ولا تجب عليها الإعادة، إلا إن قففت فيها صلاة أو أدت نذراً فيجب إعدادها حيث.
- ب- إن صامت أياماً - فرضاً كانت أو وجباً - وجب إعدادتها، ولا إثم عليها.

٤. من اليوم السادس والستين إلى اليوم الخامس والسبعين

- أ- صياها صحيح.
- ب- ينظر في صلاتها على النحو التالي:
 ١. إن كانت اغتسلت احتياطاً في اليوم الخامس والستين فصلاتها صحيحة.
 ٢. إن كانت لم تغتسل عليها الاغتسال بمجرد رؤية الدم، وصلاتها السابقة غير صحيحة وعليها قضائها.

خامساً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم بعد طهر تام، إلا إذا ابتدأ الدم قبل عاداتها، وكان الباقي من أيام طهرها ما لم يضم إلى حيضها جاوز العشرة.
٣. كلما انقطع الدم قبل الثلاثة تصلي بالوضوء، وكلما انقطع بعد الثلاثة تصلي بالغسل.
٤. الطهر التام يفصل بين الدمين، والدمان المحيطان به حيضان إن بلغ كل نصاباً، ولم يمنع مانع.
٥. إذا انقطع الدم قبل الثلاثة، أو جاوز العشرة - حقيقة أو حكماً - في المعتادة، تؤمر بقضاء الصلاة.
٦. الطهر الناقص كالدم المتوالي، لا يفصل بين الدمين مطلقاً.
٧. إذا جاوز الدم العشرة - حقيقة أو حكماً - ووقع في زمان العادة نصاب مساو لعاداتها، فالعادة باقية في حق العدد والزمان معاً، والباقي استحاضة.
٨. يجوز بداية الحيض وختمه بالطهر.
٩. يجب الغسل عند الخروج من الحيض الحكمي، وإن كانت على طهر.
١٠. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهرأ، إن كانا صحيحين.

٣. الدم من اليوم الثالث والستين إلى اليوم الخامس والستين:

- أ- دم صحيح؛ لأنه بلغ نصاباً، ووقع بعد طهر صحيح.
- ب- وقع في زمان العادة ولكنه غير مساوٍ لها عدداً.
٤. الطهر من اليوم السادس والستين إلى اليوم التاسع والسبعين: طهر فاسد؛ لأنه لم يستكمل خمسة عشر يوماً، فلا يفصل بين الدمين، بل يجعل مع الدمين في طريقه كالدّم المتوالي، فهو دم حكماً.
٥. الدم في اليوم الثمانين: دم فاسد يضم إلى ما قبله من الدّم الحقيقي والحكمي.
٦. مجموع أيام الدماء المتوالية التي رأتها المرأة بعد الطهر التام: ثمانية عشر يوماً، وقع منها ثلاثة أيام في زمان العادة، من اليوم الثالث والستين إلى اليوم الخامس والستين.

ثانياً: حكم المسألة إجمالاً

١. ترد المرأة إلى عاداتها في الحيض، لمجاورة الدم العشرة:
- أ- ترد إلى عاداتها زماناً لوقوع نصاب فيها.
- ب- تنتقل عدداً إلى الثلاثة الواقعة فيها.

٢. تنتقل العادة في الظهر عدداً إلى سبعة وخمسين يوماً؛ لأنه طهر صحيح.

الصورة النهائية للمسألة

زمان العادة												١٢												٦١												٦٠												٥٧												١																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
١٥												١٤												١٣												١٢												١١												١٠												٩												٨												٧												٦												٥												٤												٣												٢												١																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																											
٧٩												٧٨												٧٧												٧٦												٧٥												٧٤												٧٣												٧٢												٧١												٧٠												٦٩												٦٨												٦٧												٦٦												٦٥												٦٤												٦٣												٦٢												٦١												٦٠												٥٩												٥٨												٥٧												٥٦												٥٥												٥٤												٥٣												٥٢												٥١												٥٠												٤٩												٤٨												٤٧												٤٦												٤٥												٤٤												٤٣												٤٢												٤١												٤٠												٣٩												٣٨												٣٧												٣٦												٣٥												٣٤												٣٣												٣٢												٣١												٣٠												٢٩												٢٨												٢٧												٢٦												٢٥												٢٤												٢٣												٢٢												٢١												٢٠												١٩												١٨												١٧												١٦												١٥												١٤												١٣												١٢												١١												١٠												٩												٨												٧												٦												٥												٤												٣												٢												١											

٣. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الثالث والستين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٤. عند انقطاع الدم في اليوم السادس والستين تغتسل وتصلي وتصوم.
٥. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الثمانين تبين أن الطهر السابق له طهر ناقص لا يفصل بين الدمين، بل يجعل كالدم التوالي، فتجاوز الدم العشرة؛ فيجب إعادة النظر في حكم المسألة وتصحيحها.
٦. يجب أن لا تترك الصلاة في اليوم الثمانين؛ لأن هذا الدم دم استحاضة؛ لأن الطهر السابق له طهر ناقص.

وابعاً: تصحيح المسألة

١. ترد المرأة إلى عاداتها في الحيض؛ لمجاوزة الدم العشرة.
٢. وقع في زمان العادة نصاب غير مساوٍ لعاداتها، فبقى العادة زماناً، وتتقل عدد إلى الثلاثة الواقعة فيها.
٣. بإعادة النظر في المسألة نجد أنها لا تحتاج إلى تصحيح، لأن المرأة توقفت عن الصلاة والصيام في أيام الدماء، واغتسلت وصلت وصامت في أيام الطهر.

خامساً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم بعد طهر تام، إلا إذا ابتدأ الدم قبل عادتها، وكان الباقي من أيام طهرها ما لم يضم إلى حيضها جاوز العشرة.
٣. كلما انقطع الدم قبل الثلاثة تصلي بالوضوء، وكلما انقطع بعد الثلاثة تصلي بالغسل.
٤. الطهر التام يفصل بين الدمين، والدمان المحيطان به حيضتان إن بلغ كل نصاباً، ولم يمنع مانع.
٥. الطهر الناقص كالدم التوالي، لا يفصل بين الدمين مطلقاً.
٦. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهراً، إن كانا صحيحين.
٧. إذا جاوز الدم العشرة - حقيقة أو حكماً - ووقع في زمان العادة نصاب غير مساو لعادتها، ترد إلى العادة زماناً وتنتقل عدداً إلى ما رأته، والباقي استحاضة.
٨. إذا انقطع الدم قبل الثلاثة، أو جاوز العشرة - حقيقة أو حكماً - في المعتادة، تقوم بقضاء الصلاة.

ثالثاً: حكم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم في اليوم الأول تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم السادس تغتسل وتضلي وتصوم.
٣. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الحادي والستين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٤. عند انقطاع الدم في اليوم التاسع والستين تغتسل وتضلي وتصوم.

رابعاً: قراعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم بعد طهر تام، إلا إذا ابتدأ الدم قبل عادتها، وكان الباقي من أيام طهرها مالم يضم إلى حيضها جاوز العشرة.
٣. كلما انقطع الدم قبل الثلاثة تضلي بالوضوء، وكلما انقطع بعد الثلاثة تضلي بالغسل.

٤. الطهر التام يفصل بين الدمين، والدمان المحيطان به حيضان إن بلغ كل نصاباً، ولم يمنع مانع.
٥. إذا لم يجاوز الدم العشرة فالكل حيض؛ إن طهرت بعده طهراً صحيحاً.
٦. تنتقل العادة بمرة واحدة، دمّاً أو طهراً، إن كانا صحيحين.

٣. الدم من اليوم السادس والخمسين إلى اليوم الخامس والستين:

أ- دم صحيح؛ لأنه بلغ نصاباً، ووقع بعد طهر صحيح.

ب- وقع منه قبل زمان العادة نصاب، من اليوم السادس والخمسين إلى اليوم الستين.

ج- وقع منه في زمان العادة نصاب مساوٍ لعاتها عدداً، من اليوم الحادي والستين إلى اليوم الخامس والستين.

ثانياً: حكم المسألة إجمالاً

١. تنتقل العادة في الحيض عدداً إلى العشرة؛ لعدم مجاوزة الدم العشرة، ولكن إن طهرت بعدها طهر صحيحاً.

٢. تنتقل العادة في الطهر عدداً إلى الخمسين.

الصورة النهائية للمسألة

زمان العادة	الحيض									
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
	طهر	طهر	طهر	طهر	طهر	طهر	طهر	طهر	طهر	طهر
	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠

١. من اليوم الأول إلى اليوم الخامس حيض.

٢. من اليوم السادس إلى اليوم الخامس والخمسين طهر.
٣. من اليوم السادس والخمسين إلى اليوم الخامس والستين حيض.

ثالثاً: حكم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم في اليوم الأول تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم السادس تغتسل وتضلي وتصوم.
٣. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم السادس والخمسين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٤. عند انقطاع الدم في اليوم الخامس والستين تغتسل وتضلي وتصوم.

رابعاً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.

٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم بعد طهر تام، إلا إذا ابتدأ الدم قبل عادتها، وكان الباقي من أيام طهرها ما لو ضم إلى حيضها جاوز العشرة.
٣. كلما انقطع الدم قبل الثلاثة تصلي بالوضوء، وكما انقطع بعد الثلاثة تصلي بالغسل.
٤. الطهر التام يفصل بين الدمين، والدمان المحيطان به حيضان إن بلغ كل نصيباً، ولم يمنع مانع.
٥. إذا لم يجاوز الدم العشرة فالكل حيض؛ إن طهرت بعدها طهرأ صحيحاً.
٦. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهراً، إن كانا صحيحين.

٣. الدم من اليوم الستين إلى اليوم السابع والستين:

أ- دم صحيح؛ لأنه بلغ نصاباً، ووقع بعد طهر صحيح.

ب- وقع منه قبل زمان العادة أقل من نصاب، في اليوم الستين.

ج- ووقع منه في زمان العادة نصاب مساوٍ لعادتها عدداً، من اليوم الحادي والستين إلى اليوم الخامس والستين.

د- ووقع منه بعد زمان العادة أقل من نصاب، من اليوم السادس والستين إلى اليوم السابع والستين.

ثانياً: حكم المسألة إجمالاً

١. تنتقل العادة في الحيض عدداً إلى الثانية؛ لعدم مجاوزة الدم العشرة، ولكن إن طهرت بعدها طهرت صحيحاً.

٢. تنتقل العادة في الطهر عدداً إلى أربعة وخمسين.

الصورة النهائية للمسألة

زمان العادة	طهر ٥٤																												
	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩

١. من اليوم الأول إلى اليوم الخامس حيض.
٢. من اليوم السادس إلى اليوم التاسع والخمسين طهر.
٣. من اليوم الستين إلى اليوم السابع والستين حيض.

ثالثاً: حكم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم في اليوم الأول تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم السادس تغتسل وتصلّي وتصوم.
٣. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الستين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٤. عند انقطاع الدم في اليوم السابع والستين تغتسل وتصلّي وتصوم.

رابعاً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم بعد طهر تام، إلا إذا ابتدأ الدم قبل عاداتها، وكان الباقي من أيام طهرها ما لم يدر إلى حيضها جاوز العشرة.
٣. كلما انقطع الدم قبل الثلاثة تصلي بالوضوء، وكلما انقطع بعد الثلاثة تصلي بالغسل.
٤. الطهر التام يفصل بين الدمين، والدمان المحيطان به حيضان إن بلغ كل نصاباً، ولم يمنع مانع.
٥. إذا لم يجاوز الدم العشرة فالكل حيض؛ إن طهرت بعده طهر صحيحاً.
٦. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهرًا، إن كانا صحيحين.

مثال ٩: امرأة عاداتها في الحيض خمسة أيام وظهرها خمسة وخمسون يوماً. رأت على عاداتها في الحيض خمسة أيام دمًا، ثم خمسين يوماً طهرًا، ثم سبعة أيام دمًا.

عادة المرأة

١٠	٥٩	٥٨	٥٧	٥٦	٥٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١
طهر ٥٥																			١

صورة المسألة

زمان العادة																			١
																			١

أولاً: تحليل المسألة

١. الدم من اليوم الأول إلى اليوم الخامس: دم حيض على عاداتها.
٢. الطهر من اليوم السادس إلى اليوم الخامس والخمسين: طهر صحيح.

٣٠. الدم من اليوم السادس والخمسين إلى اليوم الثاني والستين:

١- دم صحيح؛ لانه بلغ نصاباً، ووقع بعد طهر صحيح.

ب- وقع منه قبل زمان العادة نصاب مساو لعاتها عدداً، من اليوم السادس والخمسين إلى اليوم الستين.

ج- وقع منه أقل من نصاب في زمان العادة، يومي الحادي والستين والثاني والستين.

ثانياً: حكم المسألة إجمالاً

١. تنتقل العادة في الحيض عدداً إلى السبعة؛ لعدم مجاوزة الدم العشرة، ولكن إن طهرت بعدها طهر صحيحاً.

٢. تنقل العادة في الظهر عدداً إلى الخمسين.

الصور النهائية للمسألة

الزمان الجديد للعادة

[illegible]

١. من اليوم الأول إلى اليوم الخامس حيض.
٢. من اليوم السادس إلى اليوم الخامس والخمسين ظهر.
٣. من اليوم السادس والخمسين إلى اليوم الثاني والستين حيض.

ثالثاً: حكم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم في اليوم الأول تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم السادس تغتسل وتصلّي وتضم.
٣. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم السادس والخمسين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٤. عند انقطاع الدم في اليوم الثاني والستين تغتسل وتصلّي وتضم.

رابعاً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم بعد طهر تام، إلا إذا ابتدأ الدم قبل عاداتها، وكان الباقي من أيام طهرها ما لم يضم إلى حيضها جاوز العشرة.
٣. كلما انقطع الدم قبل الثلاثة تصلي بالوضوء، وكلما انقطع بعد الثلاثة تصلي بالغسل.
٤. الطهر التام يفصل بين الدمين، والدمان المحيطان به حيضان إن بلغ كل نصاباً، ولم يمنع مانع.
٥. إذا لم يجاوز الدم العشرة فالكل حيض؛ إن طهرت بعده طهرأ صحيحاً.
٦. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهرأ، إن كانا صحيحين.

١. من اليوم الأول إلى اليوم الخامس حيض.
٢. من اليوم السادس إلى اليوم الثالث والستين طهر.
٣. من اليوم الرابع والستين إلى اليوم السادس والستين حيض.

ثالثاً: حكم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم في اليوم الأول تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم السادس تغتسل وتصلي وتصوم.
٣. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الرابع والستين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٤. عند انقطاع الدم في اليوم السادس والستين تغتسل وتصلي وتصوم.

رابعاً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم بعد طهر تام، إلا إذا ابتدأ الدم قبل عاداتها، وكان الباقي من أيام طهرها ما لو ضم إلى حيضها جاوز العشرة.
٣. كلما انقطع الدم قبل الثلاثة تصلي بالوضوء، وكلما انقطع بعد الثلاثة تصلي بالغسل.
٤. الطهر التام يفصل بين الدمين، والدمان المحيطان به حيضان إن بلغ كل نصاباً، ولم يمنع مانع.
٥. إذا لم يجاوز الدم العشرة فالكل حيض؛ إن طهرت بعده طهرأ صحيحاً.
٦. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهرأ، إن كانا صحيحين.

١. من اليوم الأول إلى اليوم الخامس حيض.
٢. من اليوم السادس إلى اليوم التاسع والستين طهر.
٣. من اليوم السبعين إلى اليوم السادس والسبعين حيض.

ثالثاً: حكم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم في اليوم الأول تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم السادس تغتسل وتضلي وتصوم.
٣. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم السبعين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٤. عند انقطاع الدم في اليوم السادس والسبعين تغتسل وتضلي وتصوم.

رابعاً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم بعد طهر تام، إلا إذا ابتدأ الدم قبل عاداتها، وكان الباقي من أيام طهرها ما لم يضم إلى حيضها جاوز العشرة.
٣. كلما انقطع الدم قبل الثلاثة تصلي بالوضوء، وكلما انقطع بعد الثلاثة تصلي بالغسل.
٤. الطهر التام يفصل بين الدمين، والدمان المحيطان به حيضان إن بلغ كل نصاباً، ولم يمنع مانع.
٥. إذا لم يجاوز الدم العشرة فالكل حيض؛ إن طهرت بعده طهرت صحيحاً.
٦. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهرت، إن كانا صحيحين.

٢. من اليوم السادس إلى اليوم التاسع والستين طهر.
٣. من اليوم السبعين إلى اليوم الرابع والسبعين حيض.
٤. من اليوم الخامس والسبعين إلى اليوم الثمانين استحاضة.

ثالثاً: حكم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم في اليوم الأول تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم السادس تغتسل وتصلّي وتضموم.
٣. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم السبعين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٤. في نهاية اليوم العاشر من رؤية الدم - أي: في اليوم التاسع والسبعين - تغتسل وتصلّي وتضموم وإن استمر الدم.
٥. في اليوم الثمانين يتيقنت بجاوزة الدم العشرة، فيجب إعادة النظر في حكم المسألة وتصحيحها.

رابعاً: تصحيح المسألة

١. تردد المرأة إلى عاداتها في الحيض لمجاورة الدم العشرة.
٢. لم يقع في زمان العادة نصاب، فننتقل زماناً فقط، ويبقى العدد - وهو خمسة - بحاله يعتبر من أول ما رأت.
٣. من اليوم الخامس والسبعين إلى اليوم التاسع والسبعين

بطل الحكم بحيضها؛ فينبني على ذلك:

- أ - يجب أن تقضي ما تركته من الصلاة، ولا إثم عليها بترك الصلاة في تلك الأيام.
- ب - إن صادفت تلك الأيام أياماً من رمضان وجب عليها قضاؤها، ولا إثم عليها بترك الصيام فيها.

خامساً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.

٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم بعد طهر تام، إلا إذا ابتدأ الدم قبل عادتها، وكان الباقي من أيام طهرها ما لم

ضم إلى حيضها جاوز العشرة.

٣. كلما انقطع الدم قبل الثلاثة تصلي بالوضوء، وكلما انقطع بعد الثلاثة تصلي بالغسل.

٤. الطهر التام يفصل بين الدمين، والدمان المحيطان به حيضان إن بلغ كل نصاباً، ولم يمنع مانع.

٥. إذا جاوز الدم العشرة - حقيقة أو حكماً - ولم يقع في زمان العادة نصاب، انتقلت العادة زماناً، والعدد بحاله يعتبر من أول ما رأته،

والباقي استعاضة.

٦. إذا انقطع الدم قبل الثلاثة، أو جاوز العشرة - حقيقة أو حكماً - في المعتادة، تؤمر بقضاء الصلاة.

٧. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهرًا، إن كانا صحيحين.

مثال ١٣ : امرأة عاداتها في النفاس عشرون يوماً وفي الحيض خمسة أيام وطهرها سبعة عشر يوماً. ولدت فأتت يوماً دماً، ثم خمسة وعشرين يوماً طهرت، ثم يوماً دماً، ثم أربعة عشر يوماً طهرت، ثم يوماً دماً.

عادة المرأة



صورة المسألة

٤١	٤٠	-	٣٨	٣٧	-	-	-	-	-	٣٨	٣٧	٣٦	-	-	٣١	٣٠	-	-	-	-	-	-	٣
											١٤ طهر												
											٢٥ طهر												

أولاً: تحليل المسألة

١. الدم في اليوم الأول: دم نفاس؛ لأنه دم عقب ولادة.
٢. الطهر من اليوم الثاني إلى اليوم السادس والعشرين: طهر تام، صحيح ظاهراً فاسداً معيَّ؛ لأنه متخلل بين دمين في الأربعين فلا يفصل بينهما، فيحمل مع الدمين في طرفيه كالدم المتوالي، فهو دم حكماً.

٢. من اليوم الحادي والعشرين إلى اليوم السابع والثلاثين طهر.
٣. من اليوم الثامن والثلاثين إلى اليوم الثاني والأربعين حيض.

ثالثاً: حكم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم عقب الولادة تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم الثاني تغتسل وتصلّي وتضموم.
٣. لا يحل أن يطأها زوجها من اليوم الثاني إلى اليوم العشرين - وإن لم تر فيها الدم - وإن كانت تصلّي وتضموم؛ لأن احتمال عود الدم غالب في أيام عادتها.
٤. تغتسل احتياطاً عند تمام عادتها في اليوم العشرين - وإن كانت على طهر - لاحتمال أن ترد إلى عاداتها.
٥. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم السابع والعشرين تتوقف عن الصلاة والصيام.
٦. برؤية الدم في اليوم السابع والعشرين تبين أن الطهر السابق له طهر فاسد؛ لأنه تخلّل بين دميين في مدة الأربعين، فيُجعل كالدم المتوالي.

٧. عند انقطاع الدم في اليوم الثامن والعشرين تغتسل وتصلي وتصوم.

٨. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الثاني والأربعين تبين أن الطهر السابق له طهر ناقص لا يفصل بين الدمين، بل يجعل كالدّم المتوالي، فتجاوز الدم الأربعين؛ فيجب إعادة النظر في حكم المسألة وتصحيحها.

رابعاً: تصحيح المسألة

١. بمجاوزة الدم الأربعين يجب أن ترد إلى عاداتها في النفاس، والطهر، والحيض.

٢. من اليوم الثاني إلى اليوم العشرين

ترد المرأة إلى عاداتها في النفاس ويطل الحكم بطهارتها، فينبني على ذلك:

أ - صلاتها غير صحيحة؛ لأنها صلت وهي نقساء حكماً - ولكن لا إثم عليها - ولا تجب عليها الإعادة، إلا إن قضت فيها صلاة، أو أدت نذرًا فيجب إعادتها حينئذ.

ب - إن صامت أياماً - فرضاً كانت أو واجباً - وجب إعادتها، ولا إثم عليها.

٣. من اليوم الحادي والعشرين إلى اليوم السابع والثلاثين

ترد المرأة إلى عاداتها في الظهر؛ فينبني على ذلك:

— من اليوم الحادي والعشرين إلى اليوم السادس والعشرين:

أ- صيامها صحيح.

ب- ينظر في صلاحها على النحو التالي:

١. إن كانت اغتسلت احتياطاً في اليوم العشرين فصلاها صحيحة.

٢. إن كانت لم تغتسل فصلاها غير صحيحة وعليها قضاؤها.

— اليوم السابع والعشرين:

أ- يجب أن تنقضي ما تركته من الصلاة، ولا إثم عليها بترك الصلاة.

ب- إن صادف ذلك اليوم يوماً من رمضان وجب عليها قضاؤه، ولا إثم عليها بترك الصيام فيه.

— من اليوم الثامن والعشرين إلى اليوم السابع والثلاثين:
صلاتها وصيامها صحيحان.

٤. من اليوم الثامن والثلاثين إلى اليوم الثاني والأربعين

ترد المرأة إلى عاداتها في الحيض؛ فيبني على ذلك:

- أ- بطل الحكم بطهارتها من اليوم الثامن والثلاثين إلى اليوم الحادي والأربعين.
- ب- صلاتها غير صحيحة؛ لأنها صلت وهي حائض حكماً - ولكن لا إثم عليها - ولا تجب عليها الإعادة، إلا إن قضت فيها صلاة، أو أدت نذراً فيجب إعادتها حيثئذ.
- ج- إن صامت أياماً - فرضاً كانت أو واجباً - وجب إعادتها، ولا إثم عليها.

خامساً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الخيفض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. يجب التوقف عن الصلاة والصيام بمجرد رؤية الدم في مدة الأربعين.
٣. يجب الغسل بمجرد انقطاع الدم في مدة الأربعين.
٤. لا يحل للرجل أن يطأ زوجته إذا انقطع الدم لأقل من عاداتها، حتى تغضي عاداتها.
٥. الطهر المتخلل بين الدمين في النفاس لا يفصل بينهما، ويعمل كالدم المتوالي.
٦. الطهر الناقص كالدم المتوالي، لا يفصل بين الدمين مطلقاً.
٧. إذا جاوز الدم الأربعين - حقيقة أو حكماً - ترد إلى عاداتها، وما زاد على العادة استحاضة.
٨. إذا جاوز الدم الأربعين - حقيقة أو حكماً - في المعتادة، تؤمر بقضاء الصلاة.
٩. يجوز ختم النفاس بالطهر.
١٠. يجب الغسل عند الخروج من النفاس الحكمي، وإن كانت على طهر.

١١. النفاسان لا يتواليان، وكذا النفاس والحيض، بل لا بد من طهر تام فاصل بينهما.
١٢. أقل الطهر الفاصل بين النفاس والحيض خمسة عشر يوماً.
١٣. يجوز بداية الحيض وختمه بالطهر.

مثال ١٤ : امرأة عادتها في الحيض سبعة أيام وطهرها عشرون يوماً. رأت على عادتها في الحيض سبعة أيام دمًا، ثم حملت. فرأت ثلاثين يوماً طهرًا، ثم خمسة عشر يوماً دمًا، ثم أسقطت سقطًا غير مستبين الخلق.

१०५

[illegible]

صِدْقُ الْمَلَأَةِ

[illegible]

أولاً: تحليل المسألة

١. الدم من اليوم الأول إلى اليوم السابع: دم جيض على عادتها.
٢. الطهر من اليوم الثامن إلى اليوم السابع والثلاثين: طهر تام.
٣. الدم من اليوم الثامن والثلاثين إلى اليوم الثاني والخمسين: دم فاسد؛ لأنه في زمان الحمل، والحامل لا يتحيز.

ثانياً: حكم المسألة إجمالاً

١. بعد إسقاط غير مستبين الخلق تصبح فترة الحمل السابقة غير معتبرة شرعاً؛ فتزد إلى عاداتها في الحيض.
٢. تنتقل العادة في الطهر إلى ثلاثين يوماً؛ لأنه طهر صحيح.
٣. تنتقل العادة في الحيض زماناً لعدم وقوع نصاب فيها، ويبقى العدد - وهو سبعة - بحاله يعتبر من أول ما رأته.

الصورة النهائية للمسألة

الزمان الجديد للعادة		الزمان القديم للعادة													
٨ استحاضة	٣٧	٣٠ طهر													
		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

١. من اليوم الأول إلى اليوم السابع حيض.
٢. من اليوم الثامن إلى اليوم السابع والثلاثين طهر.
٣. من اليوم الثامن والثلاثين إلى اليوم الرابع والأربعين حيض.
٤. من اليوم الخامس والأربعين إلى اليوم الثاني والخمسين استحاضة.

ثالثاً: حكم المسألة تفصيلاً

١. عند رؤية الدم في اليوم الأول تتوقف عن الصلاة والصيام.
٢. عند انقطاع الدم في اليوم الثامن تغتسل وتصلّي وتضمّم.
٣. عند رؤية الدم مرة أخرى في اليوم الثامن والثلاثين، يجب عليها أن لا تترك الصلاة والصيام؛ لأن هذا الدم دم استحاضة؛ لأن الحامل لا تحيض.
٤. في اليوم الثاني والخمسين - بعد إسقاط غير مستبين الخلق - أصبحت فترة الحمل السابقة غير معتبرة شرعاً؛ فيجب إعادة النظر في حكم المسألة وتصحيحها.

رابعاً: تصحيح المسألة

١. بعد إسقاط غير مستبين الخلق تكون فترة الحمل السابقة غير معتبرة شرعاً؛ فترد إلى عاداتها في الحيض والطمهر.

٢. من اليوم الثامن والثلاثين إلى اليوم الرابع والأربعين

بطل الحكم بطهارتها، فينبني على ذلك:

- أ - صلاتها غير صحيحة؛ لأنها صلت وهي حائض حكماً - ولكن لا إثم عليها - ولا تجب عليها الإعادة، إلا إن قصفت فيها صلاة؛ أو أدت نذراً فيجب إعادتها حينئذ.
- ب - إن صامت أياماً - فرضاً كانت أو واجباً - وجب إعادتها، ولا إثم عليها.

٣. من اليوم الخامس والأربعين إلى اليوم الثاني والخمسين

صلاتها وصيامها صحيحان.

٤. بعد الإسقاط

يجب أن لا تترك الصلاة والصيام حتى تتم عادتها في الظهر وإن استمر الدم؛ لأن هذا الدم دم استحاضة.

خامساً: قواعد المسألة

١. يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.
٢. الحامل لا تحيض، فما تراه من الدم استحاضة.
٣. إن أسقطت المرأة سقطة غير مستبين الخلق فما رآته من الدم - قبل الإسقاط أو بعده - حيض إن بلغ نصاباً، وتقدمه طهر تام.
٤. إذا جاوز الدم العشرة - حقيقة أو حكماً - ولم يقع في زمان العادة نصاب، انتقلت العادة زماناً، والعدد بحاله يعتبر من أول ما رأت، والباقي استحاضة.
٥. إذا انقطع الدم قبل الثلاثة، أو جاوز العشرة - حقيقة أو حكماً - في المعتادة، تكرر يقضاء الصلاة.
٦. تنتقل العادة بمرة واحدة، دماً أو طهرأ، إن كانا صحيحين.

الانواع المختلفة من الإفرازات من المهبل

الحالة	الأعراض	كمية الإفرازات	شكل الإفرازات	رائحة الإفرازات
المهبل الطبيعي	لا شيء	4-5 سم في اليوم وتزبد وقت التبويض والحمل وتقل بعد من اليأس	شفاف أو أبيض	لا شيء
التهاب بكتيري	بعض المضايقات أو لا شيء	تزيد كمية الإفرازات	متجانس أو رمادي	رائحة السمك خصوصاً بعد الجماع أو التسلل بعبازون
التهاب حميري	حكة أو حرقان	تزيد الإفرازات	أبيض متجين	رائحة حلوة أو مثل الخبز
فطريات	حكة	تزيد	زغورية، خضراء أو رمادي	رائحة كريهة
التهاب، تآكل مهلي	حكة، مضايقات، ألم عند الجماع	تزيد أو لا شيء	مائي أصفر أو أخضر	لا شيء
تزايد في خلايا المهبل	حرقان- حكة - مضايقات - ألم عند الجماع - الآلام تزيد في النصف الثاني من الدورة الشهرية	تزيد	كتل بيضاء	لا شيء
أحسام غريبة في المهبل مثل فنتنة	قليل من الإفرازات أو لا شيء	كثيرة	مائي أو دموي	رائحة كريهة

مقال للمجدول السنوي لتسجيل الدماء والأطهار

المدّة: ٢٠٠٥

البدء/النهاية *	٣١	٣٠	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الشهر
٢٧ / ص ٩:٣٠																									✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	١
ص ٥ / ٢١٠																									✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٢
٢٨ / ص ١١																					✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٣
ص ١ / ٢١١																						✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٤
ص ١٠:٣٠ / ٢١١																		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٥
ص ٧:٣٠ / ٢١١																						✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٦
ص ٨ / ٢٥																																٧
ص ٣ / ٢٣																																٨
ص ٧ / ٢١٠																																٩
ص ٥ / ٢١																																١٠
ص ٤ / ٢١١																																١١
ص ٨ / ٢١				✓																												١٢

يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.

* يلزم تسجيل وقت البداية والنهاية.

• وقت الغسل يعتبر من وقت الحيض أو النفاس إذا انقطع الدم قبل أكثر المدّة.

مثال لتسجيل الدماء والأطهار أثناء الحمل

السنة: ٢٠٠٥

البدية/النهاية	٣١	٣٠	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الشهور	
١٠ م / ٥ ص																																	١
١١ ص					✓																												٢
٢ م																														✓			٣
٥ م																													✓				٤
																																	٥
																																	٦
																																	٧
																																	٨
																																	٩
ولدت ٧:٣٠ ص	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓														١٠
٤ م																				✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	١١
١٠:٣٠ ص / ٩ م	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓														١٢

يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.

* يلزم تسجيل وقت البداية والنهاية.

* وقت الغسل يعتبر من وقت الحيض أو النفاس إذا انقطع الدم قبل أكثر المدة.

الجدول السنوي لتسجيل الدماء والأطهار

السنة:

البدء/النهاية *	٣١	٣٠	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الشهر
																																١
																																٢
																																٣
																																٤
																																٥
																																٦
																																٧
																																٨
																																٩
																																١٠
																																١١
																																١٢

يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.

* يلزم تسجيل وقت البداية والنهاية.

* وقت الغسل يعتبر من وقت الحيض أو النفاس إذا انقطع الدم قبل أكثر المدة.

X

الجدول السنوي لتسجيل الدماء والأطهار

السنة:

البدء/النهاية •	٣١	٣٠	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	القبور
																																١
																																٢
																																٣
																																٤
																																٥
																																٦
																																٧
																																٨
																																٩
																																١٠
																																١١
																																١٢

يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.

* يلزم تسجيل وقت البداية والنهاية.

* وقت الغسل يعتبر من وقت الحيض أو النفاس إذا انقطع الدم قبل أكثر المدة.

الجدول السنوي لتسجيل الدماء والأطهار

السنة:

البداية/النهاية	٣١	٣٠	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الشهور
																																١
																																٢
																																٣
																																٤
																																٥
																																٦
																																٧
																																٨
																																٩
																																١٠
																																١١
																																١٢

يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدداً ومكاناً.

* يلزم تسجيل وقت البداية والنهاية.

* وقت النفاس يعتبر من وقت الحيض إذا انقطع الدم قبل أكثر المدة.

هذا آخر ما يسره الله تعالى لنا بفضلله ومنه وجوده وكرمه من التحقيق والتعليق والجمع والترتيب لخدمة هذه الرسالة المعروفة بـ «ذخر المتأهلين والنساء في تعريف الأطهار والدماء» التي ألفها العالم الجليل الإمام البرگوي مع شرحها المسمى «منهل الواردين من بحار الفيض على ذخر المتأهلين في مسائل الحيض» لخاتمة المحققين العلامة محمد أمين بن عابدين، ونسأله تعالى ذو الفضل العظيم أن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر ما فيه من تقصير، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن ينفع به طلبه العلم الشريف. ونرجو من كل من ينتفع به أن يذكرنا بصالح دعواته. وقد وافق الفراغ من خدمة هذا الكتاب يوم الأحد العاشر من شعبان سنة

١٤٢٤ هـ الموافق التاسع والعشرين من تشرين الثاني سنة ٢٠٠٤ م

بمدينة دمشق المحروسة وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين

وعلى آله وصحبه هداة الحق الطيبين الطاهرين

واغفر اللهم لنا ولوالدينا ولمشايخنا

يا أرحم الراحمين

آمين



الفهارس العامة

فهرس تراجم العلماء المذكورة ٤٣٩

فهرس تراجم الكتب المذكورة ٤٥٩

فهرس مراجع التحقيق ٤٧٥

فهرس الموضوعات ٤٨٧

تراجم العلماء المذكورة

ابن الأثير

أبو السعادات مبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ)، ولد بجزيرة ابن عمر ونشأ بها، ثم انتقل إلى الموصل، كان أشهر العلماء ذكراً، وأكبر النبلاء قدراً، وله المصنفات البديعة منها: "جامع الأصول"، و"النهاية في غريب الحديث"، و"الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف". (التعليقات السنية: ص ٦٤).

ابن أمير حاج

محمد بن محمد بن محمد، المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن المؤقت، أبو عبد الله شمس الدين، (المتوفى سنة ٨٧٩ هـ)، فقيه من علماء الحنفية، من أهل حلب، من كتبه: "التقرير والتحبير" في أصول الفقه شرح به "التحرير" لابن الهمام، و"ذخيرة القصر في تفسير سورة العصر"،

و"حَلَبَةُ الْمُجَلِّيِّ شرح مُنِيَّةِ المصلي". (الأعلام ٧: ٤٩).

ابن الكمال

أحمد بن سليمان الرومي، الشهير بابن كمال باشا، (المتوفى سنة ٩٤٠ هـ)، قاض، من العلماء بالحديث ورجاله، قلما يوجد فن من الفنون وليس له مصنف فيه، أخذ العلم عن الرجال المشهورين، كان مدرساً بمدينة أدرنة، ثم صار قاضياً بها، ثم جعله السلطان سليم خان قاضياً بالعسكر، ثم صار مفتياً بقسطنطينية، ومات وهو مفت بها، له تصانيف كثيرة معتبرة منها: متن وشرحه سماهما بـ"الإصلاح والإيضاح"، ومتن في الأصول سماه "تغيير التنقيح" وشرحه، وغير ذلك. (الفوائد البهية رقم ٢٢).

ابن الهمام

محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد كمال الدين، المعروف بابن الهمام السكندري السيواسي، (المتوفى سنة ٨٦١ هـ)، ولد بالإسكندرية وتوفي بالقاهرة، كان إماماً نظاراً فارساً في البحث، فروعياً أصولياً محدثاً مفسراً حافظاً نحويّاً كلامياً منطقياً جدليّاً، كان أفتى برهة من عمره ثم ترك الإفتاء جملة، وولى من الوظائف تدريس الفقه بالمنصورية والأشرفية

والشيخونية، له تصانيف معتبرة منها: شرح الهداية المسمى "فتح القدير"، و"التحرير" في الأصول، و"المسيرة" في العقائد، و"زاد الفقير" مختصر في مسائل الصلاة، مات يوم الجمعة السابع من رمضان. (الفوائد البهية رقم ٣٨١).

أبو جعفر

محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر، الفقيه البلخي الهندي، (المتوفى سنة ٣٦٢ هـ)، شيخ كبير، وإمام جليل القدر من أهل بلخ، كان على جانب عظيم من الفقه والذكاء والزهد والورع، كان يقال له: أبو حنيفة الصغير لفقهه، حدث ببلخ وأفتى بالمشكلات، وأوضح العضلات، تفقه على أبي بكر الأعمش، وتفقه عليه نصر بن محمد أبو الليث الفقيه، وجماعة كثيرة، وكانت وفاته ببخارى. (الفوائد البهية رقم ٣٧٨).

أبو حنيفة

النعمان بن ثابت بن زوطى، بضم الزاي وفتح الطاء، (المتوفى سنة ١٥٠ هـ)، فارسي الأصل من أبناء فارس الأحرار، ولد سنة ٨٠ هـ بالكوفة، تلقى الفقه عن حماد بن أبي سليمان، وسمع كثيراً من علماء التابعين كعطاء ونافع، أدرك أربعة من الصحابة باتفاق وستة منهم على

اختلاف، ولكنه لم يرو عنهم فيما ترجح، اشتغل خزازاً بالكوفة فكان معروفاً بصدق المعاملة وحسن الوجه والمجلس والمواساة لإخوانه، اتصل به كثير من الطلبة وأخذوا عنه وعاونوه - لما صاروا أهلاً لذلك - في وضع المسائل وفي الجواب عنها، ومن تلاميذه عبد الله بن المبارك أمير المؤمنين في الحديث، ولما أسس المنصور بغداد استقدم إليها أعيان العلماء وكان أبو حنيفة منهم، وعرض عليه القضاء مراراً فكان يرفضه فعوقب بالسجن والضرب، ثم أفرج عنه وألزم بيته مع عدم الفتوى ومقابلة الناس. (الطبقات السنية ١: ٧٣-١٦٩).

أبو داود

سليمان بن الأشعث بن إسحق الأزدي السجستاني، (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ)، الحافظ الإمام الثبت، صاحب كتاب السنن المشهور، طلب العلم صغيراً، ثم رحل إلى الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان ولقي كثيراً من أئمة الحفاظ، قيل عنه: ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد، ترك مصنفات كثيرة في الحديث خاصة وأشهرها: "كتاب السنن" الذي احتل المكان الأول بعد الصحيحين. (سير أعلام النبلاء ١٣: ٢٠٣-٢٣٧).

أبو زيد

سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، (المتوفى سنة ٢١٥ هـ)، أحد أئمة الأدب واللغة، من أهل البصرة ووفاته بها، كان يرى رأي القادرية، وهو من ثقات اللغويين، كان سيبويه إذا قال: «سمعت الثقة» عنى أبا زيد، من تصانيفه: كتاب "النوادر"، و"لغات القرآن"، و"غريب الأسماء"، و"الهشاشة والبشاشة". (الأعلام ٣: ٩٢).

أبو سهل

ذكر محقق التاتارخانية في مقدمته ١: ٥٣: أن أشهر من يذكر بهذه الكنية فقيهان:

أبو سهل الزُّجَاجِيّ

بضم الزاي المعجمة نسبة إلى صناعة الزجاج، وربما يقال له الغزالي أو الفرضي، أخذ العلم عن أبي سعيد البردعي، عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه، عن جده، ثم رجع إلى نيسابور فأقام بها إلى أن مات، ودرس عليه أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص. (الفوائد البهية رقم ١٧١).

موسى بن نصر الرازي

من أصحاب محمد، روى الحديث عن عبد الرحمن أبي زهير، تفقه عليه أبو سعيد البردعي، وأبو علي الدقاق. (الفوائد البهية رقم ٤٧٦).

أبو عثمان

يُذكر في الفتاوى التاتارخانية وفي المحيط البرهاني تارة باسم سعد أو سعيد بن مزاحم السمرقندي، وتارة باسم سعد بن إبراهيم السمرقندي، ولم نهتد لأحد منهم.

أبو عصمة بن معاذ

سعد بن معاذ المُرُوزِيّ تلميذ إبراهيم بن يوسف، وهو تلميذ أبي يوسف القاضي. (الجواهر المضية رقم ١٩٥١).

أبو علي الدَّقَّاق

الدقاق بفتح الدال المهملة، وتشديد القاف الأولى، يقال لمن يبيع الدقيق ويعمله، قرأ على موسى بن نصر الرازي، وهو أستاذ أبي سعيد البردعي وله كتاب "الحيض". (الفوائد البهية رقم ٢٨٥).

أبو الليث

نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الليث الفقيه السمرقندي، المشهور بإمام الهدى، (المتوفى سنة ٣٧٣ هـ)، أخذ عن أبي جعفر الهندواني وغيره وله مصنفات منها: "تفسير القرآن"، و"النوازل"، و"عيون المسائل"، و"الفتاوى"، و"خزانة الفقه"، و"بستان العارفين"، و"شرح الجامع الصغير"، و"تنبيه الغافلين". (الفوائد البهية رقم ٤٨٥).

أبو يوسف

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، (المتوفى سنة ١٨٣ هـ)، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه، كان فقيهاً علامة من حفاظ الحديث، ولد بالكوفة، وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة وغلب عليه الرأي، ولي قضاء بغداد أيام المهدي والهادي والرشيد، ومات في خلافته ببغداد وهو على القضاء، وهو أول من دعي قاضي القضاة، ويقال له قاضي قضاة الدنيا، كان المقدم من أصحاب الإمام، وأول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة، وأملى المسائل ونشرها، وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض، وله: "الأمالى"، و"النوادر"، و"الخراج". (الفوائد البهية رقم ٥٠٤).

الإمام = أبو حنيفة.

الباقاني

محمود بن بركات الباقاني، نور الدين (المتوفى سنة ١٠٠٣ هـ)، نسبته إلى باقا من قرى نابلس، فقيه حنفي، دمشقي، له كتب في فقه الحنفية منها: "مجرى الأنهر في شرح ملتقى الأبحر"، و"تكملة البحر الرائق في شرح كنز الدقائق"، أصله منها ومولده ووفاته بدمشق. (الأعلام ٧: ١٦٦).

الحاكم

محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الطهماني النيسابوري، أبو عبد الله، الشهير بالحاكم، (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ)، من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه، مولده ووفاته في نيسابور، أخذ عن نحو ألفي شيخ، وولي قضاء نيسابور، من أعلم الناس بصحيح الحديث وسقيمه، صنف كتباً كثيرة منها: "المستدرک"، "تاريخ نيسابور"، "معرفة علوم الحديث". (سير أعلام النبلاء ١٧: ١٦٤).

الحاكم الشهيد

محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن إسماعيل بن الحاكم، المعروف بالحاكم الشهيد المروزي البلخي، (المتوفى سنة ٣٣٤ هـ)، ولي القضاء ببخارى ثم ولاء الأمير صاحب خراسان وزارته، وقتل شهيداً، سمع الحديث بمرو على أبي رجاء محمد بن حمدويه، وهو يروي عن أحمد بن حنبل وغيره، وسمع منه أئمة خراسان وحفاظها، صنف "المختصر"، و"المنتقى"، و"الكافي"، وغيره، وكتاب "الكافي"، و"المنتقى" أصلان من أصول المذهب بعد كتب محمد. (الفوائد البهية رقم ٣٩٥).

الحسن

الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ)، نسبة إلى بيع اللؤلؤ، صاحب أبي حنيفة كان يقظاً قطناً فقيهاً نبهاً، ولي القضاء سنة أربع وتسعين ومائة، ثم استعفى فأعفى، كان محباً للسنن واتباعها، أخذ عنه محمد بن سماعة، ومحمد بن شجاع، وغيرهم، من كتبه: "أدب القاضي"، و"الفرائض"، و"الوصايا". (الفوائد البهية رقم ١١٦).

الحلواني

عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح، شمس الأئمة الحلواني،
(المتوفى سنة ٤٤٨ هـ)، بفتح الحاء المهملة وسكون اللام بعدها، منسوب
إلى عمل الحلوى، تفقه على الحسن أبي علي النسفي، وتفقه عليه شمس
الأئمة بكر الزرنجري، وشمس الأئمة محمد السرخسي، ومن تصانيفه:
"المبسوط"، وكتاب "النوادر". (الفوائد البهية رقم ٢٠٢).

الخير الرملي

خير الدين بن أحمد بن علي الأيوبي العليمي الفاروقي، (المتوفى سنة
١٠٨١ هـ)، فقيه باحث له نظم، من أهل الرملة بفلسطين ولد ومات
فيها، رحل إلى مصر سنة ١٠٠٧ هـ فمكث فيها بالأزهر ست سنين،
وعاد إلى بلده فأفتى ودرس إلى أن توفي، أشهر كتبه: "الفتاوى الخيرية"،
و"مظهر الحقائق على حاشية البحر الرائق". (الأعلام ٣٢٧:٢).

زفر

زفر بن الهذيل بن قيس البصري، (المتوفى سنة ١٥٨ هـ)، بضم
الزاي المعجمة وفتح الفاء بعدها راء مهملة، تلميذ الإمام أبي حنيفة،
وكان الإمام يبجله ويعظمه ويقول: هو أقيس أصحابي، وكان هو المقدم

في مجلس الإمام، جمع بين العلم والعبادة، وكان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي. (الفوائد البهية رقم ١٥٩).

الزَيْلَعِيّ

عثمان بن علي بن محجن، أبو محمد فخر الدين الزيلعي، (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ)، نسبة إلى زيلع بلدة بساحل بحر الحبشة، كان مشهوراً بمعرفة الفقه والنحو والفرائض، قدم القاهرة سنة خمس وسبع مائة ودرس وأفتى وقرر وانتقد ونشر الفقه ووضع شرحاً على "كنز الدقائق" سماه "تبيين الحقائق". (الفوائد البهية رقم ٢٤١).

السَّرْخُسِيّ

محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر شمس الأئمة السرخسي، (المتوفى سنة ٤٩٠ هـ)، نسبته إلى سَرْخُس بفتح السين وفتح الراء وسكون الخاء، بلدة قديمة من بلاد خراسان، كان إماماً علامة حجة متكلماً مناظراً أصولياً مجتهداً، عده ابن كمال باشا من المجتهدين في المسائل، لازم شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني، وأخذ عنه حتى تخرج به وصار أَوْحَدَ زمانه، وتفقه عليه برهان الأئمة عبد العزيز بن مازة، ومحمود بن عبد العزيز الأوزجندی، أملى "المبسوط" نحو خمس عشرة مجلداً وهو في السجن

بأوزجند كان محبوباً وأصحابه في أعلى الحب، وله كتاب في أصول الفقه،
و"شرح السير الكبير". (الفوائد البهية رقم ٣٢٨).

السرخسي

محمد بن محمد بن محمد الملقب برضي الدين، (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ)،
مصنف المحيط، كان إماماً كبيراً جامع العلوم العقلية والنقلية، أخذ العلم
عن الصدر الشهيد حسام الدين عمر، عن أبيه برهان الدين الكبير عبد
العزیز، عن الحلواني، عن أبي علي النسفي، عن محمد بن الفضل، قدم حلب
ودرس بالنورية والحلاوية، ثم انعزل عن التدريس وسار إلى دمشق وتوفي
بها. (الفوائد البهية رقم ٤٠٨).

السيد

علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف والسيد السند
الجرجاني، (المتوفى ٨١٦ هـ)، قرأ على أكمل الدين محمد بن محمود
البابري صاحب العناية حاشية الهداية، وأخذ عنه الفنون الشرعية، له
تصانيف في فنون عديدة وكلها مقبولة متداولة تدل على شدة ذكائه
وإصابة رأيه، منها: "حاشية الهداية"، و"شرح الفرائض السراجية"،

و"حاشية شرح مختصر ابن الحاجب"، ومنها رسالة في تعريفات الأشياء.
(الفوائد البهية رقم ٢٦٩).

الشافعي

أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المصطفي، (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ)، من بني عبد المطلب بن عبد مناف الجد الرابع للنبي ﷺ والتاسع للإمام الشافعي، ولد بغزة سنة ١٥٠ هـ، استظهر القرآن في صباه، ثم خرج إلى هذيل ليستفيد من فصاحتهم، ثم رجع إلى مكة فلزم مسلماً بن خالد الزنجي حتى أذن له أن يفتي، ثم رحل إلى إمام المدينة مالك فقرأ عليه الموطأ، ثم اختلط بالإمام محمد بن الحسن واطلع على فقه العراق، ثم دون مذهبه القديم في العراق، ثم سافر إلى مصر سنة ١٩٩ هـ وأملى على المصريين مذهبه الجديد، ولم يزل بها إلى أن توفي ودفن بها. (سير أعلام النبلاء ١٠: ٥).

صدر الشريعة

عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد بن جمال الدين عبيد الله المحبوبي، (المتوفى سنة ٧٤٧ هـ)، صاحب "شرح الوقاية"، أخذ العلم عن جده الإمام تاج الشريعة، كان ذا عناية بتقنييد

نفائس جده وجمع فوائده، شرح كتاب "الوقاية"، من تصانيف جده تاج الشريعة وهو أحسن شروحه، ثم اختصر "الوقاية"، وسماه "النقاية"، وألف في الأصول متناً لطيفاً سماه "التنقيح"، ثم صنف شرحاً نفيساً سماه "التوضيح". (الفوائد البهيّة رقم ٢٣٢).

الصدر الشهيد

عمر بن عبد العزيز بن عمر مازه، أبو محمد حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد، (المتوفى سنة ٥٣٦ هـ)، إمام الفروع والأصول، المبرز في المعقول والمنقول، له اليد الطولى في الخلاف في المذهب، تفقه على أبيه برهان الدين الكبير عبد العزيز واجتهد وبالع إلى أن صار أَوْحد زمانه، وكان السلطان ومن دونه يعظمونه ويتلقون إشاراته بالقبول، له "الفتاوى الصغرى"، و"الكبرى"، و"شرح أدب القضاء" للخصاف، و"شرح الجامع الصغير". (الفوائد البهيّة رقم ٢٩١).

الطحاوي

أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطَّحَاوِيُّ الأَزْدِيُّ، (المتوفى سنة ٣٢١ هـ)، إمام جليل القدر مشهور في الآفاق، فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، كان شافعي المذهب وكان يقرأ على المُرْزِي الشافعي - وهو

خاله - فقال له يوماً: "والله لا يجيء منك شيء"، فغضب وانتقل من عنده وتفقّه في مذهب أبي حنيفة، وصار إماماً. فكان يقول: "رحم الله خالي لو كان حياً لكفر عن يمينه"، له تصانيف جلييلة معتبرة منها: "أحكام القرآن"، و"معاني الآثار"، و"مشكل الآثار"، و"المختصر"، و"شرح الجامع الكبير" وغير ذلك. (الفوائد البهية رقم ٤٨).

فخر الأئمة

أبو بكر محمد بن علي بن سعيد المشهور بفخر الأئمة المطرزي البخاري. (الجواهر المضية رقم ١٤١٤).

القاضي

أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، صدر الأئمة أبو المعالي البزدوي، (المتوفى سنة ٥٤٢ هـ). تفقه على والده، وسمع من أبي المعين ميمون السّفي، ولقى الأكابر، وولي القضاء ببخارى مدة، وكان إماماً فاضلاً مفتياً مناظراً، توفي بسرّ خس متصرفاً من الحجاز بعد الحج ثم حمل إلى بخارى ودفن فيها. (الفوائد البهية رقم ٥٦).

قاضيخان

حسن بن منصور بن محمود، فخر الدين المعروف بقاضيخان الأوزجنديّ القرغانيّ، (المتوفى سنة ٥٩٢ هـ)، كان إماماً كبيراً وبحراً عميقاً، عده ابن كمال باشا من طبقة الاجتهاد في المسائل، وقال العلامة قاسم بن قطلوبغا: ما يصححه قاضيخان مقدم على تصحيح غيره، أخذ عن ظهير الدين الحسن بن علي المرغيناني، عن برهان الدين عبد العزيز بن عمر بن مازة، له "الفتاوى" المشهورة المتداولة، و"شرح الزيادات"، و"شرح الجامع الصغير"، و"شرح أدب القضاء" للخصاف، وغير ذلك. (الفوائد البهيّة رقم ١٢٣).

القُدُوريّ

أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسين البغداديّ القُدُوريّ، (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ)، والقُدوري بالضم، قيل: أنه نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها قدور، وقيل: نسبة إلى بيع القدور، وهو صاحب المختصر المبارك المتداول بين أيدي الطلبة، كان ثقة صدوقاً انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، أخذ الفقه عن محمد بن يحيى الجرجاني، عن أحمد الجصاص، عن أبي الحسن الكرخي، عن أبي سعيد البردعي، عن موسى الرازي، عن

محمد، صنف "المختصر"، و"شرح مختصر الكرخي"، و"كتاب التجريد" مشتمل على الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي مجرداً عن الدلائل. (الفوائد البهية رقم ٤٥).

القُهْستانيّ

محمد القُهْستانيّ، شمس الدين، (المتوفى نحو سنة ٩٥٣ هـ)، فقيه حنفي، كان مفتياً ببخارى، له كتب منها: "جامع الرموز" في شرح "النقاية" مختصر "الوقاية" لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود. (الأعلام ١١:٧).

الكَرخيّ

عبيد الله بن الحسين أبو الحسن الكرخي، (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ)، نسبة إلى "كرخ" قرية بنواحي العراق، أخذ الفقه عن أبي سعيد البردعي، عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه عن جده، وانتهت له رئاسة الحنفية، وقد عدّوه من المجتهدين في المسائل، ومن تفقه عليه أبو بكر الرازي أحمد الجصاص، وأبو علي أحمد بن محمد الشاشي الفقيه، وأبو حامد أحمد الطبري، وغيرهم، وله: "المختصر"، و"شرح الجامع الصغير"، و"شرح الجامع الكبير". (الفوائد البهية رقم ٢٣٠).

محمد بن إبراهيم

محمد بن إبراهيم الضرير الميداني، نسبة إلى ميدان بفتح الميم وقد تكسر، شيخ كبير عارف بالمذهب، قلّ ما يوجد مثله في الأعصار، من أقران أبي أحمد نصر العياضي أخي أبي بكر العياضي. (الفوائد البهية رقم ٣٠٩).

محمد

محمد بن الحسن بن واقد، أبو عبد الله الشيباني، (المتوفى سنة ١٨٩ هـ)، ولد بواسط، ونشأ بالكوفة، وصحب أبا حنيفة وأخذ الفقه عنه، وكان أعلم الناس بكتاب الله ماهراً في العربية والنحو والحساب، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة من خلال تصانيفه، قيل: أنه صنف تسعةائة وتسعين كتاباً كلها في العلوم الدينية، منها: "المبسوط" أو "الأصل" وإنما سمي أصلاً لأنه صنفه أولاً، و"الجامع الصغير"، و"الجامع الكبير"، و"السير الكبير"، و"السير الصغير"، و"الزيادات"، وهذه المسماة بظاهر الرواية والأصول. (الفوائد البهية رقم ٣٤٣).

المرزوقي: لم نهتد إليه.

من لا حُسرَؤ

القاضي محمد بن فِرَامُوز الشهير بالمولى نُحْسَرُؤ، (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ)، كان بحراً زاخراً عالماً بالمعقول والمنقول، أخذ العلوم عن المولى برهان الدين حيدر الهروي من تلامذة سعد الدين التفتازاني، وصار مدرساً في دولة السلطان مراد خان، ثم صار قاضياً للعسكر في زمان سلطنة محمد خان بن مراد خان، ثم أعطاه محمد خان قضاء قسطنطينية، من تصانيفه: "الغرر"، وشرحه "الدرر"، و"مرقاة الوصول"، وشرحه "مرآة الأصول"، وكلها مشتملة على دقائق علمية ومسائل فقهية. (الفوائد البهية رقم ٣٩٢).

الميداني = محمد بن ابراهيم.

النسفي

عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات حافظ الدين النسفي، (المتوفى سنة ٧١٠ هـ)، نسبة إلى نسف بفتحيتين، كان إماماً كاملاً عديم النظر في زمانه، رأساً في الفقه والأصول، بارعاً في الحديث ومعانيه، تفقه على شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي، وعلى حميد الدين الضرير، وبدر الدين خواهر زاده، له تصانيف معتبرة منها: "مدارك

التنزيل" في تفسير القرآن و"الوافي" متن لطيف في الفروع، وشرحه
 "الكافي"، و"كنز الدقائق" متن مشهور في الفقه، و"المنار" متن في الأصول،
 وشرحه "كشف الأسرار". (الفوائد البهية رقم ٢١٨).

الهندواني = أبو جعفر.

يعقوب باشا

يعقوب بن خضر بن جلال الدين، (المتوفى سنة ٨٩١ هـ)، قاض
 حنفي تركي، صنف بالعربية، كان مدرساً في بروسة، ثم وُلي قضاءها إلى
 أن مات، له: حواش على "شرح الوقاية" لصدر الشريعة، وتعليقات على
 "المواقف". (الأعلام ٨: ١٩٨).

ترجمة الكتب المذكورة

١. الأصل: للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، (المتوفى سنة ١٨٧هـ)، وهو في الفروع، ويعرف أيضاً بـ"المبسوط"، سماه به لأنه صنفه أولاً وأملاه على أصحابه، رواه عنه الجوزجاني وغيره. (كشف الظنون: ١: ١٠٧).
٢. الإيسيجابي: لأبي النصر أحمد بن منصور الإيسيجابي، (المتوفى في حدود سنة ٤٨٠هـ)، شَرَحَ به "مختصر الطحاوي". (كشف الظنون: ٢: ١٦٢٧).
٣. إمداد الفتاح: لأبي الإخلاص حسن بن عمار الشرنبلالي المصري، (المتوفى سنة ١٠٦٩هـ)، شَرَحَ به كتابه "تور الإيضاح ونجاة الأرواح". (كشف الظنون: ٢: ١٩٨٢).
٤. الإيضاح: للإمام ركن الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن محمد بن أميرؤنه الكرمانى، (المتوفى سنة ٥٤٣هـ)، في الفروع، شَرَحَ به كتابه "التجريد الركني". (كشف الظنون: ١: ٣٤٥).

٥. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: للعلامة زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نُجَيْم المصري، (المتوفى سنة ٩٧٠هـ)، شَرَحَ به "كنز الدقائق" لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النَّسْفِيّ، وصل فيه إلى آخر كتاب الدعوى، كذا ذكره في بعض تصانيفه، لكن في النسخ المتداولة ما يدل على أنه بلغ إلى باب الإجارة الفاسدة. (كشف الظنون: ٢: ١٥١٥).

٦. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: للإمام أبي بكر بن مسعود بن أحمد، ملك العلماء، علاء الدين الكاساني، (المتوفى سنة ٥٨٧هـ)، شَرَحَ به "تحفة الفقهاء" لأبي بكر محمد بن أحمد، علاء الدين السمرقندي، ولما أتمه عرضه على المصنف فاستحسنه، وزوجه ابنته فاطمة الفقيهة فقيل: "شرح تحفته وتزوج ابنته". (كشف الظنون: ١: ٣٧١).

٧. التاتارخانية: الفتاوى التاتارخانية، للإمام الفقيه عالم بن العلاء الأنصاري الأندريتي الهندي، (المتوفى سنة ٧٨٦هـ)، وهو كتاب في الفتاوى جمع فيه مسائل "المحيط البرهاني"، و"الذخيرة"، و"الفتاوى الخانية"، و"الظهيرية"، و"الخلاصة"، وغيرها، وأشار بجمعه الخان الأعظم تاتارخان، لذلك اشتهر به. (كشف الظنون: ١: ٢٦٨).

٨. تصحيح القدوري: لقاسم بن قطلوبغا، زين الدين أبو العدل، (المتوفى سنة ٨٧٩هـ)، وهو على "مختصر القدوري" لأبي الحسين القدوري. (تاريخ الأدب العربي: ٣: ٢٧٢).

٩. التعريفات: لأبي الحسن علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني الحنفي، (المتوفى سنة ٨١٦هـ)، جمع فيه تعريفات الفنون على الحروف. (كشف الظنون: ١: ٤٢٢).

١٠. تنوير الأبصار وجامع البحار: لمحمد بن عبد الله بن أحمد التمرتاشي الغزي، (المتوفى سنة ١٠٠٤هـ)، وهو في الفروع، جمع فيه مسائل المتون المعتمدة عوناً لمن ابتلي بالقضاء والفتوى ثم شرحه في مجلدين ضخمين وسماه "منح الغفار". (كشف الظنون: ١: ٥٠١).

١١. التوشيح: لأبي حفص عمر بن إسحاق بن أحمد، سراج الدين الغزنوي، (المتوفى سنة ٧٧٣هـ)، وهو شرحه الكبير على "الهداية" للمرغيناني. (كشف الظنون: ٢: ٢٠٣٥).

١٢. الجوهرة النيرة: لأبي بكر بن علي بن محمد المعروف بالحدادي، (المتوفى سنة ٨٠٠هـ)، اختصره من شرحه الكبير "السراج الوهاج"

على "مختصر القدوري". (كشف الظنون: ٢: ١٦٣١).

١٣. حاشية رد المختار على الدر المختار: لمحمد بن أمين عمر الشهير بابن عابدين، (المتوفى سنة ١٢٥٢هـ)، ويعرف أيضاً بحاشية ابن عابدين، وهو حاشية على "الدر المختار" للحصكفي، ولهذه الحاشية تكملة مسماة "قرة عيون الأخيار لتكملة رد المختار"، لولده علاء الدين عابدين. (معجم المطبوعات: ١: ١٥٢).

١٤. حاشية منحة الخالق على البحر الرائق: لمحمد بن أمين عمر الشهير بابن عابدين، (المتوفى سنة ١٢٥٢هـ)، شَرَحَ بها كلام ابن نجيم في كتابه "البحر الرائق". (معجم المطبوعات العربية: ١: ١٥٤).

١٥. الحجة: فتاوى الحجة، لأبي محمد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، برهان الأئمة حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد البخاري، (المتوفى سنة ٥٣٦هـ). (كشف الظنون: ٢: ١٢٢٢).

١٦. الخانية: الفتاوى الخانية، لأبي المحاسن الحسن بن منصور، فخر الدين المعروف بقاضي خان الأوزجندى القرغاني، (المتوفى سنة ٥٩٢هـ)، وهي مشهورة مقبولة معمول بها، متداولة بين أيدي

العلماء والفقهاء، وكانت هي نصب عين من تصدر للحكم والإفتاء، ذكر في هذا الكتاب جملة من المسائل التي يغلب وقوعها وتمس الحاجة إليها وتدور عليها واقعات الأمة، وترتيبها على ترتيب الكتب المعروفة. (كشف الظنون: ٢: ١٢٢٧).

١٧. خلاصة الفتاوى: لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد، افتخار الدين البخاري، (المتوفى سنة ٥٤٢هـ)، ذكر في أولها أنه كتب في هذا الفن "خزانة الواقعات" وكتاب "النصاب" فسأل بعض إخوانه تلخيص نسخة قصيرة يمكن ضبطها، فكتب "الخلاصة" جامعة للرواية خالية عن الزوائد مع بيان مواضع المسائل، وكتب فهرست الفصول والأجناس على رأس كل كتاب ليكون عوناً لمن ابتلي بالفتوى. (كشف الظنون: ١: ٧١٨).

١٨. الدر المختار في شرح تنوير الأبصار: للإمام محمد بن علي بن محمد، علاء الدين الشهير بالحصكفي، (المتوفى سنة ١٠٨٨هـ) وهو شرح "تنوير الأبصار" للتمر تاشي. (معجم المطبوعات العربية: ١: ٧٧٨).

١٩. الدراية: معراج الدراية إلى شرح الهداية: لمحمد بن محمد بن أحمد،
قوام الدين السنجاري الجُخُنْدِيّ المعروف بالكاكي، (المتوفى سنة
٧٤٩هـ)، شَرَحَ به "الهداية" للمرغيناني. (كشف الظنون: ٢: ٢٠٣٣).

٢٠. درر الحكام: للقاضي محمد بن فَرَامُوز الشهير بمُتَلَا خُشَرُو، (المتوفى
سنة ٨٨٥هـ)، شَرَحَ به كتابه "غرر الأحكام"، وهو متن متين في
الفروع. (كشف الظنون: ٢: ١١٩٩).

٢١. الرضي: شرح الرضي على كافية بن الحاجب، لمحمد بن الحسن رَضِيّ
الدين الأُسْتَرَابَادِيّ، (المتوفى سنة ٦٨٦ هـ)، و"الكافية" في النحو
لأبي عمر عثمان بن عمر جمال الدين المعروف بابن الحاجب الكردي
المالكي. (كشف الظنون: ٢: ١٣٧٠).

٢٢. الزيلعي: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لأبي محمد عثمان بن علي،
فخر الدين الزيلعي، (المتوفى سنة ٧٤٣هـ)، شَرَحَ به "كنز الدقائق"
لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النَّسَفِيّ. (كشف
الظنون: ٢: ١٥١٥).

٢٣. السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج: لأبي بكر بن علي بن محمد المعروف بالحدادي، (المتوفى سنة ٨٠٠هـ)، شَرَحَ به "مختصر القدوري" لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري. (كشف الظنون: ١٦٣١:٢).

٢٤. شرح البزدوي: أصول الإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي، (المتوفى سنة ٤٨٢هـ)، وله شروح كثيرة، منها: "كشف الأسرار"، و"الكافي"، و"التقرير". (كشف الظنون: ١١٢:١).

٢٥. شرح التأويلات: تأويلات أهل السنة لأبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي إمام الهدى، (المتوفى سنة ٣٣٣هـ)، وله شروح كثيرة. (كشف الظنون: ٣٣٥:١).

٢٦. شرح التحرير: التقرير والتحجير، لأبي عبد الله محمد بن محمد، شمس الدين المعروف بابن أمير حاج الحلبي، (المتوفى سنة ٨٧٩هـ) في أصول الفقه، شَرَحَ به "التحرير". للكمال بن الهمام (المتوفى سنة ٨٦١هـ). (كشف الظنون: ٣٥٨:١).

٢٧. شرح المنية: حَلَبَةُ الْمُجَلِّي شرح مُنِيَّةِ المصلي، لأبي عبد الله محمد بن محمد، شمس الدين المعروف بابن أمير حاج الحلبي، (المتوفى سنة ٨٧٩هـ) شَرَحَ به "منية المصلي وغنية المبتدي"، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي، سديد الدين الكاشغري. (كشف الظنون: ١٨٨٦: ٢).

٢٨. شرح المنية: غنية المتملي شرح منية المصلي، لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، (المتوفى سنة ٩٥٧هـ)، شَرَحَ به "منية المصلي وغنية المبتدي"، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي، سديد الدين الكاشغري. (كشف الظنون: ١٨٨٦: ٢).

٢٩. شرح النقاية: جامع الرموز وخواشي البحرين، لشمس الدين محمد بن حسام الدين الحُرَّاسَانِي القُهُسْتَانِي، (المتوفى نحو سنة ٩٥٣هـ)، شَرَحَ به "النقاية" لعبيد الله بن مسعود، صدر الشريعة المحبوبي. (كشف الظنون: ١٩٧١: ٢).

٣٠. شرح الوقاية: لعبيد الله بن مسعود، صدر الشريعة المحبوبي، (المتوفى سنة ٧٤٧هـ)، شَرَحَ به "وقاية الرواية في مسائل الهداية"

لجده محمود برهان الشريعة. (كشف الظنون: ٢: ٢٠٢١).

٣١. الصحاح في اللغة: لأبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى سنة ٣٩٣هـ)، وقد اختصره الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي الحنفي، وسماه "مختار الصحاح". (كشف الظنون: ١: ١٠٧١-١٠٧٣).

٣٢. صدر الشريعة = شرح الوقاية.

٣٣. الضياء المعنوي في شرح مقدمة الغزنوي: لأبي البقاء محمد بن أحمد، بهاء الدين المعروف بابن ضياء القرشي المكي، (المتوفى سنة ٨٥٤هـ)، و"مقدمة الغزنوي" في الفروع، لأحمد بن محمد بن محمود بن سعيد جمال الدين القادسي الغزنوي. (كشف الظنون: ٢: ١٨٠٢).

٣٤. الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية: للمولى محمد بير علي المعروف ببركلي، (المتوفى سنة ٩٨١هـ)، في الوعظ. (كشف الظنون: ٢: ١١١١).

٣٥. ظاهر الرواية: للإمام محمد بن الحسن الشيباني، (المتوفى سنة ١٨٧هـ)، وهي عبارة عن كتب: "المبسوط" (الأصل)، "الجامع الكبير"،

"الجامع الصغير"، "السير الكبير"، "السير الصغير"، "الزيادات"،
وإنما سميت بظاهر الرواية لأنها رويت عن محمد برواية الثقات،
فهي إما متواترة أو مشهورة عنه. (كشف الظنون: ٢: ١٢٨٢).

٣٦. الظهيرية: الفتاوى الظهيرية، لأبي بكر محمد بن أحمد بن عمر،
ظهير الدين البخاري، (المتوفى ٦١٩هـ)، جمع فيها من الوقعات
والنوازل مما يشتد الافتقار إليه. (كشف الظنون: ٢: ١٢٢٦).

٣٧. العناية شرح الهداية: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمود، أكمل
الدين البابرقي، (المتوفى سنة ٧٨٦هـ)، شَرَحَ به "الهداية" للمرغيناني.
(كشف الظنون: ٢: ٢٠٣٥).

٣٨. عيون المسائل: لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، (المتوفى سنة
٣٨٣هـ)، في الفروع. (كشف الظنون: ٢: ١١٨٧).

٣٩. غاية البيان ونادرة الأقران: لأمير كاتب بن أمير عمر، قوام الدين
المكنى بأبي حنيفة الإيتقاني الفارابي العميد، (المتوفى سنة ٧٥٨هـ)
شَرَحَ به "الهداية" للمرغيناني. (كشف الظنون: ٢: ٢٠٣٣).

٤٠. الفتاوى = الفتاوى الظهيرية.

٤١. فتح القدير للعاجز الفقير: للشيخ كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي، (المتوفى سنة ٨٧١هـ)، شَرَحَ به "الهداية" إلى كتاب الوكالة، ثم أكمله المولى شمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده المفتي، (المتوفى سنة ٩٨٨هـ)، إلى آخر الكتاب وسماه "نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار". (كشف الظنون: ٢: ٢٠٣٤).

٤٢. فيض الغفار في شرح المختار: للإمام محمد بن إبراهيم بن أحمد المدعو بالإمام، شَرَحَ به "المختار" في الفروع لمحمود بن مودود الموصلي. (كشف الظنون: ٢: ١٦٢٢).

٤٣. القاموس المحيط والقابوس الوسيط: لأبي عبد الله محمد بن يعقوب بن محمد، مجد الدين الشيرازي الفيروز آبادي، (المتوفى سنة ٨١٧هـ). (كشف الظنون: ٢: ١٣٠٦-١٣٠٧).

٤٤. القدوري: مختصر القدوري، لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري، (المتوفى سنة ٤٢٨هـ)، المشهور بـ "مختصر القدوري"، وهو الذي يطلق عليه لفظ الكتاب في المذهب، وهو متن متين معتبر متداول

بين الأئمة الأعيان وشهرته تغنى عن البيان، قيل: إن الحنفية يتبركون بقراءته في أيام الوباء، وهو كتاب مبارك من حفظه يكون أميناً من الفقر، حتى قيل: إن من قرأه على أستاذ صالح ودعا له، ثم ختم الكتاب بالبركة فإنه يكون مالكاً لدراهم على عدد مسائله. (كشف الظنون ٢: ١٦٣١).

٤٥. القهستاني = شرح النقاية.

٤٦. الكافي شرح الوافي: لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النسفي، (المتوفى سنة ٧١٠هـ)، وهو أصل "كنز الدقائق". (كشف الظنون: ٢: ١٩٩٧).

٤٧. كنز الدقائق: لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النسفي، لخص فيه "الوافي" بذكر ما عمّ وقوعه، حاوياً لمسائل الفتاوى والواقعات. (كشف الظنون: ٢: ١٥١٥).

٤٨. المبتغى: لعيسى بن محمد بن إينانج القرشهرى الرومى الحنفى، (المتوفى سنة ٧٣٤هـ)، في فروع الحنفية أتمه سنة ٧٣٤هـ وهو في العبادات والسير والكسب والكراهة والأيمان والصيد والإجارة

والبيع والنكاح والطلاق ختم كل باب بأحاديث من الصحيحين وغيرهما بالرموز. (كشف الظنون: ٢: ١٥٧٩).

٤٩. المبسوط: لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، شمس الأئمة السرخسي، (المتوفى سنة ٤٨٣هـ)، أملاه من خاطره من غير مطالعة وهو في السجن بأوزجند، جمع فيه كتب ظاهر الرواية الست. (كشف الظنون: ٢: ١٥٨٠).

٥٠. المجتبى: للإمام نجم الدين مختار بن محمود بن محمد القزويني الخوارزمي الفقيه الحنفي المعروف بالزاهدي، (المتوفى سنة ٥٨هـ)، شرح به "مختصر القدوري". (تاريخ الأدب العربي: ٣: ٢٧١).

٥١. المحيط البرهاني في الفقه النعماني: لبرهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن الصدر الكبير برهان الدين عبد العزيز بن عمر بن مازة، (المتوفى سنة ٦١٦هـ)، جمع فيه مسائل ظاهر الرواية، وألحق بها مسائل النوادر والفتاوى والواقعات. (كشف الظنون: ٢: ١٦١٩).

٥٢. محيط السرخسي: ويقال له "المحيط الرضوي"، لمحمد بن محمد بن محمد الملقب رضي الدين السرخسي، (المتوفى سنة ٥٤٤هـ)، جمع فيه

مسائل الفقه مع مبانيها ومعانيها من "المبسوط" و"النوادر"، ومسائل "الجامع"، وسماه محيطاً لشموله على مسائل الكتب وفوائدها. (كشف الظنون: ٢: ١٦٢٠).

٥٣. المختار: لأبي الفضل عبد الله بن محمود بن مودود، مجد الدين الموصللي، (المتوفى سنة ٦٨٣هـ)، في الفروع، وقد شرحه وسماه "الاختيار لتعليل المختار". (كشف الظنون: ٢: ١٦٢٢).

٥٤. معراج الدراية = دراية.

٥٥. المغرب في ترتيب المغرب: كلاهما لأبي الفتح وأبي المظفر ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، برهان الدين المطرزي الخوارزمي الحنفي، (المتوفى سنة ٦١٠هـ) في لغة الفقه. (كشف الظنون: ٢: ١٧٤٧).

٥٦. مفتاح العلوم: لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، سراج الدين السكاكي الخوارزمي، (المتوفى سنة ٦٢٦هـ)، جمعه على ثلاثة أقسام، الأول: علم الصرف، الثاني: علم النحو، الثالث: علم المعاني والبيان. (كشف الظنون: ٢: ١٧٦٢).

٥٧. مقصد الطالب: لم ننتد إليه.

٥٨. نصاب الفقيه: لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد، افتخار الدين البخاري، (المتوفى سنة ٥٤٢هـ)، اختصر منه كتابه المسمى بـخلاصة الفتاوى. (كشف الظنون: ٢: ١٩٥٤).

٥٩. النهاية شرح الهداية: حسين بن علي، حسام الدين المعروف بالسغناقي، (المتوفى سنة ٧١١هـ)، وهو أول شرح على "الهداية" للمرغيناني. (كشف الظنون: ٢: ٢٠٣٢).

٦٠. النهر الفائق شرح كنز الدقائق: لعمر بن إبراهيم بن محمد، سراج الدين المعروف بابن نجيم المصري، (المتوفى سنة ١٠٠٥هـ)، شرح به "كنز الدقائق" لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين السفي. (كشف الظنون: ٢: ١٥١٦).

٦١. الهداية شرح بداية المبتدي: كلاهما لأبي الحسن علي بن أبي بكر، برهان الدين الفرغاني المرغيناني، (المتوفى سنة ٥٩٣هـ)، وهو شرح على متن له سماه "بداية المبتدي". (كشف الظنون: ٢: ٢٠٣١).

٦٢. وقاية الرواية في مسائل الهداية: لمحمود بن عبيد الله، برهان الشريعة المحبوبي، (المتوفى في حدود سنة ٦٧٣هـ)، متن مشهور

اعتنى بشأنه العلماء بالقراءة والتدريس والحفظ والشرح، صنفه
لابن بنته صدر الشريعة الثاني. (كشف الظنون: ٢: ٢٠٢٠).

مراجع التحقيق

أولاً: المخطوطات

١. زاد المتزوجين شرح ذخـر المتأهلين: لنقيب زاده عبد القادر بن يوسف بن سنان، (المتوفى سنة ١١٠٧هـ)، نسخة المكتبة السليمانية بإستانبول، تحت الرقم ١٩٣.
٢. ذخائر الآخرة شرح ذخـر المتأهلين: لإسحاق بن حسن الزنجاني ثم التوقادي، (المتوفى سنة ١١٠٠هـ)، نسخة المكتبة السليمانية بإستانبول، تحت الرقم ٢٠٥٥.
٣. شرح ذخـر المتأهلين: لمحمد بن ولي بن رسول القيرشهري ثم الأزميري، (المتوفى سنة ١١٦٥هـ)، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق، تحت الرقم ٩٤٣٧.

ثانياً: المطبوعات

١. الإمام البركوي وجهوده في اللغة العربية: للدكتور أحمد طوران
أرسلان، إستانبول، سحاء للنشر، ١٤١٢ / ١٩٩٢.
٢. ابن عابدين وأثره في الفقه الإسلامي: للدكتور محمد عبد اللطيف
صالح الفرفور، دمشق، دار البشائر، ١٤٢٢ / ٢٠٠١، [١-٢].
٣. الأصل (المبسوط): لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني،
(المتوفى سنة ١٨٩هـ)، تحقيق أبو الوفاء الأفعاني، بيروت، عالم الكتب،
١٤١٠ / ١٩٩٠، [١-٥].
٤. الأعلام: لخير الدين الزركلي، (المتوفى سنة ١٣٩٦هـ)، بيروت،
دار العلم للملايين، الطبعة الحادية عشرة، ١٤١٥ / ١٩٩٥ [١-٨].
٥. امتحان الأذكياء شرح لب الألباب: لمحمد بن بير علي البركوي،
(المتوفى سنة ٩٨١هـ)، تحقيق ودراسة طارق مختار المليجي، رسالة
مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم
النحو والصرف والعروض، ١٤١٠ / ١٩٨٩.
٦. إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح: لحسن بن عمار

بن علي الشرنبلالي، (المتوفى سنة ١٠٦٩هـ)، تحقيق بشار بكر عرابي، دمشق، د.ن، د.ت.

٧. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين ابن نجيم، (المتوفى سنة ٩٧٠هـ)، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣/١٩٩٣، [٧-١].

٨. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لعلاء الدين أبي بكر بن سعود الكاساني (المتوفى سنة ٥٨٧هـ)، تحقيق محمد عدنان بن ياسين درويش، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧/١٩٩٧، [٦-١].

٩. تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان، (المتوفى سنة ١٣٧٥هـ)، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار، قم، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، د.ت، [٦-١].

١٠. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي (المتوفى سنة ٧٤٣هـ)، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، د.ت، تصوير من نسخة الطبعة الأولى للمطبعة الأميرية (١٨٩٢/١٣١٣)، [٥-١].

١١. التعريفات: للسيد الشريف الجرجاني (المتوفى سنة ٨١٦هـ)،

تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٧/١٤٠٧.

١٢. التعليقات السنية على الفوائد البهية: لمحمد بن عبد الحلي اللكنوي، (المتوفى سنة ١٣٠٣هـ)، اعتنى به أحمد الزعبي، بيروت، دار الأرقم، ١٩٩٨/١٤١٨، مطبوع على هامش الفوائد البهية.

١٣. التقرير والتحجير: لابن أمير حاج الحلبي (المتوفى سنة ٨٧٩هـ)، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩/١٤١٩، [٣-١].

١٤. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، تحقيق السيد عبد الله هاشم البياني المدني، المدينة المنورة، ١٩٦٤/١٣٨٤، [٤-١].

١٥. جامع الرموز وحواشي البحرين: لشمس الدين محمد بن حسام الدين القُهْستائي، (المتوفى نحو سنة ٩٥٣هـ)، تصوير من الطبعة التركية، ١٨٧٩/١٢٩٩، [٢-١].

١٦. الجامع الصحيح: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت، [٥-١].

١٧. الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لأبي الوفاء محي الدين أبو محمد عبد القادر القرشي، (المتوفى سنة ٦٩٦هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلوي، القاهرة، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣/١٩٩٣، [١-٥].

١٨. الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري: لأبي بكر علي بن محمد الحدادي اليمني، (المتوفى سنة ٨٠٠هـ)، تصوير من الطبعة التركية، د.ت، [١-٢].

١٩. حاشية قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار: لمحمد علاء الدين بن عابدين، (المتوفى سنة ١٣٠٦هـ)، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤/١٩٨٤، [١-٢].

٢٠. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي، (المتوفى سنة ١٢٣١هـ)، إستانبول، دار الأداء للنشر والتوزيع، د.ت.

٢١. خزانة الفقه: لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي، (المتوفى سنة ٣٨٣هـ)، تحقيق الدكتور صلاح الناهي، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٣٨٥/١٩٦٥.

٢٢. خلاصة الفتاوى: لطاهر بن عبد الرشيد البخاري، (المتوفى سنة

٥٤٢هـ)، لاهور، مكتبة رشيدية، د.ت، [١-٤].

٢٣. درر الحکام في شرح غرر الأحكام: لمحمد بن فراموز الشهير بمنلا خُسرُو، (المتوفى سنة ٥٨٨هـ)، إستانبول، فضيلة للنشر والتجارة، د.ت، [١-٢].

٢٤. الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لعلاء الدين محمد بن علي بن محمد الحصكفي، (المتوفى سنة ١٠٨٨هـ)، تحقيق حسام الدين بن محمد صالح الفرفور، مطبوع مع حاشية ابن عابدين، دمشق، دار الثقافة والتراث، ١٤١٢/٢٠٠٠، [١-١٣] لم يستكمل بعد.

٢٥. رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين): لمحمد أمين عمر الشهير بابن عابدين، (المتوفى سنة ١٢٥٢هـ)، تحقيق حسام الدين بن محمد صالح الفرفور، دمشق، دار الثقافة والتراث، ١٤١٢/٢٠٠٠، [١-١٣] لم يستكمل بعد.

٢٦. السنن: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، (المتوفى سنة ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، د.ت، [١-٤].

٢٧. سیر أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، تحقیق الشيخ شعيب الأرناؤوط ومحمد نعیم العرقسوسی، بیروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، ١٤١٣/١٩٩٣، [١-٢٣].

٢٨. شرح الرضی علی الکافیة: لرضی الدین محمد بن الحسن الأستراباذی، (المتوفى سنة ٦٨٦هـ)، تحقیق یوسف حسن عمر، طهران، مؤسسة الصادق، ١٣٩٨/١٩٧٨، [١-٤].

٢٩. شرح العناية: لأکمل الدین محمد بن محمود الباری (المتوفى سنة ٧٨٦هـ)، القاهرة، مصطفى البابی الحلبي، ١٣٨٩/١٩٧٠، [١-١٠]، مطبوع مع فتح القدير.

٣٠. شرح فتح القدير: لکمال الدین ابن الهمام (المتوفى سنة ٦٨١هـ)، القاهرة، مصطفى البابی الحلبي، ١٣٨٩/١٩٧٠، [١-١٠].

٣١. شرح الهداية: لأبي الحسنات محمد بن عبد الحی اللکنوي (المتوفى سنة ١٣٠٣هـ)، تحقیق نعیم أشرف نور أحمد، کراتشي، إدارة القرآن والعلوم الاسلامیة، ١٤١٧/١٩٩٦، [١-٨].

٣٢. شرح الوقایة: لعبید الله بن مسعود المشهور بصدر الشریعة (المتوفى سنة ٧٤٧هـ)، مطبوع علی هامش كشف الحقائق شرح کتَر

الدقائق، القاهرة، المطبعة الأدبية، ١٣١٨/١٨٩٧.

٣٣. الصحاح: لإسماعيل بن حماد الجوهري، (المتوفى سنة ٣٩٣هـ)،
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة
الرابعة، ١٤١٠/١٩٩٠، [٦-١].

٣٤. الطبقات السنية في تراجم الحنفية: لتقي الدين بن عبد القادر
التميمي، (المتوفى سنة ١٠٠٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو،
الرياض، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، ١٤٠٣/١٩٨٣،
[٤-١].

٣٥. العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم: لعلي بن لالي بالي بن محمد
المعروف بمنق، (المتوفى سنة ٩٩٢هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي،
١٣٩٥/١٩٧٥، مطبوع مع الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية.

٣٦. عيون المسائل: لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي،
(المتوفى سنة ٣٨٣هـ)، تحقيق الدكتور صلاح الناهي، بغداد، شركة
الطبع والنشر الأهلية، ١٣٨٥/١٩٦٥.

٣٧. غنية المتملي في شرح منية المصلي (حلي كبير): لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، (المتوفى سنة ٩٥٧ هـ)، إستانبول، دار سعادات، د.ت.

٣٨. الفتاوى التاتارخانية: لعالم بن العلاء الأنصاري (المتوفى سنة ٧٨٦ هـ)، تحقيق القاضي سجاد حسين، كراتشي، إدارة القرآن و العلوم الاسلامية، ١٤١١/ ١٩٩٠، [١-٥].

٣٩. الفتاوى الخانية: لأبي المحاسن الحسن بن منصور، فخر الدين المعروف بقاضي خان، (المتوفى سنة ٥٩٢ هـ)، مطبوع على هامش الفتاوى الهندية، بيروت، دار صادر، ١٤١١/ ١٩٩١، [١-٥].

٤٠. الفتاوى الخيرية لنفع البرية: لخير الدين الرملي، (المتوفى سنة ١٠٨١ هـ)، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٣٩٥/ ١٩٧٤، [٢-١].

٤١. الفوائد البهية في تراجم الحنفية: لمحمد بن عبد الحي اللكنوي، (المتوفى سنة ١٣٠٣ هـ)، اعتنى به أحمد الزعبي، بيروت، دار الأرقم، ١٤١٨/ ١٩٩٨.

٤٢. القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي،

(المتوفى سنة ٨١٧هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، ١٤١٩/١٩٩٨.

٤٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله، الشهير بحاجي خليفة، (المتوفى سنة ١٠٦٧هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣/١٩٩٢، [١-٢].

٤٤. المبسوط: لمحمد بن أحمد بن أبي سهل، شمس الأئمة السرخسي، (المتوفى سنة ٤٨٢هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤/١٩٩٤، [١-٣٠].

٤٥. المحيط البرهاني في الفقه النعماني: لمحمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، (المتوفى سنة ٦١٦هـ)، تحقيق أحمد عزو عناية، بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢٤/٢٠٠٣، [١-١١].

٤٦. مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (المتوفى بعد سنة ٦٦٦هـ)، بيروت، مكتبة لبنان، ١٤٠٨/١٩٨٧.

٤٧. المستدرک علی الصحیحین: لمحمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم (المتوفى سنة ٤٠٥هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١/١٩٩٠، [١-٤].

٤٨. معجم المطبوعات العربية والمعربة: ليوسف إيلان سركيس،

(المتوفى سنة ١٣٥١ هـ)، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، د.ت، [١-٢].

٤٩. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية - الإدارة العامة للمعجمات

وأحياء التراث، إخراج إبراهيم مصطفى وآخرون، إستانبول، دار الدعوة،

١٩٨٩/١٤١٠.

٥٠. المغرب في ترتيب المعرب: لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي

(المتوفى سنة ٦١٠ هـ)، تحقيق محمود فاخوري - عبد الحميد مختار،

بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٩/١٤٢٠.

٥١. منحة الخالق على البحر الرائق: لمحمد أمين الشهير بابن عابدين

(المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ)، مطبوع على هامش البحر الرائق، بيروت، دار

المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣/١٩٩٣، [١-٧].

٥٢. النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبي السعادات

المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ)، تحقيق خليل

مأمون شيخا، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٢/٢٠٠١، [١-٢].

٥٣. نهاية المراد في شرح هدية ابن العماد: لعبد الغني بن اسماعيل

النابلسي (المتوفى سنة ١١٤٣ هـ)، تحقيق عبد الرزاق الحلبي، دبي،

مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ١٤١٤/١٩٩٤.

٥٤. النهر الفائق شرح كنز الدقائق: لسراج الدين ابن نجيم (المتوفى سنة ١٠٠٥هـ)، تحقيق أحمد عزو عناية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢/٢٠٠٢، [١-٣].

٥٥. الهداية شرح بداية المبتدي: لبرهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني (المتوفى ٥٩٣هـ)، تحقيق محمد عدنان درويش، بيروت، دار الأرقم، د.ت، [١-٢].

فهرس الموضوعات

■	الإجازة
٧	مقدمة الشيخ هشام برهاني
١٣	مقدمة الشيخ عبد الرحمن أرجان
١٥	مقدمة التحقيق
٢٥	المخطوطات
٣١	ترجمة الإمام البرگوي
٤٧	ترجمة العلامة ابن عابدين

رسالة ذخر المتأهلين ٦١-٩٦

٦٥	التمهيد
٦٧	المقدمة فيها نوعان
٦٧	النوع الأول: تفسير الألفاظ المستعملة
٦٩	النوع الثاني: الأصول والقواعد الكلية
٧٠	الفصل الأول: ابتداء ثبوت الدماء الثلاثة ، وانتهائها ، والكسوف
٧٣	الفصل الثاني: المبتدأة والمعتادة
٧٥	أمثلة النفاس
٧٦	أمثلة الحيض
٧٧	الفصل الثالث: في الانقطاع

٧٩	الفصل الرابع: في الاستمرار
٨٢	تنبيه: الدماء الفاسدة المسنأة بالاستحاضة سيئة
٨٣	الفصل الخامس: في المضلة
٨٩	الفصل السادس: في أحكام الدماء المذكورة
٩٢	تذنب: في حكم الجنابة والحدث
٩٣	أحكام المعذور

رسالة منهل الواردين ٩٧-٢٩٩

٩٩	مقدمة الشارح
١٤٩ - ٢١٧	المقدمة
١١٩	النوع الأول: في تفسير الألفاظ المستعملة
١١٩	تعريف الحيض
١٢٣	تعريف النفاس
١٢٥	تعريف الاستحاضة
١٢٥	تعريف الدم الصحيح
١٢٨	تعريف الطهر المطلق
١٢٩	تعريف الطهر الصحيح
١٣٠	تعريف الطهر الفاسد
١٣١	تعريف الطهر التام
١٣١	تعريف الطهر الناقص

١٣٢	تعريف المعتادة
١٣٣	تعريف المبتدأة
١٣٣	تعريف المفضلة
١٣٤	النوع الثاني: في الأصول والقواعد الكلية
١٣٤	الأصول والقواعد الكلية في الدماء
١٣٤	أقل مدة الحيض
١٣٦	أكثر مدة الحيض
١٣٦	أقل مدة النفاس
١٣٨	أكثر مدة النفاس
١٣٨	تنبيه: الدمان لا يتواليان
١٣٩	الأصول والقواعد الكلية في الطهر
١٣٩	أقل مدة الطهر
١٤١	أحكام الطهر الناقص عند الإمام وأبي يوسف
١٤١	أمثلة على أحكام للطهر الناقص عند الشيخين
١٤٢	أحكام الطهر الناقص عند محمد
١٤٢	أمثلة على أحكام الطهر الناقص عند محمد
١٤٣	أحكام الطهر الفاسد في النفاس
١٤٤	أمثلة على الطهر الفاسد في النفاس للمبتدأة
١٤٥	أكثر مدة الطهر
١٤٦	الأصول والقواعد الكلية في العادة
١٤٦	تثبـت العادة

١٤٧	انتقال العادة زماناً
١٤٨	انتقال العادة عدداً
١٥١ - ١٧٤	الفصل الأول : بيان ابتداء ثبوت الدماء وانتهائه والكرسف
١٥٣	ابتداء ثبوت الحيض والنفاس والاستحاضة
١٥٤	حكم ظهور الدم
١٥٥	حكم منع ظهور الدم
١٥٥	حكم الخارج من غير السيلين
١٥٩	ثبوت حكم النفاس
١٥٩	حكم من لم تردماً بعد الولادة
١٦٠	حكم الولادة بجراحة (القَيْصَرِيَّة)
١٦١	بيان أحكام السقط
١٦٢	أحكام النفاس إذا ولدت ولدين أو أكثر
١٦٤	انتهاء الدماء الثلاثة
١٦٤	انتهاء الحيض
١٦٥	سن الإياس
١٦٩	ألوان الدماء
١٦٩	متى يعتبر اللون
١٧٠	أحكام الكرسف
١٧٥ - ١٩٤	الفصل الثاني : أحكام المبتدأة والمعتادة
١٧٧	أحكام المبتدأة

١٨٠	أحكام المعتادة
١٨١	أحكام مخالفة المعتادة في النفاس والحيض
١٨٢	حكم مجاوزة الدم العشرة في الحيض
١٨٣	حكم عدم مجاوزة الدم العشرة في الحيض
١٨٥	أمثلة توضيحية لقاعدة الانتقال في النفاس والحيض
١٨٧	أمثلة النفاس
١٨٧	أمثلة على مجاوزة الدم الأربعين
١٨٨	أمثلة على عدم مجاوزة الدم الأربعين
١٨٩	أمثلة الحيض
١٨٩	أمثلة على عدم وقوع نصاب في زمان المعتادة
١٩٠	أمثلة على وقوع نصاب مساوٍ للمعتادة في زمانها
١٩١	مثال على وقوع نصاب غير مساوٍ للمعتادة في زمانها
١٩١	أمثلة على عدم مجاوزة الدم العشرة
١٩٤	بدء المعتادة وختمها بالطهر
١٩٥ - ٢٠٨	الفصل الثالث: بيان أحكام انقطاع الدماء
١٩٧	أحكام انقطاع الدم على أكثر المدة
١٩٧	أحكام الوطء بعد أكثر المدة
١٩٧	أحكام الصلاة بعد أكثر المدة
١٩٨	أحكام الصيام بعد أكثر المدة
١٩٩	أحكام الانقطاع قبل أكثر المدة
٢٠٠	حكم الغسل إذا انقطع الدم قبل أكثر المدة

٢٠١	المراد بالغسل في أحكام الحيض والنفاس
٢٠٢	أحكام الوطء إذا انقطع الدم قبل أكثر المدة
٢٠٤	أحكام انقطاع الدم قبل تمام العادة
٢٠٩ - ٢٢٦	الفصل الرابع: أحكام استمرار الدم
٢١١	أحكام استمرار الدم للمعتادة
٢١٢	أحكام استمرار الدم للمبتدأة
٢١٣	الوجه الأول: استمرار الدم من أول ما بلغت
٢١٤	الوجه الثاني: رؤية دم وطهر صحيحين
٢١٤	الوجه الثالث: رؤية دم وطهر فاسدين
٢١٥	القسم الأول: فساد الطهر بنقصانه
٢١٦	القسم الثاني: فساد الطهر بمخالطته الدم
٢١٩	الوجه الرابع: رؤية دم صحيح وطهر فاسد
٢٢٢	أحكام المبتدأة بالحبل
٢٢٤	أنواع الاستحاضة
٢٢٧ - ٢٦٣	الفصل الخامس: المضلة
٢٢٩	أحكام الإضلال العام
٢٢٩	حكم حفظ العادة
٢٢٩	تقدير العدة
٢٣٠	ما يحرم على المضلة
٢٣٢	أحكام الصلاة

٢٣٤	أحكام سجدة التلاوة
٢٣٥	كيفية قضاء الفائتة
٢٣٥	أحكام الصوم
٢٣٦	القسم الأول: لم تعلم أن دورها في كل شهر مرة
٢٤٤	القسم الثاني: تعلم أن حيضها في كل شهر مرة
٢٤٥	القسم الثالث: تعلم عدد أيام حيضها وطهرها
٢٤٦	القسم الرابع: تعلم عدد أيام حيضها ونسبت طهرها
٢٤٨	كيفية صوم الكفارات
٢٤٨	كفارة القتل والإفطار
٢٥٠	كفارة اليمين
٢٥٢	كيفية صوم قضاء رمضان
٢٥٣	انقطاع الرجعة
٢٥٤	أحكام الإضلال الخاص
٢٥٤	حكم الإضلال في المكان
٢٥٧	حكم الإضلال في العدد
٢٥٨	حكم الإضلال في النفاس
٢٥٩	حكم صوم من أضلت عاداتها في النفاس والحيض
٢٦٠	تممة أحكام السقط
٢٩٩ - ٢٦٥	الفصل السادس: أحكام الدماء
٢٦٧	الأحكام المشتركة بين الحيض والنفاس
٢٨٣	الأحكام المختصة بالحيض
٢٨٥	أحكام الجنابة والحدث الأصغر والمعدور

٢٨٥	حكم الجنابة
٢٨٦	حكم الحدث الأصغر
٢٨٨	أحكام المعذور

رسالة إرشاد المكلفين ٣٠١-٤٣٣

٣٠٣	مقدمة إرشاد المكلفين
٣١٦-٣٠٧	الأصول والقواعد الكلية
٣٠٩	القواعد العامة
٣١١	قواعد الحيض
٣١٥	قواعد النفاس
٤٢٠-٣١٧	الحلول التفصيلية للأمثلة التوضيحية
٣٤٥-٣١٩	أمثلة النفاس
٤٢٠-٣٤٦	أمثلة الحيض
٤٢٢	أنواع الإفرازات المهبيلة
٣٢٤	الجدول السنوي لتسجيل الدماء والأطهار
٤٣٥	الخاتمة
٤٣٧	الفهارس العامة
٤٣٩	فهرس تراحم العلماء المذكورة
٤٥٩	فهرس تراحم الكتب المذكورة
٤٧٥	فهرس مراجع التحقيق
٤٨٧	فهرس الموضوعات